جامعة مؤتة

مجلة مؤتة
للدراسات الإنسانية و الإجتماعية

ISSN 1021 -6804

المجلد(41)، العدد (1)، 2026م.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.
MJHSS
مجلة مؤته للدراسات الإنسانية والاجتماعية

رقم الإيداع لدى مديرية المكتبات والوثائق الوطنية
(1986/5/201)

رقم الترخيص لدى دائرة المطبوعات والنشر
(3353/15/6)
تاريخ 2003/10/22

الفهرس:

* ما ورد في هذا العدد يعبر عن آراء الكتاب أنفسهم ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو سياسة جامعة مؤتة.

المجلد(41)، العدد (1)، 2026م.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.
MJHSS
مجلة مؤته للدراسات الإنسانية والاجتماعية

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور أسامة مهاوش

الأعضاء

الأستاذ الدكتور حمـــــد العـــــزام
الأستاذ الدكتور ماجـــد العضايلــة
الأستاذ الدكتور صبري الطراونة
الأستاذ الدكتور ابتهال الخوالدة
الأستاذ الدكتور عبد الرؤوف الكساسبة
الأستاذ الدكتور سطام الشقور
الأستاذ الدكتور أحمد المجالي

أمين السر
عرين الضلاعين

التدقيق اللغوي
الدكتور مراد الذنيبات(اللغة العربية)
الدكتورة رانية العقاربه (اللغة الإنجليزية)

مدير دائرة المطبوعات

د. خالد أحمد الصرايرة

الإخراج والطباعة

ريما أبوصافي

المجلد(41)، العدد (1)، 2026م.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.
MJHSS
مجلة مؤته للدراسات الإنسانية والاجتماعية

الهيئة الاستشارية الدولية
لمجلة مؤتة للدراسات الإنسانية والاجتماعية

أ.د. سلامة النعيمات، رئيس جامعة مؤتة، الأردن.
أ.د. أسامه عيسى مهاوش، جامعة مؤتة، الأردن.
أ.د. يافي لي، جامعة ويسكانسون، ماديسون، أمريكيا.
أ.د. تيريزا فرانكلين، جامعة أوهايو، أمريكيا.
أ.د. أنعام الور، جامعة ايسيكس، بريطانيا.
أ.د. جورج قريقوري، جامعة بوخارست، رومانيا.
أ.د. محمد مجتبى خان، جامعة ميليا الإسلامية، الهند.
أ.د. روزني باكير، جامعة ماليزيا بيرليس، ماليزيا.
أ.د. خالد دهاوي، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، مصر.
أ.د. طلال الأمين، جامعة الأمير محمد بن فهد، السعودية.
أ.د. أحمد العموش، جامعة الشارقة، الأمارات العربية المتحدة.
أ.د. محي الناجي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.

MJHSS

Volume (41), Number (1), 2026.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.

Mutah Journal of Humanities and Social Sciences

The Spatial Variation and Determinants of Age at First Marriage among Females in Riyadh City

Amani Mohammed Aljohani *
amaljohani@ksu.edu.sa

Received: 14/4 /2025 **Accepted: 29/7 /2025**

Abstract:

The study aimed to identify the pattern of age at first marriage in Riyadh City, and to analyze its spatial variation along with its demographic, social, and economic determinants. To achieve these objectives, a questionnaire was distributed to a sample of (496) married women. The data were analyzed using various statistical methods, including one-way ANOVA and T-tests. The study yielded several findings, most notably the high percentage of marriages occurring among females aged 18 to less than 25 years. The results further revealed that place of birth, family structure, education level, monthly income, and employment status had statistically significant effects on determining age at first marriage. Specifically, females from nuclear families and those with higher education tended to marry at later ages, whereas females with lower income levels were more likely to marry at younger ages. The results led to several recommendations, including conducting further research on changes in age at first marriage, particularly in light of the social and economic changes occurring in the Kingdom of Saudi Arabia, especially in Riyadh. Additionally, it recommends carrying out specialized surveys on the determinants of female age at first marriage in Saudi Arabia and examining their effects on social, economic, and health characteristics.

Keywords: Age, first marriage, females, spatial variation, nuclear families.

* Department of Geography, King Saud University, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.

المجلد(41)، العدد (1)، 2026م.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.
MJHSS
مجلة مؤتة للدراسات الإنسانية والاجتماعية

التَّبَايُنُ المَكَانِي ومُحَدِّدَاتُ العُمْرِ عِنْدَ الزَّوَاجِ الأَوَّلِ لِلإِنَاثِ فِي مَدِينَةِ الرِّيَاضِ

أماني محمد الجهني*
amaljohani@ksu.edu.sa

تاريخ الاستلام: 2025 /4/14 **تاريخ القبول: 2025/7/29**

الملخص:

هدفت الدراسةُ إلى الكشفِ عن نمطِ العمرِ عند الزواج الأول في مدينة الرياض، وتباينه المكاني ومحدّداته الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، ولتحقيق أهداف الدراسة وُزِّعت استبانة على عينة قِوامها (496) متزوجةً، وحُلِّلت البياناتُ بواسطة العديد من الأساليب الإحصائية كتحليل التباين الأحادي واختبار (T)، وتوصَّلت الدراسة إلى العديدِ من النتائج؛ من أهمها: ارتفاع نسبة الزواج في الفئة العُمرية من 18 إلى أقل من 25 عامًا، كما كشفت النتائجُ أنَّ لمكانِ الميلاد، ونمطِ الأسرة، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري، والحالة العمليَّة تأثيرًا إحصائيًا في تحديد العمر عند الزواج الأول؛ إذ إنَّ الإناثَ اللاتي ينتمِين للأسر المفردة أو ذوات التعليم الجامعي يملنَ إلى الزواج في سنٍّ متأخرة، بينما تميل الإناث ذوات الدخل المنخفض إلى الزواج في سنٍّ مبكرة، كما توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات؛ من أهمها: إجراءُ المزيدِ من الدراسات حول التغيُّر في العمر عند الزواج الأول، خصوصًا في ظل التغيُّرات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، وخصوصًا مدينة الرياض، تنفيذ مُسوحٍ متخصِّصة عن محدِّدات العمر عند الزواج الأول للإناث في المملكة العربية السعودية، وبيان تأثيراته على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

الكلمات المفتاحية: العمر، الزواج الأول، الإناث، التباين المكاني، الأسر المفردة.

* قسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

مقدمة:

يتميَّزُ متغيرُ عُمرِ الأنثى عند الزواج بعلاقاته المتداخلة والمتبادلة التأثير، مع مجموعة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيولوجية المختلفة، ويبدو أنَّ أثرَ العوامل البيولوجية التي يتضمنها عُمر الأنثى عند الزواج يطغَى بتأثيراته على تأثيرِ باقي العوامل الاجتماعية والاقتصادية؛ وذلك بسبب اقترانه المباشر بقدرتها الطبيعية على الحملِ والإنجاب. وما يلازمها من احتمالاتٍ تتعلق بمدى اكتمال نضوجها البيولوجي والعضوي؛ إذ يتضمن متغيّر عُمر الأنثى عند الزواج آثارًا مباشرة ومهمة في فترة الحياة الزوجية، فهي قادرةٌ على الحمل والإنجاب في الفترة الممتدة بين (15–49) التي تُؤدِّي دوراً حاسماً وفعَّالاً في تحديد سلوكها الإنجابي، خصوصًا إذا لم يكن هنالك تحديد طوعي وفعَّالٍ لهذا السلوك (كرادشة، 2012م).

وتتأثرُ قراراتُ الزواج لدى الإناث بالعديد من العوامل التي تتداخل لتشكل خياراتهن. ففي المجتمعات التقليدية قد يكون الزواج في سنٍّ مبكرة أمرًا شائعًا، بينما في المدن الكبرى يفضل الكثيرون الانتظار حتى تحقيق الاستقرار المالي أو استكمال التعليم. كما أنَّ للضغوطِ الاجتماعية دورًا كبيرًا في توقيت الزواج، إضافة إلى أنَّ الوضعَ الاقتصادي –سواء كان مرتفعاً أو منخفضاً– يترك أثره على هذا القرار. ومع تزايد فرصِ العمل والتعليم للإناث يزدادُ الاتجاه نحو الزواج المتأخر؛ إذ تسعى الكثيرات لتحقيق طموحاتهن الشخصية، ويظل عمر الأنثى عند الزواج مسألة معقدة تتداخل فيها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمكانية؛ ممَّا يُظهر التغيُّرات المستمرة في المجتمع (Sunil & Pillai, 2010 p. 9).

شهدت مدينة الرياض إحدى مدن المملكة العربية السعودية ازدهارًا وتطورًا في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية خلال العقود الماضية، والذي يمكن أن ينعكسَ بدروه على الاختلاف في أعمار الإناث المتزوجات، خصوصًا مع ارتفاع المستوى التعليمي وتوفر العديد من فرص العمل لهن؛ ونظراً لأهمية موضوع العمر عند الزواج الأول ومحدداته المتنوعة، ولقلة الدراسات التي تناولت الأبعاد الجغرافية للعمر وتباينه المكاني في مدينة الرياض، فإنَّ الحاجة ضرورية لزيادة فهم هذا الموضوع عموماً والمتعلقة بانتشار نمط الزواج في مدينة الرياض، بالإضافة إلى المحددات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية.

الأهداف:

1 – الكشفُ عن العمر عند الزواج الأول في مدينة الرياض.
2– إبرازُ التباين المكاني لمعدلات الزواج على مستوى بلديات مدينة الرياض.
3– تحديدُ محدداته الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية.

منطقة الدراسة:

تقع مدينة الرياض في وسط المملكة العربية السعودية على ارتفاع 600 م تقريباً عن سطح البحر، وتمتدُّ بين دائرتي عرض 15 ´ 24 ° و ´ 25 °12 درجة شمالاً، وخطي طول 57 ´ 45 ° و00 ´ 47° درجة شرقاً، وهي واحدةٌ من أسرع مدن العالم نمواً في السكان واتساعاً في المساحة؛ إذ بلغ عدد سكانها وفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاء لعام 2022م (6.9 مليون) نسمة، وشكَّلت نسبة الإناث قُرابة (37%) من إجمالي السكان، وبلغت مساحة التنمية العمرانية (2395 كم2)، وعدد البلديات في مدينة الرياض (16) بلدية تخدم (210) أحياءٍ (الهيئة الملكية لمدينة الرياض، 2022م). انظر الشكل (1).

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

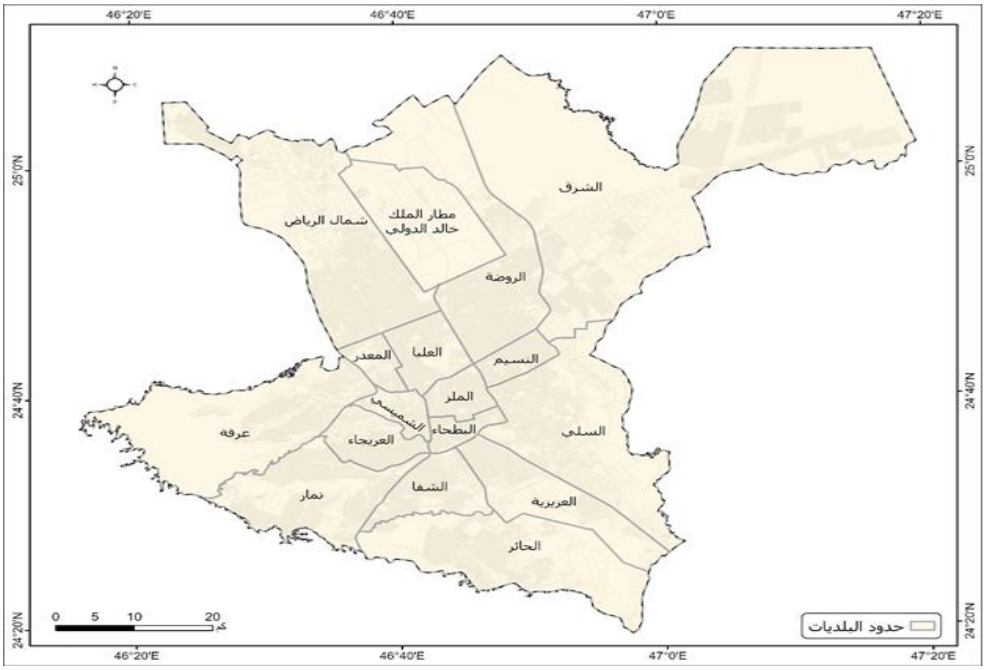

شكل (1) الموقع الجغرافي لمدينة الرياض

المصدر: الهيئة الملكية لمدينة الرياض، 2025م.

أدبياتُ الدِّراسة:

تعددت الدراسات التي تناول العمر عند الزواج الأول وعلاقته بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، الكثير منها دراسات اجتماعية، وهناك عددٌ محدودٌ منها طُبِق على بعض المدن العربية والمحلية؛ ونظراً لصعوبة حصرِ كلِّ ما كُتِبَ حول هذا المجال إلا أنَّه جرى الحصول على بعض الدراسات ذات العلاقة، وفيما يلي استعراضٌ لهذه الدراسات.

أولًا: الدِّراساتُ الأجنبية:

بيَّنت دراسة ميلر (Miller, 1993) التي بعنوان ظاهرة زواج الإناث المبكر في الفلبين أنَّ دراسة مثل هذه الظواهر يكتنفها كثيرٌ من الصعوبات والغموض؛ نتيجة عدم إمكانية تحديدها وحصرها فعلياً، لارتهانها بدرجة الحساسية التي يضعها المجتمع حول هذه الوقائع الحيوية، خصوصًا لدى المجتمعات الشرقية التي تُبدي كثيراً من الريبة والحذر بهذا الشأن، وعلى الرغم من ثبات مواقفها الاجتماعية الداعمة لنظام الزواج وإنجاب الأطفال، فإنَّ نتائج الدراسة أكدت أنَّ زواج الأنثى مبكراً يُسهم إلى حدٍّ كبيرٍ في تضيق فرصها في الحياة، كفرصِ تعليمها وعملها، كما يؤثرُ سلباً على صحة الأم أو على صحة طفلها.

أمَّا دراسة مينش وآخرين (Mensch et al., 2003) وضَّحت أنَّ الإناث الفيتناميات اللواتي يتزوجن في سنٍّ مبكرة ينزعن إلى إنجاب الأطفال بشكلٍ مستمر، وبفتراتٍ متباعدة تتسم بقصرها، وغالباً ما يواجهن إشكاليات اجتماعية واقتصادية وصحيَّة عديدة كعدم الاستقرار في حياتهن الزوجية، وانخفاض مستوياتهن التعليمية والاقتصادية والثقافية، كما بيَّنت الدراسة وجودَ ارتباطٍ قوي بين عُمر الزوجة الفيتنامية عند الزواج ومستوى تعليمها، وخصوبتها الفعلية، كما أظهرت الدراسة أيضًا أنَّ الزواج في سنٍّ مبكرة يقترن بزيادة ميولهن لإنجاب أكبرِ عددٍ من الأطفال.

أشارت دراسة كلارك (Clark, 2004) إلى أن الإناث في جنوب أفريقيا خصوصًا اللواتي يقطنَّ المناطق الحضرية يقترن صغر عمرهن عند الزواج بانخفاض مستويات تعليمهن، وبانخفاض نسبة بقاء أطفالهن على قيد الحياة، وزيادة تعرُّضهن لوفيات الأجنة والإسقاطات خصوصًا العفوي منها، كما وضَّحت الدراسة إلى غموض آلية تأثير زواج الإناث المبكر على احتمالات بقاء الأجنة والأطفال على قيد الحياة في الأسرة، وتداخل تأثيره مع متغيراتٍ اجتماعية واقتصادية مختلفة.

وتُجمع العديدُ من الدراسات على ارتباطِ التعليمِ بالعمر عند الزواج الأول، فكلما ارتفع تعليم الأنثى تأخَّر عمرها في الزواج، يذكر الزواري وأسعد في دراستهما (Assaad & Zouari , 2003) عن المغرب بأنَّ تعليم الأنثى يرفع العمر عند الزواج الأول معنوياً، والأنثى التي تحملُ تعليمًا ابتدائيًا تتزوج بمقدار 0.52 من السنة، متأخرة عن الأنثى غير المتعلمة. وبالمثل وجدت دراسة دوماراجيو (Dommaraju, 2009) التي تحدثت عن الهند عدمَ وجود علاقة إحصائية بين التعليم وسنِّ الزواج بين عامي 1981م و1991م، بينما وجدت العلاقة نفسها، ولكنها ليست بدرجة قوية بين عامي 1991م و2001م، وهذه النتيجة عكس دراسة سونيل وبيلاي (Sunil & Pillai, 2004) التي تحدَّثت عن اليمن التي أظهرت نتائجها بأنَّ المستوى التعليمي للزوجة يؤثرُ تأثيراً كبيراً على العمر عند الزواج الأول. وذكر عبد الكريم والهادي (Abdul-Karim & Al-Hadi, 2005) أنَّ 92.7% من الإناث المتزوجات من ربّات البيوت وليس لديهن عمل، ووجدت دراسة سلطانة (Sultana et al. , 2015) التي تحدَّثت عن بنغلادش أنَّ العمرَ عند أول زواج للإناث له ارتباطٌ كبيرٌ بتعليمهن؛ حيث بلغت نسبة المتزوجات من الأُميين قبل 15 سنة 69.5%، على عكس من ذلك فإنَّ 57.35% من المتعلمات اللاتي تعليمهن تعليمٌ ثانوي وتعليمٌ عالٍ قد تزوَّجن في سنٍّ متأخرة، وبينت دراسة عالم وآخرون (Alem et al., 2020) عن تباين مكاني كبير للزواج المبكر في جميع المدن الأثيوبية حيث بلغ معامل موران 0.719 بمستوى دلالة 0.001 كذلك هناك تأثير للمستوى التعليمي والمعيشي على الزواج المبكر في المدن الاثيوبية، وتوصلت دراسة بولارينوا وآخرون (Bolarinwa et al., 2023) أن للعمر عند الزواج تأثرا بالحالة العملية والتعليمية لدى المتزوجات في سن مبكر في نيجيريا.

الدراسات العربية والمحلية:

تشيرُ دراسة سهاونة وكرادشة (1995م) أنَّ محدِّدات عُمر الأنثى عند الزواج وعلاقتها بحجم الأسرة المرغوب فيه في الأردن يعودُ إلى تأثُّر عمر المرأة عند الزواج بخصائصها الاجتماعية والاقتصادية المختلفة مثل: مستوى تعلُّم الزوجة ومكان إقامتها، كما بيَّنت الدراسة أهمية تأثير خصائص الزوج مثل: مستواه التعليمي، ومستوى دخله، ومستواه الوظيفي، على تقرير عُمر الأنثى عند الزواج، كما أكَّدت الدراسة أهمية عمر الأنثى عند الزواج في تحديد حجم خصوبتها الفعلية والمفضَّلة في المجتمع الأردني.

بينت دراسة المصاروة (1999م) الأنماط الزواجية وتباياناتها في الأردن في العقديْن الماضيين إلى أن هناك علاقة قوية بين عمر الزوجة عند الزواج من ناحية، وحجم خصوبتها الزواجية من ناحية أخرى، كما وضحت الدراسة أنَّ النمطَ الشائع للعمر عند الزواج في الأردن يظل متمثلاً في زواج الإناث بسنٍّ أصغر من الذكور، إضافة إلى ارتفاع معدلات إعادة زواج (الأرامل، والمطلقات)، خصوصًا لدى الإناث اللواتي اتَّسم زواجهن بكونه نمطاً زواجياً مبكراً.

أكدت دراسة الفائز (2001م) أثر تباينات عمر الإناث عند الزواج الأول على الخصوبة البشرية في الأردن على أهمية خصائص الأنثى وخلفيتها الاجتماعية والاقتصادية كارتفاعِ مستوى تعليمها، وزيادة نسبة مساهمتها بسوقِ العمل في رفع عمرها عند الزواج؛ إذ بيَّنت الدراسة أنَّ هذه الخصائص تعملُ بصورةٍ مجتمعة على إبعاد الأنثى عن تلك الأعمار الصغيرة والخطوة التي تكون فيها غير مؤهلة للحمل والإنجاب، كما أشارت الدراسة إلى رفعِ درجةِ مساهمة الأنثى بسوق العمل وزيادة وعيها، واتّساع تجربتها ونضوجها في أمور الحياة، وفي زيادة تمكينها اجتماعياً واقتصادياً وزيادة خبرتها ومعرفتها، خصوصًا فيما يتعلق بشروط الرعاية الصحية، وعليه؛ فإنَّ هذه المتغيرات ستُظهر بصورةٍ إيجابية شروط حياتها، كما توصَّلت الدراسة إلى اقتران ارتفاع عمرها عند الزواج بخفض مستوى خصوبتها في المجتمع الأردني.

أمَّا دراسة عزون والسقاف (2007م) المُحدِّدات الثقافية والاجتماعية للزواجِ المبكر وبدء الإنجابِ في اليمن فقد أشارت أنَّ للمحدِّدات الثقافية والاجتماعية أهميةً ذات دلالة في تحديد اتجاهات وأنماط الزواج المبكر في اليمن، كما بيَّنت الدراسة أنَّ النسبةَ الغالبة من الإناث المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج قد تزوجن لأول مرة وأنجبنَ المولود الأول قبل بلوغهن عشرين سنة، كما أظهرت الدراسة تشابه أنماط الزواج المبكر بين الإناث حسب مكان الإقامة الحالية، والحالة العملية لهن في الحاضر أو في الماضي، كما بيَّنت النتائج أنَّ تعليمَ المرأة وعملها بأجرِ نقدي من المتغيرات التي لها تأثيرٌ كبيرٌ في تباينِ الزواج المبكر، كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أنَّ التباينَ ضعيفٌ وغيرُ واضحٍ في الإنجاب المبكر للإناث المتزوجات أو السابق لهن الزواج حسب مكان الإقامة الحالية لهن وتعلُّم الأنثى وعمرها ، في حين التباين شديد في الإنجاب المبكر للإناث حسب الحالة التعليمية للزوج.

وهدفت دراسة الشراري (2008م) إلى التعرُّف على العمرِ عند الزواج الأول في منطقة الجوف بالمملكة العربية السعودية، ولتحقيق أهدافه اعتمد الباحث على عينة قِوامها (329) زوجًا وزوجة، وتوصَّل بأنَّ متوسطَ عمر الذكور عند الزواج الأول بلغ (24) سنة، في حين بلغت متوسط الإناث (22) سنة، وارتفاع نسبة المتزوجين فوق (25 سنة)، وأنَّ هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين الحالة العملية والعمر عند الزواج الأول فكان لصالح من يعملون، أمَّا عن مستويات الدخل فقد بيَّنت الدراسة وجودَ فروقٍ ذات دلالة إحصائية لصالح ذوي الدخل المنخفض.

من ناحية أخرى؛ أشارت دراسة كرادشة (2012م) التي تحدَّثت عن الأردن بأنَّ الإناث الحاصلات على تعليم ابتدائي فأقل بلغ متوسط أعمارهن 19 سنة، بينما الإناث الأعلى تعليماً والحاصلات على تعليمٍ ثانوي بلغ متوسط أعمارهن 20 سنة، ليرتفع إلى 23 سنة للإناث الحاصلات على تعليمٍ عالٍ فما فوق، وبالمثل وجدت دراسة أبي حوسة (1994م) أنَّ متابعة التحصيل العلمي، وخصوصًا التعليم العالي كان عاملاً مهمًا في تأخير سن الزواج في الأردن، كما يشير أبو صالح في دراسته (2013م) أنَّ أعلى متوسط العمر عند الزواج الأول حسب المستوى التعليمي كان لدى الإناث اللاتي مستواهن التعليمي دبلوم متوسط بواقع 26.1 سنة، وأشارت روضان في دراستها (2016م) إلى وجود تباين نسبة الإناث المتزوجات مبكراً بحسب مستوى التحصيل الدراسي ما بين الريف والحضر وعلى مستوى الوحدات الإدارية؛ إذ سجَّلت أعلى نسبة في قضاء الشامية ضمن المستوى التعليم المبكر بنسبة بلغت (60.8%). ويُعَدُّ متغيرُ مساهمة المرأة بسوق العمل من المتغيرات المهمة في رفع متوسط عمرها عند الزواج، فدراسة كرادشة توصَّلت (2012م) إلى أنَّ متوسط عمر الإناث العاملات عند الزواج 23 سنة، بينما بلغ 20 سنة لدى الإناث غير العاملات.

تشير دراسة الطائي والزبيدي (2014م) الزواج المبكر للإناث في محافظة واسط العوامل المؤثرة فيه وتباينه المكاني إلى البحث في العوامل المؤثرة في حالات الزواج المبكر للإناث وتباينها المكاني في محافظة واسط، واعتمدت الدراسة على عينة قوامها(3016) على مستوى الحضر والريف، وتوصَّلت الدراسة إلى العديد من النتائج؛ منها: تأثير الزواج المبكر للإناث على المستوى التعليمي للزوجة الذي يرتبط بانخفاض المستوى التعليمي للزوج ، كما توصَّلت الدراسة إلى ارتباط الزواج المبكر للإناث بالعادات والتقاليد الاجتماعية، كما وضحَّت الدراسة كذلك بأنَّ هناك علاقة بين الزواج المبكر وصلة القرابة بين الزوجين؛ حيث أثبت أنَّ صلةَ القرابة (ابن العم) هي أكثرُ نسبياً على مستوى الريف والحضر، كما بيَّنت الدراسة أيضًا أنَّ المستوى الاقتصادي لم يؤثر بدرجةٍ كبيرة على الزواج المبكر للإناث في المحافظة.

أمَّا دراسة أمين (2020م) التباين المكاني لعمر الإناث عند الزواج في ناحيتي بغداد الجديدة والوحدة والعوامل المرتبطة به، فقد توصَّلت إلى أنَّ المتغيرات التي تُسهم في التنبؤ بالعمر عند الزواج الأول هما: (المستوى المعيشي لأسرة الزوجة، والتحصيل الدراسي لها).

ومن جانب آخر أشارت دراسة بشار (2024م) إلى وجود تباين مكاني لزواج القاصرات في قضاءي الصدر، وأن هناك علاقة بين المستوى المعيشي والاقتصادي والزواج المبكر، كما أن العادات والتقاليد من أكثر المتغيرات الاجتماعية تأثيراً على ظاهرة الزواج المبكر.

الإجراءاتُ المنهجية:

المنهج:

اعتمدت هذه الدراسةُ المنهجَ الوصفي والتحليلي كإطارٍ منهجيٍّ لها، معتمدة على استخدام الأساليب الإحصائية في التحليل والتفسير.

مصادر البيانات:

1-المصادرُ الثانوية:

الأبحاث العلمية المنشورة في المجلات العلمية، والإحصاءات والمطبوعات الحكومية المتوفرة لدى الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية.

2- المصادرُ الميدانية:

نظراً لعدم توافر البيانات كافة التي تحتاجها الدراسة في المصادر الثانوية كخصائص أفراد العينة؛ جرى الاعتماد على الدراسة الميدانية كمصدرٍ رئيس لجمع البيانات عن طريق استبانة أُعِدَّت لهذا الغرض.

3- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الإناث السعوديات المتزوجات والسابق لهن الزواج، وقُدِّر حجم العينة اعتماداً على المعادلات الإحصائية وبلغ حجمها (384) زوجة، وهذا العددُ مقبولٌ إحصائياً في مثل حالة وموضع هذه الدراسات، خصوصًا أنَّ بعضَ معادلات تحديد حجم العينة تكتفي بحجم عينة قدرها (384) مفردة؛ لتعميم النتائج عند مستوى دلالة إحصائية قدرها (0.05)، وبمستوى ثقة (0.95)، ورُفِعَ حجم العينة لتصلَ إلى (496) متزوجة؛ وذلك استيفاءً لشروط بعض الأساليب الإحصائية المستخدمة كتفادي الخلايا الصفرية. وأُدخِلَت في البرنامج الإحصائي المعروف بـ (SPSS).

4- الأساليبُ الإحصائية المستخدمة:

جرى استخدام عددٍ من الأساليب الإحصائية لوصف وتحليل بيانات الدراسة والإجابة على أسئلتها البحثية؛ بالإضافة إلى استخدام النِسب المئوية ومقاييس النزعة المركزية والتشتت للوصف الأوَّلي لمتغيرات الدراسة، كما استُخدِم تحليل التباين الأحادي واختبار (T) لتحديد الفروق الإحصائية في المحدِّدات، كما تم استخدام برنامج GIS في تمثيل البيانات مكانياً، واستخدم مؤشر موران للكشف عن نمط التوزيع الجغرافي للعمر عند الزواج الأول.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

التحليل والمناقشة:

العُمر عند الزواج الأول في مدينة الرياض:

تشيرُ بيانات الجدول (1) أنَّ العمرَ عند الزواج الأول للإناث يتراوح ما بين (15 و49) سنة، بمتوسطٍ حسابي يصل إلى (23)، وبانحرافٍ معياري مقداره (5.7) سنة. كما تدل البيانات على أنَّ أكثر الأعمار تكراراً من بين أعمار الإناث المتزوجات لأول مرة هو (22) عاماً بنسبة بلغت (13.1%)، ويمكن القول: إنَّ العمرَ عند الزواج الأول للإناث في مدينة الرياض يتركزُ في الأعمار الممتدة من سنِّ 15 إلى 23 سنة بنسبة بلغت (67%) تقريبًا. وهنا تبرزُ تساؤلات عن الأسباب وراء هذا التفاوت في أعمار الزواج، فهل هو تعليمُ المرأة؟ أم المستوى الاقتصادي للأسرة؟ أم عمل الأنثى ومشاركتها في قوة العمل؟ هذا ما سوف يُناقشُ في هذه الدراسة كما هو مبيَّنٌ في شكل (2).

ومن ناحية أخرى؛ تشير نتائج الجدول أنَّ نسبة الإناث اللاتي تزوجن قبل بلوغ العمر 18 سنة بلغت (8.7%) تقريبًا، وتُعَدُّ هذه النسبة منخفضة إذا ما قُورنت مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة (عزون والسقاف، 2007م) التي أظهرت أنَّ (28%) من الإناث تزوجن قبل بلوغ العمر 15 عامًا. وقد يعودُ الانخفاضُ النسبي لهذه الفئة؛ بسبب انتشار التعليم ودخول المرأة سوق العمل، ومن ناحية أخرى؛ بلغت نسبة الإناث اللاتي تزوجن في أعمار تتراوح من (18إلى أقل من 25سنة) قُرابة (68%)، بينما بلغت نسبة الإناث اللاتي تزوجن في عمر (25 إلى أقل من 30) نحو (16.7%)، وأخيراً فئة العمر (30 سنة فأكثر) بلغت (11%) تقريبًا.

وعلى الرغم من هذا كله يتضح جلياً أنَّ العمرَ عند الزواج الأول للإناث في مدينة الرياض اتخذ اتجاهاً عاماً نحو الارتفاع. وهذا – بلا شك– يعودُ إلى التغيُّر الاجتماعي والاقتصادي التي شهدته المملكة العربية السعودية ومنها منطقة الرياض في العقود الماضية، ولكن الزواج في سنٍّ مبكرة لا يزال قائماً في كثيرٍ من بلديات مدينة الرياض وفي أوساط أسريَّة عديدة.

جدول (1) العمرُ عند الزواج الأول في مدينة الرياض وفئاته العمرية

العمرُ عند الزواج الأول	التكرار	النسبة المئوية (%)
أقل من 18 سنة	43	8.7
من18 إلى أقل من25	316	63.7
25إلى أقل من30	83	16.7
30سنة فأكثر	54	10.9
المجموع	496	100
متوسط العمرُ عند الزواج الأول		23.1
الانحراف المعياري		5.7
أقل قيمة		15.0
أكبر قيمة		49.0
أكثر الاعوام تكراراً		22.0

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

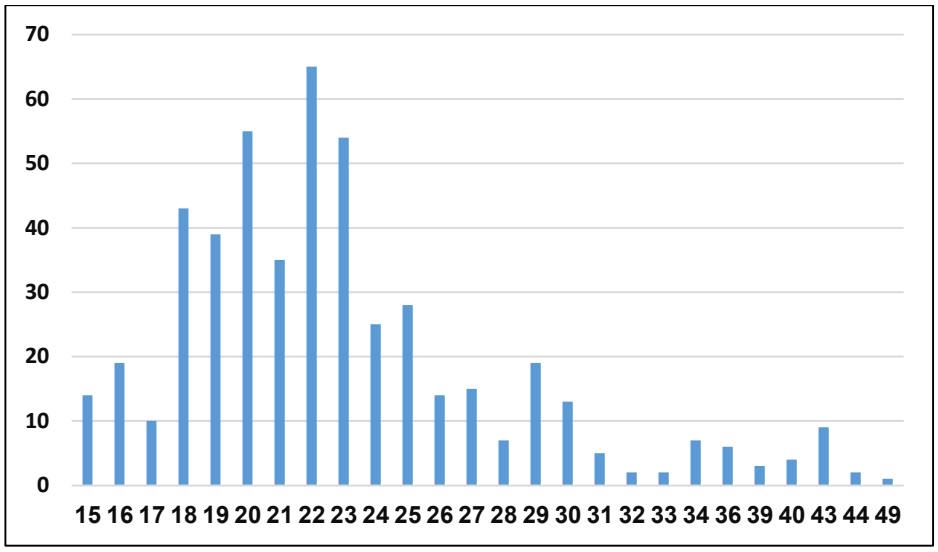

شكل (2) العددُ الكلي للإناث المتزوجات حسب أعمارهن.

التباين المكاني للبلديات حسب العُمر الأول للإناث المتزوجات:

يتضح من بيانات الجدول (2) والشكل (3) بأنَّ المتوسط العام للعمر عند الزواج الأول للإناث في مدينة الرياض بلغ قُرابة (23) سنة، كما تشيرُ النتائج إلى تباين مكاني ما بين البلديات من حيث العُمر فيبلغ أقصاه في بلديات (العريجاء، والشرق، والروضة) ليصلَ إلى قُرابة (25) سنة، وأدناه في بلديات (العزيزية، وشمال الرياض، وعرقة)، وبتتبعِ النسب للفئات العمرية الموضَّحة في الجدول، يتضح ما يلي:

- أنَّ قُرابة ثلثي أفراد العينة من الإناث تزوجن في أعمارٍ تراوحت ما بين (18 إلى أقل من 25 سنة)، وكانت النسبة مرتفعة في جميع البلديات عدا بلديات (السلي، العريجاء، العليا، الملز) والتي وصلت نسبتهن دون النسبة العامة.
- جاءت النسبة مرتفعة لدى الإناث المتزوجات في الفئة العمرية (25 إلى أقل من 30 سنة) في بلديات (البطحاء، السلي، المعذر، نمار) بقُرابة الثلث، وهذا يعني أنَّ هناك تأخرًا في سنِ الزواج نسبيًّا مقارنةً ببقية البلديات الأخرى.
- برزت بلديات (الروضة، الشرق، العريجاء) في الفئة العمرية (30 سنة فأكثر) بقُرابة الربع من إجمالي العينة لهذه البلديات؛ ممَّا يعني أنَّ ربع الإناث المتزوجات في هذه البلديات تزوجن في عمرٍ متأخرٍ مقارنة ببقية البلديات الأخرى.
- ارتفعت نسبة الإناث المتزوجات في سنٍّ مبكرة (أقل من 18 سنة) في بلديات (النسيم، الشفا ، الملز)، وقد يُعزى ذلك إلى مكان الإقامة السابق، فالغالبيةُ العظمى من الإناث كُنَّ يسكُن في مناطق يغلب عليها الطابع الريفي ويفضلون تزويج الإناث في سنٍّ مبكرة، في حين لم تسجل (البطحاء، المعذر، نمار) أيّ نسبةٍ تُذكر في الزواج المبكر، والسبب في انعدام نسبة الزواج المبكر في هذه البلديات قد يعودُ إلى أنَّ من يسكنها هن من حديثي الزواج وغالبيتهن تسيطر عليهن الحضرية، مقارنة باللاتي يسكن في مناطق يسيطر عليها النمط الريفي.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

جدول (2) التباين المكاني لأعمار الإناث المتزوجات على مستوى بلديات مدينة الرياض.

البلدية	أقل من 18 سنة	من18 إلى أقل من25	من 25 إلى أقل من 30	30سنة فأكثر	المتوسط
البطحاء	0	63.6	36.4	0	23.3
الروضة	2.6	163.	13.2	21.1	24.5
الشرق	5.0	60.0	15.0	20.0	24.6
السلي	3.2	58.1	29.0	9.7	23.3
الشفا	18.2	65.9	6.8	9.1	22.4
الشميسي	26.	68.8	18.8	26.	22.6
العريجاء	6.7	50.0	16.7	626.	24.9
العزيزية	10.0	70.0	10.0	10.0	21.6
العليا	5.7	54.3	25.7	14.3	23.8
المعذر	0	61.9	38.1	0	23.0
الملز	17.6	55.9	20.6	5.9	22.4
النسيم	19.0	66.7	9.5	4.8	22.1
شمال الرياض	11.4	277.	5.7	5.7	21.7
عرقة	9.1	68.2	22.7	0	21.5
نمار	0	66.7	33.3	0	22.0
المجموع	8.7	63.7	16.7	10.9	23.1

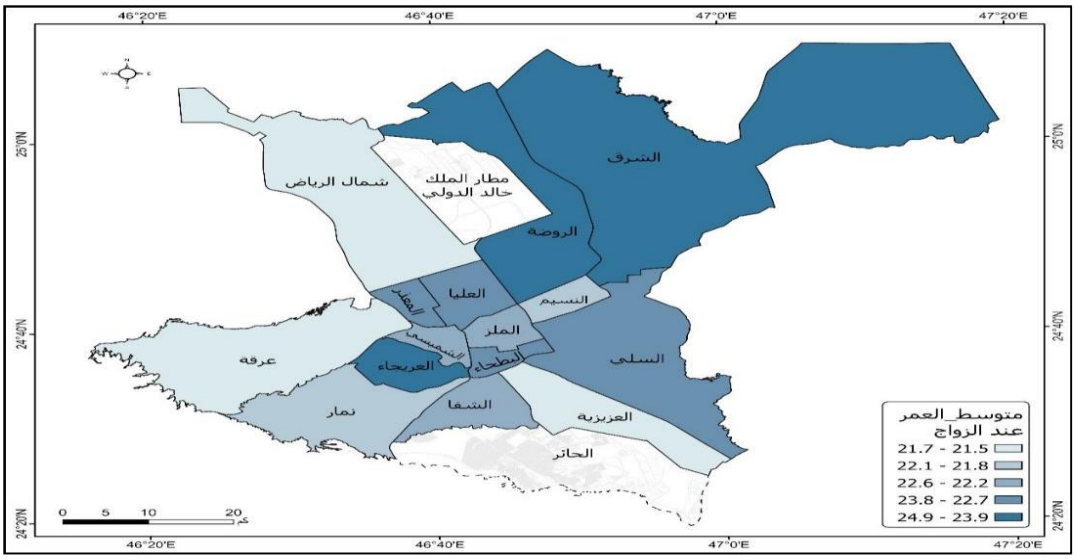

شكل (3) التباين المكاني لمتوسط أعمار الإناث المتزوجات لبلديات مدينة الرياض.

المصدر: الدراسة الميدانية 2024م.

وبناء عليه؛ تؤكد قيم معامل موران الموضحة في الجدول (3) والشكل (4) على النمط العشوائي لتوزيع العمر عند الزواج الأول، حيث بلغت قيمته (0.007564−) مما يعني أن هناك ارتباطاً مكانياً سالباً وضعيفاً بين بلديات مدينة الرياض والعمر عند الزواج الأول، وهو غير دال إحصائياً.

Mutah Journal of Humanities and Social Sciences, Volume (41), Number (1), 2026.
DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

الجدول (3) نتائج معامل موران (Moran's Index)

الرقم	المتغير	مؤشر موران (Moran's Index)	قيمة Z	قيمة P	نمط التوزيع
1	العمر عند الزواج الأول	0.0006−	0.63	0.528	عشوائي

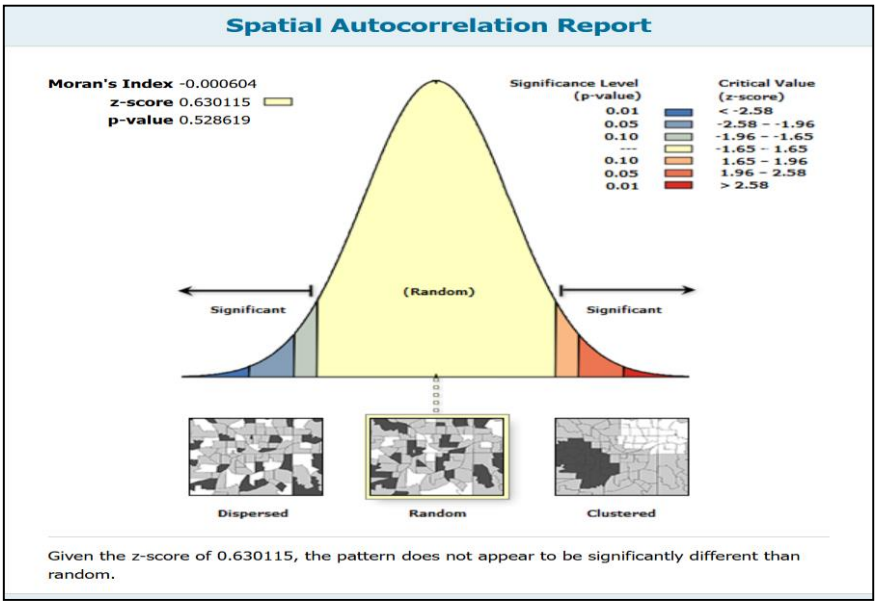

الشكل (4) نمط التوزيع المكاني للعمر عند الزواج الأول في بلديات مدينة الرياض

المصدر: اعتمد إعداد الشكل على الجدول (2).

ج- خصائصُ الأنثى المتزوجة حسب سنِّ الزواج:

الخصائصُ الاجتماعية حسب سنِّ الزواج:

- المستوى التعليمي:

تُؤدِّي المستوياتُ التعليمية دوراً كبيراً في اختلاف أعمار الإناث عند الزواج الأول، فالإناثُ الأميّات هن الأكثر عرضةً للزواج المبكر، بعكس الإناث المتعلمات، وهذا ما أكَّدته نتائج الدراسة الميدانية الموضَّحة في الجدول (4)، الذي يكشفُ عن وجود اختلافٍ كبيرٍ ما بين الإناث الأميات والمتعلمات من حيث العمر عند الزواج الأول، وأنَّها تتراجعُ مع ارتفاع المستوى التعليمي للإناث، فمن بين الإناث الأُميات نحو (100%) تزوجن قبل وصولها إلى عمر 18 سنة، وفي السياق نفسه تنخفضُ نسبة الإناث الحاصلات على تعليمٍ ابتدائي، فهناك تقاربٌ في نسبتهن في جميع الفئات عدا الفئة العمرية (18 إلى أقل من 25 سنة)؛ وممَّا يلفتُ الانتباه أنَّ قُرابة ثلاثة أرباع الإناث المتزوجات في الفئة العمرية (18إلى أقل من 25 سنة) حاصلات على تعليمٍ متوسط، وبالمقارنة مع الإناث المتعلمات تعليم ثانوي أو جامعي، فإنَّ أعمار الإناث المتزوجات في سنٍّ متأخرة تصل إلى حدودها الدُّنيا، والجدير بالذكر أنَّ الحصولَ على المؤهل الجامعي لفئة المتزوجات مبكراً تم بعد الزواج؛ ممَّا يشير أنَّ التحصيلَ الجامعي قد جرى بعد الزواج وليس قبله. كما يتضح من الجدول (4) ارتفاع متوسط أعمار الإناث

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

للحاصلات على تعليمٍ جامعي فأعلى ليصلَ إلى قُرابة (24) سنة، وهذه النتائج تتفقُ مع العديد من الدراسات السابقة كدراسة كرادشة (2012م) وأبي صالح (2013م) وروضان (2016م) ودراسة (Sunil & Pillai, 2004) و(Abdul-Karim & Al-Hadi, 2005).

- نمط الأسرة:

يمكن تصنيف نوعية الأسر إلى نوعين رئيسين هما: الأسرةُ المفردة (أو النووية) وهي الأسرةُ التي تقتصرُ على الزوجين وأبنائهما (الذكور والإناث) غير المتزوجين، والأسر الممتدة التي تضمُ الزوجين وأبناءهما المتزوجين وبعض الأقارب كالوالدين والإخوان وغيرهم، ويتضح من الجدول (4) ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث المتزوجات اللاتي يفضلن العيش في أسرة مفردة ليصلَ إلى نحو (23 سنة)، ومن جانبٍ آخر؛ نجدُ ارتفاع نسبة الإناث المتزوجات مبكراً لدى الأسر الممتدة مقارنة بالأسر المفردة، التي تتميَّزُ بتأخرِ سنِّ الزواج.

- مكان الميلاد:

يؤثرُ مكان الميلاد وبدرجةٍ كبيرة في اختلاف العمر عند الزواج الأول، فعادةُ الإناث المنتقلات من مدن وقرى أخرى إلى مدينة الرياض هن الأكثر تعرضاً للزواج المبكر، وهذا ما أكَّدته نتائج الدراسة الميدانية الموضَّحة في الجدول (4)؛ حيث أظهرت ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول لدى الإناث اللاتي من مواليد مدينة الرياض ليصلَ إلى (24 سنة)، كما أنَّ نسبة الزواج المبكر لدى الإناث اللاتي كن يقمن خارج مدينة الرياض بلغت (15%) تقريبًا، في حين ترتفع نسبة الإناث المتزوجات في سنٍّ متأخرة لتصلَ إلى قُرابة (21%) وهنَّ من مواليد مدينة الرياض.

جدول (4) التوزيع النسبي للخصائص الاجتماعية حسب العمر عند الزواج الأول للإناث في مدينة الرياض.

المتغير	أقل من 18 سنة	من18 إلى أقل من25	من 25إلى أقل 30	30سنة فأكثر	المتوسط
المستوى التعليمي:					
أُميّة	100	0	0	0	15
تقرأ وتكتب	50.0	50.0	0	0	16.7
ابتدائي	0	67.7	12.9	19.4	18.6
متوسط	312.	71.9	7.9	7.9	21.5
ثانوي	8.0	62.7	17.3	12.0	22.7
جامعي	89.	56.9	26.4	6.9	23.8
فوق الجامعي	4.1	64.4	19.2	12.3	23.9
نمط الأسرة:					
مفردة	0	334.	34.4	31.3	22.6
ممتدة	9.3	65.7	15.5	9.5	18.9
مكان الميلاد:					
داخل مدينة الرياض	4.9	63.6	10.5	21.0	23.8
خارج مدينة الرياض	14.7	63.9	11.5	9.9	18.6

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

- الخصائصُ الاقتصادية حسب سنِّ الزواج:

- الدخل الشهري:

يؤثرُ الدخلُ الشهري في العمر عند الزواج الأول للإناث، كما هو ملاحظٌ من الجدول (5) بأنَّ متوسط العمر عند الزواج الأول ينخفضُ لدى الإناث اللاتي مستوى دخل أسرهن منخفض ليصلَ إلى (18) سنة، في حين نجد أنَّه يرتفع لدى الإناث اللاتي مستوى دخلهن متوسط؛ وممَّا يلفتُ الانتباه أنَّ المتوسطَ ينخفضُ للإناث اللاتي دخلهن مرتفع، وقد يعود ذلك إلى زواج الأقارب بين الأسر الغنيَّة، إضافة إلى المقدرة على الزواج في عمرٍ مبكرٍ نوعاً ما، وتشيرُ النسبُ الموضَّحة في الجدول إلى ارتفاع نسبة الزواج المبكر للإناث ذوات الدخل المنخفض ليصلَ إلى قُرابة (16%)، في حين ترتفعُ نسبة الإناث المتزوجات في سنٍّ متأخرة من ذوات الدخل المتوسط لتصلَ إلى (28%)، كما نجد أنَّ النسبةَ مرتفعة في الفئة العمرية (18 إلى أقل من 25 سنة) في جميع فئات الدخل الشهري.

- الحالة العمليَّة:

تؤثرُ الحالة العملية في العمر عند الزواج الأول، فتشيرُ النتائج الموضَّحة في الجدول (5) إلى ارتفاع المتوسط للإناث اللاتي تعملن بقُرابة (23 سنة) مقارنة بالإناث اللاتي لا تعملن، وفي السياق نفسه نجد أنَّ قُرابة ثلاثة أرباع الإناث اللاتي لا تعملن وتزوجن في سنٍّ (أقل من 25 سنة)، وتنخفض نسبة الإناث اللاتي يعملن وتزوجن في سنٍّ مبكرة لتصلَ إلى (4%) تقريبًا، وهذه النتائج تتفق مع دراسة كلٍّ من: عزون والسقاف (2007م) والشراري (2008م) وكرادشة (2012م) والطائي والزبيدي (2014م).

جدول (5) التوزيع النسبي للخصائص الاقتصادية حسب العمر عند الزواج الأول للإناث في مدينة الرياض.

المتغير	أقل من 18 سنة	من18 إلى أقل من25	من 25 إلى أقل 30	30سنة فأكثر	المتوسط
		الدخل الشهري:			
منخفض	16.1	60.5	10.2	13.2	18.2
متوسط	0	67.0	5.2	27.8	23.7
مرتفع	6.9	71.1	14.7	7.3	22.3
		الحالة العمليَّة:			
تعمل	5.3	60.2	19.8	.516	22.5
لا تعمل	18.2	72.1	5.4	4.3	18.6

- الخصائص السكنية:

نوعُ المسكن وملكيته:

تشيرُ النتائج الموضَّحة في الجدول (6) إلى وجودِ فرقٍ بسيطٍ بين متوسط أعمار الإناث عند الزواج الأول حسب نوع المسكن الذي تقطنه الأسرة؛ فحينَ يرتفع المتوسطُ لدى الإناث الساكنات في شقق وفلل ، فإنَّه ينخفضُ للاتي يقطن في دور في فيلا بمتوسط بلغ نحو (22.6 سنة)، فنوعُ المسكن دلالة على المستوى المعيشي للأسرة، فنجدُ نسبة الإناث المتزوجات في سنٍّ مبكرة اللاتي يقطن في شقق، بعكس الساكنات في دور فيلا؛ حيث بلغت نسبتهن قُرابة (27%)، وقد يعود ذلك إلى التباين في المستوى الاقتصادي للأسر، كما أسلفنا سابقاً بأنَّ الأسر الغنيَّة تستطيعُ توفير مسكنٍ لأبنائها والتزويج في وقتٍ مبكر، وقد يُؤدِّي زواجُ الأقارب دورًا كبيرًا لدى الأسر ذوي الدخل المرتفع.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

أمَّا فيما يتعلق بملكية المسكن فتشيرُ النتائج إلى ارتفاع المتوسط للإناث اللاتي يقطن في مسكنٍ مستأجر نحو (24 سنة)، بخلاف اللاتي يقطن في ملك مشترك وملك، كما أنَّ نسبةَ الزواج المبكر تنخفضُ للمستأجرين مساكنهم، مقارنةً للمالكين مساكنهم حتى تصلَ إلى نحو (20%) للإناث القاطنات في ملكٍ مشترك.

جدول (6) التوزيع النسبي للخصائص السكنية حسب العمر عند الزواج الأول للإناث في مدينة الرياض.

المتغير	أقل من 18 سنة	من18 إلى أقل من25	من 25 إلى أقل 30	30سنة فأكثر	المتوسط
نوع المسكن:					
شقة	1.3	871.	18.8	8.1	23.4
فيلا	6.9	63.0	16.7	13.4	23.3
دورٌ في فيلا	26.7	51.1	13.3	8.9	22.6
ملكيَّة المسكن:					
ملك	10.5	63.4	14.6	11.5	22.8
ملك مشترك	20.4	69.4	8.2	2.0	20.6
مستأجر	1.9	62.5	23.1	12.5	24.2

مُحدِّدات العمر عند الزواج الأول للإناث في مدينة الرياض:

بعد التعرف إلى طبيعة المتغيرات المستقلة وارتباطها بالعمر عند الزواج الأول للإناث؛ كان من الضروري معرفة الفروق في متوسط استجابات أفراد العينة، وتحديد الفروق ذات الدلالة الإحصائية تبعاً للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ولتحديد هذه الفروق جرى استخدام تحليل التباين الأحادي، إضافة إلى اختبار (T).

- **الخصائص الاجتماعية:**
- **مكان الميلاد:**

لمعرفة وجود فروقٍ في متوسطات استجابات عينة الدراسة باختلاف متغير (مكان الميلاد)، يتضح من المؤشرات الإحصائية لدلالة الفروق لاختبار T باختلاف مكان الميلاد بالجدول (7) إلى وجود فروقٍ ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات عينة البحث، باختلاف متغيّر مكان الميلاد بمستوى دلالة أقل من (0.05)، وكانت الفروقُ لصالح المواليد داخل مدينة الرياض، وهذا عائدٌ إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي قد تؤثرُ على قرار تحديد سنِّ الزواج لمكان الميلاد.

جدول (7) اختبار T للعينات المستقلة لدلالة الفروق باختلاف متغير مكان الميلاد.

المتغير	مكان الميلاد	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة
العمر عند الزواج الأول	داخل الرياض	305	23.8	4.69	5.627	0.003
	خارج الرياض	191	18.6	3.53		

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

- نمط الأسرة:

يتضحُ من المؤشراتِ الإحصائية الموضَّحة في الجدول (8) بأنّ هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين العمر عند الزواج الأول تبعاً لمتغير نمط الأسرة بدلالة إحصائية أقل من (0.05)؛ وذلك لصالح الأسر المفردة، فتأخرُ سنّ الزواج للإناث اللاتي يَعِشْن في أسرٍ مفردة يعود إلى كونهن يفضلن العيش بمفردهن ويترتب عليه أمور مادية، بعكس الإناث اللاتي يفضلنَ العيش في أسرٍ ممتدة، وربما يشير ذلك إلى قوة الترابط العائلي، أو إلى عدم التمكن المادي لتحول الأسر الممتدة إلى أسرٍ مفردة تسكن في مساكن خاصة بها.

جدول (8) اختبار T للعينات المستقلة لدلالة الفروق باختلاف متغير نمط الأسرة.

المتغير	نمط الأسرة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة
العمرُ عند الزواج الأول	مفردة	464	22.6	4.25	3.827	0.02
	ممتدة	32	18.9	3.64		

- المستوى التعليمي:

يتضح من خلال النتائج الموضَّحة بالجدول (9) وجود فروقٍ ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05، بين العمر عند الزواج الأول لهم باختلاف متغيّر المستوى التعليمي.

جدول (9) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في العمر عند الزواج الأول لهم تبعًا لمتغيّر المستوى التعليمي.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
العمر عند الزواج الأول	بين المجموعات	757.253	6	126.209	4.293	0.000
	داخل المجموعات	14374.416	489	29.396		
	المجموع	15131.669	495			

ولتحديد صالح الفروق جرى استخدام اختبار"LSD " وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول (10) وجود فروق ذات دلالةٍ إحصائية في العمر عند الزواج الأول، تُعزى للمستوى التعليمي (الأُميَّة، وتقرأ وتكتب، وابتدائي، ومتوسط، وثانوي) لصالح الجامعيين وفوق الجامعيين، وكذلك (الأُميَّة، وتقرأ وتكتب، وابتدائي، ومتوسط) ولصالح الثانوي، وهذا يعني أنَّ للمستوى التعليمي تأثيرًا كبيرًا في تأخر سن الزواج للإناث، فكلما ارتفع المستوى التعليمي تأخّرَ سنّ الزواج.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

جدول (10) نتائج اختبار "LSD" للفروق بين المستوى التعليمي والعُمر عند الزواج الأول.

المتغير	المستوى التعليمي	أُميّة	تقرأ وتكتب	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	فوق الجامعي
العمرُ عند الزواج الأول	أُميّة					*	*	*
	تقرأ وتكتب					*	*	*
	ابتدائي					*	*	*
	متوسط						*	*
	ثانوي						*	*
	جامعي							*
	فوق الجامعي							

الخصائص الاقتصادية:

- الدخل الشهري:

يتضح من خلال النتائج الموضَّحة بالجدول (11) وجود فروقٍ ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05، بين العمر عند الزواج الأول لهم باختلافِ متغير الدخل الشهري.

جدول (11) نتائج اختبار تحليل التباين الأُحادي لدلالة الفروق في العمر عند الزواج الأول لهم تبعاً لمتغير الدخل الشهري.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
العمرُ عند الزواج الأول	بين المجموعات	462.555	2	231.277	7.773	0.000
	داخل المجموعات	14669.114	493	29.755		
	المجموع	15131.669	495			

ولتحديد صالح الفروق استُخدِمَ اختبار"LSD "، وكشفت النتائج كما يوضحها الجدول (12) عن وجود فروقٍ ذات دلالة إحصائية في العُمر عند الزواج الأول، تُعزى إلى الدخل الشهري (منخفض ومرتفع) لصالح المتوسط، وهذا يعني أنَّ سنِّ الزواج يتأخر لدى الإناث من ذوات الدخل المتوسط، فالإناثُ اللاتي ينتمين لأسرِ دخلهم منخفض، هن الأكثر انخفاضاً في سنِّ الزواج، فالأوضاعُ الاقتصادية للأسرة تُؤدِّي دورًا كبيرًا في تغيُّر سنِّ الزواج، أمَّا الإناثُ المتزوجات من ذوات الدخل المرتفع، فقد يعود ذلك إلى زواج الأقارب أو بمن هم بمثل مستواهن الاقتصادي.

جدول (12) نتائج اختبار "LSD" للفروق بين الدخل الشهري والعمرُ عند الزواج الأول.

المتغير	الدخل الشهري	منخفض	متوسط	مرتفع
العمرُ عند الزواج الأول	منخفض		*	
	متوسط			
	مرتفع		*	

- الحالة العملية:

يتضح من المؤشرات الإحصائية الموضَّحة في الجدول (13) بأنَّ هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين العمر عند الزواج الأول تبعاً لمتغيّر الحالة العملية بدلالة إحصائية أقل من (0.05)، وذلك لصالح الإناث اللاتي يعملن، وهذا مؤشرٌ إلى أنَّ للحالة العمليّة تأثيرًا كبيرًا على تأخرِ سنِّ الزواج للإناث في مدينة الرياض، وهذه النتيجةٌ دليلٌ على أنَّ انخراط المرأة في سوقِ العملِ يُعَدُّ عاملاً أساسياً في تأخر سنِّ زواجها، نظراً لما يترتب عليه من تحولات في أولوياتها الحياتية والتي تأتي بالمرتبة الأولى التطور الوظيفي مما يدفعها إلى تأخير رغبتها في تكوين أسرة، خصوصًا في المجتمعات التي تشهدُ تحولاتٍ اقتصادية واجتماعية سريعة، مثل: المجتمع السعودي.

جدول (13) اختبار T للعينات المستقلة لدلالة الفروق باختلاف متغيّر الحالة العمليَّة.

المتغير	الحالة العملية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة
العمرُ عند الزواج الأول	تعمل	349	22.5	5.4	6.196	0.000
	لا تعمل	147	18.6	3.79		

- الخصائص السكنية:

- نوع المسكن:

يتضح من خلال النتائج الموضَّحة بالجدول (14) عدم وجود فروقٍ ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05، بين العمر عند الزواجِ الأول لهم باختلافٍ متغيّرٍ ونوعِ المسكن، وهذه النتيجة دليلٌ بأنَّ نوعية المسكن لا تؤثرُ في متوسط العمر عند الزواج للإناث، خصوصًا أنَّ الغالبية العظمى من الإناث المتزوجات يرغبن في العيش بمفردهن دون الاندماج في العائلات الممتدة، فعملية اختيار نوع المسكن سواءً شقة أو فيلا لا تُعَدُّ عاملاً أساسياً في تباين متوسط سنِّ الزواج لدى الإناث الساكنات في مدينة الرياض.

جدول (14) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في العمرُ عند الزواج الأول لهم تبعاً لمتغير نوع المسكن.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
العمرُ عند الزواج الأول	بين المجموعات	3.613	2	1.807	0.067	0.898
	داخل المجموعات	13364.314	493	27.108		
	المجموع	13367.927	495			

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

- ملكية المسكن:

يتضح من خلال النتائج الموضَّحة بالجدول (15) وجود فروقٍ ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05، بين العمر عند الزواج الأول لهم باختلاف متغيرِ ملكية المسكن.

جدول (15) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في العمرُ عند الزواج الأول لهم تبعاً لمتغيّر ملكية المسكن.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
العمرُ عند الزواج الأول	بين المجموعات	277.475	2	138.738	5.225	0.006
	داخل المجموعات	13090.452	493	26.553		
	المجموع	13367.927	495			

ولتحديد صالح الفروق جرى استخدام اختبار"LSD "، وكشفت النتائج كما يوضحها الجدول (16) عن وجود فروقٍ ذات دلالة إحصائية في العمر عند الزواج الأول، تُعزى لملكية المسكن (ملك، وملك مشترك) لصالح المستأجرين، وهذا يعني أنَّ سنَّ الزواج يتأخر لدى الإناث المتزوجات في مسكن إيجار، وتُؤدّي الأوضاع الاقتصادية دورًا كبيرًا في تحديد سنِّ الزواج، فالسكنُ وملكيته دليلٌ على المستوى الاقتصادي التي تعيشه الأسرة.

جدول (16) نتائج اختبار "LSD" للفروق بين الدخل الشهري والعمرُ عند الزواج الأول.

المتغير	ملكية المسكن	ملك	ملك مشترك	مستأجر
العمرُ عند الزواج الأول	ملك			*
	ملك مشترك			*
	مستأجر			

الخاتمة:

تهدفُ هذه الدراسة إلى الكشفِ عن نمط العمرِ عند الزواج الأول في مدينة الرياض، وتباينه المكاني، ومحدداته الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، ولتحقيق أهداف الدراسة وُزِّعَت استبانة على عينة قوامها (496) متزوجة أو سبق لها الزواج، وحُلِّلت البيانات بواسطة العديد من الأساليب الإحصائية كتحليل التباين الأحادي واختبار (T)، وفيما يلي استعراضٌ لأبرز النتائج التي توصَّلت إليها الدراسة، تليها التوصيات.

أ- النتائج:

- تُظهِر البياناتُ المتعلقة بتوزيع الفئات العمرية في البلديات المختلفة أنَّ الفئةَ العمرية من 18 إلى أقل من 25 عامًا تمثلُ النسبة الأكبر من السكان؛ ممَّا يعني أنَّ الغالبية العظمى من الإناث يتزوجن في سنِّ الشباب، بينما تُبرز بلديات مثل: الروضة والشرق كأعلى تمثيل لهذه الفئة، كما أظهرت بلديات أخرى تنوعًا في الفئات العمرية، مع نسبٍ ملحوظة لتأخر سنِّ الزواج في بلديتي العريجاء والعليا.
- هناك تأثيرٌ كبيرٌ لمكان الميلاد على العمر عند الزواج الأول؛ حيث يَمِلْن الإناث داخل الرياض إلى الزواج في سنٍّ أكبر مقارنةً بالإناث خارجها.

- أنَّ نمطَ الأسرة يؤثرُ بدرجةٍ كبيرة على العمر عند الزواج الأول؛ حيث يَمِلْن الإناث من الأسر المفردة إلى الزواج في سنٍّ أكبر مقارنةً بالإناث من الأسرِ الممتدة.

- هناك تباينٌ كبيرٌ في متوسط العمر عند الزواج الأول بين المجموعات حسب المستوى التعليمي، وأنَّ له تأثيرًا كبيرًا على العمر عند الزواج الأول؛ حيث يَمِلن الإناث ذوات المؤهل الجامعي والجامعي فما فوق إلى الزواج في سنٍّ متأخرة.

- هناك تباينٌ في متوسط العمر عند الزواج الأول بين المجموعات حسب الدخل الشهري. وأنَّ له تأثيرًا على العمر عند الزواج الأول؛ حيث يَمِلن الإناث ذوات الدخل المنخفض إلى الزواج في سنٍّ مبكرة، مقارنةً ببقية فئات الدخل الشهري.

- أنَّ الحالة العمليَّة تؤثرُ بدرجةٍ كبيرةٍ على العمر عند الزواج الأول؛ حيث يَمِلن الإناث اللاتي يعملن إلى الزواج في سنٍّ أكبر، مقارنةً بأولئك اللاتي لا يعملن.

- تشيرُ نتائج تحليل التباين إلى وجودِ تباينٍ كبيرٍ في العمر عند الزواج الأول بين المجموعات حسب ملكيّة المسكن، وأنَّ له تأثيرًا على العمر عند الزواج الأول؛ حيث يَمِلن الإناث الذين يمتلكن أو يشاركن في ملكية المسكن إلى الزواج في سنٍّ أقل مقارنةً بالمستأجرين.

ب- التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة فإنَّ الدراسةُ تُوصي بالآتي:

- إجراءُ المزيدِ من الدراسات حول التغيُّر في العمرِ عند الزواج الأول، خصوصًا في ظل التغيُّرات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، وخصوصًا مدينة الرياض.

- تنفيذُ مُسوحٍ متخصَّصة حول محدِّدات العمر عند الزواج الأول للإناث في المملكة، وتأثيراته على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

- تعزيزُ الوعي بأهمية المستوى التعليمي والحالة العملية لدى الإناث، وتأثيرها على قرارات سنِّ الزواج من خلال حملات توعية، وتشجيعهن على التعليم الجامعي.

المراجع

ابن عزون، سليمان وعلي السقاف، "المُحدِّدات الثقافية والاجتماعية للزواج المبكر وبدء الإنجاب في اليمن"، *مجلة حولية كلية الآداب*، جامعة عدن، (4)، 2007، ص 189– 229.

أمين، زينب، "التباين المكاني لعمر الإناث عند الزواج في ناحيتي بغداد الجديدة والوحدة والعوامل المرتبطة به"، *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعه بابل، العراق، 2020م.

بشار، دانيال، "التحليل المكاني لزواج القاصرات في قضاءي الصدر لعام 2023م"، *مجلة مداد الآداب*، الجامعة العراقية، العراق، 14(35)، 2024م، 1553–1612.

روضان، صبرية علي، "أثر الزواج المبكر للفتيات في عملية التنمية الاجتماعية في قضاء الشامية: دراسة في الجغرافية الاجتماعية"، *مجلة القادسية للعلوم الإنسانية*، 19(4)، 2016م، ص 203– 233.

الزبيدي، علي، والطائي، لطيف، "الزواج المبكر للإناث في محافظة واسط العوامل المؤثرة فيه وتباينه المكاني: دراسة في جغرافية السكان"، *مجلة كلية التربية*، جامعة بغداد، المجلد (15)، العدد1، 2014م.

سهاونة، فوزي، ومنير كرادشة، "مُحدِّدات عمر المرأة عند الزواج وعلاقتها بحجم الأسرة المرغوب فيه في الأردن"، *مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، الأردن، 1995م.

الشراري، عبدالله، *العمر عند الزواج الأول في منطقة الجوف: دراسة ميدانية*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 2008م.

الفائز، عبدالكريم متعب، "أثر تباينات عمر الإناث عند الزواج على الخصوبة البشرية في الأردن"، *مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، 28(1)، 2001م، ص 197– 206.

كرادشة، منير ، "زواج الإناث المبكر: مُحدِّداته وآثاره الديموغرافية في المجتمع الأردني"، *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية*، 5 (1)، 2012، ص37–59.

المصاروة، عيسى، "الأنماط الزواجية وتباياناتها في الأردن في العقديْن الماضيين"، *مجلة دراسات*، الجامعة الأردنية، عمان، 1999م.

الهيئة الملكية لمدينة الرياض، 2025م، قاعدة بيانات (Shape file) عن مدينة الرياض.

الهيئة العامة للإحصاء التعداد العام للسكان والمساكن 2022م مسترجع بتاريخ 2025/3/20 من:

https://www.stats.gov.sa/

References

Abdul-Karim, E. & Al-Hadi, A.(2005). Mother Age At Marriage As A Determinant of Reproductive Health. Iraqi J Med Sci, Vol. 4 (1):pp 57-62.

Alem, A. Z., Yeshaw, Y., Kebede, S. A., Liyew, A. M., Tesema, G. A., Agegnehu, C. D., & Teshale, A. B. (2020). Spatial distribution and determinants of early marriage among married women in ethiopia: a spatial and multilevel analysis. BMC Women's Health, 20, 1-13.

Al-Faiz, Abdul Karim Mutab (2001). The Impact of Variations in Female Age at Marriage on Human Fertility in Jordan. Studies in Humanities and Social Sciences, 28(1): 197-206.

Al-Masrawi, Issa (1999). Marriage Patterns and Their Variations in Jordan Over the Past Two Decades. Journal of Studies, The University of Jordan, Amman

Al-Sharari, Abdullah (2008). Age at First Marriage in Al-Jouf Region: A Field Study, Unpublished Master's Thesis, The University of Jordan.

Al-Zubaidi, Ali, and Al-Taie, Latif (2014). Early Marriage for Females in Wasit Governorate: Influencing Factors and Spatial Variation: A Study in Population Geography. Journal of Education College, University of Baghdad, Volume (15), Issue.

Amin, Zeinab (2020). Spatial Variation of Female Age at Marriage in Baghdad Al-Jadida and Al-Wahda Districts and Associated Factors. Journal of Humanities, University of Babylon, Iraq.

Assaad, R. & Zouari, S. (2003): Estimating the Impact of Marriage and Fertility on the Female Labor Force Participation in Morocco. Topics in Middle Eastern and North African Economics, Electronic Journal, Volume 5.PP 1-43.

Bolarinwa, O. A., Seidu, A. A., Tessema, Z. T., Adu, C., Oyeleye, O. J., & Ahinkorah, B. O. (2023). Spatial distribution and multilevel analysis of factors associated with child marriage in Nigeria. International Health, 15(2), 171-181.

Clark, S (2004) "Early marriage and HIV risks in subSaharan Africa." Studies in Family Planning, 35(3): 149–160.

Dommaraju, P. (2009). Female Schooling and Marriage Change in India. Population-E, 64 (4), 667-684.

Ibn Azoun, Suliman, and Ali Al-Saqaf (2007). The Cultural and Social Determinants of Early Marriage and Childbearing in Yemen. Annual of the Faculty of Arts, University of Aden, (4), 189-229.

Karadsha, Munir (2012). Early Marriage of Females: Its Determinants and Demographic Effects in Jordanian Society. Jordanian Journal of Social Sciences, 5 (1): 37-59.

Mensch, B. Wesley H. Dang N. (2003).Adolescents in Vietnam: Looking beyond reproductive health. Studies in Family Planning ,pp 249–262.

Miller, J (1993).Birth outcomes by Mother's Age at First Birth in the Philippines. International Family Planning Perspectives.

Suhawana, Fawzi, and Munir Karadsha (1995). Determinants of Women's Age at Marriage and Their Relationship to Desired Family Size in Jordan. Studies - Humanities Sciences - Jordan.

Sultana, I. & Hossain, M. & Hoq, M. (2015). Factors Affecting on Early Marriage of Women in Rural Areas, Bangladesh. Asian Journal of Humanity. Art and Literature. (2) 3. PP 149-158.

Sunil, T. & Pillai, V (2010). Women's Reproductive Health in Yemen. Cambria Press.

Sunil. T. S & Pillai. V. K. (2004). Age at Marriage, Contraceptive Use and Abortion in Yemen. Canadian Studies in Population, 3(1). 83-107.

MJHSS

Volume (41), Number (1), 2026.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.

Mutah Journal of Humanities and Social Sciences

Between Sovereignty and Resistance: Administrative, Economic, and Educational Conditions in Al-Karak and Maʿan in 1880, with Ottoman Documents as the primary source

Safiah al-Salameen*
salameensafiah@gmil.com
Emman Hayjneh*
e.hayajneh@ju.edu.jo

Received: 28 /9 /2025 **Accepted: 30 / 12/2025**

Abstract:

The Ottoman archive is a primary resource for the study of the Ottoman administration in the provinces of the empire, particularly in the regions of Al-Karak and Ma'an during the late nineteenth century. The significance of the Ottoman documents lies in their ability to provide detailed insights into the financial, administrative, and security policies adopted by the state, particularly in light of the challenges it confronted in asserting its authority over local tribes. The document under examination, dated to 1880, represents a valuable example for understanding the complex relationship between the Ottoman center and its provincial territories. The study discloses the ineffectiveness of specific reform policies in fostering stability and elucidates the security, economic, and social conditions prevalent in the Karak region. Furthermore, it emphasizes the strategic importance of Al-Karak's geographical location, highlighting its military, commercial, and administrative functions. The study provides a comprehensive overview of the political and administrative transformations in Al-Karak from its incorporation into the Ottoman Empire until the late period of Ottoman rule, emphasizing the continuous changes in its administrative affiliation within the Ottoman administrative structure.

Keywords: Ottoman archives, Al-Karak, local tribes, Ottoman provincial territories, Ottoman reforms, center–periphery relations.

* Department of History, University of Jordan, Amman, Jordan.

المجلد(41)، العدد (1)، 2026م.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.
MJHSS
مجلة مؤتة للدراسات الإنسانية والاجتماعية

بين السيادة والمقاومة: الأوضاع الإدارية والاقتصادية والتعليمية في الكرك ومعان عام 1880م، الوثائق العثمانية مصدراً

صفية السلامين*
salameensafiah@gmil.com
إيمان الهياجنة*
e.hayajneh@ju.edu.jo

تاريخ الاستلام:28/9/ 2025 **تاريخ القبول: 30/ 12 /2025**

الملخص:

يُعدّ الأرشيف العثماني مصدراً أساسياً في دراسة الإدارة العثمانية في المناطق التابعة للدولة، وخاصة في منطقتي الكرك ومعان خلال أواخر القرن التاسع عشر. وتبرز أهمية الوثائق العثمانية في قدرتها على تقديم تفاصيل دقيقة حول السياسات المالية والإدارية والأمنية التي انتهجتها الدولة، خاصة في ظل التحديات التي واجهتها في فرض سلطتها على القبائل المحلية. وتُمثّل الوثيقة قيد الدراسة، التي تعود إلى عام 1880، نموذجاً غنياً لفهم العلاقة المعقدة بين المركز العثماني والمناطق التابعه له. فهي تكشف عن إخفاق بعض السياسات الإصلاحية في تحقيق الاستقرار، وتوضح الظروف الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي أحاطت بمنطقة الكرك. كما تبرز أهمية موقعها الجغرافي الحيوي ودورها العسكري والتجاري والإداري. ويُقدّم البحث لمحة عن التحولات السياسية والإدارية في الكرك منذ انضمامها إلى الدولة العثمانية وحتى أواخر حكمها، مسلطاً الضوء على التغيرات المستمرة في تبعيتها الإدارية ضمن الهيكل العثماني.

الكلمات المفتاحية: الأرشيف العثماني، الكرك، القبائل المحلية، المناطق التابعة للدولة العثمانية، الإصلاحات العثمانية، العلاقة بين المركز والمناطق التابعة له.

* قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الأردنية.

أهمية الوثيقة العثمانية وسياقها التاريخي:

يُشكّل الأرشيف العثماني أحد أهم مصادر البحث التاريخي لفهم طبيعة الإدارة والسياسة والمجتمع في الدولة العثمانية. وتأتي هذه الأهمية من كونه يحوي كمية ضخمة من الوثائق الرسمية الصادرة عن دواوين ومؤسسات الدولة المركزية والمحلية. ويُعد الأرشيف – الذي مقره الرئيسي في إسطنبول – كنزًا وثائقيًا ثمينًا يحفظ مراسلات وتقارير ودفاتر إحصاء وأوامر سلطانية وملفات إدارية تعود لقرون متعددة، مما يتيح للباحثين فرصة فريدة لرصد التغيرات في السياسة العثمانية تجاه ولاياتها، خاصة الواقعة على أطراف الدولة.

وتكمن أهمية هذا الأرشيف في أنه لا يقتصر على عكس وجهة نظر الدولة المركزية تجاه القضايا الإدارية والأمنية والمالية فحسب، بل يتطرق أيضًا إلى تفاصيل دقيقة عن حياة السكان المحليين وعلاقاتهم بالدولة واستجاباتهم لسياساتها. كما يُتيح تتبع هذه الوثائق فهم ديناميكيات السلطة في المناطق التابعة للدولة، والآليات التي اعتمدتها لفرض هيبتها، والتحديات التي واجهتها في إدارة مناطق شاسعة ومتنوعة ثقافيًا وجغرافيًا.

إلى جانب ذلك، تمثّل الوثيقة التي بين أيدينا – وهي إحدى مقتنيات الأرشيف العثماني – مصدرًا مهمًا لفهم الأوضاع الإدارية والمالية والأمنية في مناطق مثل الكرك ومعان. فهي تقدم صورة تفصيلية عن طبيعة الإدارة العثمانية هناك، والتحديات التي واجهتها في فرض سلطتها وضبط النظام. كما تكشف الوثيقة عن تعقيدات العلاقة بين الدولة العثمانية والقبائل المحلية؛ حيث سعت الدولة إلى تعزيز سيطرتها عبر تعيين مسؤولين وفرض ضرائب، بينما تمسكت القبائل باستقلالها التقليدي وقاومت هذه السياسات. إضافة إلى ذلك، تُسلّط الوثيقة التي بين أيدينا الضوء على تأثير العوامل الجغرافية والإدارية، مثل ارتباط الكرك بسنجق نابلس، وانعكاسات ذلك على جباية الضرائب والإدارة الأمنية.

تجدر الإشارة إلى أن الوثيقة التي بين أيدينا، كُتبت عام 1880، في مرحلة حاسمة من تاريخ الدولة العثمانية أواخر القرن التاسع عشر، حيث كانت تواجه تحديات داخلية وخارجية أثرت على قدرتها في إدارة ولاياتها. فقد شهدت تلك الفترة تصاعد الضغوط الأوروبية، بالإضافة إلى توترات داخلية ناجمة عن سياسات إصلاحية حاولت الحكومة تنفيذها. وفي هذا السياق، أصبحت المناطق القبلية كالكرك ومعان ساحةً للصراع بين محاولات الدولة المركزية فرض سيادتها ومقاومة السكان المحليين، وهو ما توضحه الوثيقة من خلال تأثيرات ملموسة مثل تأخر رواتب الموظفين، وضعف القائم قامين، وتدهور الأمن – خاصة فيما يتعلق بتأمين قوافل الحجاج وحماية المسيحيين من الاعتداءات.(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

تكمن أهمية هذه الوثيقة في توثيقها للجوانب الإدارية والمالية والأمنية التي أثّرت في استقرار المنطقة، وإبرازها محاولات الإصلاح العثماني عبر تعديل الهياكل الإدارية والضريبية. كما تُظهر فشل بعض السياسات في تحقيق الاستقرار بالأطراف، مما يجعلها وثيقة محورية لفهم علاقة المركز بالأطراف في تلك الفترة المضطربة .(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

على الرغم من كثرة الدراسات التي استندت إلى الأرشيف العثماني لتحليل السياسة العثمانية في الولايات المركزية، فإن الدراسات التي تتعمق في تحليل الوثائق المتعلقة بالمناطق الحدودية التابعة للدولة العثمانية، مثل الكرك ومعان في أواخر القرن التاسع عشر لا تزال محدودة، خاصة من منظور التفاعل اليومي بين الإدارة العثمانية والقبائل المحلية وارتباط ذلك بمحددات جغرافية وإدارية محددة كتبعية الكرك لسنجق نابلس. وهذا البحث يسدّ تلك الفجوة من خلال تحليل وثيقة محددة (1880) لا تُظهر فقط سياسات الدولة العثمانية، بل تكشف استراتيجيات المقاومة المحلية وتأثير البيئة الجغرافية والإدارية على فشل السياسات المركزية. كما يقدم البحث نموذجاً تطبيقياً لكيفية استخدام وثيقة أرشيفية واحدة لفك تشابك العلاقة بين المركز والأطراف في فترة حرجة من تاريخ الدولة العثمانية، مما يُسهم في فهم أعمق لطبيعة الإدارة العثمانية في المناطق الحدودية والآليات التي شكلت استجابة السكان المحليين لها.

ومن أهم البنود التي جاءت في الوثيقة:

الموقع الجغرافي لمنطقة الكرك:

جاء في الوثيقة أن قصبة الكرك، كما تُعرف الآن، هي بلدة قديمة ذات تاريخ عريق، تتميز بأراضيها الخصبة ووفرة مياهها وهوائها اللطيف والصحي، تقع هذه البلدة في سوريا على مسافة قريبة من الشام الشريف في اتجاه الصحراء (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298) وجغرافيا، تقع منطقة الكرك في الجزء الجنوبي الشرقي من ولاية سوريا، وتتميز بتضاريسها شبه الهضبية المتموجة، حيث يتراوح ارتفاعها عن مستوى سطح البحر بين 800 و1200 متر، ووفقًا لتقارير دائرة الإحصاءات العامة)تبلغ مساحتها الحالية نحو 3495 كيلو متراً مربعًا، ويقع لواء الكرك جغرافيًا بين خطي طول 36 درجة و13 دقيقة و35 درجة و22 دقيقة شرق خط غرينيتش، وبين دائرتي عرض 31 درجة و28 دقيقة و30 درجة و50 دقيقة شمال خط الاستواء، وتاريخيًا امتدت حدود لواء الكرك من نهر الزرقاء شمالًا إلى مدائن صالح جنوبًا، ومن وادي عربة والبحر الميت غربًا إلى وادي السرحان شرقًا(المعايطة، 2004م، ص25؛ الحروب، 2000م، ص56). ولكن من الصعب وضع حدود ثابتة لمنطقة الدراسة إبان فترة الحكم العثماني بسبب التغيرات الدائمة في التقسيمات الإدارية العثمانية وتوسع منطقة على حساب أخرى (جريدة القبلة، ع (175)،5 أيار 1917، ص1).

لم يكن الموقع الجغرافي للكرك مجرد عامل طبيعي لحمايتها، بل ساهم أيضًا في جعلها مركزًا تجاريًا حيويًا، حيث كانت ممرًا للقوافل التجارية ، مستفيدة من موقعها المرتفع والمحصن، مما وفّر لها بيئة آمنة لنقل وتأمين البضائع، ومع خضوع الكرك للحكم العثماني في القرن السادس عشرالميلادي أصبحت جزءًا من ولاية دمشق، واكتسبت أهمية إدارية بارزة ضمن النظام العثماني في بلاد الشام، وقد عمل العثمانيون على تعزيز التحصينات العسكرية وبناء القلاع لحماية المدينة من هجمات القبائل البدوية وضمان استقرار المنطقة (الحروب، 2000، ص56).

كما لعبت الكرك دورًا محوريًا في الإدارة العثمانية للمنطقة، حيث كان واليها مسؤولًا عن تأمين الطريق التجاري بين دمشق والمدينة المنورة، وتمتّع بصلاحيات واسعة للحفاظ على الأمن والاستقرار، وبفضل موقعها الاستراتيجي أصبحت المدينة محطة رئيسة في حركة التجارة العثمانية، إذ وقعت على الطريق التجاري الذي يربط بلاد الشام بالجزيرة العربية، وأدرك العثمانيون أهمية هذا الدور، فسعوا إلى تطوير الأنشطة التجارية في الكرك، وعملوا على إنشاء سوق كبير لتجارة المنتجات المحلية والمستوردة، بالإضافة إلى فرض الضرائب على القوافل العابرة، مما عزز إيرادات الدولة وأكد على أهمية الكرك كمركز اقتصادي وإداري في المنطقة (الحروب، 2000، ص56).

وبسبب موقعها المرتفع وتضاريسها الوعرة، كانت الكرك عبارة عن حامية عسكرية هامة للعثمانيين، استخدمها الجيش العثماني كنقطة انطلاق للهجمات أو للدفاع عن المناطق المجاورة، خصوصًا ضد هجمات القبائل البدوية التي كانت تهدد استقرار المنطقة، وكانت الحامية العثمانية في الكرك تتكون من جنود مشاة وفرسان لحماية المدينة والطرق المحيطة بها (النوايسه، 1985م، ص50).

كما لعبت الكرك دورًا مهمًا كمحطة تجارية بين الشام والحجاز، حيث كانت قوافل التجارة تمر عبر المنطقة، حاملةً السلع المختلفة مثل الحبوب، والجلود، والنسيج، وغيرها من المنتجات. وكانت الأسواق في الكرك تزدهر خاصةً خلال مواسم الحج، حيث كانت تستفيد من موقعها على طريق القوافل. كما كانت المدينة تُعرف بسوقها الأسبوعي الذي يجمع التجار من مختلف المناطق المحيطة (محادين، 1992، ص78).

التحوّلات الإدارية والسياسية في الكرك خلال العهد العثماني (1918–l1516):

في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشرالميلادي، بدأت الدولة العثمانية توسعها الكبير في منطقة شرق الأناضول، واستولت على بلاد الشام بعد انتصارها على المماليك في معركة مرج دابق عام 1516، وشمل هذا التوسع المناطق المحيطة مثل الأردن بما في ذلك الكرك، حيث كانت هذه المناطق جزءًا من ولايات المماليك سابقًا(الطراونة، (د.ت)، ص120) وقد مثّلت الكرك مركزًا استراتيجيًا على طرق التجارة والحج التي تربط الشام بالحجاز، مما جعل تأمينها ضرورة حيوية ضمن سياسة الدولة العثمانية لتعزيز نفوذها الاقتصادي والديني، وباعتبار العثمانيين أنفسهم حماة للحجاج المسلمين، كانت السيطرة على طريق الحج أمرًا بالغ الأهمية لضمان أمن القوافل واستمرار دورهم في رعاية الحرمين الشريفين، وبعد هزيمة المماليك أولت الدولة العثمانية اهتمامًا خاصًا لهذه المنطقة، فسارعت إلى إرسال قوات عسكرية إلى الكرك لضمان الولاء وترسيخ سلطتها، ما عزز من استقرارها الإداري وأمن طرق التجارة والحج (مراد ، 1978م، ص45)، كما بنى العثمانيون في الكرك قلاعًا جديدة وحصونًا لتأمين الطريق، وأقاموا نقاط تفتيش للسيطرة على التجارة وجمع الضرائب الجمركية من القوافل التجارية التي تمر بالمنطقة، كما قاموا بترميم القلاع القديمة الموجودة منذ العصور المملوكية (مراد، 1978م ، ص110).

ضمّ لواء الكرك– الشوبك إلى لواء عجلون– السلط لفترة طويلة خلال النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادي، ويبدو أنه تم فصله لاحقًا ويظهر ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها قانصوه شيخ جبل عجلون في 10 محرم 979هـ/ 4 حزيران 1571م يشرح فيها ظروف لواء الكرك– الشوبك ويطلب دمجه مع عجلون (بيات، 2007، ج3، ص260).

شهدت التقسيمات الإدارية في منطقة الكرك تطورًا وتكيّفًا مستمرين ضمن المنظومة الإدارية العثمانية، حيث كانت تخضع لإعادة تنظيم متتابعة تعكس مراحل تطور المنطقة الاجتماعي والاقتصادي. فقد مرت هذه التقسيمات بتحولات متعددة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، واستمر هذا النمط من التحديد الإداري حتى بدايات القرن التاسع عشر الميلادي. ويعكس هذا التغير المستمر استجابة الإدارة العثمانية للواقع المحلي المتغير، وحرصها على مواكبة نمو المناطق وازدهارها، حيث كانت ترتقي بالمناطق من نواحٍ إلى أقضية، ومن أقضية إلى ألوية، وفقًا لتطورها الديموغرافي والتجاري والخدمي. ومن ثمّ، فإن تتبع هذه التحولات يمثل إحدى الأدوات المهمة لفهم ديناميكيات الحكم العثماني وآليات تكيفه مع الخصائص المحلية.

بعد خروج محمد علي باشا من بلاد الشام عام 1840م تعرضت ولاية الشام التي كانت الكرك تابعة لها لسلسلة من التغييرات الإدارية التي أثّرت على تبعية المناطق المختلفة، حيث شهدت بعض الوحدات الإدارية إعادة ضمها إلى الإيالة، بينما انفصلت مناطق أخرى أو استُحدثت تقسيمات جديدة، وتوفر لنا سالنامة الدولة العثمانية، معلومات قيّمة حول الوضع الإداري للكرك خلال هذه الفترة، وبحسب سالنامة دولت علية عثمانية لعام 1272 هـ / 1855م، كان لواء عجلون تابعًا لإيالة الشام، وكان يضم عدة مناطق، منها عجلون وتوابعها، إربد، البلقاء، والكرك (سالنامة سنة 1272هـ /1855م، ص104؛ سالنامة 1273 هـ /1856م، ص110).

وقد استمر هذا الوضع حتى عام 1278هـ / 1861م، حين شهدت المنطقة إعادة هيكلة إدارية تمثلت في إنشاء لواء حوران، الذي تم دمج لواء عجلون وتوابعه ضمنه، وبموجب هذا التغيير أصبح لواء حوران يضم مناطق واسعة، شملت جبل الدروز، حوران، والقنيطرة، وعجلون مع توابعها، إربد، البلقاء، والكرك، وتعكس هذه التغييرات محاولات الدولة العثمانية لإعادة تنظيم إدارتها المحلية وفقًا لمتطلبات الحكم المركزي، وهو ما أدى إلى إعادة رسم الحدود الإدارية بهدف تعزيز السيطرة العثمانية على المناطق المختلفة وضمان استقرارها(سالنامة 1861/1278م، ص155؛ سالنامة 1862/1279م، ص163).

في عام 1288 هـ /1865م، قُسِّمت بلاد الشام إلى ولايتين رئيسيتين: ولاية سورية وولاية حلب. وقد شملت ولاية سورية – التي أُلحقت بها منطقة الكرك – ثمانيةَ سناجق (ألوية)، كان من بينها لواء البلقاء الذي كان مقرُّه مدينة نابلس. وضمَّ هذا اللواء كلًا من نابلس وناحية بني صعب، والكرك وناحية الطفيلة، بالإضافة إلى السلط ومنطقة الغور . ووفقًا لما ورد في سالنامة دولت عليــة عثمانية لعام 1285هـ/1868م، فـقـد توسَّع لـواء البلقاء ليشمل أيضًا وادي موسى، ومنطقة الشراة، وناحية الطفيلة (المعروفة باسم "طفيلة ناحية سي")، وقضاء معان (سالنامة ولاية سورية 1285هـ/1868م، ص59؛ سالنامة 1285هـ/1868م، ص186).

ظلت تبعية قضاء الكرك للواء البلقاء حتى عام 1305هـ/1887م، غير أن الإشارة إلى هذه التبعية اختفت في الوثائق العثمانية بين عامي 1306هـ/1888م و1311هـ/1893م (BOA, DH.MKT. 1998/56) وهو العام الذي شُكِّل فيه لواء معان، والذي ضمَّ أقضية الكرك ومعان والطفيلة، وكان مقرُّه مدينة الكرك. وفي عام 1312هـ/1894م، أُعيدت تسمية اللواء ليحمل اسم مركزه، فأصبح يُعرف بـ "لواء الكرك" (الطراونة، 1993، ص77–78؛ الطراونة، 2021م، ص29–30).

وفي سياق هذا التشكيل الإداري، رُفعت درجة الكرك والطفيلة إلى قائمقاميّتين مستقلتين، وتمت متابعة التنظيم عبر إرسال دفاتر مبيّنة لأوضاع هذه المناطق، إلى جانب طلب شراء مئة رأس بغل لاستخدامها في الخدمات الإدارية والتنقل في التضاريس الوعرة التي تميزت بها هذه المناطق (BOA DH.MKT. 2055/104)، كما تتابعت القرارات من قبل نظارتي الداخلية والمالية بإرسال المخصصات المالية اللازمة والكوادر الإدارية لتنفيذ هذه الإجراءات (BEO 168/12532BOA, ŞD 2612/34).

وفي إطار الهيكلة الجديدة، تم تعيين موظفين رسميين في الكرك والطفيلة، فضلًا عن قضاء السلط، الذي أُلحِق لاحقًا بلواء معان، إلى جانب أقضية أخرى مثل بَيْقا وحَصْبَيّا .(DH.MKT. 18/25)رغم تلقي الدولة طلبات من بعض وجهاء الكرك بجعلها مركزًا للمتصرفية بدلًا من معان، كما بيّنت إحدى البرقيات المؤرخة في 9 تشرين الأول 1310هـ (Y..MTV. 77/31) ، فإن الدولة أبقت على مركز المتصرفية في معان، مع استمرار الاهتمام بالكرك نظرًا لموقعها المركزي وأهميتها القبلية.

ولضمان ولاء السكان المحليين وتجنب أي تمردات، اعتمد العثمانيون على سياسة التعاون مع العشائر المحلية في الكرك، فكانوا يختارون بعض شيوخ العشائر الكبرى ليكونوا ممثلين محليين عن السلطة العثمانية، ويمنحونهم بعض الامتيازات مثل الإعفاءات الضريبية أو المناصب الإدارية المحلية مقابل تعاونهم في حفظ النظام وجمع الضرائب (محافظة، 1994م، ص 85–86)، وقد حافظ لواء الكرك على تقسيماته الإدارية السابقة، كما حافظ على تبعيته لولاية سورية حتى خروج العثمانيين من المنطقة عام ١٣٣٧ هـ/ ١٩١٨م (الطراونة،2021م، ص29).

العلاقة مع سنجق نابلس: تأثير الارتباط الإداري، والمقترحات بفصل الكرك إداريًا:

يُعدُّ الأرشيف العثماني مصدرًا رئيسًا وثريًا لدراسة التاريخ الإداري والاجتماعي والسياسي لولايات الدولة العثمانية، ولا سيما تلك التي لم تحظَ بالاهتمام الكافي في الدراسات التاريخية المعاصرة. وبفضل ما يضمه من وثائق تفصيلية صادرة عن مختلف مؤسسات الدولة، ويتيح هذا الأرشيف للباحثين فرصة الاطلاع الدقيق على سياسات الدولة العثمانية وتفاعلاتها مع المجتمعات المحلية، وآليات العمل الإداري والأمني في المناطق النائية والمعقدة بسبب طبيعتها القبلية والجغرافية. ومن خلال الوثائق المحفوظة، يمكن تتبع جهود الدولة في ترسيخ نفوذها في الأطراف، وتحليل التحديات التي واجهتها في إدارة مناطق مثل الكرك ومعان.

وتُعد الوثيقة التي بين أيدينا أنموذجا مهمًا يكشف عن هذه التحديات، حيث تتناول بشكل مفصل الوضع الجغرافي والإداري لمنطقة الكرك ومعان في العهد العثماني، وتُظهر كيف أن لهاتين المنطقتين دورًا بارزًا في النظام الإداري والسياسي للدولة، خصوصًا وأن الكرك ومعان تقعان على مفترق طرق حيوي يربط بين الأردن وفلسطين، ما جعلهما مركزين استراتيجيين في جنوب بلاد الشام، إذ تقع الكرك في جنوب غرب الأردن، وتحيط بها تضاريس جبلية ووديان، الأمر الذي منحها موقعًا مهمًا يربط المناطق الداخلية بالساحل، أما معان الواقعة في

جنوب شرق الأردن، فقد كانت تمثل نقطة عبور رئيسة بين الحجاز وبلاد الشام، ما جعلها محطة رئيسة في حركة التجارة والحج (BOA, Y.PRK.ML.2/36, H. 1298).

وإجمالاً، فإن الكرك ومعان كانتا تمثلان مناطق ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للإدارة العثمانية، وكانت سياستها في هذه المناطق تعكس الجهود العثمانية لتثبيت نفوذها في أطراف الدولة، رغم التحديات التي فرضتها البيئة الجغرافية والقبائل المحلية(BOA, Y.PRK.ML.2/36, H. 1298).

تكشف الوثيقة أيضا عن طبيعة العلاقة الإدارية التي ربطت سنجق الكرك بسنجق(لواء) نابلس خلال العهد العثماني، حيث كانت الكرك تابعة إداريًا لنابلس، الأمر الذي كان له تأثير كبير على الأوضاع الإدارية والاقتصادية والسياسية في المنطقة، شكل هذا الارتباط تحديًا لفعالية الإدارة العثمانية في الكرك، إذ أدى إلى تبعية قراراتها الإدارية والمالية لسلطة بعيدة جغرافيًا، وهو ما خلق مشاكل عديدة تتعلق بإدارة شؤون السكان المحليين، وجباية الضرائب، والتعامل مع القضايا الأمنية، ونتيجة لذلك برزت مطالب ومقترحات بضرورة فصل الكرك إداريًا عن نابلس وجعلها سنجقًا مستقلًا، وهو ما تعكسه الوثيقة بشكل واضح(BOA, Y..PRK.ML. 2/36, H. 1298).

لقد كان البعد الجغرافي بين الكرك ونابلس أحد الجوانب السلبية لهذا الارتباط الإداري، مما جعل عملية اتخاذ القرارات الإدارية وتنفيذها بطيئة وغير فعالة، فالمسافة بين الكرك ونابلس كانت تعني أن أوامر الإدارة كانت تصل متأخرة، كما أن الاحتياجات المحلية لم تكن تحظى بالاهتمام الكافي من المسؤولين في نابلس، الذين كانوا يركزون على مصالحهم القريبة، وقد أدى هذا إلى شعور سكان الكرك بالإهمال الإداري، حيث لم تكن القرارات المتخذة في نابلس تراعي دائمًا الخصوصيات المحلية للكرك، لا سيما في ما يتعلق بالعلاقة مع القبائل أو المشكلات الأمنية المتكررة(BOA, Y..PRK.ML.2/36, H. 1298).

كما أن هذا الارتباط أثّر على إدارة الموارد المالية، حيث كانت الضرائب المحصلة من الكرك تُرسل إلى نابلس، مما جعل الكرك تعاني من نقص في الموارد المالية اللازمة لتحسين الخدمات المحلية، إضافة إلى ذلك، فإن النظام الضريبي الذي فُرض من نابلس لم يكن متناسبًا مع طبيعة الاقتصاد المحلي في الكرك، حيث اعتمد السكان بشكل كبير على الزراعة وتربية الماشية، في حين أن النظام الضريبي المطبق كان أشبه بالنظام المطبق في المناطق الحضرية في نابلس، هذا التفاوت أدى إلى تزايد التهرب الضريبي، وأحيانًا إلى نزاعات بين السكان المحليين والسلطات العثمانية، التي كانت تحاول فرض سياسات مالية لا تتناسب مع واقع المنطقة .(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298). يشير ربط الضرائب المحصلة من الكرك بنابلس إلى تحدٍ مركزي يواجه إدارة المناطق التابعة للدولة العثمانية، حيث أدى تحويل الموارد بعيدًا عن المجتمع المحلي إلى نقص التمويل الضروري لتحسين الخدمات وتلبية احتياجات السكان. كما أن فرض نظام ضريبي مصمم للمناطق الحضرية على اقتصاد زراعي ورعوي أدى إلى صعوبة الامتثال المالي، وزيادة حالات التهرب الضريبي، وأحيانًا اندلاع نزاعات بين السكان والسلطات العثمانية.

ومن الناحية الأمنية، فإن ارتباط الكرك إداريًا بنابلس جعل إدارة الأمن في المنطقة ضعيفة وغير فعالة، فبحكم الطبيعة القبلية للكرك كانت المنطقة بحاجة إلى نهج أمني مختلف عن ذلك الذي كان يُتبع في نابلس، حيث كان يُنظر إلى القبائل باعتبارها مصدرًا مستمرًا للاضطرابات، غير أن السلطات في نابلس لم تكن تمتلك الأدوات الكافية للتعامل مع هذا الوضع، ولم تكن لديها القدرة على إرسال قوات كافية لضبط الأمن، مما جعل الكرك عرضة للاضطرابات المتكررة، سواء من القبائل أو من قوافل الحجاج التي كانت تمر عبر المنطقة وتتعرض أحيانًا لهجمات من قطّاع الطرق (BOA, Y..PRK.ML.2/36, H. 1298).

كل هذه المشكلات دفعت إلى ظهور مطالب بفصل الكرك إداريًا عن نابلس وجعلها سنجقًا مستقلًا، بحيث يكون لها إدارة خاصة تتولى شؤونها مباشرة دون الرجوع إلى نابلس، وتكشف هذه الوثيقة أن هذا المقترح كان مدفوعًا بالرغبة في تحسين الإدارة، وتعزيز قدرة الدولة العثمانية على فرض النظام في الكرك، فضلًا عن تحسين عمليات جباية الضرائب وتخصيص جزء أكبر منها لتطوير المنطقة نفسها بدلًا من إرسالها إلى نابلس.

ومع ذلك، فإن تنفيذ هذا المقترح لم يكن أمرًا سهلًا، إذ كانت هناك معارضة من قبل بعض المسؤولين العثمانيين الذين رأوا أن فصل الكرك عن نابلس قد يؤدي إلى زيادة العبء المالي على الدولة، خاصة في ظل محدودية الموارد، كما أن بعض زعماء القبائل لم يكونوا مؤيدين لهذا التغيير، لأنهم كانوا يستفيدون من ضعف الإدارة العثمانية في الكرك، ما سمح لهم بفرض نفوذهم على السكان المحليين واستغلال الوضع لصالحهم. .

وفي النهاية، لقد كشفت الوثيقة عن أن الارتباط الإداري مع نابلس شكل عبئًا على استقرار منطقة الكرك، مما دفع إلى مقترحات فصل لم تُنفذ. هذا الصراع التاريخي بين الخصوصية المحلية والإدارة المركزية يخلق سياقًا أساسيًا لفهم التحديات الحالية. ففي الوقت الراهن، لم يعد التحدي في تبعية منطقة لأخرى، بل في كيفية إدارة المركز لشؤونها عبر تعيين المسؤولين المناسبين. ومن هنا، تبرز دراسة حالة الكرك ومعان كمنظور تحليلي ضروري لفك تعقيدات هذه العملية الإدارية–السياسية المعاصرة.

التحديات الإدارية والسياسية في تعيين المسؤولين المحليين: دراسة حالة الكرك ومعان:

تعد التحديات الإدارية والسياسية في تعيين المسؤولين المحليين أحد العناصر الأساسية التي شكلت علاقة الدولة العثمانية بالقبائل في مناطق مثل الكرك ومعان، تلك التحديات كانت تتراوح بين الصراعات بين السلطة المركزية ونفوذ الزعامات العشائرية، وبين تأثير الألقاب والرتب على تعزيز سلطة الدولة العثمانية.

عندما عينت الدولة العثمانية مسؤولين محليين في مناطق مثل الكرك ومعان، كان على هؤلاء المسؤولين مواجهة تحدي التوازن بين سلطتهم الرسمية كموظفين عثمانيين ونفوذ زعماء العشائر الذين كانوا يشكلون حجر الزاوية في حياة المنطقة الاجتماعية والسياسية، ففي الوقت الذي كان فيه المسؤولون العثمانيون يمثلون السلطة المركزية في إسطنبول، فإن زعماء العشائر كانوا يمتلكون السلطة الفعلية على الأرض بفضل التقاليد القبلية وروابطهم الوثيقة مع السكان المحليين.

يظهر من الوثائق أن الدولة العثمانية غالبًا ما كانت تعتمد على تعيين موظفين محليين يعرفون التركيبة الاجتماعية والعشائرية بشكل جيد لتيسير عمليات التحصيل الضريبي وتنفيذ السياسات المتعلقة بالدولة العثمانية، ومع ذلك كانت قوة زعماء العشائر تحد من قدرة المسؤولين العثمانيين على فرض السيطرة الكاملة في المناطق القبلية، ما يعكس صعوبة الدولة العثمانية في تحقيق نفوذها الكامل(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

كانت الجدلية المرتبطة بالألقاب والرتب التي كان يمنحها العثمانيون للمسؤولين المحليين واحدة من القضايا المهمة في تعزيز سلطة الدولة العثمانية بين القبائل . فبينما كان الألقاب مثل "الباشا" يُعتبر من الألقاب الرفيعة التي تعكس السلطة والنفوذ، كان يُنظر إلى ألقاب أخرى مثل "الميرميران" على أنها أقل قوة وتأثيرًا في عين القبائل. هذه الألقاب والرتب كانت بمثابة أدوات رمزية لتعزيز سلطة الدولة العثمانية، لكن تأثيرها كان محدودًا في المناطق القبلية حيث كان زعماء العشائر يتحكمون بشكل كبير في القبول أو الرفض لهذا النوع من السلطة .(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

تعكس الألقاب العثمانية، مثل "الباشا" و"الميرميران"، محاولة الدولة تعزيز سلطتها الرمزية بين القبائل، لكنها اصطدمت بالواقع الاجتماعي المتجذر حيث كان للزعماء المحليين والنفوذ القبلي أهمية أكبر من أي لقب رسمي. هذا التباين بين القوة الرمزية والسلطة الفعلية أظهر محدودية فاعلية السياسات المركزية، وأكد أن نجاح أي إجراء إداري يعتمد على مواءمة الأوامر السلطانية مع العلاقات الشخصية والهياكل التقليدية للقبائل، وليس على الرموز الرسمية وحدها.

وقد شهدت العلاقة بين الدولة العثمانية والقبائل في منطقة الكرك ومعان توترًا مُزمنًا، نابعًا من التباين بين رغبة السلطة المركزية في إسطنبول في تعزيز سيطرتها، وسعي زعماء العشائر المحليين إلى الحفاظ على درجة من الاستقلال الذاتي وحماية أعرافهم التقليدية. وغالبًا ما تجلّى هذا التوتر في معارضة القبائل للقرارات الصادرة من المركز، خاصة تلك المتعلقة بفرض ضرائب باهظة أو تجنيد أبنائهم إجباريًا في صفوف الجيش العثماني. وكانت هذه الاحتكاكات تتصاعد عندما تفرض الإدارة العثمانية سياسات غير مرنة، لا تراعي الخصوصيات الاجتماعية والعرفية السائدة في المجتمعات القبلية، مما كان يُغذّي دورات متكررة من الرفض والمقاومة المحلية.

وقد كانت إحدى أبرز محاولات العثمانيين للتعامل مع هذه التوترات تتعلق بتعيين موظفين محليين من ذوي الخلفية القبلية لتمثيل السلطة العثمانية. وكان الهدف من ذلك هو تمكين المسؤولين العثمانيين من التعامل بشكل أفضل مع القيادات العشائرية وكسب ولائهم. رغم هذه المحاولات، إلا أن التوترات بين الدولة العثمانية والقيادات العشائرية كانت تتصاعد في بعض الأحيان بسبب المصالح المتعارضة في ما يتعلق بالسياسات الضريبية، والاحتكار الاقتصادي لبعض الموارد، والمطالب السياسية للعشائر (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهتها الإدارة العثمانية في كسب ولاء الزعامات المحلية في الكرك ومعان، فإن بعض السياسات كانت قد حققت نجاحًا جزئيًا في هذا الصدد. ومن أبرز هذه السياسات كان السماح للزعماء المحليين بالحفاظ على قدر من الاستقلالية السياسية والاجتماعية داخل نطاق سلطاتهم، وهو ما ساعد في تهدئة بعض التوترات (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H.1298).

كما أن تقديم الامتيازات مثل الإعفاءات الضريبية أو منح امتيازات تجارية كانت من الوسائل التي استخدمها العثمانيون لضمان التعاون مع القيادات المحلية. ومع ذلك، لم تكن هذه السياسات كافية دائمًا لتقليل التوترات بشكل كامل، حيث إن التنافس بين السلطة العثمانية وقيادات العشائر كان يستمر في التأثير على استقرار المنطقة (جريدة المقتبس، عدد 580 ، 21 محرم 1328هـ/23 كانون الثاني 1919م، ص1–2، جريدة المقتبس، عدد 561، 29 ذي الحجة 1329هـ/31 كانون الأول 1910م، ص2).

تظهر الوثائق العثمانية المتعلقة بالكرك ومعان أن التحديات الإدارية والسياسية في تعيين المسؤولين المحليين كانت معقدة للغاية، إذ كانت تتداخل عوامل السلطة المركزية مع النفوذ المحلي لزعماء العشائر. وقد كان للألقاب والرتب العثمانية دور رمزي في تعزيز السلطة، ولكنها لم تكن دائمًا كافية في تحقيق التعاون التام مع القبائل. وكانت التوترات بين الإدارة المركزية والقيادات العشائرية مستمرة، ورغم الجهود العثمانية، كانت العلاقة بين الطرفين غالبًا ما تشوبها الصراعات.

إن نجاح العثمانيين في كسب ولاء الزعامات المحلية كان محدودًا، وأحيانًا كان يتم على حساب فرض سياسات مرنة تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية للقبائل.(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

من جانب آخر، كان سنجق الكرك يعتمد على مصادر تمويل متعددة لدعم الإدارة المحلية وتغطية المصروفات. ومن بين هذه المصادر، كان هناك دور هام لصناديق الولايات الأخرى، مثل صندوق الشام، الذي كان يعد بمثابة شبكة دعم مالي للدولة العثمانية في المناطق المختلفة. في ظل قلة الموارد المحلية في الكرك، وكانت الحكومة العثمانية تعتمد على هذا الصندوق لتأمين أموال إضافية تغطي الأزمات المالية أو الفجوات الناتجة عن ضعف الإيرادات المحلية. هذا التنسيق بين الولايات العثمانية كان له دور كبير في ضمان استمرارية الأنشطة

الإداريـــة والعسكريـــة فـــي المنطقة دون توقـــف، ممـــا حـــافـظ علـــى استقـــرار الوضـــع المـــالـــي فـــي سـنجـــق الكـــرك(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

تظهر لنا الوثيقة العثمانية التنظيم المالي والإداري في مناطق معان والطفيلة والشوبك من خلال توزيع الرواتب والمخصصات بحسب المناصب، حيث يحصل كبار المسؤولين المدنيين مثل القائمقام ونائبه والمدير المالي على أعلى المبالغ، بينما تقل الرواتب تدريجيًا مع انخفاض الرتبة أو كون الشخص في وظيفة مساعدة أو تنفيذية، مثل كتاب الدعاوى أو الجنود العاديين. ويظهر من انتظام صرف الرواتب على مدار 12 شهرًا لبعض الموظفين مقابل صرف مبالغ لمرة واحدة أو أقل للبعض الآخر أن هناك تمييزًا بين الموظفين الدائمين والمؤقتين، وهو ما يعكس مرونة النظام المالي العثماني في التعامل مع طبيعة الوظائف المختلفة. كما تُظهر الوثيقة اهتمام الإدارة بالجانب البيروقراطي من خلال نفقات القرطاسية للقائمقامية والمديريات، مما يضمن توثيق المعاملات الحكومية وسير العمل بشكل منتظم.

كما تُبرز ايضا أولوية التمويل العسكري مقابل المدني، إذ تشير المخصصات الكبيرة إلى نفقات جماعية للجنود والضباط، بما يعكس أهمية الحفاظ على الأمن والسيطرة على مناطق حدودية استراتيجية. كما يظهر الاعتماد على موظفين محليين للتواصل مع العشائر مثل الحويطات وعربان بني عطية، وهو مؤشر على قدرة الإدارة العثمانية على دمج الوسطاء المحليين في تنفيذ القرارات المركزية. ويعكس إجمالي المبالغ المصروفة انتظام التمويل المركزي والقدرة على حشد الموارد لدعم كل من الإدارة المدنية والقوة العسكرية، بما يوضح التوازن بين السيطرة المركزية والمرونة المحلية في المناطق التابعة للدولة العثمانية للإمبراطورية.

أما فيما يتعلق بالإجراءات المالية التي اعتمدتها الدولة العثمانية لضمان التوازن بين الإيرادات والمصروفات في سنجق الكرك، فقد اتسمت هذه السياسات بالتركيز على وضع أسس مالية صارمة تهدف إلى موازنة الإنفاق مع الموارد المحدودة للمنطقة. في البداية، تم توجيه الجهود نحو تعزيز تحصيل الضرائب من القبائل المحلية، بما في ذلك فرض الضرائب على الأراضي الزراعية والأنشطة التجارية. غير أن الطبيعة الرحلية لبعض القبائل شكلت تحديًا كبيرًا أمام تحصيل هذه الضرائب نقدًا، ما دفع السلطات العثمانية إلى تبني سياسات بديلة، مثل(المقايضة) قبول المدفوعات بالسلع بدل النقود، الأمر الذي ساهم في تحقيق نوع من الاستقرار المالي المحلي. إلى جانب ذلك، كانت الإيرادات المحصلة تُستخدم لتمويل النفقات العسكرية وتقديم الدعم للمشاريع الأساسية، بما في ذلك بناء الطرق وتطوير البنية التحتية، وهو ما ساهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي وضمان قدرة الإدارة على ممارسة سلطتها بشكل فعال (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

المسألة الأمنية والاجتماعية في الكرك في ظل الحكم العثماني:

تكشف الوثائق العثمانية عن جوانب هامة تتعلق بالقضايا الأمنية والاجتماعية التي واجهت الدولة في مناطق مثل الكرك ومعان خلال القرن التاسع عشرالميلادي. وتوضح هذه الوثائق التحديات الأمنية المرتبطة بمحاولة الدولة تأمين قوافل الحجاج المتجهة إلى الحجاز، إلى جانب التوترات الاجتماعية التي أدت أحيانًا إلى تعديات على السكان المحليين. وتعد حماية وتأمين الحجاج على طريق الحج بين بلاد الشام والحجاز أحد أبرز الاهتمامات الأمنية للدولة العثمانية، خاصة في المناطق الجنوبية التي كانت تشهد مرور القوافل السنوية، مما جعل هذه المناطق نقاطًا استراتيجية مهمة. ومع تزايد الصراعات المحلية، واجهت الإدارة العثمانية صعوبات كبيرة في الحفاظ على أمن الطريق وضمان سلامة الحجاج، ما يعكس طبيعة التعقيدات الأمنية والاجتماعية في المناطق التابعة للدولة العثمانية.

وتشير الوثيقة إلى الصعوبات التي واجهتها السلطات العثمانية في تأمين القوافل. إذ كانت هذه الصعوبات نتيجة لتهديدات مستمرة من قبائل محلية وعصابات. وقد توجهت هذه الهجمات ضد الحجاج بهدف نهب ممتلاكهم. وتعود أسباب هذه الهجمات إلى الضغط الاقتصادي والاجتماعي الذي عانت منه القبائل المحلية. بالإضافة إلى ذلك، ساهم ضعف الرقابة الأمنية في المناطق الجغرافية الوعرة في تفاقم هذه التحديات. ولمواجهة ذلك، حاولت الدولة العثمانية تعزيز الحماية عبر إرسال قوى عسكرية لمرافقة الحجاج. لكن هذه الإجراءات لم تكن كافية لمواجهة التهديدات المستمرة .(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)، وذلك على ما يبدو لأن النهج الأمني المتبع لم يعالج الأسباب

الجذرية للمشكلة. كما أن محدودية الموارد العثمانية حالَت دون فعالية هذه الإجراءات. وأخيراً، أدى ذلك إلى خلق أزمة أمنية مستمرة في المنطقة وفق الوثيقة.

وكانت هذه التحديات الأمنية في حماية طرق المواصلات مجرد مظهر من مظاهر الضعف العام للسلطة المركزية، الذي ظهرت آثاره أيضًا في المجال الاجتماعي والديني. ففي هذا السياق، تناولت الوثيقة جانبًا اجتماعيًا حساسًا، يتمثل في قضايا التعديات على السكان المسيحيين في مدينة الكرك ، وذلك في قصبتي السلط والكرك، وفي بعض القرى التابعة لهما، حيث سكن بعضهم في حارات وقرى خاصة بهم (سجل شرعي السلط (3)، ح1، 5/ج/1327هـ/1889م: 121، وسجل شرعي الكرك (1)، ح2، 6/ر/1333هـ/1914م: 72).

واجه مسيحيو الكرك في بعض الأحيان مشكلات اجتماعية وأمنية نتيجة للتوترات بين الطوائف المختلفة. وقد تنامت مشاعر العداء والتوتر بين المجتمعات المحلية، خاصة في ظل سياسات الحكومة العثمانية التي تجاهلت هذه القضايا في أحيان كثيرة. وقد أدى ذلك التجاهل إلى تعميق الانقسامات الطائفية والعرقية.وفي بعض الحالات، تصاعدت هذه التوترات لتتحول إلى اعتداءات على الممتلكات، أو إلى فرض قيود اجتماعية واقتصادية على الأقليات المسيحية. وقد انعكس ذلك سلبًا على حياة السكان في المدينة بشكل عام (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298) .

على الرغم من محاولات العثمانيين لبسط سيطرتهم على المنطقة، إلا أن بعض المسيحيين في الكرك بدأ يطالب بالحماية الأجنبية بسبب تصاعد التوترات الأمنية. هذا الطلب لم يكن مقتصرًا على المسيحيين في الكرك فحسب، بل كان يعكس أيضًا حالة من عدم الثقة تجاه قدرة الدولة العثمانية على ضمان الأمن والحماية لهم. وقد أدت هذه المحاولة من قبل المسيحيين إلى فتح باب التدخل الأجنبي في الشؤون العثمانية، وهو ما كان يشكل تهديدًا مباشرًا للاستقلال السياسي للسلطنة. (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

تسبب هذا الوضع في ارتباك لدى السلطات العثمانية، حيث أن تدخلاً أجنبيًا كان سيؤثر سلبًا على هيبة الدولة العثمانية في المنطقة ويعرض سيادتها للخطر. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا النوع من الحماية كان يمكن أن يؤدي إلى تكريس انقسامات طائفية ودينية داخل المجتمع العثماني نفسه، مما يهدد استقرار المنطقة بشكل أكبر(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)).

ختامًا، تكشف السجلات العثمانية عن تعقيدات الإدارة المحلية وعلاقة الدولة بالقبائل في منطقتي الكرك ومعان خلال القرن التاسع عشر. فلم تكن القضية مجرد مسألة أمنية تتعلق بتأمين طريق الحج فحسب، بل كانت جزءاً من تحدٍ أوسع يتمثل في محاولة الدولة دمج هذه المناطق الحدودية في الهيكل الإداري والمالي المركزي. وقد واجهت السلطات العثمانية مقاومةً قبليةً واضحةً ضد سياساتها الضريبية والتعيينات الإدارية الجديدة، مما عرقل جهودها لتوحيد النظام الحاكم في جنوب بلاد الشام. كما يظهر في الوثائق أن الجغرافيا الوعرة والبُعد عن المراكز الحضرية الرئيسية قد مثّلا تحدياً إضافياً أعاق الاستجابة السريعة للأزمات، سواءً تلك المتعلقة بأمن الحجاج أو بإدارة الصراعات الاجتماعية المحلية. وهكذا، تجسد هذه الوثائق صورةً حيةً للتفاعل –وغالباً التصادم– بين آليات الحكم العثماني المركزي والواقع القبلي المستقل في الأطراف الجنوبية للدولة.

الأمن والعلاقة مع البدو: أثر القبائل على استقرار المنطقة والعلاقة مع الدولة العثمانية

كان المجتمع في الكرك يتألف بشكل رئيس من العشائر، التي شكلت الركيزة الأساسية للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة. كانت العشائر تمثل وحدة المجتمع المحورية، حيث بنيت حولها العلاقات الاجتماعية والتنظيمات اليومية. تألفت كل عشيرة من عدة عائلات تربطها صلات الدم والقرابة، وكان لكل عشيرة شيخ يتولى قيادتها، ويمثل مصالحها في النزاعات، سواء مع السلطات العثمانية أو مع القبائل الأخرى (ساري، 1985، ص100).

ضمّت الكرك عددًا من العشائر البارزة، التي لعبت أدوارًا محورية في إدارة شؤون المدينة والسيطرة على مواردها. من بين هذه العشائر، برزت قبائل مثل "العمرو"، و"الحمايدة"، و"الحباشنة"، و"المجالي"، و"الطراونة"،وغيرها من العشائر التي تمتعت بنفوذ واسع على الأراضي الزراعية، وطرق التجارة، والمراعي. وقد أدى هذا التقسيم العشائري إلى نشوء توازن دقيق في المنطقة، حيث كانت كل عشيرة تسعى للحفاظ على مكانتها وسلطتها ضمن النسيج الاجتماعي والاقتصادي للكرك (مراد، 1978، ص67). كما أن التطور التجاري والاقتصادي في المدن الكبرى مثل دمشق وبيروت أثر بشكل غير مباشر على الحياة الاقتصادية في الكرك، حيث أصبحت طرق التجارة تمر من خلالها. هذا ساعد في تعزيز وضع بعض العشائر مثل المجالي والطراونة الذين استغلوا هذه الفرص لتوسيع نفوذهم (ساري، 1985، ص70).

تعد القبائل البدوية في مناطق مثل الكرك ومعان قوة مؤثرة في الأمن والاستقرار المحلي. هذه القبائل كانت تعتمد على أسلوب حياة يعتمد على التنقل والترحال، مما يمنحها مرونة كبيرة في التفاعل مع البيئة السياسية والاجتماعية المحيطة بها. ومع ذلك، كان للقبائل دور مزدوج في المنطقة: من جهة، كانت تشكل درعًا واقيًا في مواجهة التهديدات الخارجية، خاصة في تأمين طرق التجارة أو حماية الحجاج المتجهين إلى مكة المكرمة. ومن جهة أخرى، كانت القبائل تشكل مصدرًا للاضطرابات بسبب نزاعاتها الداخلية، وأحيانًا اعتراضاتها على السياسات المركزية التي كانت تفرضها الدولة العثمانية(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

تُبرز الوثيقة الدور المحوري للقبائل البدوية في التأثير على استقرار المنطقة، سواء من خلال قوتها العسكرية أو نسيجها الاجتماعي. ففي حال تعاونها مع السلطة العثمانية، ساهمت هذه القبائل بشكل فعال في حفظ الأمن والنظام. في المقابل، أدت الخلافات القبلية الداخلية أو رفض بعض القبائل للتعليمات والقرارات العثمانية إلى نشوب فوضى وصراعات أضعفت استقرار المنطقة .(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

استخدمت السلطة العثمانية عدة استراتيجيات للسيطرة على قبائل الكرك وضمان الأمن والإستقرار. كانت هذه الاستراتيجيات مزيجاً من القوة العسكرية والسياسات الإدارية والدبلوماسية التي تهدف إلى تقويض نفوذ الشيوخ والزعماء المحليين وتعزيز سيطرة الدولة. كانت الضرائب والمصادرات أحد الأدوات التي استخدمتها السلطات العثمانية للضغط على العشائر. فبعد قمع التمردات، فرضت الحكومة العثمانية ضرائب ثقيلة على العشائر التي شاركت في المقاومة وصادرت أراضيهم وأملاكهم في بعض الأحيان. وكان الهدف تقليل قدرتهم على التمويل والتسليح، وإجبارهم على الاعتماد على السلطات العثمانية اقتصادياً (ساري، 1985، ص102).

كما سعت الدولة العثمانية إلى ترسيخ الاستقرار الأمني والاجتماعي في المناطق الريفية، فاتّبعت إجراءات إدارية وأمنية صارمة، من بينها إجبار شيوخ القبائل على توقيع عهود ومواثيق يُلزمون فيها أنفسهم بمنع أفراد قبائلهم من الاعتداء على الأرياف والفلاحين، في محاولة للحد من أعمال النهب والتعديات، وضمان حماية المناطق الزراعية، وتعزيز هيبة الدولة ونفوذها في الأطراف. (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

كما توضح الوثيقة أن الحكومة العثمانية كانت في بعض الأحيان تعتمد على تحالفات مع بعض رؤساء القبائل، معتبرة إياهم وكلاء للسلطة في مناطقهم. حيث كان يتم تعيين بعض شيوخ العشائر في مناصب رسمية، أو منحهم امتيازات مثل الإعفاءات الضريبية، مقابل تعاونهم في حفظ النظام وجمع الضرائب. وفي المقابل، كان الشيوخ يستخدمون هذا النفوذ لتعزيز مكانتهم وسلطتهم بين أفراد عشائرهم. (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

ورغم هذا التحالف الظاهر، كانت الدولة العثمانية تجد نفسها في مواجهة تحديات مستمرة في فرض سلطتها على القبائل التي كانت تتصرف في كثير من الأحيان بشكل مستقل، وقد تصل في بعض الأحيان إلى مواقف عدائية ضد السلطة المركزية، سواء في صورة رفض دفع الضرائب أو في حالة المقاومة العسكرية للقرارات الحكومية، حيث كانت قبائل الكرك تميل أحياناً للتحصن في القلاع القديمة أو في المناطق الجبلية لمقاومة الحملات العثمانية التي كانت تهدف لفرض النظام. مثلاً، في أواخر القرن التاسع عشر حدثت مواجهات بين العشائر

والقوات العثمانية التي حاولت فرض سيطرتها على الطرق التجارية والمناطق الزراعية المهمة في الكرك. إذ كان التحالف بين العشائر المحلية أحد العوامل الرئيسة في تصديهم لهذه الحملات(الطراونة، 1993).

ونلاحظ أن الدولة العثمانية ، لجأت إلى سياسة استيعابية تمنح من خلالها زعماء القبائل امتيازات وحقوقًا محددة. وتجلى ذلك في تفويض شيوخ العشائر بجمع الضرائب من أفراد قبائلهم، وهو ما جعلهم وسطاء بين السلطة المركزية والمجتمع المحلي. كما خصصت الدولة رواتب شهرية للشيوخ وكبار الأعيان، ووفرت لهم كُتّابًا (مُسجّلين) لإدارة شؤونهم، وعينت "أمير العربان" الذي كان يشرف على شؤون العشائر بمساعدة مجموعة من الجنود لتحصيل الضرائب النقدية والعينية المفروضة على السكان والمواشي. ومن أبرز من شغلوا هذه الأدوار شيوخ مشايخ بني حميدة والحويطات والعدوان (خريسات، 2018، ص75–76). ويمكن القول إن الهدف الاستراتيجي للدولة العثمانية من وراء هذه السياسة كان تهدئة الأوضاع وتقليل الاحتكاك المباشر مع القبائل، حيث كان التعامل مع الزعماء المحليين المألوفين لدى الناس أقل إثارة للقلق من التفاعل مع موظفين حكوميين غرباء عن البيئة القبلية.

وتُظهر الوثائق أن القبائل البدوية في مناطق الكرك ومعان شكلت قوة محورية في استقرار المنطقة، حيث كان لها تأثير مباشر على الأمن والنسيج الاجتماعي. ورغم سعي الدولة العثمانية للحفاظ على علاقات متوازنة مع هذه القبائل، فإن التوترات المستمرة الناتجة عن الصراعات على النفوذ والسلطة كانت تشكل عقبة رئيسة أمام فرض السلطة المركزية. وتعكس هذه العلاقة التفاعلية الدور الحاسم للقبائل في ضمان استقرار الأطراف الحدودية، وفي الوقت ذاته تحديات الدولة العثمانية في إدارة مناطق ذات طبيعة جغرافية واجتماعية معقدة. كما يتضح أن البعد الاجتماعي والقبلي كان عاملًا محددًا لطبيعة العلاقة بين الدولة وسكان الكرك ومعان؛ فالقبائل لم تكن مجرد وحدات اجتماعية، بل كانت قوى سياسية مؤثرة أجبرت السلطات العثمانية على تبني سياسات مزدوجة تمزج بين القمع والتفاوض، ما أسهم في استمرار حالة التوتر وعدم الاستقرار في هذه المناطق التابعة للدولة العثمانية من الدولة .

الضرائب وتحصيل الأموال في سياق العلاقات العثمانية–القبلية: التحديات والسياسات

كانت الضرائب واحدة من أبعاد العلاقة المعقدة بين الدولة العثمانية والقبائل في المناطق المختلفة، لا سيما في مناطق مثل الكرك ومعان. فقد واجهت الدولة العثمانية تحديات جسيمة في تحصيل أموال الميري من القبائل الرحّل، وهو ما أثر بشكل مباشر على استقرار مالية الدولة. هذا الواقع دفع السلطات العثمانية إلى تبني سياسات مبتكرة ومؤقتة لتحصيل الضرائب، وهو ما انعكس على علاقاتها مع القبائل وأدى إلى تحولات في الأساليب الإدارية والسياسية.

تتطرق الوثيقة بشكل مفصل إلى السياسات المالية في مناطق الكرك ومعان، وتحديدًا مقارنة بين النظام الضريبي في فترة الحكم المصري والعثماني، مع تسليط الضوء على الاختلالات المالية والإدارية في تحصيل الإيرادات.

أما في الحكم المصري 1833–1840، تميزت منطقة الكرك ومعان بارتفاع مستويات الضرائب التي فرضتها السلطات المصرية على السكان المحليين. كانت هذه الضرائب ثقيلة على القبائل في المنطقة، مما دفع بعض من هؤلاء السكان إلى مقاومة هذه السياسات، وهو ما أشار إليه العديد من المؤرخين في سياق التوترات المستمرة مع السلطات. كانت الضريبة المفروضة تتنوع بين الضرائب الزراعية والجزية التي فرضت على الرعايا غير المسلمين، إلى جانب ضرائب أخرى تتعلق بالأنشطة التجارية والموارد الطبيعية. تميز النظام المصري بتركيزه على تحصيل الإيرادات بشكل صارم، وأدى هذا إلى وقوع العديد من الاختلالات الإدارية والمالية، حيث كان هناك نقص في الكفاءة لدى الموظفين المكلفين بتجميع الضرائب. الأمر الذي أدى إلى انتشار الفساد وتعقيدات في نظام التحصيل، مما أثر سلبًا على سكان المناطق التابعة للدولة العثمانية مثل الكرك ومعان (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

أما في ظل الحكم العثماني، فكان النظام الضريبي يتسم ببعض المرونة مقارنة بالحكم المصري. فرضت الدولة العثمانية نظامًا ضريبيًا أقل تعقيدًا، ولكنه كان في ذات الوقت يحمل عبئًا على السكان. كان يتمثل في العديد من الضرائب التي فرضتها الدولة العثمانية على الأراضي والمحاصيل الزراعية، مثل ضريبة العشور، التي كانت تُحصل بشكل دوري من الفلاحين والمزارعين في المناطق المختلفة، بما فيها الكرك ومعان. كما كانت هناك ضرائب عسكرية، حيث كان على القبائل توفير الجنود أو دفع الأموال لتغطية تكاليف الجيش العثماني(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

يعكس الجدول التالي توزيع الإيرادات الضريبية لمناطق مختلفة (قضاء الكرك، قضاء معان، ناحية تبوك)، ويظهر أن الجزء الأكبر من الدخل العام يأتي من رسوم الأغنام وضريبة الويركو، التي تُفرض على كل زوج من الأغنام، مما يشير إلى اعتماد اقتصادي كبير على الثروة الحيوانية في هذه المناطق. على سبيل المثال، بلغت إيرادات رسوم الأغنام في قضاء الكرك وحده 1,122,000قرش، أي ما يعادل أكثر من نصف إجمالي الإيرادات في القضاء، بينما يظهر أن ناحية تبوك تعتمد بشكل شبه حصري على رسوم الأغنام دون إيرادات متفرقة أو خانات أخرى تُذكر. كما يبيّن الجدول فروقًا في عدد النفوس والأغنام، حيث يتضح أن قضاء الكرك هو الأكثر كثافة سكانية ويمتلك أكبر عدد من الأغنام، ما ينعكس في حجم إيراداته المرتفعة مقارنة بباقي المناطق. ويُلاحظ أيضًا أن هناك حصصًا محددة تُسجل ضمن "النصيب" أو "الحصة"، مما يدل على تقاسم هذه الإيرادات بين الدولة أو الإدارات المحلية وأطراف أخرى (ربما الوجهاء أو القائمين على الجباية). يوضح الجدول أيضًا أن هناك واردات متفرقة وخانات (مثل خانات المبيت أو الأسواق) تسهم جزئيًا في الإيرادات، وإن كانت بنسب أقل، مما يبرهن على تنوع الموارد المالية وإن كانت الأغنام تبقى في المقدمة ، ما يعكس طبيعة الاقتصاد المحلي القائم على الثروة الحيوانية ودوره في دعم استقرار الإدارة العثمانية في هذه المناطق التابعة للدولة العثمانية (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

جدول (1): الرسوم والضرائب المفروضه على قضاء الكرك ، ومعان وناحية تبوك عام 1880

أسماء القرى والقصبات	نفوس	خان	عدد الأغنام	الحصة أو النصيب	رسوم الأغنام (قرش)	جفت زوج	الحصة أو النصيب	ضريبة الويركو (قرش)	رسوم على كل زوج من الأغنام (قرش)	واردات متفرقة (قرش)	إجمالي (قرش)
قضاء الكرك	7720	2420	155500	3	466500	2185	300	655500	1122000	215000	1337000
قضاء معان	7840	2665	108500	3	32500	1105	300	331500	657000	34000	691000
ناحية تبوك	3060	1040	35000	3	105000	20	300	6000	111000	0	111000
	18260	6125	299000	0	604000	3310	0	993000	1890000	249000	2139000

كان تحصيل الضرائب أيضًا من القبائل الرحّل في مناطق مثل الكرك ومعان يمثل تحديًا كبيرًا بالنسبة للدولة العثمانية، وذلك بسبب التنقل المستمر لهذه القبائل وعدم استقرارها في مكان واحد. عادة ما كان يتم تحصيل أموال الميري، وهي الضرائب المستحقة على الأراضي والممتلكات، عن طريق فرضها على القبائل التي كانت تعتمد على حياة التنقل من مكان لآخر. ومع ذلك، فإن هذه الطريقة كانت تعاني من صعوبة في التطبيق على القبائل الرحّل، الذين لا يمتلكون أراضي ثابتة يمكن الرجوع إليها لتحصيل الضرائب. هذا الأمر أثر سلبًا على مالية

الدولة العثمانية، حيث كـــان مــن الصعب تحديد مقدار الضرائب التي يجب تحصيلها مــن كل قبيلة. إضافة إلى ذلك، كانت بعض القبائل تستخدم هـــذه الظروف للتملص مـــن دفع الضرائب، وهـــو مـــا تسبب فـــي خسائر مالية كبيرة علـــى المدى الطويل .(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

في سياق تحصيل الضرائب، كانت هناك ظاهرة ملحوظة تتمثل في هروب بعض دافعي الضرائب من سنجقي القدس والبلقاء إلى مناطق الكرك ومعان. من الناحية المالية، كانت ظاهرة هروب بعض دافعي الضرائب من سنجقي القدس والبلقاء إلى مناطق الكرك ومعان تمثل خسارة ملموسة للدولة العثمانية في تحصيل الإيرادات. فقد أدى هذا النزوح الضريبي إلى تقلص الموارد المالية في المناطق الأصلية، نتيجة الضغط الضريبي الشديد الذي كان يواجهه الفلاحون والمزارعون، والذين غالبًا ما كانوا يعانون من الفقر بسبب كثافة الضرائب المفروضة. وعليه، فقد اضطرّت الإدارة العثمانية إلى التعامل مع فجوات مالية إضافية، مما أثر على قدرتها علـــى تمويل النفقات الإدارية والعسكرية فـــي تلك المناطق، وبرزت الحاجـــة إلى اعتماد سياسات مرنة للتعامل مـــع تحصيل الضرائب والحفـــاظ علـــى الاستقرار المالي .(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

في مواجهة هذه الظاهرة، اتبعت الدولة العثمانية سياسات عدة لإعادة الهاربين إلى مناطقهم الأصلية وإجبارهم على دفع الضرائب. من بين هذه السياسات، كانت هناك محاولات لتسوية أوضاعهم القانونية من خلال إعادة تسليمهم إلى السلطات المحلية، مع فرض غرامات مالية إضافية عليهم. كما كانت السلطات العثمانية أحيانًا توظف بعض المشايخ أو وجهاء القبائل في هذه المناطق للضغط على الهاربين وإقناعهم بالعودة وتسديد ما عليهم من ضرائب. كما أرسلت الدولة العثمانية الحملات العسكرية لإجبار العشائر على دفع الضرائب المستحقة عليهم (ساري، 1985، ص132).

نظرًا لصعوبة تحصيل الضرائب نقدًا في بعض الحالات، لجأت الدولة العثمانية إلى آليات بديلة لتحصيل الأموال، من أبرزها السماح بدفع الضرائب عبر السلع بدلاً من النقود. هذا الخيار كان بمثابة حل لتخفيف الأعباء المالية عن بعض القبائل والمناطق التي كانت تعاني من نقص السيولة النقدية. على سبيل المثال، سمحت الدولة للقبائل في الكرك ومعان بدفع الضرائب باستخدام سلع محلية مثل الحيوانات أو الحبوب أو المنتجات الزراعية الأخرى. لكن على الرغم من أن هذه الطريقة ساعدت في تقليل التوترات المالية، فإنها لم تكن خالية من الآثار السلبية. إذ ساهمت في تدهور الاقتصاد المحلي بسبب تراكم السلع التي كانت تفتقر إلى قيمتها السوقية في بعض الأحيان، مما أثر على حركة التجارة المحلية والعلاقات الاقتصادية بين القبائل والمناطق المجاورة(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

كان لتطبيق هذه السياسات تأثير مزدوج على العلاقة بين الدولة العثمانية والقبائل. من جهة، ساعدت سياسات تخفيف الأعباء الضريبية، مثل السماح بالدفع بالسلع، في تقليل بعض التوترات الاقتصادية بين الطرفين، مما ساعد في تحسين الاستقرار النسبي في بعض المناطق. إلا أن هذه السياسات، على الرغم من فعاليتها في بعض الحالات، فإنها لم تكن كافية لتقليل التوترات السياسية والاجتماعية بين الدولة والقبائل.

من جهة أخرى، أسفرت بعض السياسات القسرية، مثل فرض الغرامات على الهاربين وإجبارهم على العودة، عن نتائج سلبية على هذه العلاقة. إذ شعرت بعض القبائل بالقسوة والإجحاف، مما زاد من حدة الصراع وعزز مشاعر التمرد والاغتراب عن السلطة المركزية. علاوة على ذلك، اعتُبرت هذه السياسات شكلاً من أشكال الاستغلال المالي وعدم العدالة، مما أضاف أبعادًا جديدة للتوترات القائمة بالفعل بسبب التوزيع غير المتوازن للموارد والصلاحيات. تعكس هذه التجربة تعقيد تحصيل الضرائب في المناطق القبلية العثمانية، حيث أدت محاولات الإدارة لتحقيق التوازن بين الإيرادات وحماية الاقتصاد المحلي غالبًا إلى نشوء توترات إضافية، مؤكدّة أن التحدي الأساسي تمثل في إيجاد آلية مالية مرنة تحقق مصالح الدولة دون الإضرار بالاستقرار الاجتماعي والاقتصادي المحلي(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298) .

كما واجهت قبائل الكرك في بعض الفترات صراعات متقطعة مع السلطات العثمانية، نتيجة فرض الضرائب والإجراءات الإدارية التي اعتبرتها بعض القبائل تدخلاً في استقلالها التقليدي. وقد تباينت أشكال المقاومة، فشملت الامتناع عن دفع الضرائب، ورفض التجنيد الإجباري، والاحتجاجات القبلية التي تطورت أحيانًا إلى مواجهات مسلحة ومن أبرز هذه الحركات حركة الشوبك عام 1895، وثورة الكرك عام 1910.

في مواجهة هذه التحديات، اتخذت الدولة العثمانية إستراتيجيات متعددة تتراوح بين القوة والاستيعاب. فبينما لجأت في حالات إلى استخدام القوة العسكرية لقمع الاضطرابات وإعادة فرض السيطرة، اعتمدت في أُخرى سياسة استيعابية تهدف إلى كسب ولاء زعماء العشائر من خلال منحهم امتيازات وإشراكهم في الإدارة المحلية. كما حاولت تخفيف حدة الرفض عبر سياسات ضريبية تدريجية وتقديم حوافز اقتصادية، مثل توزيع الأراضي الزراعية وتسهيل حركة التجارة للقوافل المارّة عبر المنطقة (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

ورغم الجهود الإدارية والمالية التي بذلتها الدولة العثمانية في سنجق الكرك ومعان، فإن العلاقة بين السلطات المحلية والمجتمع القبلي بقيت تتسم بالتوتر في فترات متعددة. فقد نظرت بعض العشائر إلى الضرائب المفروضة عليها كعبء اقتصادي ثقيل، خاصة في سنوات الجفاف أو الأزمات الاقتصادية، مما دفعها أحيانًا إلى رفض الامتثال للمطالب المالية أو حتى التحول إلى المقاومة المسلحة، كما حدث في الكرك خلال العقود الأخيرة من الحكم العثماني، حيث شنت القبائل هجمات على المسؤولين الحكوميين أو نقاط الجمارك احتجاجًا على سياسات الدولة .(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

تكشف هذه الصراعات عن طبيعة العلاقة المعقدة بين العثمانيين وقبائل الكرك؛ إذ سعت الدولة إلى تعزيز سلطتها المركزية من خلال فرض القوانين والضرائب، بينما تمسكت القبائل بنمط حياتها التقليدي، ما جعل المنطقة مسرحًا لمواجهات متكررة. ورغم فترات التهدئة التي أعقبت بعض التفاهمات بين الطرفين، إلا أن جذور التوتر ظلت قائمة حتى أواخر العهد العثماني، حيث بلغت ذروتها في أحداث كثورة الكرك عام 1910، التي مثلت إحدى أبرز مظاهر الرفض الشعبي للسياسات العثمانية.

غير أن هذه التوترات لا تُخفي حقيقة أن السياسات المالية والإدارية العثمانية في المنطقة كانت تمثل مزيجًا مرنًا من التكيف مع الواقع المحلي والجهود المركزية لتعزيز السيطرة وإرساء الاستقرار. فقد اعتمدت الدولة على نظام رواتب ومخصصات منظم، وتحصيل ضرائب مرن، واستخدام موظفين محليين، وتوظيف ألقاب شرفية كأدوات رمزية للسيطرة. وعلى الرغم من التحديات مثل نقص الموارد المالية ووجود حالات من الفساد المحلي التي أثرت أحيانًا على فاعلية النظام المالي (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)، إلا أن التنسيق بين الولايات وصناديق الدفع المختلفة ساهم في تحقيق استقرار مالي نسبي، خاصة عند مقارنة الوضع بحالات الفوضى الاقتصادية في مناطق عثمانية أخرى.

ختامًا، يمكن القول إن الإدارة العثمانية استطاعت، عبر سياساتها المالية والإدارية في سنجق الكرك ومعان، أن تحقق توازنًا نسبيًا بين الإيرادات والمصروفات، وتضمن استمرارية العمل الحكومي والعسكري. وهذا يعكس قدرة الدولة على الجمع بين المرونة المحلية والتوجيه المركزي، في محاولة منها للحفاظ على استقرار المناطق التابعة لها، رغم استمرار التحديات البنيوية والاجتماعية.

السياسات العثمانية للإصلاح: مقترحات لحل المشاكل الإدارية والمالية في الكرك ومعان

شهدت المناطق التابعة للدولة العثمانية من الدولة العثمانية، مثل الكرك ومعان، تحديات إدارية ومالية معقدة جعلت من الصعب على الحكومة العثمانية فرض سلطتها بشكل فعال. وتوضح الوثيقة أن الدولة كانت مدركة لحجم هذه المشكلات، وسعت إلى تنفيذ مجموعة من الإصلاحات التي استهدفت تحسين أداء الإدارة المحلية وتعزيز الإيرادات المالية. ومع ذلك، فإن هذه الإصلاحات واجهت عقبات كثيرة، بعضها نابع من طبيعة المنطقة القبلية، والبعض الآخر مرتبط بمحدودية الموارد المالية والإدارية للدولة العثمانية في أواخر عهدها.

على الصعيد الإداري، سعت الحكومة العثمانية إلى إعادة تنظيم الهيكل الإداري في الكرك ومعان. تمحورت هذه الجهود حول تعيين مسؤولين يتمتعون بالكفاءة والقدرة على فرض النظام. إلا أن الوثيقة تشير إلى أن هؤلاء المسؤولين لم يكونوا دائمًا قادرين على أداء مهامهم بفعالية. وكان السبب الرئيس في ذلك يعود إلى ضعف الدعم اللوجستي من جهة، وتأخر دفع رواتبهم من جهة أخرى. وقد أدى هذا العجز العملي إلى تراجع نفوذ الإدارة العثمانية بشكل ملحوظ في هذه المناطق النائية. وسعيًا لتعزيز سلطتها، حاولت الدولة أيضًا فرض رقابة مركزية أكثر صرامة. فأرسلت مفتشين لمتابعة تنفيذ القوانين وتقييم أداء المسؤولين المحليين. ومع ذلك، اصطدمت هذه الجهود بمعارضة عنيفة من القبائل المحلية، التي كانت ترى في مثل هذه التدخلات تهديدًا صريحًا لاستقلاليتها التقليديَّة ونفوذها المحلي. أما على الجانب المالي، فلم تكن محاولات الدولة لتحسين آليات دفع الرواتب كافية لضمان استقرار الإدارات المحلية. وكان العائق الرئيس يتمثل في الأزمة المالية المزمنة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية، والتي منعتها من تخصيص الموارد الكافية لسداد مستحقات الموظفين بشكل منتظم ومستقر.(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

أما من الناحية المالية، فإن الوثيقة تسلط الضوء على الاختلالات في تحصيل الضرائب كما أسلفنا، حيث كانت الدولة العثمانية تواجه صعوبة في جباية الأموال من السكان، إما بسبب تهرب بعض الفئات القبلية من الدفع، أو بسبب اعتماد العثمانيين على وسطاء محليين لجمع الضرائب، وهو ما كان يؤدي إلى الفساد وسوء الإدارة. ومقارنة بالنظام الضريبي الذي فرضه الحكم المصري خلال فترة محمد علي باشا، فإن النظام العثماني بدا أقل كفاءة في ضمان تحصيل العائدات المالية بشكل منتظم. لذلك، حاولت الدولة معالجة هذا الخلل عبر إصلاح النظام الضريبي، من خلال توحيد الضرائب المفروضة والحد من الامتيازات الممنوحة لبعض الفئات القبلية، لكن هذه السياسات واجهت مقاومة كبيرة من السكان المحليين الذين اعتادوا على نظام أقل مركزية. كما أن الدولة العثمانية أدركت أن تحسين الوضع المالي لا يمكن أن يتحقق عبر الضرائب فقط، فحاولت دعم الأنشطة الاقتصادية في المنطقة من خلال تحسين الطرق التي تربط الكرك ومعان بالمناطق المجاورة، بهدف تشجيع التجارة وزيادة العائدات المالية (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

على الرغم من هذه الجهود، فإن الإصلاحات العثمانية في الكرك ومعان لم تحقق النجاح المرجو، حيث ظلت التحديات السياسية والاجتماعية تعرقل تطبيقها. وقد كانت المقاومة القبلية أحد العوامل الرئيسة التي أعاقت هذه الإصلاحات، حيث رفضت العديد من القبائل الخضوع للسياسات العثمانية، سواء في ما يتعلق بالإدارة أو الضرائب. كما أن ضعف الإمكانيات المالية للدولة العثمانية جعل من الصعب عليها تنفيذ مشاريعها الإصلاحية بكفاءة، خاصة مع تصاعد الأزمات الاقتصادية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الميلاديين. إلى جانب ذلك، فإن البيروقراطية العثمانية المعقدة أدت إلى بطء تنفيذ الإصلاحات، حيث كانت الأوامر القادمة من إسطنبول تستغرق وقتًا طويلاً للوصول إلى المسؤولين المحليين، مما جعل الاستجابة للتحديات في الكرك ومعان غير فعالة في كثير من الأحيان .(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

بناءً على ما تكشفه الوثيقة، يمكن القول أن الدولة العثمانية بذلت جهودًا حثيثة لإصلاح الأوضاع الإدارية والمالية في المناطق التابعة للدولة العثمانية كالكرك ومعان، لكنها واجهت صعوبات جعلت هذه الإصلاحات محدودة التأثير. حيث كانت العلاقة المتوترة بين الدولة والقبائل، إلى جانب الأزمات المالية المستمرة، من أهم العوامل التي أعاقت تحقيق إصلاحات فعالة ومستدامة. وهكذا، بقيت الكرك ومعان مناطق تعاني من ضعف الإدارة والاضطرابات المالية حتى أواخر العهد العثماني، مما ساهم في استمرار حالة عدم الاستقرار التي ميزت هذه المناطق خلال تلك الفترة(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

التعليم الرسمي العثماني في المناطق القبلية وفق الوثيقة

اهتمت الدولة العثمانية بالتعليم في الكرك خاصة وبلاد الشام عامة، ففي عام 1869 صدر قانون نظام المعارف "معارف عمومية نظامنامەسی" الذي ألزم إلحاق من هم في سن التعليم بالمدارس، وأنشأ نظامًا لتسجيل الطلبة وفرض غرامات على المتخلفين (نعمة الله، نوفل (مترجم)، 1883م، مج ،2 ص،156). واستُقبل هذا القانون بردود فعل متباينة بين من رأوه فرصة للاندماج في الدولة الحديثة ومن اعتبروه تدخلاً في الشؤون التقليدية وعبئًا اقتصاديًا.

وقد ترجمت الدولة هذه السياسة التعليمية عمليًا في منطقة الكرك من خلال إنشاء مدارس "الرشدية" كجزء من جهودها لتحديث الإدارة ودمج المناطق القبلية، كما تُظهر وثيقة الأرشيف العثماني (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298) وكان من أبرز هذه المدارس المدرسة الرشدية الوحيدة في الكرك، التي تأسست عام 1897 في قلب القصبة بفضل تبرعات أهالي المنطقة البالغة ثمانية آلاف ليرة عثمانية، وعملت بنظامي النهار والليل خلال ولاية المتصرف رشيد باشا، مما يجسد التفاعل المحلي مع سياسة التعليم العثمانية رغم التحديات التي واجهت تطبيقها على الأرض. (جريدة البشير ، بيروت ، عدد(1649)، 6 أيار 1904، ص1 ؛ القسوس، ص 86–87؛ الحوراني، 1994، ص19).

وقد لعبت هذه المدارس دورًا مهمًا في نشر التعليم بين أبناء العشائر، حيث قدمت مناهج تشمل اللغة التركية، والفقه الإسلامي، والرياضيات، والجغرافيا، وهي مواد تهدف إلى إعداد جيل متعلم قادر على خدمة الدولة والانخراط في جهازها البيروقراطي. كما أن تأسيس هذه المدارس لم يكن مجرد خطوة تعليمية، بل كان جزءًا من سياسة أوسع هدفت إلى تعزيز الولاء للدولة العثمانية عبر إدماج أبناء العشائر في النظام التعليمي الرسمي، إلى جانب توفير كوادر محلية يمكن الاستفادة منها في الإدارة العثمانية والأجهزة العسكرية، فضلاً عن نشر الثقافة العثمانية واللغة التركية بين أبناء العشائر.

ورغم أهمية هذه المدارس، فقد واجهت الدولة العثمانية عقبات كبيرة في تمويلها، إذ كانت الموازنة المركزية تعاني من تحديات مالية نتيجة الإنفاق العسكري والإداري، مما دفع الدولة إلى البحث عن آليات تمويل بديلة لضمان استمرار هذه المؤسسات التعليمية. وقد شكلت التبرعات التي قدمها الأهالي والموسرون أحد المصادر الرئيسة لدعم التعليم، حيث لعب وجهاء العشائر والتجار دورًا بارزًا في تمويل المدارس سواء عبر تقديم تبرعات مباشرة أو تخصيص أوقاف لدعم التعليم. إلى جانب ذلك، لجأت الدولة إلى إدراج بعض الموارد المالية المحلية ضمن ميزانية المدارس لضمان استمراريتها، كما خصصت بعض الأوقاف لدعم العملية التعليمية، حيث استخدمت عائداتها في دفع رواتب المعلمين وتوفير المستلزمات الدراسية. ورغم هذه الجهود، ظلت التحديات قائمة، خاصة فيما يتعلق بتأمين رواتب المعلمين وتوفير بيئة تعليمية مناسبة، مما أثر على استمرارية بعض المدارس وفعاليتها(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

إلى جانب التحديات المالية، واجهت الإدارة العثمانية عقبات ثقافية واجتماعية مرتبطة بتعليم أبناء القبائل، إذ أبدى بعض زعماء العشائر معارضة لفكرة التعليم الرسمي، معتبرين أنه يشكل تهديدًا للتقاليد العشائرية، لا سيما أن المناهج الدراسية ركزت على نشر اللغة التركية والثقافة العثمانية. وقد حاولت الدولة العثمانية تجاوز هذه العقبات عبر استقطاب أبناء الشيوخ والوجهاء وإلحاقهم بالمدارس، الأمر الذي شجع باقي أبناء القبائل على الالتحاق بها. كما أدرجت بعض الدراسات الإسلامية والشرعية إلى جانب العلوم الحديثة بهدف طمأنة الأهالي بشأن هوية التعليم. وإلى جانب ذلك، اعتمدت الدولة على تقديم الحوافز والتشجيع المالي، حيث قدمت منحًا دراسية للطلاب المتميزين لضمان استقطابهم، كما عملت على التأكيد على أهمية التعليم في تحقيق المكانة الاجتماعية، حيث استفاد خريجو المدارس من فرص التوظيف في الإدارة العثمانية، مما شجع العشائر على إرسال أبنائها(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

وتكشف الوثائق العثمانية عن جهود حثيثة لتعزيز التعليم في الكرك والمناطق المجاورة، حيث أوفدت الحكومة العثمانية في عام 1901 لجنة متخصصة لدراسة الأوضاع التعليمية في لواء الكرك. وأوصت اللجنة بضرورة إنشاء تسع مدارس في البداية، موزعة على مناطق مثل وادي موسى، والشوبك، والسلط، والكرك، على أن تشمل هذه المدارس التعليم للذكور والإناث. وعند زيارة اللجنة للكرك، رأت ضرورة زيادة عدد المدارس ، إلى جانب إنشاء مدرسة رشدية واحدة في معان وثماني مدارس ابتدائية للبنين والبنات. كما اتخذت اللجنة كافة الإجراءات لتنفيذ هذا المشروع، من تحديد مواقع المدارس إلى تخصيص التمويل اللازم. ومن بين الأمثلة على هذه الجهود، تم إنشاء مدرسة ابتدائية لعشيرة الصرايرة في الكرك، ومدرسة ابتدائية للبنات في لواء الكرك، في خطوة تهدف إلى تعميم التعليم وتوسيعه ليشمل مختلف الفئات الاجتماعية (خريسات، 2018، ص103).

تعكس هذه الجهود سعي الدولة العثمانية إلى دمج العشائر في النظام التعليمي الرسمي على الرغم من العقبات المالية والثقافية التي واجهتها. ففي الكرك، كان هناك مدرسة رشدية واحدة تقع في نفس القصبة، وكانت تعمل بنظام الدوام الليلي والنهاري، تأسست عام 1899م، ونُقش على اللوحة التأسيسية عند مدخل المدرسة أنها بُنيت في عهد متصرف الكرك رشيد باشا بمساعدات من أهالي الكرك، الذين تبرعوا بمبلغ ثمانية آلاف ليرة عثمانية(جريدة المقتبس، عدد 559، 28 كانون أول 1910م، ص1).

أما المدارس الابتدائية فكانت متعددة، منها مدارس للذكور ومدرسة واحدة للإناث، حيث تأسست مدرسة مكتب الكرك الابتدائية عام 1894م، ومدرسة كثربا الابتدائية، ومدرسة عشيرة المجالي على شكل مكتب متنقل، بالإضافة إلى مدرسة خنزيرة، وتأسست جميعها سنة 1897م، فضلاً عن مدرسة لعشيرة الصرايرة على شكل مكتب متنقل. وقد ركزت سياسات الدولة على إشراك وجهاء العشائر في العملية التعليمية، وتقديم الحوافز المالية، ودمج المناهج الدينية مع العلوم الحديثة، بهدف زيادة قبول التعليم بين أبناء القبائل وضمان اندماجهم في مؤسسات الدولة العثمانية. وعلى الرغم من هذه الجهود، كانت الاستمرارية والفعالية العملية للمدارس تعتمد بشكل كبير على الدعم المالي من المجتمع المحلي وتعاون العشائر، ما أبرز التحديات المرتبطة بالحفاظ على مؤسسات تعليمية مستقرة في المناطق التابعة للدولة العثمانية للإمبراطورية(جريدة المقتبس، عدد 559، 28 كانون أول 1910م، ص1؛ سالنامة ولاية سورية، 1315هـ 1897م، ص222؛ الحوراني، 1994).

الموارد الطبيعية والاستثمار العثماني في الكرك ومعان: ثروات كامنة وإجراءات تنظيمية

شهدت منطقتا الكرك ومعان خلال العهد العثماني اهتمامًا متزايدًا من قبل الدولة، نظرًا لما تزخران به من موارد طبيعية متنوعة، كان من شأنها أن تساهم في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز الإيرادات المالية للدولة. وقد دفع توفر المعادن المحتملة، مثل الفضة، والنحاس، والحديد، والرصاص، السلطات العثمانية إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى اكتشاف هذه الثروات واستغلالها بالشكل الأمثل. كما لعبت بعض المنتجات المحلية، مثل "القلي" او الأشنان المستخدم في صناعة الصابون و"النيلة" ذات القيمة التجارية العالية، دورًا مهمًا في الاقتصاد العثماني. بالإضافة إلى ذلك، كانت تجارة الملح من غور الصافي ذات أهمية استراتيجية، حيث أثّرت بشكل مباشر على النشاط التجاري بين الحجاز وبلاد الشام، مما استدعى تنظيم الدولة لهذه التجارة وتعزيز عوائدها(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

لم تكن المناطق القبلية في الكرك ومعان بعيدة عن الطموحات العثمانية في استكشاف واستغلال المعادن، حيث أشارت تقارير الدولة إلى احتمال وجود ثروات معدنية يمكن أن تعزز الاقتصاد العثماني. وقد دفعت هذه الإمكانيات الدولة إلى إرسال بعثات جيولوجية لاستكشاف المعادن وتقييم جدوى استخراجها. ومن بين الإجراءات التي اتخذتها السلطات العثمانية في هذا السياق منح امتيازات لبعض المستثمرين المحليين والأجانب لاستغلال هذه الموارد، فضلًا عن تشجيع الحرفيين المحليين على العمل في استخراج المعادن ومعالجتها. ومع ذلك، واجهت الدولة تحديات عدة، من بينها قلة البنية التحتية اللازمة للتعدين، وصعوبة فرض السيطرة الكاملة على المناطق التي شهدت توترات قبلية مستمرة (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

إلى جانب المعادن، لعب "القلي" دورًا اقتصاديًا بارزًا في المنطقة، حيث كان يستخدم في صناعة الصابون، وهو منتج حيوي للأسواق المحلية والعثمانية على حد سواء. كانت مادة "القلي" تُستخرج من نبات الدردار (الأشنان) الذي كثر في البلقاء وبادية معان وتحظى بأهمية كبيرة في صناعة الصابون الشامي الذي اشتهر بجودته العالية(Merrill, 1881, p.474) ، وكان أهل معان لاسيما الحويطات يبيعونها إلى مصر، حيث تدخل في صناعة الصابون، في حين كان بنو صخر يرسلونها عن طريق السلط إلى نابلس (Ashtot and Cevidalli, 1983,p.482)وقد أدى الطلب المتزايد على الصابون إلى تنشيط عمليات جمع "القلي" وتجهيزه، مما وفر مصدر دخل ثابتًا لكثير من العائلات المحلية. وحرصت الدولة العثمانية على تنظيم إنتاج هذه المادة من خلال فرض ضرائب على عمليات جمعها وتصديرها، كما شجعت على تحسين أساليب الإنتاج لضمان تحقيق إيرادات أعلى (BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

لم يقتصر الاستثمار العثماني على المعادن والقلي، بل امتد ليشمل "النيلة"، وهي مادة صبغية ذات قيمة تجارية عالية كانت تُستخدم في صباغة الأقمشة. وقد مثلت "النيلة" فرصة اقتصادية جديدة، حيث حرصت الدولة العثمانية على تنظيم إنتاجها واستغلالها بطريقة تحقق أقصى استفادة مالية. ولتحقيق ذلك، فرضت الدولة ضرائب على تجارة "النيلة" وقامت بتوجيه الإنتاج نحو الأسواق العثمانية والأوروبية التي كانت تعتمد بشكل كبير على هذه المادة في الصناعات النسيجية. وقد ساهم هذا الاستثمار في تعزيز الإيرادات المحلية، وجعل من الكرك ومعان مناطق ذات أهمية متزايدة في الاقتصاد العثماني.(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298) .

كانت تجارة الملح من غور الصافي ذات أهمية خاصة، نظرًا لدورها في ربط النشاط التجاري بين الحجاز وبلاد الشام. وكان الملح من السلع الأساسية التي يتم تصديرها إلى مناطق متعددة، حيث استخدم في حفظ الأطعمة والصناعات الغذائية. وقد أدركت الدولة العثمانية أهمية هذه التجارة، فسعت إلى تنظيمها بطرق متعددة، منها فرض رسوم على استخراج الملح وبيعه، بالإضافة إلى منح بعض الامتيازات التجارية التي تهدف إلى ضمان استمرارية الإنتاج وزيادة الأرباح. ولم تقتصر الفوائد الاقتصادية لهذه التجارة على الإيرادات الضريبية، بل ساهمت أيضًا في تعزيز شبكة الطرق التجارية، مما انعكس إيجابًا على حركة القوافل التي تربط بين جنوب بلاد الشام والحجاز(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298).

تكشف استثمارات الدولة العثمانية في الكرك ومعان عن رؤية اقتصادية شاملة استهدفت استغلال الموارد الطبيعية بطرق متنوعة. فمن خلال البحث عن المعادن المحتملة، وتنظيم إنتاج "القلي" و"النيلة"، وإحكام السيطرة على تجارة الملح، سعت الدولة إلى تحقيق أكبر عائد اقتصادي ممكن، رغم التحديات التي واجهتها، سواء على مستوى البنية التحتية أو الصراعات القبلية. ورغم أن بعض هذه المشاريع لم تحقق نجاحًا كبيرًا على المدى الطويل، إلا أن الجهود العثمانية في استثمار الموارد الطبيعية في هذه المناطق تعكس سياسات اقتصادية تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين الولايات العثمانية المختلفة والاستفادة من ثرواتها بأقصى قدر ممكن .(BOA, Y..PRK.ML..2/36, H. 1298)

تظهر هذه الوثيقة أهمية الموارد الطبيعية في منطقتي الكرك ومعان باعتبارها محركًا رئيسًا للاقتصاد المحلي ومصدرًا للإيرادات للدولة العثمانية. فقد مثلت المعادن مثل الفضة والنحاس والحديد، إلى جانب الموارد العضوية ذات القيمة التجارية مثل "القلي" و"النيلة"، فرصًا لتعزيز النشاط الاقتصادي وتنظيم التجارة المحلية والإقليمية. كما كشفت هذه الاستثمارات عن سعي الدولة العثمانية لدمج المناطق التابعة للدولة العثمانية ضمن النظام الاقتصادي المركزي، من خلال تشجيع الإنتاج، وفرض الضرائب، وتوجيه المنتجات نحو الأسواق الداخلية والخارجية. على الرغم من التحديات المستمرة، سواء المتعلقة بالبنية التحتية أو بالصراعات القبلية، فإن سياسات الدولة في استغلال الموارد الطبيعية تعكس رؤية استراتيجية تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي وتحقيق الاستفادة القصوى من الثروات المحلية.

الخاتمة:

تكشف الوثيقة العثمانية محلّ الدراسة عن صورة دقيقة ومعقّدة لإحدى أهم المعضلات التي واجهت الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشرالميلادي، وهي إدارة المناطق التابعة للدولة العثمانية مثل الكرك ومعان، حيث تداخلت فيها اعتبارات الأمن والإدارة والسيادة مع البنية القبلية والاجتماعية السائدة. فمن خلال تفاصيلها، يتضح أن الدولة العثمانية كانت أمام تحدٍ مزدوج: فمن جهة سعت إلى فرض نموذجها الإداري المركزي وإدماج هذه المناطق في المنظومة البيروقراطية الحديثة، ومن جهة أخرى واجهت واقعًا قبليًا متجذرًا يمتلك منظومته الخاصة من القيم والولاءات ويقاوم أي محاولة لتقويض استقلاليته.

وتُظهر الوثيقة بجلاء أن الدولة حاولت معالجة هذا التحدي من خلال سياسات متعددة الأبعاد، تمثلت في تعيين القائمقامين، وتنظيم جباية الضرائب، وضبط الأمن وتأمين طريق الحجاج، وهي خطوات كانت تعكس إرادة إصلاحية مستمدة من روح التنظيمات العثمانية. غير أن هذه الجهود اصطدمت بعوائق موضوعية؛ أبرزها ضعف البنية الإدارية، وقلة الموارد، وتذبذب ولاءات بعض الزعامات المحلية، فضلًا عن صعوبة إخضاع فضاءات قبلية واسعة ومتغيرة للسيطرة المركزية.

أما من الناحية الأمنية والعسكرية، فتبرز الوثيقة حدود فعالية الاعتماد على التشكيلات القبلية في حفظ النظام، ما دفع الدولة إلى إعادة النظر في أدواتها، فاعتمدت بصورة أكبر على القوى العسكرية النظامية. ومع ذلك، فإن اعتماد القوة لم يكن كافيًا لتحقيق الاستقرار الدائم، مما جعل الإدارة العثمانية تتبنى سياسة واقعية مزدوجة، تقوم على الموازنة بين الحزم العسكري والمرونة السياسية في التعامل مع زعماء القبائل. هذا النهج يعكس وعي الدولة بضرورة المواءمة بين مركزية السلطة واحترام خصوصيات المجتمعات المحلية لضمان الحد الأدنى من الولاء والانضباط.

كما تكشف الوثيقة عن فجوة واضحة بين تصورات المركز العثماني لطبيعة الحكم في الأطراف، وبين الواقع الاجتماعي والسياسي لهذه المناطق. فقد كان المركز يتصور أن التنظيم الإداري كفيل بفرض النظام، بينما كانت البنى القبلية تعمل وفق منطق مغاير قائم على التوازنات الداخلية والعلاقات الشخصية، لا على الأوامر السلطانية وحدها. هذه الفجوة تمثل مفتاحًا لفهم محدودية نجاح السياسات العثمانية في الأطراف، كما تبرز الطبيعة المعقدة للعلاقة بين السلطة والمجتمع في سياق الدولة المتعددة الأعراق والمناطق.

إلى جانب الأبعاد الإدارية والأمنية، يتّضح أن اهتمام الدولة بالكرك ومعان اتخذ أيضًا بُعدًا اقتصاديًا واستثماريًا حيويًا. فقد أدركت السلطات العثمانية أن استقرار هذه المناطق لا يمكن أن يتحقق دون دمجها في المنظومة الاقتصادية للإمبراطورية، واستغلال ما تمتلكه من موارد طبيعية وتجارية لتعزيز الإيرادات المالية. وتشير الوثائق إلى أن الكرك ومعان شكّلتا محورًا لعدد من المبادرات الاقتصادية التي شملت التنقيب عن المعادن، وتنظيم إنتاج المواد الخام ذات القيمة التجارية العالية مثل "القلي" و"النيلة"، إضافة إلى تنظيم تجارة الملح في غور الصافي التي كانت تشكل رافدًا مهمًا للتجارة الإقليمية .

سعت الدولة العثمانية من خلال هذه المشاريع إلى تحقيق هدف مزدوج: دعم الاقتصاد عبر استغلال الموارد الطبيعية في الأطراف، وترسيخ حضورها الإداري عبر ربط هذه المناطق بشبكات الإنتاج والتجارة الدولة . غير أن هذه الجهود واجهت تحديات جوهرية، من بينها محدودية البنية التحتية، وصعوبة تأمين الطرق التجارية، واستمرار التوترات القبلية التي أعاقت الاستغلال الفعلي للموارد. ومع ذلك، فإن هذه المحاولات تُظهر رؤية اقتصادية مبكرة تهدف إلى تحويل الأطراف إلى فضاءات منتجة وليست عبئًا على المركز، في إطار تصور أشمل لتكامل ولايات الدولة .

وتكشف هذه الأبعاد الاقتصادية عن جانب آخر من سياسة الدولة في إدارة الأطراف، إذ لم تكن القوة العسكرية أو السيطرة الإدارية وحدها كافية لتحقيق الاستقرار، بل سعت الدولة إلى بناء منظومة تعتمد على المصالح المشتركة بين المركز والمناطق البعيدة. وبذلك، أصبح البعد الاقتصادي أداة غير مباشرة لبسط النفوذ، كما غدت المشاريع الإنتاجية وسيلة لترسيخ الولاء وتخفيف حدة التوترات القبلية عبر توفير فرص العمل وخلق قنوات جديدة للتفاعل مع الدولة.

إن أهمية الوثيقة لا تقتصر على عرض تفاصيل إدارية أو اقتصادية فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى كشف طبيعة العلاقة الجدلية بين الدولة والمجتمع المحلي في المناطق الحدودية للإمبراطورية. فهي تتيح فهمًا أعمق لكيفية تفكير الإدارة العثمانية في قضايا التنمية والضبط والسيطرة، وتبرز في الوقت نفسه محدودية النموذج المركزي في التعامل مع فضاءات قبلية ذات ديناميات مستقلة. كما تؤكد الوثيقة على الدور الحيوي الذي يمكن أن يؤديه الأرشيف العثماني في إعادة بناء تاريخ هذه المناطق من منظور شامل يربط بين الاقتصاد والإدارة والمجتمع والسياسة.

وبناءً على ما تقدّم، فإن تحليل هذه الوثيقة يُسهم في توسيع مداركنا حول طبيعة الحكم العثماني في المشرق العربي، ويعيد الاعتبار إلى المناطق التابعة للدولة العثمانية بوصفها فضاءات فاعلة في صياغة تاريخ الدولة ، لا مجرد ساحات هامشية تتلقى قرارات المركز. إنها تذكير بأن فهم التاريخ العثماني لا يكتمل إلا من خلال قراءة تفاعلية بين الوثائق الإدارية والرؤى المحلية، بين صوت الدولة وصوت المجتمع، وهي جدلية ستظل مفتاحًا أساسياً لفهم توازنات السلطة والهوية في المشرق خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، مع إبراز الأبعاد الاقتصادية كعنصر لا يقل أهمية عن الجوانب الإدارية والأمنية في صياغة سياسات الدولة في الأطراف.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: (الوثائق العثمانية) من أرشيف رئاسة الوزراء

Başbakanlık Osmanlı Arşivi (BOA), BOA, Y..PRK.ML..2/36, H-22-06-1298.

BOA, DH.MKT: Başbakanlık Osmanlı Arşivi, Dahiliye Nezareti Mektubi Kalemi,18/25.

BOA, ŞD. Başbakanlık Osmanlı Arşivi, Şura-yı Devlet, 2612/34.

BOA, Y..MTV. Başbakanlık Osmanlı Arşivi, Yıldız Mütenevvi Maruzat, 77/31.

BEO, Başbakanlık Osmanlı Arşivi, Babıali Evrak Odası, 168/12532.

ثانياً: السالنامات

سالنامة الدولة العثمانية لسنة 1272هـ/1855م، ص 104.

سالنامة الدولة العثمانية لسنة 1273هـ/1856م، ص 110.

سالنامة الدولة العثمانية لسنة 1278هـ/1861م، ص 155.

سالنامة الدولة العثمانية لسنة 1279هـ/1862م، ص 163.

سالنامة ولاية سورية لسنة 1285هـ/1868م، ص 59.

سالنامة ولاية سورية لسنة 1285هـ/1868م، ص 186.

سالنامة ولاية سورية، 1315هـ/1897م، ص 222.

ثالثًا: سجل المحاكم الشرعية

سجل محكمة السلط الشرعية (3) ، ح1،/5 1327هـ/1889م.

سجل محكمة الكرك الشرعية (1)، ح2،/6 1333هـ/1914م.

رابعاً: الصحف والمصادر الدورية

جريدة البشير، بيروت ، عدد (1649)، 6 أيار 1904.

جريدة القبلة، عدد (175)، 5 أيار 1917، ص1.

جريدة المقتبس، دمشق، عدد 580، 21 محرم 1328هـ/23 كانون الثاني 1919م، ص1–2.

جريدة المقتبس، دمشق، عدد 561، 29 ذي الحجة 1329هـ/31 كانون الأول 1910م، ص2.

جريدة المقتبس، عدد 559، 28 كانون أول 1910م، ص1.

خامساً: المراجع العربية

بيات، فاضل مهدي، (2007)، بلاد الشام في الأحكام السلطانية الواردة في دفاتر المهمة (977–979هـ / 1570–1572م)، عمّان، لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية.

الحوراني، خليل رفعت،(1994) ، ماضي الكرك وحاضره، جامعة مؤتة، الأردن.

الحروب، عمر،(2000)، التجارة والاقتصاد في جنوب الأردن العثماني، دار جرير، عمّان.

خريسات، محمد،(2018) ، الأردن في العهد العثماني في القرن التاسع عشر حتى عام1914 ، دار المكتبة الوطنية، عمّان.

خريسات، محمد & العبيدات، رابعة،(2016) ، تاريخ الأردن في العهد العثماني 1516–1918 ، صندوق البحث العلمي، الجزء الأول، عمّان.

ساري، سالم، (1985)، الكرك في العصر العثماني :دراسة تاريخية واجتماعية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

الطراونة، أحمد، الجيش العثماني في جنوب الأردن، د.ت.

الطراونة، عبد الرحمن عبد الله،(2021) ، البلديات في الأردن في أواخر العهد العثماني وعهد الإمارة :بلدية الكرك أنموذجاً، وزارة الثقافة، عمّان.

الطراونة، محمد سالم، (1993)، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك1864–1918 ، وزارة الثقافة، عمّان.

الطراونة، محمد سالم، (2021)، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك، وزارة الثقافة، عمّان.

القسوس، عودة(د.ت)، مذكرات عودة القسوس (1877–1930) وثورة الكرك، د.ن.

محادين، محمود،(1992)، تجارة القوافل في الكرك العثمانية، دار اليرموك، إربد.

محافظة، علي،(1994)، تاريخ الأردن في العصر العثماني، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان.

مراد، فريد، (1978)، التوسع العثماني في بلاد الشام والأردن، دار الكتاب العربي، عمّان.

مراد، فريد، (1978)، الكرك كمركز تجاري وحج في العصر العثماني، دار الكتاب العربي، عمّان.

المعايطة، سليم، (2004)، الإدارة العثمانية في جنوب الأردن، دار جرير، عمان.

نعمة الله، نوفل (ترجمة)، الدستور، مراجعة خليل أفندي الحوراني، بيروت، المطبعة الأدبية، 1883م.

سادساً: المصادر الأجنبية

Eliyahu Ashtot and Guidobaldo Cevidalli, "Levantine Alkali, Asbes, and European Industries," Journal of European Economic History, vol. 12 (1983): 475–522

Merrill, S. (1881). Fast of the Jordan. London, p. 474

الملاحق:

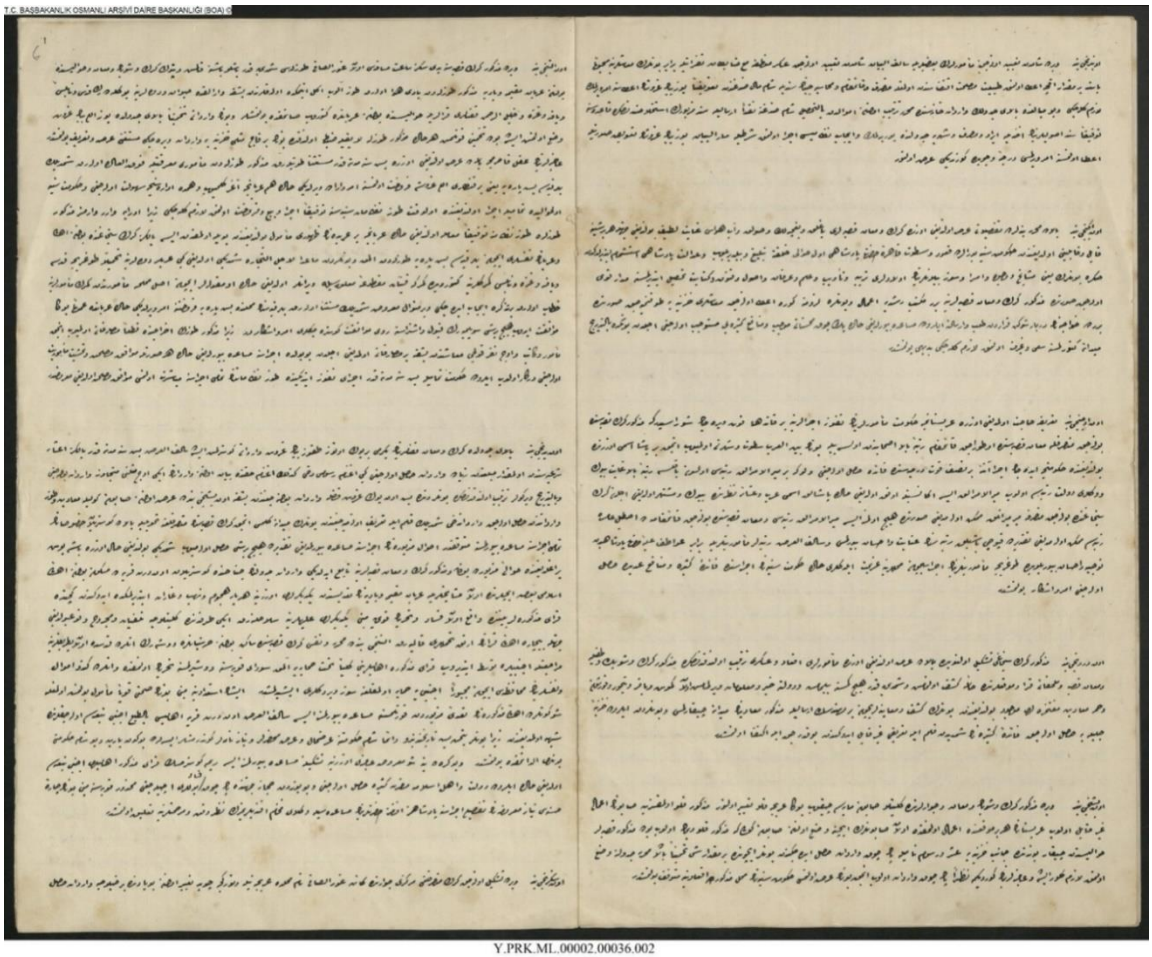

(BOA), BOA, Y..PRK.ML..2/36, H-22-06-1298.

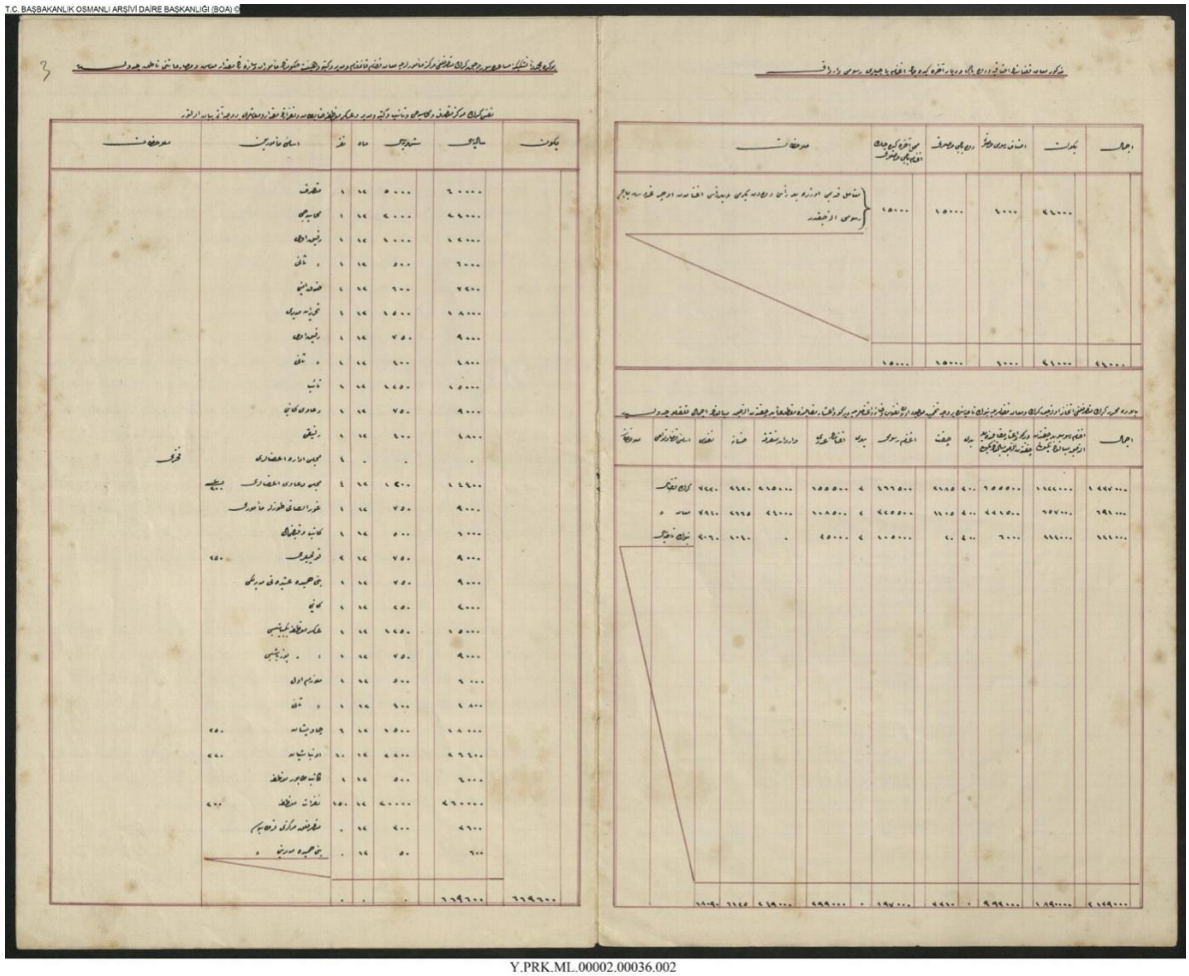

Y.PRK.ML..00002.00036.002

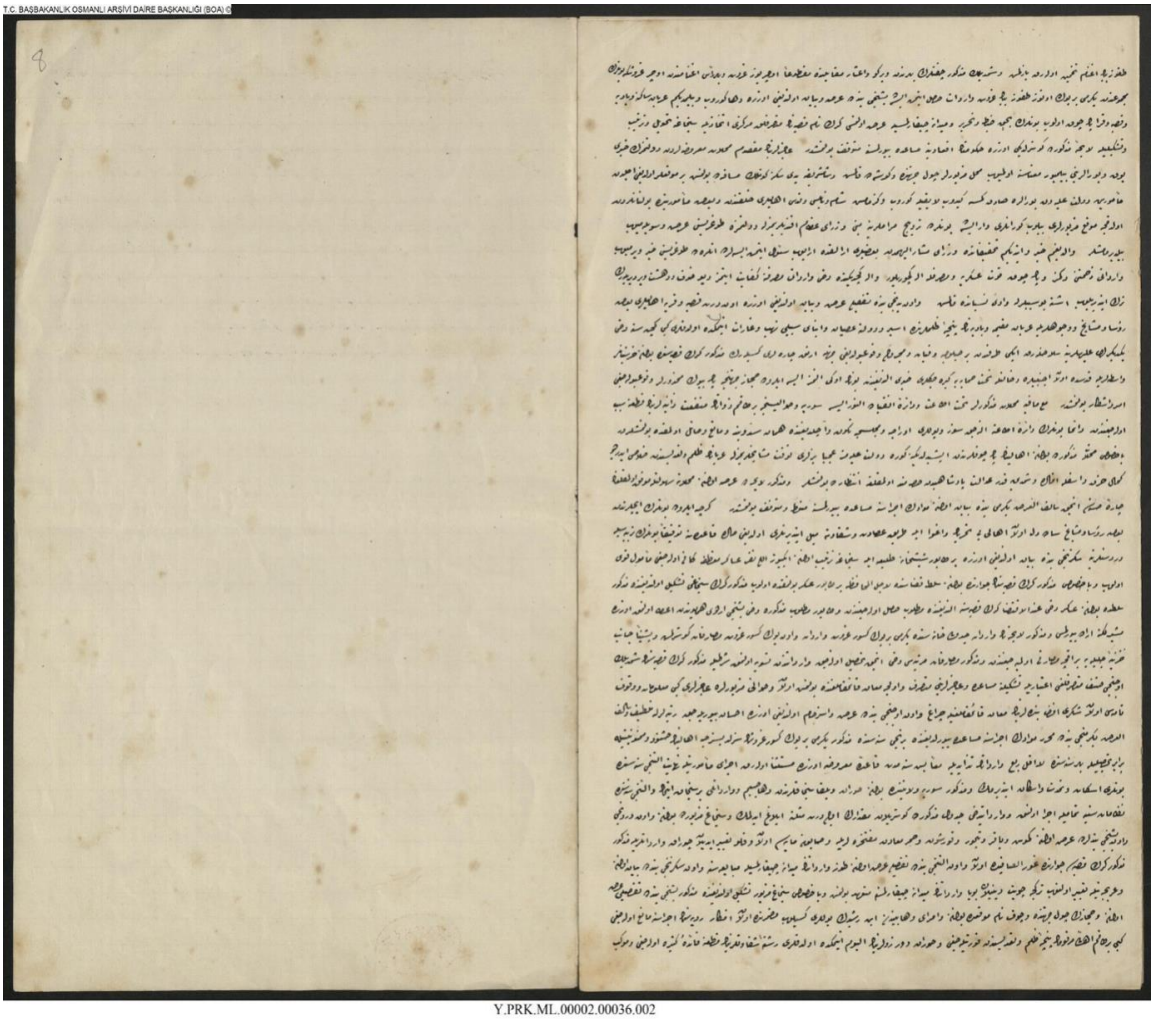

Y.PRK.ML..00002.00036.002

MJHSS

Volume (41), Number (1), 2026.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.

Mutah Journal of Humanities and Social Sciences

"Technological Determinants of Jordanian Public Universities' Intention to Adopt E-Government: The Moderating Role of Awareness

Farah Niaz Abdessalam Dala'in*
fdalain@zu.edu.jo

Received:30 /9/2025 **Accepted: 30 /12 /2025**

Abstract:

E-government is given a lot of weight in the evolution of global information and governance systems. Notwithstanding Jordan's persistent efforts to promote better public services through the use of e-government, the country's citizen adoption rate is actually quite low. This emphasizes how critical it is to determine the obstacles keeping people from adopting these easily accessible e-services. The current study examines the relationship between technology factors (relative advantage, compatibility, and complexity) and intention to use e-government. Furthermore, the moderating effect of awareness is also examined. Data were collected from ten public universities in Jordan through a survey questionnaire, which was distributed to 400 lecturers and administrative staff using a stratified random sampling technique. A total of 379 valid responses were received, representing a response rate of approximately 94%. The Smart PLS tool was used to analyse the data. The results revealed that relative advantage and compatibility are strongly associated with intention to use e-government. Similarly, only one of the three indirect effect hypotheses was supported, indicating that awareness moderates the relationship between relative advantage, compatibility, and intention to use e-government. Accordingly, Jordanian public universities should invest in improving their technical infrastructure and maintaining robust cybersecurity to ensure safe and dependable e-government systems. Additionally, implementing targeted training and awareness campaigns will enhance digital literacy, encourage active user engagement, and reduce resistance to change.

Keywords: E-Government, Relative Advantage, Compatibility, Complexity, Intention to Use, Jordan.

.

* Zarqa University, Jordan.

المجلد(41)، العدد (1)، 2026م.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.
MJHSS
مجلة مؤتة للدراسات الإنسانية والاجتماعية

العوامل التكنولوجيّة وتأثيرها في نية الجامعات الأردنية الحكومية لاستخدام الحكومة الإلكترونيّة: الدور المعدِّل للوعي

فرح نياز عبد السلام الضلاعين*
fdalain@zu.edu.jo

تاريخ الاستلام: 30/9 /2025 تاريخ القبول: 30 / 12 /2025

الملخص:

يحظى موضوع الحكومة الإلكترونيّة باهتمامٍ متزايد في ظلّ التطورات العالمية في مجالات الحكومة الرقمية ونظم المعلومات. وعلى الرغم من سعي الأردن الحثيث إلى تحسين جودة الخدمات العامة من خلال تبنّي أنظمة الحكومة الإلكترونيّة، إلا أنّ الواقع يكشف عن تدنّي مستويات الإقبال من قبل المواطنين على هذه الخدمات، الأمر الذي يبرز الحاجة الملحّة إلى تحديد المعيقات التي تحول دون استفادة الأفراد من الخدمات الإلكترونيّة المتاحة. تطرقت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر العوامل التكنولوجيّة – والمتمثّلة في الميزة النسبيّة، والملاءمة، والتعقيد – على نيّة استخدام الحكومة الإلكترونيّة. كما تناولت الدراسة الأثر المعدِّل للوعي في العلاقة بين هذه العوامل والنيّة نحو الاستخدام. ولتحقيق أهداف الدراسة، تمّ استخدام استبانة لجمع البيانات من عشر جامعات حكومية أردنيّة. وبالاعتماد على أسلوب العينة الطبقيّة العشوائيّة، تم توزيع 400 استبانة على أعضاء هيئة التدريس والعاملين الإداريين في تلك الجامعات، حيث تمّ اعتماد 379 استبانة صالحة للتحليل، أي بنسبة استجابة بلغت نحو 94.75% . جرى تحليل البيانات باستخدام أداة SmartP ، وكشفت النتائج أنّ الميزة النسبيّة والملاءمة ترتبطان ارتباطاً قويّاً وإيجابياً بنيّة استخدام الحكومة الإلكترونيّة. كما أظهرت النتائج أنّه من بين ثلاث فرضيّات للأثر غير المباشر، لم تُدعَم سوى فرضيّة واحدة، وهي الدور المعدِّل للوعي في العلاقة بين الميزة النسبيّة، والملاءمة، ونيّة استخدام الحكومة الإلكترونيّة. ولتأمين أنظمة حكومة إلكترونيّة موثوقة وآمنة داخل الجامعات الحكوميّة الأردنيّة، توصي الدراسة بضرورة الاستثمار في البنية التحتيّة التقنيّة وتعزيز الأمن السيبراني. كما تؤكد أهمية تنفيذ برامج تدريب وتوعية متخصّصة بصورة متزامنة لرفع مستوى التفاعل والمشاركة الفاعلة للمستخدمين، والحدّ من مقاومة التغيير، وتعزيز مهارات الثقافة الرقميّة لديهم.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الإلكترونيّة، الميزة النسبيّة، الملاءمة، التعقيد، النيّة في الاستخدام، الأردن.

* جامعة الزرقاء، الأردن.

Introduction:

Many governments around the world have greatly enhanced their public service offerings by providing their citizens with online services (Asimakopoulos, Antonopoulou, Giotopoulos, & Halkiopoulos, 2025). The use of ICTs has enabled this outstanding development. Within public administration, the term e-government describes how the government uses ICTs (Grigalashvili, 2022; Mensah, 2023; Nwachukwu & Unachukwu, 2023). The development of e-government has a long history of providing substantial advantages to its users (Kawabata & Camargo Jr, 2023). It is crucial for reducing corruption, improving administrative efficiency, and enhancing the quality of services provided. Furthermore, it promotes transparency, e-democracy, and a citizen-centric approach.

Governments and people are unable to fully realise the tremendous potential of e-government because of its low adoption rate. (Kumar, Sachan, & Mukherjee, 2023). According to Iong and Phillips (2023), the progress of e-government hinges on a comprehensive understanding of the factors that influence individuals' decisions to utilize e-government services. While the literature is extensive, a significant research gap remains in examining the citizens' perspectives on the demand side of e-government, unravelling the need for further investigation (Nambassa & Suswanta, 2025). It is important to meticulously examine the factors that have a significant impact on the implementation of e-government, as emphasized in the literature (Rodríguez-Correa et al., 2025).

E-government services aim to promote transparency and improve public sector governance through electronic channels in order to enhance government performance (Aprilina, Dompak, Salsabila, & Lodan, 2025; Bhatti, Hussain, Ahmad, & Nawaz, 2025; Taufiqurokhman et al., 2025). Many governments around the world continue to struggle with the persistent issue of low citizen usage of e-government services, despite significant efforts (Joseph, 2025; D. T. Nguyen et al., 2025). AbdulKareem & Oladimeji (2024), Ashari & Kusbandrijo (2025), Mushtaq & Shah (2024) highlight the general public's lack of interest in e-government services, and contend that in order to promote a better understanding of the advantages of the system, this apathy needs to be addressed and changed. One issue that frequently generates a significant discussion is the effectiveness of the e-government initiative. Many researchers believe its success largely depends on the critical function of a particular factor. It is clear from reviewing a large number of studies on the implementation of e-government in emerging economies that the crucial role of awareness is being significantly overlooked. In essence, there is a notable correlation between the adoption of e-government services and the perceived comprehensive advantages, which is strongly influenced by the level of citizen awareness of these services (El-Gamal, Abd El Aziz, & Abouelseoud, 2022; Hidayat Ur Rehman, Ali Turi, Rosak-Szyrocka, Alam, & Pilař, 2023; Mandari, 2021). Establishing a comprehensive e-government success model that can be used to assess the level of awareness is essential to addressing this gap.

A range of variables has been examined in many studies (Khurshid et al., 2022; Méndez-Rivera, Patiño-Toro, Valencia-Arias, & Arango-Botero, 2023) to assess the extent to which technological factors influence the intention to use e-government. Relative advantage, compatibility, and complexity were the factors investigated in this study (Mndzebele, 2013; Parthasarathy, Kern, Knight, & Wyant, 2019). Therefore, it is crucial to establish whether the intention to employ e-

government services for business-to-business (B2B) incoming and outgoing communication and business-to-consumer (B2C) communication and order management is positively associated with the relative advantages of industry compatibility and complexity. (Abied et al., 2022; Méndez-Rivera et al., 2023; H. Zahid, Ali, Abu-Shanab, & Javed, 2022). Shahadat, Nekmahmud, Ebrahimi, and Fekete-Farkas (2023) define technological context as a group of technologies that an organization can use to facilitate innovation adoption. Pizam et al. (2022) identified five technological characteristics, and Panigrahi, Azizan, and Shamsi (2021) examined thirty unique innovation attributes. Among these, ccompatibility, complexity, and relative advantage were constantly highlighted. Ahmad, Ahmad, and Hashim (2016) concluded that these three traits influence an organization's decision to adopt or reject innovation.

For over a decade and a half, Jordan has implemented an e-government strategy, a significant initiative. However, it is noteworthy that this strategy has not been successful in fostering a greater level of engagement with e-government services among citizens (Abdalla, 2023; Abulhaija, Arroyabe, Kwong, & Zeng, 2025; Alassaf, 2024; AlHussainan, AlFayyadh, Al-Saber, & Alkandari, 2022). According to research by United Nations, Jordan's e-government development index dropped from 50 in 2020 to 98 in 2024, confirming this finding (UN, 2020, 2024).

Despite the effort put into enhancing e-transformation in Jordan, the adoption of e-government services remains low, particularly by public universities that are assumed to play a critical role in advancing this transformation. The technological factors such as relative advantage, compatibility, and complexity are key factors in influencing the adoption of e-transformation, yet little is known about their actual impact on implementing e-transformation. Furthermore, there remain other factors that are also critical such as the awareness of employees regarding the use and shift to e-government services in Jordanian public universities, and how such level of awareness can drive the adoption or rejection of such services.

The paper aims to answer the following research questions:

1. To what extent do relative advantage, compatibility, and complexity influence the intention to use e-government services by employees at Jordanian public universities?
2. Does awareness play a moderating role in the relationship between relative advantage, compatibility, and complexity with respect to the intention to use e-government services by employees at Jordanian public universities?

Literature Review:

Relative Advantage and Intention to Use E-Government:

Since relative advantage affects how many people will adopt new technology, goods and services, it is a topic of considerable debate (Azhar, Zahari, Ferdian, & Hanafiah, 2025). According to Moore and Benbasat (1991), relative advantage is an appropriate perceptual notion because it can be applied across disciplines to assess the extent to which a new period is perceived as more fulfilled than its predecessor. Behera, Bala, and Rana (2024) clarify that relative advantage is used to describe the degree to which individuals perceive a new era as superior to the one that came before it. E-government has a relative benefit in that it enables clients to make transactions regardless of time or location (AbuAkel & Ibrahim, 2023; Alryalat, Alryalat, Alhamzi, & Hewahi, 2023; Dilhani & Priyashantha, 2021). E-government provides users with a significant advantage

over traditional payment methods since it enables them to conduct economic transactions anytime and anywhere (Batool, Gill, Javaid, & Khan, 2021; Das & Das, 2022).

Additionally, the ability to employ e-government both online and offline not only contributes to valuable technological innovation (Qin, Wang, Deng, & Hao, 2025) but also enhances its relative advantages. According to empirical research, relative advantage predicts and impacts consumers' intentions to utilise technology (Arthur, Salifu, & Abam Nortey, 2025; Junnonyang, 2021; Shaikh & Amin, 2025; Yunior & Augustine, 2024). Various IT-related domains have examined relative benefit, such as e-government (Falih et al., 2024), instant messaging (Raman et al., 2024), net and mobile banking (Lan & Huong, 2023), and the establishment of an online presence (Sijabat, 2024). Customers are more likely to choose simpler technologies that offer greater relative advantages. However, they are also more open to using more complex technologies that satisfy their needs and have little ambiguity (Putri & Alversia, 2024). Based on a thorough review of the relevant literature, this study proposes the following hypotheses:

H1: Relative advantage has significant positive effect on intention to use e-government.

Compatibility and Intention to Use E-Government:

The importance of internet compatibility in the successful implementation of e-government is highlighted by Alzubi, Ismaeel, and Ateik (2021). Their study demonstrates how crucial this component is to a successful deployment of e-government. The propensity of individuals to utilize e-government services dramatically escalates when they have a computer and a reliable internet connection at their disposal (Sung & Lee, 2025). A. Zahid, Saeed, and Alshurideh (2024) found that one of the variables impacting the delayed desire to utilise e-government was a lack of computer access. Customers' lack of access to suitable personal computers is the main reason e-government is not used more frequently, claim Gupta, Hooda, Jeyaraj, Seddon, and Dwivedi (2024). They maintain that the compatibility between computers and the internet was a significant factor in the customers' decision to adopt e-government services. Results show that compatibility is positively correlated with the intention to use e-government (Abubakari, Zakaria, & Musa, 2024; Senali et al., 2023; Zahid, Ali, Abu-Shanab, & Javed, 2022; Zubir & Abdul Latip, 2024). Given that the majority of respondents currently possess computers and have an internet connection, government support and lower computer and internet costs for consumers may be one contributing factor. Senali et al. (2023) proposed that an innovation that contradicts people's core values and beliefs is less likely to be utilized promptly compared to one that aligns with their principles. The importance of compatibility cannot be understated when it comes to individuals choosing to use a new technology. The rationale behind this is that it enables them to incorporate the new technology easily into their daily routines without requiring significant changes to their lifestyle (Lu, Huang, & Wang, 2022). Chanda, Vafaei-Zadeh, Hanifah, and Ramayah (2024) assert that the adoption of new technology is frequently impeded by the need to break old habits and create new ones. Compatibility and the propensity to use technology are significantly correlated according to Xavier, Susainathan, Antonymuthu, Antony, and Parayitam (2024), Nawi et al. (2024), and Şahin, Doğan, and İlic (2025). They highlight the significant link between compatibility and the inclination to use technology. As a result, this has led us to develop the following hypothesis:

H2: Compatibility has a significant positive effect on intention to use e-government.

Complexity and Intention to Use E-Government:

Complexity is a measure of how difficult a system is to use or comprehend. This specific factor has a considerable impact on people's willingness to adopt a new technology. D. M. Nguyen, Chiu, and Le (2021) claim that users become less satisfied with a system when they perceive it as overly complex, which decreases their propensity to use it. Ursavaş (2022) and Asastani, Kusumawardhana, and Warnars (2018) presented strong evidence that, within the frameworks of the TAM and UTAUT models, system complexity can considerably reduce perceived usefulness, and ease of use, two important factors influencing user behaviour. Our study findings demonstrate how critical it is for system developers to prioritize designs that are intuitive and easy to use. This strategy is essential for raising user adoption rates.

Foroughi et al. (2024) found that the intention to use educational technology was positively correlated with low perceived complexity, confirming the significance of effort expectancy in the UTAUT model. Additionally, the adoption of service robots was studied (Li & Wang, 2022). They found that users' intentions to adopt service robots were weakened because they believed that a system's usefulness diminished as its complexity increased. Kim, Liu, Fang, and Wirtz (2024) claim that simplifying a system not only makes it simpler to use but also increases other predictors like user trust and perceived utility. Previous studies revealed that the perception of a system's complexity has a significant impact on how well a technology is accepted. It is also suggested that simplifying systems is the way to increase users' participation. This viewpoint is not limited to general technology alone; it also applies to e-government, where adoption decisions are heavily influenced by system complexity, as demonstrated by Fürst, Pecornik, and Hoyer (2024).

A significant relationship between perceived user-friendliness and propensity to use e-government services among Indonesian university students was reported (Dwianto, Darmawan, Santoso, & Pribadi, 2023). However, they found that system complexity undermined user confidence, serving as a major barrier to its adoption. Méndez-Rivera, Patiño-Toro, Valencia-Arias, and Arango-Botero (2023) applied the UTAUT model to reiterate how reducing complexity increases the likelihood of adoption. Previous research addressing intention to use e-government has shown that it is strongly influenced by the expected level of effort. Customers' perceptions of the usability of e-government services have a considerable impact on their opinions (Zubir & Abdul Latip, 2024; Trang Nguyen, Nguyen, Huynh, Vrontis, & Ahmed, 2024). According to Thi Nguyen (2023), during the COVID-19 pandemic, intentions to use e-government portals were more significantly influenced by the perceived ease of use than by perceptions of health risk. According to S. Ahmad and Dhoon's (2024) cross-national study, complexity reduces users' trust and satisfaction, which discouraged individuals from utilising e-government systems. These results show that reducing complexity is crucial to boosting the use of digital public services. In the context of this study, the following hypothesis is proposed:

H3: Complexity has a significant positive effect on intention to use e-government.

The Moderating Role of Awareness:

ICT specialists in Jordan assert that potential users of the e-government systems are well-informed about its operations (ALQudah & Muradkhanli, 2024). The systems will be widely used if people are aware of them (Harisanty, Anna, Putri, Firdaus, & Noor Azizi, 2024). It can be inferred that e-government services will spread more widely as more people are aware of them and vice versa. Furthermore, prior research on the connection between behavioral intention and UTAUT constructs produced contradictory results (Alawamreh et al., 2023; Aziz, Rasdi, Rami, Razali, & Ahrari, 2022; Huang, 2023; VanDeWiele, Hastings, Evans, O'Connell, & Flynn, 2025). Therefore, to gain a clearer understanding, it becomes necessary to revisit prior studies when discrepancies and conflicting results are encountered (Mitchell & Jolley, 1992; Mulili, Maina, & Kinyuru, 2025). Nonetheless, Baron and Kenny (1986) presented a method for examining the moderating effect in scenarios where the outcomes of previous research were ambiguous.

According to AbdulKareem and Oladimeji (2024), citizens who do not understand how the e-government operates are less likely to participate in and take advantage of its services. According to Juratli (2021), moral norm development requires awareness, but that awareness is sadly lacking in developing nations, particularly with regard to e-government services. It is noteworthy to observe that esteemed researchers and experts in the field of ICT have pinpointed the slow progress of Jordan's e-government implementation due to a distinct lack of public awareness (Nofal, Al-Adwan, Yaseen, & Alsheikh, 2021). To illustrate, Alkhwaldi and Al Eshoush (2022) assume that Jordan's slow adoption of e-payments was caused by a lack of knowledge about the benefits of the system. As a result, awareness is essential to support the growth of e-government in Jordan. Obeidat (2022), and Chiemeke and Evwiekpaefe (2011) state that the Economist Intelligence Unit noted in 2006 that the barrier to the successful use of e-commerce services is the lack of thorough public awareness regarding the efficient use of technology. Importantly, the researchers' hypotheses, specifically those relevant to the moderating role of awareness in the relationship between behavioral intention and the UTAUT constructs, were not supported (Hassan & Hsbollah, 2019). Awareness can be used as a moderating variable to reduce the influence of relative advantage, compatibility, and complexity on the behavioral intention to use e-government services. This study aims to highlight the critical role that awareness plays in regulating these important factors which may increase the effectiveness of electronic government platforms. It is expected that the framework for technological awareness will control these connections. This assertion is made with a more formal tone to reinforce its significance.

As a critical component in comprehending the factors that influence the intention to use e-government services, awareness has been the focus of our study. Given the apparent correlation between these three factors and the intention to use e-government services in Jordan, awareness has been found to be a third variable that clarifies the relationship. The main objective of this study is to determine how various factors influence awareness as a moderating variable, which in turn affects employees' willingness to adopt new technology in Jordanian public universities. Park et al. (2022) found that employees' decisions to adopt new technologies were frequently influenced by the pertinent criteria. Thus, the following hypotheses are presented.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1.

H4: Awareness moderates the relationship between relative advantage and the intention to use e-government.

H5: Awareness moderates the relationship between compatibility and the intention to use e-government.

H6: Awareness moderates the relationship between complexity and the intention to use e-government.

Conceptual Framework:

This research's fundamental idea is based on the UTAUT model. Finding the crucial elements that affect the decision to use e-government services is the main goal of this theory. Accordingly, relative advantage, compatibility, and complexity are the primary factors that influence users' propensity to use e-government systems for their daily needs. The moderating factor of awareness is also included in this methodology which may increase or decrease the impact of these factors on the intention to use. By incorporating awareness into the framework, the study seeks to offer a more thorough understanding of the adoption process, particularly, in settings with low awareness levels like Jordanian public universities. In addition, the formulation of hypotheses in this framework encourages the empirical investigation of the relationships between these variables to enhance e-government implementation strategies.

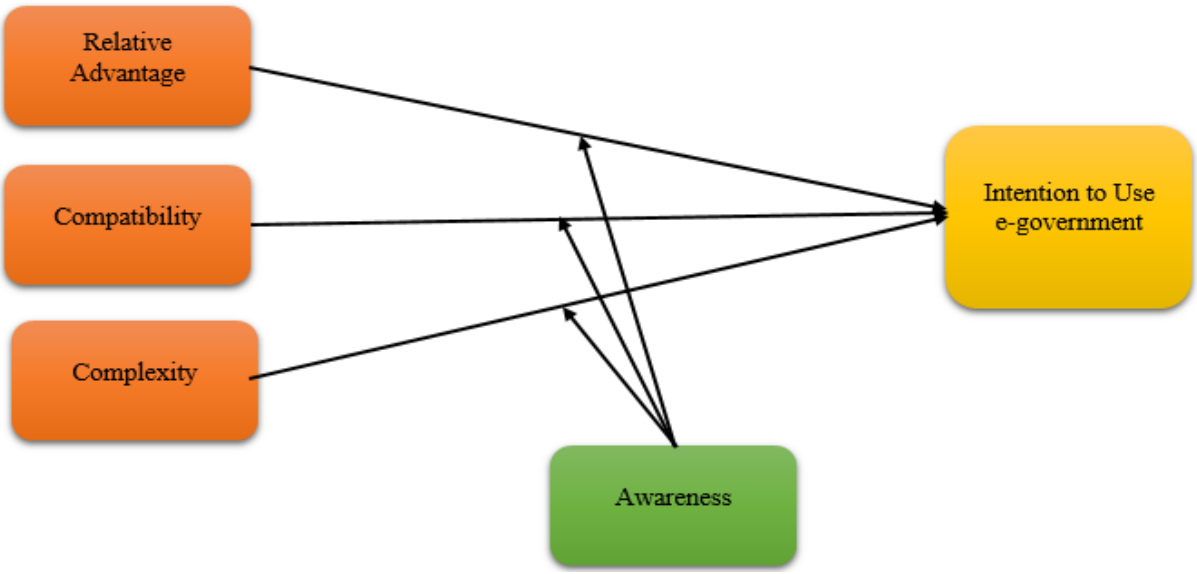

Figure 1: Conceptual Framework

Data Instrument:

To accurately measure the components of the study model, the questionnaire items had to be straightforward. To justify the development of the questionnaire items, Zikmund, Babin, Carr, and Griffin (2012) used conceptual explanations from the literature, which were then adopted or modified as necessary. Some survey items were adopted or modified from previous studies of a similar nature. To meet the objectives of the study, the questionnaire was further refined, as presented in Table 1.

Table 1: Measuring Tools

No.	Variable	No. of Items	Adapted
1	Intention to use e-government	7	(de Souza, d'Angelo, & Lima Filho, 2022; Zahid et al., 2022)
2	Awareness	5	(Chan, Hon, Chan, & Okumus,2014)
3	Relative advantage	4	(Azhar, Zahari, Ferdian, & Hanafiah, 2025; Mndzebele, 2013; Pullen, 2012)
4	Compatibility	3	(Azhar et al., 2025; Mndzebele, 2013; Pullen, 2012)
5	Complexity	6	(Mndzebele, 2013; Pullen, 2012)

The focus on academic and administrative staff is purposeful as they are the primary users of internal e-government functions in public universities, whereas students and IT technicians interact with different systems. We acknowledge this as a limitation and note it for future research. Common method bias is unlikely to threaten the results, as full collinearity VIFs (1.057–3.995) fall well below accepted thresholds, and this will be made clearer through supplementing with Harman's single-factor test if required. The adapted measurement items demonstrated strong validity and reliability, and the expert review process is briefly described below to ensure their contextual suitability. Finally, we specify that SmartPLS automatically standardizes latent variables when creating interaction terms, thereby satisfying the requirements for proper moderation analysis.

It has been crucial for the researcher to ensure the validity of the instrument used. For this purpose, multi forms of validation have been adopted. First, content validity has been established with reliance on well-validated scales that are widely used and circulated in similar research areas. Constructs of relative advantage, compatibility, complexity, awareness and intention to use e-government were measured using already validated instruments established and tested in prior literature.

Second, face validity has been also established based on feedback and revisions done by external reviewers and experts from relevant fields. This is to ensure the representativeness, clarity and relevance of each item. Minor rewordings have been received and incorporated to some of the items to ensure their compatibility with the context of Jordanian public universities' e-government.

Third, the subsequent statistical assessment relied on Cronbach's Alpha, Composite Reliability, AVE, VIF, HTMT, and Fornell–Larcker criteria to ensure the reliability and validity of the data and instruments. These tools have jointly helped to solidify the theoretical and empirical quality of the present paper.

Population and Sample Size:

Population is defined by Sekaran and Bougie (2010) as the total group of people, things, or events that a researcher is interested in examining. This study concentrated on the whole workforce of the Jordanian public universities. The important role that the Jordanian public universities plays as a conduit between the state and the people is the justification for choosing their faculties. Pacheco-Blanco and Bastante-Ceca (2016) contend that the contribution of these institutions to societies is vital because they are able to implement governmental policies and strategies that support the promotion of sustainable practices. There are ten public universities in Jordan, and as of 2024, there were 27891 employees working (MOHE, 2024).

Table 2: Number of staff at public universities in Jordan

University Name	Number of University Staff
University of Jordan	5742
Mutah University	1246
Yarmouk University	3269
Jordan University of Science and Technology	4672
The Hashemite University	1992
Al albayt University	1599
AL-Balqa Applied University	5801
AL-Hussein Bin Talal University	1493
Tafila Technical University	1317
German Jordanian University	760
Total	27891

As the sample size increases, the probability of an error tends to decrease (Zikmund, Babin, Carr, Griffin, 2010). Consequently, statistically significant results are more likely to be obtained from samples that are sufficiently large. For a population of 30000 to 40000, a sample size of at least 379 respondents is required. It is essential that this study has a minimum sample size of 379 respondents because the table shows that there are 27891 employees in Jordanian public universities (Sekaran & Bougie, 2016).

Results:

A common statistical tool in the fields of management and social sciences is the PLS-SEM technique to examining the structural connections between latent variables in multivariate data sets. The validity of theoretical models is evaluated using tests (convergent, validity, composite reliability, and Cronbach's alpha). To verify the integrity and dependability of underlying variables

in a research model, the SmartPLS software was used in one study. The findings for each construct have significant Cronbach's alpha scores. This shows that the components of each construct accurately evaluate the underlying invisible construct. Composite reliability is an additional metric for internal consistency and dependability that is expressed in formal terms. Additionally, the results that fall between 0. 886 and 0. 933 support the validity of the research construct, which indicates strong internal consistency when generally surpass 0. 8. The Average Variance Extracted (AVE) has been used to evaluate the convergent validity of our constructs. Our AVE values which ranged from 0. 607 to 0. 775 are all above the suggested cut-off of 0.5. It would indicate that the constructs have more variance with respect to their respective indicators than with regard to the measurement error, and that the convergent validity is quite strong. Identified as the Variance Inflation Factor (VIF), the numerical values found in the collinearity matrix range from 1 to 3. 99. This implies that multicollinearity is not a significant concern in our research model as supported by Hair, Page, and Brunsveld (2019). As shown in Table 3, it is safe to conclude that our model is robust and provides a strong foundation for structural modelling and hypothesis verification.

Table 3: Ensuring the Reliability and Validity of the Constructs

Constructs	Cronbach alpha	Composite Reliability	AVE	VIF
Relative advantage	0.903	0.906	0.753	3.030
Compatibility	0.836	0.901	0.700	3.062
Complexity	0.915	0.933	0.607	1.057
Intention to use e-government	0.855	0.901	0.775	3.995
Awareness	0.886	0.886	0.612	2.561

The Heterotrait-Monotrait Ratio (HTMT) matrix results are found in the SmartPLS software architecture. As shown below in Table 4, this information is an essential metric for assessing discriminant validity in the context of SEM. Discriminant validity guarantees that the latent variables or constructs in the model are distinct. To calculate the HTMT values among the different latent constructs shown in the matrix, the square root of the AVE for each construct is first calculated. The correlations between the constructs are then compared with these findings. All of the HTMT values fall below the 0. 85 cut-off indicating good discriminant validity.

Table 4: The Formal Analysis of the Heterotrait-Monotrait Ratio (HTMT) Matrix

Constructs	Relative advantage	Compatibility	Complexity	Intention to use e-government	Awareness
Relative advantage	0.071				
Compatibility	0.110	0.195			
Complexity	0.195	0.162	0.186		
Intention to use e-government	0.129	0.152	0.178	0.269	

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1.

Awareness	0.173	0.127	0.191	0.133	0.806

An assessment of discriminant validity in the SmartPLS analysis, which is carried out in accordance with the Fornell-Larcker criterion guidelines, is shown in Table 5. This criterion is utilized to determine the degree of differentiation between unique latent constructs in a structural equation model. When the diagonal elements representing the AVE values exceed their corresponding off-diagonal elements, it indicates the presence of dissimilar latent constructs. It is evident from closely examining each component that the AVE values are higher than the squared correlations for every other component in the model. This demonstrates unique traits of the underlying phenomena, suggesting satisfactory discriminant validity. This strengthens confidence in the distinctiveness of the constructs and the overall validity of the model.

Table 5: Fornell–Larcker criterion

Constructs	Relative advantage	Compatibility	Complexity	Intention to use e-government	Awareness
Relative advantage	0.085				
Compatibility	0.100	0.176			
Complexity	0.184	0.159	0.175		
Intention to use e-government	0.091	0.110	0.139	0.167	
Awareness	0.163	0.105	0.182	0.189	0.723

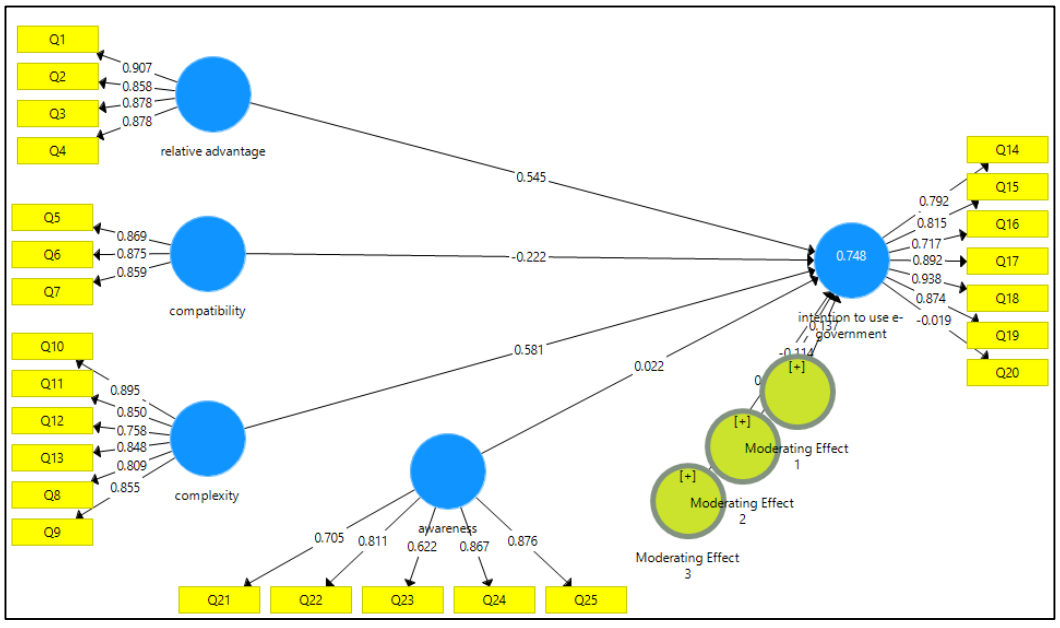

Figure 1: The PLS-SEM model developed using the primary data

Structural Model and Hypothesis Testing

As described in (Hair Jr et al., 2019), we used the PLS-SEM and the bootstrapping method to examine structural relationships in our study. R2 was used with standardised path coefficients to evaluate the model's fitness. There were no problems with multicollinearity, and the results showed high R-squared values with exogenous factors explaining 75% of the variance in the intention to use e-government. The table below presents the results of a SEM or path analysis in a formal setting and clearly illustrates the outcomes of the SmartPLS analysis. Table 6 displays the path coefficients T statistics and p-values related to each distinct path in our model. Significant understanding of the factors influencing the intention to adopt e-government has been made possible by the SEM. the results unravelled high T statistic = 5. 574, and path coefficient (β) = 0. 545. It is clear that relative advantage significantly influenced the intention to use e-government. With a strong correlation $p<0.05$, Hypothesis 1 was supported. Furthermore, with a beta value = 0. 222, and T statistic = 2. 068, it is clear that compatibility has a significant impact on the intention to use e-government, supporting Hypothesis 2 and showing a statistically significant result $p<0.05$. Hypothesis 3 was also supported by the beta value = 0. 581 and T statistic = 5. 631 $p<0.05$. This revealed that complexity has impact on intention to use e-government services.

Table 6: Path coefficients, T values, and p-values

	Path coefficient	T values	p-values	Result
Relative advantage → intention to use e-government	0.545	5.574	0.000	Supported
Compatibility → intention to use e-government	0.222	2.068	0.000	Supported
Complexity → intention to use e-government	0.581	5.631	0.000	Supported
Relative advantage*awareness → intention to use e-government	0.399	2.298	0.000	Supported
Compatibility*awareness → intention to use e-government	0.432	2.117	0.000	Supported
Complexity*awareness → intention to use e-government	0.137	1.887	0.065	Not Supported

Moderation analysis:

The relationship between technological components (relative advantage, compatibility, and complexity) and intention to use e-government was investigated. Furthermore, this study focused on investigating the influence of consciousness as a critical determinant. Confirming Hypothesis 4, it was found that adding awareness considerably reduced the disparity resulting from the direct impact of relative advantage on the intention to use e-government at $p<0.05$. Additionally, results showed that incorporating awareness significantly reduced the disparity caused by the direct influence of compatibility on intention to use e-government services. This effectively confirmed hypothesis 5 $p<0.05$. However, it was found that although awareness did decrease the errors brought about by the direct effect of complexity on the intention to use e-government, this did not substantiate hypothesis 6.

Discussion:

The main goal of the current study is to conduct a critical analysis of the technological factors that influence Jordanian public universities' decisions to adopt e-government. The study reveals that that three factors have a significant impact on the intention to use e-government. In addition to having a robust technical infrastructure and sufficient support services, this also includes the tactics and actions taken by organizations to increase digital literacy. Moreover, the study highlights the degree of confidence in security and privacy issues. Academics' attitudes toward using e-government services are generally positive due to these factors. The majority of the hypotheses proposed regarding the variables affecting Jordanian public universities' readiness to adopt e-government were supported. Certain cultural factors may have an impact on people's adoption of e-government. This result is consistent with the previous research in this context, showing that consumers' attitudes toward the adoption of e-governance are significantly influenced by a number of additional pre-identified factors. Furthermore, the results showed that various factors significantly impact people's perceptions of e-government.

Additionally, Aleisa's (2024) research serves as the foundation for our study's findings. By consistently highlighting the negative impacts of various factors on perceptions of e-government, the essay has significantly advanced the field's understanding. The research findings indicate that, in the current digital era, user intention is a major factor in the acceptance and uptake of e-government services. As a result, this enhancement increases the availability and effectiveness of public services. Our findings support previous research by Muhammad and Kaya (2023) which found that user intentions have a significant impact on e-government adoption in the current digital era. Consequently, this greatly increases the efficacy and accessibility of public services. Xavier et al. (2024), Nawi et al. (2024), and Şahin et al. (2025) demonstrated how public opinion has a significant impact on the uptake of e-governance services. Aziz et al. (2022), Huang (2023), VanDeWiele et al. (2025) show that moderating factors like people's awareness level affect the relationship between their emotions and their use of e-government.

Fahmi et al. (2024) emphasize how important it is to have a citizen-focused approach. They suggest that every e-government system regardless of level should give users' unique needs and requests top priority and accommodate them, as supported by (Singh, Kumar, Paliwal, Verma, &Rajak, 2022). It is impossible to exaggerate how crucial these researchers' citizen-centric approach is. The potential to greatly raise living standards, enhancing, citizen satisfaction, and expediting the efficiency of public service delivery is enormous. The case for a more citizen-focused approach in e-government systems is further strengthened by the endorsement of this viewpoint (Aljawarneh, Kader Alomari, Alomari, Taha, & Obeidat, 2022). They argue that accessibility and confidence-building are crucial elements of this approach. This may highlight the importance of this approach for developing e-government systems as a single window for service access and value addition.

It was found that technology is essential to the adoption of e-government in line with the technology-organization-environmentframework. Because they are government-run semi-autonomous institutions, Jordanian public universities are particularly concerned with the quality of their technical infrastructure and how easy it is to integrate new systems with existing platforms. Organizations with more advanced IT resources, internet access, and secure data systems are better

equipped to use e-government platforms. In the public sectors, efforts to undergo digital transformation emphasizes how important infrastructure is. However, the study provides new insights regarding the moderating role of awareness in this relationship. More specifically, awareness is the institutional and individual understanding of the benefits, characteristics, and strategic significance of e-government mechanisms.

Increased awareness of the benefits of technology greatly increases the intention to use e-government services, as the research findings unequivocally demonstrate. Strong technological systems, in particular, are more likely to result in a strong intention to adopt when university employees are aware of the advantages and potential of e-government services. This moderating effect can be explained by the UTAUT model which maintains that facilitating conditions and performance expectancy influence behavioural intention, but are often mediated by users' perceptions and awareness. Even a highly developed technological infrastructure may be underutilized in institutions with low awareness due to scepticism, resistance to change, or a lack of perceived relevance.

Conclusion and Implications:

In conclusion, this study has clarified the complex framework that Jordanian public universities use when attempting to execute e-government projects. The Kingdom's youthful population, widespread smartphone use, and government commitment may all be responsible for its notable advancements in digital governance. Many issues such as resistance to change, low levels of digital literacy, and worries about privacy and data security continue to seriously impede the adoption of e-government. The conclusions reached here are consistent with pertinent research emphasizing the value of customized legislative actions. In addition, awareness and education campaigns are needed to reduce inequalities and ensure equitable access to e-government services. As Jordanian public universities continue their pursuit of a society with greater digital inclusivity, it becomes crucial to address these influencing factors and barriers to bring about the desired change.

But rather than merely being recognized, technological advancements are actively employed to enhance service delivery and speed up procedures in high-awareness environments. There are important management and policy implications of these findings. While investing in technical infrastructure is still essential, it is not enough to guarantee that e-government will be successfully adopted. Campaigns to raise awareness, training sessions, and strategic communication are all equally important in converting technological potential into actual institutional behaviour. Universities must therefore adopt a two-pronged strategy, developing a culture of digital engagement, awareness, and improving technical proficiency.

This study advances the theoretical understanding of e-government adoption. The findings support the design of effective policies and services. The goal of the study is to enhance government services, promote trust and involvement in digital public services, and advance e-government initiatives in Jordan. It provides valuable insights into accelerating the Kingdom's digital transformation and aligns with current trends in digital transformation, highlighting the significance of cultural considerations in e-government adoption.

Future Research Directions and Limitations:

The study that investigated the factors affecting and hindering Jordanian public universities' adoption of and continued intention to use e-government not only identified several shortcomings but also provided important directions for future research. A significant drawback of using self-reported data is that it may introduce response and social desirability biases which compromise the reliability of the results. Stakeholder qualitative insights were also not extensively explored in the study which mostly focused on a numerical analysis of the technological factors influencing the intention to use e-governance. To overcome these constraints and obtain a better grasp of the underlying dynamics, future research may employ mixed-methods techniques like focus groups or in-depth interviews with locals and government officials. It is recommended that future research on the adoption of e-government at Jordanian public universities look into the effects of cutting-edge technologies like blockchain and artificial intelligence in order to provide policymakers with relevant data that would improve the digitization of public services. Moreover, these studies should take into account the influence of societal factors as well.

We highlight here that the findings of this paper can be understood in light of operational realities of Jordanian public universities, where systems perceived as complex are also viewed as more advanced, institutionally endorsed, or more secure, thereby increasing employees' use of such systems. However, this context signals other areas of concerns, for example, complexity may indicate greater functionality rather than extra burden to deal with. We highlight that this might be one reason that the respondents did not perceive it as a deterrent. Early in the paper, this finding was not expected, yet it is also highlighted for future research to foreshadow how certain contexts may give rise to patterns or behaviours that may diverge from expected norms.

Although the study proposed that awareness would moderate all links between technological factors and intention to use e-government services, the results show only partial support: awareness moderates the effects of relative advantage and compatibility but not complexity. This should be acknowledged as it indicates that awareness does not consistently strengthen every technology–intention relationship. A likely reason is that awareness alone cannot offset perceptions of system difficulty—especially when interfaces are unintuitive and digital training varies, or complexity is measured more strictly. In such cases, even aware users may still find systems demanding, limiting the moderating role of awareness. Presenting the findings as a conditional rather than universal moderation offers a more accurate theoretical interpretation and more practical insights for Jordanian public universities.

Note: questionnaire can be found her: https://docs.google.com/document/d/1YkFw768MnM-3TUC0cVcgDBPzyZQjqMHh/edit?usp=drivesdk&ouid=113682106684961543854&rtpof=true&sd=true

References

Abdalla, R. A. M. (2023). Key Determinants Of Citizens' Behavioural Intentions Towards Using E-government Services' Portal In Palestine.

AbdulKareem, A. K., & Oladimeji, K. A. (2024). Cultivating the digital citizen: trust, digital literacy and e-government adoption. Transforming Government: People, Process and Policy, 18(2), 270-286.

Abied, O., Ibrahim, O., Kamal, S. N.-I. M., Alfadli, I. M., Binjumah, W. M., Ithnin, N., & Nasser, M. (2022). Probing determinants affecting intention to adopt cloud technology in e-government systems. Sustainability, 14(23), 15590.

AbuAkel, S. A., & Ibrahim, M. (2023). The effect of relative advantage, top management support and IT infrastructure on E-Filing adoption. Journal of Risk and Financial Management, 16(6), 295.

Abubakari, M. S., Zakaria, G. A. N., & Musa, J. (2024). Perceived compatibility and students' intention to adopt digital technologies in Islamic education institutions. Cogent Education, 11(1), 2430869.

Abulhaija, S., Arroyabe, M. F., Kwong, C., & Zeng, W. (2025). Exploring the impact of external rewards on e-government services adoption: empirical evidence from Jordan. Public Management Review, 1-27.

Ahmad, A., Ahmad, R., & Hashim, K. F. (2016). Innovation traits for business intelligence successful deployment. Journal of Theoretical and Applied Information Technology, Volume 89, Issue 1, 15 July 2016, Pages 78-89.

Ahmad, S., & Dhoon, M. (2024). User experience of using e-government applications and its impact on user satisfaction: case of Jordan. International Journal of Procurement Management, 19(3), 386-412.

Alassaf, P. (2024). E-government implementation: Affecting factors." Syrian e-government field study". Magyar Agrár-és Élettudományi Egyetem.

Alawamreh, A. R., Obeidat, A. M., Alsalti, M. J. A., Ramadneh, N. M., Al-Majali, A., Al fares, A. R. A., & Nasseif, G. (2023). The Effectiveness of Online Flipped Learning Using the UTAUT Model for Outstanding Students in Jordan Artificial Intelligence, Internet of Things, and Society 5.0 (pp. 405-416): Springer.

Aleisa, N. (2024). Key factors influencing the e-government adoption: a systematic literature review. Journal of Innovative Digital Transformation, 1(1), 14-31.

AlHussainan, O. N., AlFayyadh, M. A., Al-Saber, A., & Alkandari, A. M. (2022). The factors of E-government service quality in Kuwait during the coronavirus disease 2019 pandemic. International Journal of Electronic Government Research (IJEGR), 18(1), 1-19.

Aljawarneh, N. M., Kader Alomari, K. A., Alomari, Z. S., Taha, O., & Obeidat, A. M. (2022). Cloud Supply Chain Management and Customer Service: The Mediating Role of User Satisfaction. Astra Salvensis, 10(1).

Alkhwaldi, A. F., & Al Eshoush, A. S. (2022). Towards a model for citizens' acceptance of e-payment systems for public sector services in Jordan: evidence from crisis era. Information Sciences Letters, 11(3), 657-663.

ALQudah, M. A., & Muradkhanli, L. (2024). Development index and the challenges of adopting artificial intelligence in improving the quality of e-government services to citizens in Jordan. Problems of Information Society, 30-42.

Alryalat, M., Alryalat, H., Alhamzi, K., & Hewahi, N. (2023). E-government services adoption assessment from the citizen perspective in Jordan. International Journal of Electronic Government Research (IJEGR), 19(1), 1-17.

Alzubi, M. M., Ismaeel, B., & Ateik, A.-H. (2021). The Moderating Effect of Compatibility Factor in The Usage of E-Government Services Among Malaysian Citizens. Paper presented at the 2021 2nd International Conference on Smart Computing and Electronic Enterprise (ICSCEE).

Aprilina, V., Dompak, T., Salsabila, L., & Lodan, K. T. (2025). The Role Of Digitalization In Enhancing Public Service Efficiency: Challenges And Opportunities In Managing Public Complaints Through E-Government In Indonesia. International Journal of Social Welfare and Family Law, 2(1), 57-66.

Arthur, F., Salifu, I., & Abam Nortey, S. (2025). Predictors of higher education students' behavioural intention and usage of ChatGPT: the moderating roles of age, gender and experience. Interactive Learning Environments, 33(2), 993-1019.

Asastani, H. L., Kusumawardhana, V. H., & Warnars, H. L. H. S. (2018). Factors affecting the usage of mobile commerce using technology acceptance model (TAM) and unified theory of acceptance and use of technology (UTAUT). Paper presented at the 2018 Indonesian association for pattern recognition international conference (INAPR).

Ashari, I. S., & Kusbandrijo, B. (2025). Competency Analysis of Apparatus Resources in the Implementation of E-Government at the General Bureau of the Regional Secretariat of East Java Province. Journal of Social Interactions and Humanities, 4(1), 315-334.

Asimakopoulos, G., Antonopoulou, H., Giotopoulos, K., & Halkiopoulos, C. (2025). Impact of information and communication technologies on democratic processes and citizen participation. Societies, 15(2), 40.

Azhar, N. B. A., Zahari, M. S. M., Ferdian, F., & Hanafiah, M. H. (2025). Unpacking the power of trust: how relative advantage, compatibility, ease of use and usefulness drive hotel self-directed bookings. Consumer Behavior in Tourism and Hospitality, 20(1), 148-163.

Aziz, F., Rasdi, R. M., Rami, A. M., Razali, F., & Ahrari, S. (2022). Factors determining academics' behavioral intention and usage behavior towards online teaching technologies during COVID-19: An extension of the UTAUT. International Journal of Emerging Technologies in Learning (iJET), 17(9), 137-153.

Baron, R. M., & Kenny, D. A. (1986). The moderator–mediator variable distinction in social psychological research: Conceptual, strategic, and statistical considerations. Journal of personality and social psychology, 51(6), 1173.

Batool, S., Gill, S. A., Javaid, S., & Khan, A. J. (2021). Good governance via E-Governance: moving towards digitalization for a digital economy. Review of applied management and social sciences, 4(4), 823-836.

Behera, R. K., Bala, P. K., & Rana, N. P. (2024). Assessing the intention to adopt computational intelligence in interactive marketing. Journal of Retailing and Consumer Services, 78, 103765.

Bhatti, M. A., Hussain, A., Ahmad, T. I., & Nawaz, M. A. (2025). E-Government Development and its Role in Enhancing Government Effectiveness and Public Sector Governance. Review of applied management and social sciences, 8(1), 375-389.

Chan, E. S., Hon, A. H., Chan, W., & Okumus, F. (2014). What drives employees' intentions to implement green practices in hotels? The role of knowledge, awareness, concern and ecological behaviour. International Journal of Hospitality Management, 40, 20-28.

Chanda, R. C., Vafaei-Zadeh, A., Hanifah, H., & Ramayah, T. (2024). Modelling eco-friendly smart home appliances' adoption intention from the perspective of residents: a comparative analysis of PLS-SEM and fsQCA. Open House International(ahead-of-print).

Chiemeke, S., & Evwiekpaefe, A. (2011). A conceptual framework of a modified unified theory of acceptance and use of technology (UTAUT) Model with Nigerian factors in E-commerce adoption. Educational Research, 2(12), 1719-1726.

Das, A., & Das, S. S. (2022). E-Government and Entrepreneurship: online government services and the ease of starting business. Information Systems Frontiers, 24(3), 1027-1039.

de Souza, A. A. C., d'Angelo, M. J., & Lima Filho, R. N. (2022). Effects of predictors of citizens' attitudes and intention to use open government data and government 2.0. Government Information Quarterly, 39(2), 101663.

Dilhani, V., & Priyashantha, K. (2021). Determinants of Intention to Use e-Government Services in Sri Lanka. Paper presented at the Proceedings of the 12th International Conference on Business & Information (ICBI 2021).

Dwianto, R. A., Darmawan, A. B., Santoso, J., & Pribadi, U. (2023). Factors Influencing Intention to Use E-Government Services Among Students in Universitas Sebelas Maret, Indonesia. Dialogue: Jurnal Ilmu Administrasi Publik, 5(1).

El-Gamal, S., Abd El Aziz, R., & Abouelseoud, M. F. (2022). E-Government Service Quality: The Moderating Role of Awareness and the Mediating Role of Consistency. International Journal of Electronic Government Research (IJEGR), 18(1), 1-21.

Fahmi, R., Huwaida, A. A., Purboningsih, D., Azwari, T., Dewi, A., & Ariyani, E. (2024). Is The Implementation of Citizen-Centric Service in E-Government the Key to a Sustainable Solution? Paper presented at the Iapa Proceedings Conference.

Falih, R., Abdullah, S., Jusoh, Y. Y., Abdullah, R., Kadhim, D. J., & Altawaiha, I. (2024). Exploring key factors influencing blockchain adoption in E-government: pilot study. JOIV: International Journal on Informatics Visualization, 8(3-2), 1883-1891.

Foroughi, B., Senali, M. G., Iranmanesh, M., Khanfar, A., Ghobakhloo, M., Annamalai, N., & Naghmeh-Abbaspour, B. (2024). Determinants of intention to use ChatGPT for educational purposes: Findings from PLS-SEM and fsQCA. International Journal of Human–Computer Interaction, 40(17), 4501-4520.

Fürst, A., Pecornik, N., & Hoyer, W. D. (2024). How product complexity affects consumer adoption of new products: The role of feature heterogeneity and interrelatedness. Journal of the Academy of Marketing Science, 52(2), 329-348.

Grigalashvili, V. (2022). E-government and E-governance: Various or Multifarious Concepts. International Journal of Scientific and Management Research, 5(01), 183-196.

Gupta, P., Hooda, A., Jeyaraj, A., Seddon, J. J., & Dwivedi, Y. K. (2024). Trust, risk, privacy and security in e-government use: Insights from a MASEM analysis. Information Systems Frontiers, 1-17.

Hair Jr, J., Page, M., & Brunsveld, N. (2019). Essentials of business research methods: Routledge.

Harisanty, D., Anna, N. E. V., Putri, T. E., Firdaus, A. A., & Noor Azizi, N. A. (2024). Leaders, practitioners and scientists' awareness of artificial intelligence in libraries: a pilot study. Library Hi Tech, 42(3), 809-825.

Hassan, H., & Hsbollah, H. M. (2019). The moderating role of technology awareness in the behavioural intention. Opción: Revista de Ciencias Humanas y Sociales(19), 1618-1636.

Hidayat Ur Rehman, I., Ali Turi, J., Rosak-Szyrocka, J., Alam, M. N., & Pilař, L. (2023). The role of awareness in appraising the success of E-government systems. Cogent Business & Management, 10(1), 2186739.

Huang, Y.-C. (2023). Integrated concepts of the UTAUT and TPB in virtual reality behavioral intention. Journal of Retailing and Consumer Services, 70, 103127.

Iong, K. Y., & Phillips, J. O. (2023). The transformation of government employees' behavioural intention towards the adoption of E-government services: An empirical study. Social Sciences & Humanities Open, 7(1), 100485.

Joseph, J. (2025). Middle East perspective on next-generation IT governance and e government. Available at SSRN 5277440.

Junnonyang, E. (2021). Integrating TAM, perceived risk, trust, relative advantage, government support, social influence and user satisfaction as predictors of mobile government adoption behavior in Thailand. International Journal of eBusiness and eGovernment Studies, 13(1), 159-178.

Juratli, A. (2021). The Role of E-Government in Enhancing the Organizational Effectiveness, Case Study: Syrian Investment Agency (SIA). Magyar Agrár-és Élettudományi Egyetem.

Kawabata, M. K., & Camargo Jr, A. S. (2023). E-Government innovation initiatives in public administration: a systematic literature review and a research agenda. Administration & Society, 55(9), 1758-1790.

Khurshid, M. M., Zakaria, N. H., Arfeen, M. I., Rashid, A., Nasir, S. U., & Shehzad, H. M. F. (2022). Factors influencing citizens' intention to use open government data—a case study of Pakistan. Big Data and Cognitive Computing, 6(1), 31.

Kumar, R., Sachan, A., & Mukherjee, A. (2023). Adoption of e-government services at different maturity levels: a qualitative study in India. Digital Policy, Regulation and Governance, 25(1), 15-39.

Lan, D. T. K., & Huong, N. T. G. (2023). Impact of Service Quality and Relative Advantage of Mobile Banking on Customer Loyalty: The Mediating Role of Satisfaction. International Journal of Advanced Multidisciplinary Research and Studies, 3(6), 447-453.

Li, Y., & Wang, C. (2022). Effect of customer's perception on service robot acceptance. International Journal of Consumer Studies, 46(4), 1241-1261.

Lu, F., Huang, X., & Wang, X. (2022). Willingness to pay for mobile health live streaming during the COVID-19 pandemic: Integrating TPB with compatibility. Sustainability, 14(23), 15932.

Mandari, H. (2021). The role of income and awareness as moderating variables on adoption of Mobile government services in Tanzania rural areas. International Journal of Electronic Government Research (IJEGR), 17(2), 62-79.

Méndez-Rivera, C. A., Patiño-Toro, O. N., Valencia-Arias, A., & Arango-Botero, D. M. (2023). Factors influencing the adoption of E-government services: a study among university students. Economies, 11(9), 225.

Mensah, I. K. (2023). E-Government and public administration Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance (pp. 3689-3696): Springer.

Mitchell, M., & Jolley, J. (1992). Research design explained (ed.): Orlando, FL: Harcourt Brace Jovanovich.

Mndzebele, N. (2013). The effects of relative advantage, compatibility and complexity in the adoption of EC in the hotel industry. International Journal of Computer and Communication Engineering, 2(4), 473.

Moore, G. C., & Benbasat, I. (1991). Development of an instrument to measure the perceptions of adopting an information technology innovation. Information systems research, 2(3), 192-222.

Muhammad, A. S., & Kaya, T. (2023). Factors affecting the citizen's intention to adopt e-government in Nigeria. Journal of Information, Communication and Ethics in Society, 21(3), 271-289.

Mulili, B. M., Maina, S. M., & Kinyuru, R. N. (2025). Mixed Methods Research Design Explained. International Journal of Modern Statistics, 5(1), 1-13.

Mushtaq, S., & Shah, M. (2024). Critical Factors and Practices in Mitigating Cybercrimes within E-Government Services: A Rapid Review on Optimising Public Service Management. Information, 15(10), 619.

Nambassa, G., & Suswanta, S. (2025). Unravelling the Nexus: Exploring the Relationship Between Various Factors and E–Government: A Case Study of Uganda. JKAP (Jurnal Kebijakan dan Administrasi Publik), 29(1), 55-67.

Nawi, N. C., Husin, H. S., Al-Jahwari, N. S., Zainuddin, S. A., Khan, N. U., Hassan, A. A., . . . Hasan, M. Z. M. (2024). The path to sustainability begins with going paperless: Antecedents of intention to use electronic wallet using serial mediation approach. Heliyon, 10(2).

Nguyen, D. M., Chiu, Y.-T. H., & Le, H. D. (2021). Determinants of continuance intention towards banks' chatbot services in Vietnam: A necessity for sustainable development. Sustainability, 13(14), 7625.

Nguyen, D. T., Bui, N. M., Pham, T. N., Vuong, L. L., Dao, M. P., & Nguyen, H. A. (2025). Understanding continuous intention to use e-government services: integration of expectation confirmation theory and technology acceptance theory 2. Journal of Science and Technology Policy Management.

Nguyen, T. (2023). Citizens' intentions to use e-government during the COVID-19 pandemic: integrating the technology acceptance model and perceived risk theory. Kybernetes, 52(7), 2329-2346.

Nguyen, T., Nguyen, P. V., Huynh, H. T. N., Vrontis, D., & Ahmed, Z. U. (2024). Identification of the determinants of public trust in e-government services and participation in social media based on good governance theory and the technology acceptance model. Journal of Asia Business Studies, 18(1), 44-61.

Nofal, M. I., Al-Adwan, A. S., Yaseen, H., & Alsheikh, G. A. A. (2021). Factors for extending e-government adoption in Jordan. Periodicals of Engineering and Natural Sciences (PEN), 9(2), 471-490.

Nwachukwu, L. C., & Unachukwu, C. L. (2023). Adoption and utilization of E-Government in human resource management in Nigerian public service: opportunities and challenges. Jalingo Journal of Social and Management Sciences, 5(2), 1-23.

Obeidat, A. M. (2022). The impact of business intelligence in crisis management: the strategic vigilance as an intermediary variable in Jordanian insurance companies. International Journal of Business Information Systems, 41(3), 342-359.

Pacheco-Blanco, B., & Bastante-Ceca, M. J. (2016). Green public procurement as an initiative for sustainable consumption. An exploratory study of Spanish public universities. Journal of cleaner production, 133, 648-656.

Panigrahi, S., Azizan, N. A. B., & Shamsi, I. R. A. (2021). Product innovation, customer satisfaction, and brand loyalty of using smartphones among university students: PLS–SEM approach. Panigrahi, SK, Azizan, NAB, & Al Shamsi, IR (2021). Product Innovation, Customer Satisfaction, and Brand Loyalty of Using Smartphones Among University Students: PLS–SEM Approach. Indian Journal of Marketing, 51(1), 8-25.

Park, I., Kim, D., Moon, J., Kim, S., Kang, Y., & Bae, S. (2022). Searching for new technology acceptance model under social context: Analyzing the determinants of acceptance of intelligent information technology in digital transformation and implications for the requisites of digital sustainability. Sustainability, 14(1), 579.

Parthasarathy, R., Kern, J., Knight, J. R., & Wyant, D. K. (2019). A Conceptual Model of the Role of Relative Advantage, Compatibility and Complexity in Electronic Medical Records Implementation Success.

Pizam, A., Ozturk, A. B., Balderas-Cejudo, A., Buhalis, D., Fuchs, G., Hara, T., . . . Shen, Y. (2022). Factors affecting hotel managers' intentions to adopt robotic technologies: A global study. International Journal of Hospitality Management, 102, 103139.

Pullen, T. D. (2012). Whether the factors of relative advantage, compatibility and complexity influence care providers' willingness to adopt shared electronic health records. University of Southern Queensland.

Putri, C. C., & Alversia, Y. (2024). Understanding The Determinants of Behavioral Intention For Online Shopping on Official Brand Websites. Jurnal Aplikasi Bisnis Dan Manajemen (JABM), 10(1), 71-71.

Qin, Z., Wang, G., Deng, W., & Hao, Y. (2025). Introduction to E-commerce: Springer Nature.

Raman, R., Mandal, S., Das, P., Kaur, T., Sanjanasri, J., & Nedungadi, P. (2024). Exploring university students' adoption of ChatGPT using the diffusion of innovation theory and

sentiment analysis with gender dimension. Human Behavior and Emerging Technologies, 2024(1), 3085910.

Rodríguez-Correa, P. A., Méndez-Rivera, C. A., Patiño-Toro, O. N., Valencia-Arias, A., Conejo, A. L. G. R., León, A. O., . . . Alvites Adan, T. E. (2025). Factors influencing the adoption of e-government by female university students. PloS one, 20(1), e0317685.

Şahin, F., Doğan, E., & İlic, U. (2025). Instructors' continuance intention to Use Technology in Online and Hybrid settings: integrating psychological needs and emotions. International Journal of Human–Computer Interaction, 41(2), 1028-1041.

Sekaran, U., & Bougie, R. (2010). Research Method for Business, A Skill Building Approach. John Wiley & Sons Inc: Singapore.

Sekaran, U., & Bougie, R. (2016). Research methods for business: A skill building approach: john wiley & sons.

Senali, M. G., Iranmanesh, M., Ismail, F. N., Rahim, N. F. A., Khoshkam, M., & Mirzaei, M. (2023). Determinants of intention to use e-Wallet: Personal innovativeness and propensity to trust as moderators. International Journal of Human–Computer Interaction, 39(12), 2361-2373.

Shahadat, M. H., Nekmahmud, M., Ebrahimi, P., & Fekete-Farkas, M. (2023). Digital technology adoption in SMEs: what technological, environmental and organizational factors influence in emerging countries? Global Business Review, 09721509221137199.

Shaikh, I. M., & Amin, H. (2025). Influence of innovation diffusion factors on non-users' adoption of digital banking services in the banking 4.0 era. Information Discovery and Delivery, 53(1), 12-21.

Sijabat, R. (2024). The Effect of Perceived Relative Advantage and E-Commerce Knowledge on The Behavior of Doing Online Business Among Undergraduate Students in Indonesia. Jurnal Ecodemica: Jurnal Ekonomi Manajemen dan Bisnis, 8(1), 38-47.

Singh, S., Kumar, V., Paliwal, M., Verma, P., & Rajak, B. (2022). A citizen-centric approach to understand the effectiveness of e-government web portals: Empirical evidence from India. Information Polity, 27(4), 539-555.

So, K. K. F., Kim, H., Liu, S. Q., Fang, X., & Wirtz, J. (2024). Service robots: the dynamic effects of anthropomorphism and functional perceptions on consumers' responses. European Journal of Marketing, 58(1), 1-32.

Sung, W., & Lee, J. (2025). Socio-demographics and citizens' use of the E-Government services: A longitudinal analysis of the E-government survey data in Korea. Public Performance & Management Review, 48(3), 556-589.

Taufiqurokhman, T., Yunas, L. D. P., de Araújo Sarmento, A., Muzarodi, I., Mulyaningsih, M., Perdana, M. R., & Maulana, A. H. (2025). The Role of E-Government Innovation in Enhancing Public Service Performance and Strengthening Transparent Governance. Journal of the American Institute, 2(5), 744-753.

Ursavaş, Ö. F. (2022). Unified Theory of Acceptance and Use of Technology Model (UTAUT) Conducting Technology Acceptance Research in Education: Theory, Models, Implementation, and Analysis (pp. 111-133): Springer.

VanDeWiele, M. D., Hastings, A. M., Evans, M. D., O'Connell, M. S., & Flynn, P. M. (2025). Using the Unified Theory of Acceptance and Use of Technology (UTAUT) to predict the behavioral intent of teledentistry utilization amongst United States adults. Journal of Telemedicine and Telecare, 31(2), 286-296.

Xavier, M. F., Susainathan, S., Antonymuthu, S. V., Antony, P. J. S., & Parayitam, S. (2024). Deciphering the influence of compatibility, trust, and perceived enjoyment on intention to use digital payments. Journal of Marketing Analytics, 1-20.

Yunior, M. C., & Augustine, Y. (2024). The Influence of Social Influence, Relative Advantage, User Satisfaction on Cloud-Based E-Learning with Behavioral Intention as a Mediating Variable. Technium Soc. Sci. J., 56, 36.

Zahid, A., Saeed, M. K., & Alshurideh, M. T. (2024). Factors influencing customers' attitude to adopt e-government mobile applications. International Journal of Data & Network Science, 8(2).

Zahid, H., Ali, S., Abu-Shanab, E., & Javed, H. M. U. (2022). Determinants of intention to use e-government services: An integrated marketing relation view. Telematics and Informatics, 68, 101778.

Zikmund, Babin, B., Carr, J., & Griffin, M. (2012). Business research methods: Cengage Learning.

Zikmund, Babin, B. J., Carr, J. C., & Griffin, M. (2010). Business Research Methods, South-Western, Cengage Learning. Mason, OH.

Zubir, M. H. H., & Abdul Latip, M. S. (2024). Factors affecting citizens' intention to use e-government services: assessing the mediating effect of perceived usefulness and ease of use. Transforming Government: People, Process and Policy, 18(3), 384-399.

MJHSS

Volume (41), Number (1), 2026.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.

Mutah Journal of Humanities and Social Sciences

The Impact of Corruption on Foreign Direct Investment: A Comparative Applied Study on a Selected Sample of Arab Countries

Omar Alnajjar *
omar.ra2223@gmail.com
Nahil Saqfalhait *
nahil.saqfalhait@ju.edu.jo
Omar Alzoubi*
o_alzoubi@ju.edu.jo

Received: 5 /10 /2025 **Accepted: 3 / 12/2025**

Abstract:

This study aims to analyze the impact of corruption on foreign direct investment inflows in a sample of ten Arab countries over the period (2013–2021), considering differences across income levels. Panel data techniques were employed, and three econometric models were estimated: the first for all countries, the second for high-income countries, and the third for middle-income countries. The results revealed a statistically significant negative relationship between corruption and indirect foreign investment across all models, supporting the "Sand-the-Wheel" hypothesis. The findings also showed that the impact of corruption was greater in high-income countries than in middle-income countries. The study highlights the importance of enhancing transparency and improving the investment climate in Arab countries.

Keywords: Corruption Perceptions Index, Foreign Direct Investment, Arab countries.

* Department of Business Economics, Faculty of Business, University of Jordan, Jordan.

المجلد(41)، العدد (1)، 2026م.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.
MJHSS
مجلة مؤتة للدراسات الإنسانية والاجتماعية

أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية مقارنة على عينة مختارة من الدول العربية

عمر النجار*
omar.ra2223@gmail.com
نهيل سقف الحيط*
nahil.saqfalhait@ju.edu.jo
عمر الزعبي*
o_alzoubi@ju.edu.jo

تاريخ الاستلام:5/10/ 2025 **تاريخ القبول: 30/ 12 /2025**

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من عشر دول عربية خلال الفترة (2013–2021)، أخذا بالاعتبار الفروق بين مستويات الدخل. استُخدمت بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) وتم تقدير ثلاثة نماذج قياسية: النموذج الأول لجميع الدول، والثاني للدول مرتفعة الدخل، والثالث للدول متوسطة الدخل. أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في جميع النماذج، مما يدعم فرضية "تعطيل العجلة(Sand the Wheel) "، أي أن الفساد يعطل عجلة الاستثمار والنمو الاقتصادي. كما لوحظ أن تأثير الفساد كان أكبر في الدول مرتفعة الدخل مقارنة بالدول متوسطة الدخل. وتخلص الدراسة إلى أهمية تعزيز الشفافية وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: مؤشر مدركات الفساد، الاستثمار الأجنبي المباشر، الدول العربية.

* قسم اقتصاد الأعمال، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

المقدمة:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم محركات النمو الاقتصادي في العصر الحديث، إذ يسهم في نقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، وتحسين الإنتاجية. وعلى الرغم من هذه الأهمية، تشير بيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) إلى أن حصة الدول العربية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي شهدت تراجعاً ملحوظاً، من 7.7% عام 2011 إلى 6.3% عام 2021.

يرى العديد من الاقتصاديين أن الفساد يشكل عائقاً رئيساً أمام جذب الاستثمارات الأجنبية، إذ يؤثر سلباً على كفاءة الأسواق، ويزيد من تكاليف المعاملات، ويخلق بيئة من عدم اليقين للمستثمرين. وبذلك جاءت هذه الدراسة بهدف تحليل أثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. وتكمن الأهمية الإضافية لهذه الدراسة في تحليلها للعلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لمستويات الدخل، وهي زاوية تحليلية لم تحظَ بالاهتمام الكافي في الدراسات السابقة التي ركزت على المنطقة العربية.

تتمثل المشكلة البحثية لهذه الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما أثر مستوى الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، وكيف يختلف هذا الأثر باختلاف مستويات الدخل بينها؟

منهجية الدراسة:

تغطي الدراسة عشر دول عربية خلال الفترة 2013–2021، تم اختيارها بناءً على اكتمال البيانات وتوفرها. تم تقسيم الدول إلى مجموعتين حسب تصنيف البنك الدولي للدخل:

- **الدول مرتفعة الدخل:** الإمارات، السعودية، عُمان، الكويت، البحرين.
- **الدول متوسطة الدخل:** الأردن، الجزائر، تونس، المغرب، مصر.

عملت الدراسة على تقدير أثر مستوى مؤشر مدركات الفساد على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data) لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2013–2021)، وتم استخدام بيانات سنوية لجميع المتغيرات وذلك من خلال النماذج التالية:

أولا: بهدف تقدير أثر مستوى الفساد على مستوى الاستثمار الأجنبي على الدول العربية ككل، تمت صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية على النحو التالي:

$$FDI_{it} = \beta 0 + \beta 1\, CORR_{it} + \beta 2\, RGDP_{it} + \beta 3\, OPEN_{it} + \beta 4\, EOSB_{it} + \beta 5\, TLF_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots (1)$$

إذ تشير (t) إلى الزمن، و(i) إلى الدولة، كما تشير (ε) إلى الخطأ العشوائي في تقدير النموذج العام. ويمثل (FDI) صافي التدفقات الاستثمارية الواردة للدولة المضيفة، وهو المتغير التابع، فيما تمثل المتغيرات التفسيرية (مؤشر مدركات الفساد "CORR"، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي "RGDP"، ودرجة الانفتاح التجاري "OPEN"، وسهولة بدء ممارسة الأعمال "EOSB"، ومجموع القوى العاملة "TLF").

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

ثانياً: بهدف تقدير أثر مستوى الفساد على مستوى الاستثمار الأجنبي على الدول العربية حسب مستويات الدخل، تمت صياغة نموذجي الانحدار الخطي المتعدد لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية لمجموعتي الدول مرتفعة ومتوسطة الدخل على النحو التالي:

$$FDI_{it} = \beta 0 + \beta 1\ CORR_{it} + \beta 2\ OPEN_{it} + \beta 3\ TLF_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (2), (3)$$

تشير (t) إلى الزمن، و(i) إلى الدولة، كما تشير (ε) إلى الخطأ العشوائي في تقدير النموذج.

ويمثل (FDI) صافي التدفقات الاستثمارية الواردة للدولة المضيفة، وهو المتغير التابع، في حين ضم كل من النموذجين ثلاثة متغيرات تفسيرية فقط وهي: (مؤشر مدركات الفساد "CORR"، ودرجة الانفتاح التجاري "OPEN"، ومجموع القوى العاملة "TLF")؛ وذلك لانخفاض عدد الوحدات المقطعية وبالتالي حجم العينة عند تقسيم الدول العربية حسب مستويات الدخل.

الإطار النظري:

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر وفق برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأنه " استثمار يتضمن علاقة طويلة الأمد، ويعكس مصلحة وسيطرة دائمتين من كيان مقيم في اقتصاد معين على مشروع مقيم في اقتصاد آخر، ويقتضي أن يمارس المستثمر درجة كبيرة من التأثير في إدارة المشروع المقيم في الاقتصاد الأخر" (نقلا عن: المحتسب، 2009، ص317). ويعرفه صندوق النقد الدولي" بامتلاك المستثمر الأجنبي 10 في المائة أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة، أو مـا يعادلها للشركات غير المســاهمة، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة" (نقلا عن: صندوق النقد العربي، 2017، ص9).

وتهدف الدول بشكل عام إلى تغطية نقص التمويل لديها من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية. وتساعد الاستثمارات الأجنبية على دعم النمو الاقتصادي، إذ يُعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة لنقل التكنولوجيا، والخبرات، والمهارات الذي بدوره يؤدي إلى رفع إنتاجية عناصر الإنتاج. ويلعب الاستثمار الأجنبي دورا مهما في زيادة صادرات الدولة المضيفة، وتقليل عجز ميزان المدفوعات من خلال التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها (Asafo-Adjei, 2007).

محددات الاستثمار الأجنبي:

حظيت العوامل المؤثرة في قرارات وخيارات المستثمر الأجنبي باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، وتناولت العديد من الدراسات التطبيقية محددات مناخ الاستثمار من خلال قياس العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي والمتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسساتية. وأوضحت النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية التي تمت حول محددات الاستثمار الأجنبي أن بعض العوامل تؤدي دوراً مؤثراً وأساسياً في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبعضها يمكن اعتباره من العوامل المساعدة والثانوية في جذب الاستثمارات(صندوق النقد العربي،2017).

قدم دانغ (Dunning) عام 1988 إحدى أهم وأشمل النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي، وهي النظرية الانتقائية، وتعتبر هذه النظرية مزيج من ثلاث نظريات مختلفة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تعرف بنموذج OLI (FDI= Ownership+ Location+ Internationalization). ويوضح عامل الملكية (Ownership) مدى توافر مزايا لملكية الشركات الأجنبية مقارنة بالشركات المحلية، وقد يرتبط ذلك بمزايا تكنولوجية أو تنظيمية أو ضريبية. ويرتبط عامل الموقع

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

(Location) بمزايا تنافسية مثل مزايا العمالة، والموارد الطبيعية، والانفتاح التجاري، والبنية التحتية الأساسية، وغيرها من العوامل التي تجعل دولة معينة أكثر جاذبية من دولة أخرى. وينتج عامل ميزة التدويل أو الاستيعاب الداخلي (Internationalization) من التعامل مع عيوب الأسواق الخارجية مثل الفساد، وارتفاع تكاليف إتمام المعاملات الاقتصادية، وتعقد الإجراءات وغيرها (Asafo-Adjei, 2007) و(صندوق النقد العربي، 2017). وفيما يلي عرض موجز لأهم العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي.

حجم السوق:

يكتسب مؤشر حجم السوق أهمية كبيرة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ يعتبر حجم السوق وإمكانية النفاذ إليه، والقدرة الشرائية للسكان من المعايير الرئيسة التي يستخدمها المستثمر لاتخاذ قرار الاستثمار في بلد ما، فكلما اتسع حجم السوق زادت فرصة استفادة المستثمرين من وفورات الحجم الكبيرة (Al Nasser, 2017). وتوصلت العديد من الدراسات إلى أن العلاقة ما بين حجم السوق والاستثمار الأجنبي هي علاقة طردية، إذ قام (Al Nasser, 2017) بدراسة محددات الاستثمار الأجنبي ومن ضمنها حجم السوق، لـ 19 دولة من دول أمريكا اللاتينية ودول آسيا، وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك تبايناً في حجم الاستثمارات الأجنبية بسبب حجم السوق.

سهولة البدء بممارسة الأعمال:

تعمل الدول على التخفيف من الإجراءات اللازمة للبدء بممارسة الأعمال، الأمر الذي ينعكس على ما يعرف بمؤشر سهولة البدء بممارسة الأعمال الذي يتضمن عدة مؤشرات فرعية مثل: عدد إجراءات البدء بنشاط تجاري، والزمن اللازم لكل إجراء بالإضافة إلى تكلفة الإجراءات، واستخراج تراخيص البناء والكهرباء، واستخراج التصاريح اللازمة، والحد الأدنى لرأس المال المطلوب (تقرير الابتكار العالمي،2021). وحسب دراسة (حامد، 2015) فإن تيسير الأعمال يعتبر من المحددات الرئيسة عند المفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمارات.

القوى العاملة:

يميل المستثمرون إلى الاستثمار في الدول التي تتوافر فيها القوى العاملة، وتوصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة طردية ما بين القوى العاملة والاستثمار الأجنبي المباشر. إذ قام (Nguyen, 2020) بدراسة أثر القوى العاملة على الاستثمار الأجنبي المباشر على دولة فيتنام، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة ما بين القوى العاملة والاستثمار الأجنبي هي علاقة طردية، وتستخدم العديد من البلدان في المراحل الأولى من التنمية وفرة القوى العاملة والموارد الطبيعية والعديد من سياسات التحفيز لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية (Nguyen, 2020).

الانفتاح التجاري:

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

تعد درجة الانفتاح التجاري من مؤشرات القطاع الخارجي التي تقيس أهمية التجارة الدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية. فقد عمل تحرير التجارة الدولية والانضمام إلى منظمة التجارة الدولية على تسهيل عمليات انتقال رؤوس الأموال، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويمكن لسياسات التجارة الدولية تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بطرق عدة، منها تخفيض الرسوم الجمركية، وبالتالي ارتفاع الصادرات والواردات للدولة المضيفة، مما يؤدي إلى تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي (لوهابي، 2015).

الدراسات السابقة:

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود اتجاهين متعارضين حول أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي. يتمثل الاتجاه الأول في نظرية "تعطيل العجلة" (Sand the Wheel) التي ترى أن الفساد يزيد من تكاليف المعاملات ويخلق بيئة غير مستقرة للمستثمرين، مما يحد من تدفقات الاستثمار. بينما يرى الاتجاه الثاني، المتمثل في نظرية "تسهيل العجلة" (Grease the Wheel)، أن الفساد قد يسهم في تسريع الإجراءات البيروقراطية وتجاوز المعوقات الإدارية. ولذلك حظي الموضوع باهتمام العديد من الاقتصادين (السيد، 2017). إذ يؤدي الفساد إلى إضعاف الفعالية الاقتصادية، وهدر الموارد، مما يؤدي إلى توزيع غير عادل لها، وهروب المستثمرين المحليين للاستثمار بالخارج، وانخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة، وتدني مستويات المنافسة والكفاءة والابتكار. وبينت دراسة (Mauro, 1997) أن حجم الفساد مرتبط سلباً بمستوى الاستثمار والنمو الاقتصادي، فكلما زاد الفساد قل الاستثمار وانخفض النمو الاقتصادي، إذ توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع مؤشر مدركات الفساد من 6 إلى 8 درجات؛ يؤدي إلى زيادة الاستثمار بنسبة 4%.

وقد كانت دراسة (Mauro, 1995) من أوائل الدراسات التي أظهرت الأثر السلبي للفساد على الاستثمار والنمو الاقتصادي. وحسب دراسة (Mauro, 1998) يؤدي الفساد إلى زيادة الاستثمار العام في المشاريع التي يمكن منها استخلاص رشاوي كبيرة، وليس على أساس المشاريع التي يتحقق منها عائد على المجتمع، إذ إن الفساد يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي في المشاريع التي لا تفيد المجتمع، وبالتالي إعاقة النمو الاقتصادي. كما يؤدي انتشار الرشوة بشكل كبير إلى تقليل إنتاجية الموظف، إذ يتجه الموظف للبحث بشتى الطرق لزيادة الدخل، وبالتالي تقل الإنتاجية. وكما يؤدي الفساد إلى تقليل تدفقات المعونة، إذ تركز العديد من الدول المانحة على منح الدول التي تعمل على مكافحة الفساد، وبالتالي تخفض الدول المانحة المعونات في الدول التي يكثر بها الفساد وبالتالي ينخفض النمو فيها (Mauro, 1997).

كما ويؤثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عدة قنوات، إذ يؤدي الفساد إلى رفع تكاليف المعاملات التي يتحملها المستثمر الأجنبي، مما يقلل من حافزهم للاستثمار(Mauro, 1997). وعند زيادة الفساد ترتفع مخاوف المستثمرين وتزداد حالة عدم التأكد التي يواجهها المستثمر، وهذا بدوره يولد مخاطر مرتبطة بفقدان الثقة، والسمعة الجيدة. ويؤدي الفساد إلى جعل البيئة الاقتصادية غير تنافسية بسبب منح بعض الشركات مزايا وحقوق تفضيلية لا تتوافر لشركات أخرى، مما يجعلها أكثر ربحية من غيرها، مما يؤدي إلى تشوهات في السوق، ويعرقل الاستثمار ويسبب هروب رؤوس الأموال (السيد، 2017) و(كناي، 2013).

وفي المقابل، وحسب دراسة (نادية، 2012) هنالك آراء داعية إلى التأقلم مع الفساد كونه يعمل على تسريع وتسهيل إجراءات المعاملات وبذلك يتغلب المستثمر الأجنبي على التكاليف المرتبطة بالتأجيل للمشاريع، وزيادة وقت إجراء المعاملة، إذ تزيد الرشاوي من سرعة كفاءة الموظف. كما يعتبر البعض أن الرشوة الصغيرة ما هي إلا فاتورة صغيرة؛ لتسريع الإجراءات الإدارية،

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

مما يجعل العجلة تدور، ويقلل الجهد والوقت من خلال تسريع عملية اتخاذ القرار (السيد، 2017) و(كناي، 2013). وبحسب دراسة (الجمل، 2019، ص19) "أن الرشاوي تزيد من سرعة كفاءة الموظف الحكومي في اتخاذ القرارات خاصة في حالة الفساد الصغير، بالتالي يساهم الفساد في هذه الحالة بتحقيق أفضل النتائج من خلال تخفيف أثر التشوهات الناتجة عن السياسات الحكومية السيئة". وحسب (الجمل، 2014)، فإنه لم يكن يُلتفت إلى مثل هذه الكتابات والآراء، ولم تلقَ الكثير من الاهتمام إلى أن ظهر ما يسمى "بالمعجزة الآسيوية"، وظهور بلاد حققت معدلات نمو اقتصادية غير مسبوقة، رغم انتشار الفساد فيها مثل: أندونيسيا والفلبين وتايلاند.

وقد أوضح العديد من الباحثين بأن العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي هي علاقة طردية، إذ أشار (Egger and Winner, 2005) إلى وجود علاقة إيجابية بين الفساد والاستثمار الأجنبي في بعض السياقات، وذلك في دراسة طبقت على 73 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة (1995 – 1999). وكما توصلت دراسة (Hines، 2015) إلى أن الأنشطة التجارية الأمريكية قد تراجعت بشكل حاد، بعد إقرار نص لتشريع سن عقوبات ضريبيه وحتى أحكام بالسجن للمديرين التنفيذين الذين يدفعون رشاوي غير قانونية. كما توصلت كل من دراسة (Subset and Bellows، 2013)، و(Muostafa، 2021) إلى دعم نظرية اليد المساعدة، وأن العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي هي علاقة طردية.

مؤشرات الفساد:

اختلف الباحثون والمنظمات والمؤسسات حول تحديد تعريف شامل ودقيق للفساد؛ لتنوع أشكاله وتعدد أنواعه. فمفهوم الفساد حسب تعريف (منظمة الشفافية الدولية، 2022) يعرف بأنه "استعمال السلطة لتحقيق مكاسب خاصة"، ويعرفه البنك الدولي بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص" (نقلاً عن: هيئة مكافحة الفساد، 2022)، ويعرفه صندوق النقد الدولي بأنه "استغلال الوظيفة العامة للحصول على مكاسب خاصة" (صندوق النقد الدولي، 2017)، وأما (هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، 2022) فقد عرفت الفساد على أنه "إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية)"، وأما (بطران، 2024، ص 8) فقد عرف الفساد على أنه " ذلك السلوك الذي يسلكه الموظف سواء كان في القطاع العام أو القطاع الخاص، ويؤدي إلى وقوع ضرر عام أو خاص، ويخل ولا يتماشى مع واجبات ومقتضيات وأخلاق وظيفتة عن عمد، بغرض تحقيق منفعه سواء كانت شخصية أو للغير وسواء كانت مادية أو معنوية".

فخلال عام 1995، تم نشر أول مؤشر لقياس الفساد "مؤشر مدركات الفساد" الذي صدر عن منظمة الشفافية الدولية. وفي عام 1999، تم نشر مؤشر دافعي الرشوة، "وهو مؤشر يقيس واقع الفساد الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات. وفي عام 2001، قامت منظمة الشفافية الدولية بإصدار تقرير الفساد العالمي. وفي عام 2003، قامت منظمة الشفافية الدولية بنشر مؤشر بارومتر الفساد العالمي، وهو عبارة عن استطلاع رأي يتم على عينة كبيرة من الجمهور الذين يواجهون الفساد في جميع أنحاء العالم. ويعد مؤشر مدركات الفساد (Corruption perception Index-CPI) التصنيف الأكثر استعمالاً لقياس الفساد على مستوى العالم، كونه يغطي أطول فترة زمنية ممكنة، وكون أغلب الدراسات السابقة قد استخدمته كمؤشر لقياس مستوى الفساد، وبالتالي فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مؤشر مدركات الفساد؛ لتقدير أثر مستوى الفساد على الاستثمار الأجنبي في الدول العربية.

ومؤشر مدركات الفساد هو مؤشر تجميعي مركب يعتمد بناء درجته على 13 نوعاً من مصادر البيانات، وتعتمد درجة كل دولة على ثلاثة مصادر للبيانات على الأقل، وتتراوح درجاته ما بين درجة 0 ودرجة 100. وتشير الدرجة الأقرب إلى الصفر

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

إلى الدول الأكثر فساداً، في حين تشير الدرجة الأقرب إلى المئة إلى الدول الأكثر نزاهة (تقرير مؤشر مدركات الفساد، 2020). ويتميز المؤشر بخصائص عديدة تجعل منه مؤشراً قيما للحوكمة، إذ يغطي نطاقاً جغرافياً عالمياً ويضم 180 دولة. وحسب (تقرير مؤشر مدركات الفساد، 2020) شمل مؤشر مدركات الفساد العديد من جوانب الفساد، منها: الرشوة، واختلاس المال العام، وانتشار ظاهرة المسؤولين الذين يستغلون المناصب العامة؛ لتحقيق مكاسب شخصية دون مواجهة العواقب، وقدرة الحكومات على الحد من الفساد، وفرض آليات فعالة؛ لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام.

واقع مؤشر مدركات الفساد ومستوى الاستثمار الأجنبي في الدول العربية:

يعتبر مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية من المؤشرات الرائدة في قياس مستوى الفساد في القطاع العام، إذ يتم تقييم الدول وترتيبها؛ من الدول الأقل فساداً إلى الدول الأكثر فساداً. ويوضح الجدول رقم (1) التطور الزمني لمؤشر مدركات الفساد في الدول العربية ضمن عينة الدراسة. ويرسم مؤشر مدركات الفساد لعام 2021 صورة قاتمة عن حالة الفساد في الدول العربية، إذ احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى عربياً في مكافحة الفساد، في حين كانت قيمة هذا المؤشر هي الأدنى في كل من الجزائر ومصر.

الجدول رقم (1): مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية (عينة الدراسة) حسب مستويات الدخل خلال فترة الدراسة

السنة	2013		2014		2015		2016		2017		2018		2019		2020		2021	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
المجموعة الأولى: الدول ذات الدخل المرتفع																		
الإمارات	69	26	70	26	70	23	66	24	71	21	70	23	71	21	71	21	69	24
السعودية	46	63	49	55	52	48	46	62	49	57	49	58	53	51	53	52	53	52
عمان	47	61	45	64	45	60	45	64	44	68	52	53	52	56	54	49	52	56
الكويت	43	69	44	67	49	55	41	75	39	85	41	78	40	85	42	78	43	73
البحرين	48	57	49	55	51	50	43	70	36	103	36	99	42	77	42	78	42	78
المجموعة الثانية: الدول ذات الدخل المتوسط																		
الأردن	45	66	49	55	53	45	48	57	48	59	49	58	48	60	49	60	49	58
الجزائر	36	94	36	100	36	88	34	108	33	112	35	105	35	106	36	104	33	117

تونس	41	77	40	79	38	76	41	75	42	74	43	73	43	74	44	69	44	70
المغرب	37	91	39	80	36	88	37	90	40	81	43	73	41	80	40	86	39	87
مصر	32	114	37	94	36	88	34	108	32	117	35	105	35	106	33	117	33	117

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (منظمة الشفافية الدولية، 2013–2021).

ومن جهة أخرى فقد اتسم صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة للبلدان العربية بالتذبذب خلال العقود الثلاثة الماضية كما يوضح الجدول رقم (2)، ففي حين بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية خلال الفترة (1990–2020) ما يزيد عن 909.3 مليار دولار، وبمتوسط 29.3 مليار سنوياً، إلا أنه من الملاحظ أنه قد شهد تذبذبا واضحاً، إذ بلغ بالمتوسط 4.2 مليار دولار خلال الفترة (1991–2000)، بينما ارتفع إلى ما يقارب 49 مليار دولار خلال الفترة (2001–2010)، ليعود للتراجع خلال الفترة (2011–2020) إلى ما يقارب 37.4 مليار دولار (تقرير مناخ الاستثمار، 2021).

وقد شهدت أرصدة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية تراجعاً بنهاية عام 2020، إذ بلغت 908.6 مليار دولار مقارنة 912.3 مليار دولار عام 2019. كما استحوذت ثلاث دول عربية وهي (السعودية، الإمارات، مصر) على نحو 58% من أرصدة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية (تقرير مناخ الاستثمار، 2021).

وقد احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى عربياً عام 2021 في جذب الاستثمارات الأجنبية، إذ بلغ صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة لها ما يقارب 20.667 مليار دولار، واحتلت السعودية المركز الثاني، إذ بلغ حجم صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها ما يقارب 19.286 مليار دولار، في حين احتلت الكويت آخر القائمة من حيث قدرتها على جذب استثمارات أجنبية، إذ بلغ صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها خلال عام 2021 ما يقارب (0.198) مليار دولار. ويبين الشكلين رقم (1) و(2) التطور الزمني لمؤشر مدركات الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعتي الدول العربية ذات الدخل المرتفع والمتوسط على التوالي.

الجدول رقم (2): صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية للدول العربية (عينة الدراسة)

خلال الفترة (2013– 2021) – بالمليون دولار

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

المجموعة الأولى: الدول ذات الدخل المرتفع									
الإمارات	9765	11072	8551	9605	10354	10385	17875	19884	20667
السعودية	8865	8012	8141	7453	1419	4247	4563	5399	19286
عُمان	1612	1286	-2172	2265	2917	5941	4377	2860	3619
الكويت	1434	486	285	292	113	-21	516	-630	198
البحرين	3728	1519	65	243	519	111	1501	1007	1766
المجموعة الثانية: الدول ذات الدخل المتوسط									
الأردن	1947	2178	1600	1553	2030	955	730	718	622
الجزائر	1692	1502	-538	1638	1230	1466	1381	1127	870
تونس	1059	1025	971	623	811	989	810	592	660
المغرب	3361	3525	3253	2153	2680	3544	1721	1763	2153
مصر	4192	4612	6925	8107	7409	8141	9010	5852	5122

المصدر: من إعداد الباحثين وبالاعتماد على (UNCTAD ،2013-2021)

شكل (1): التطور الزمني لمؤشر مدركات الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ذات الدخل المرتفع

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

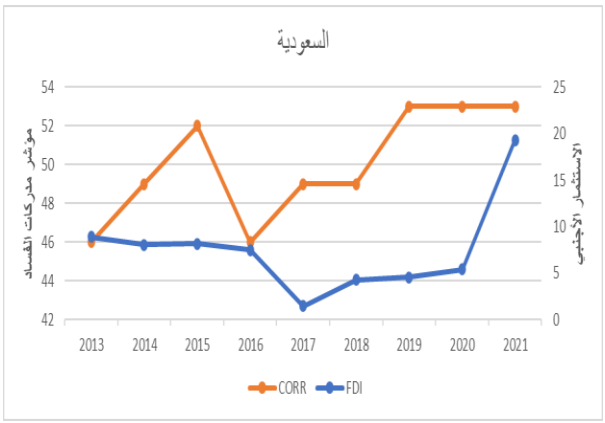

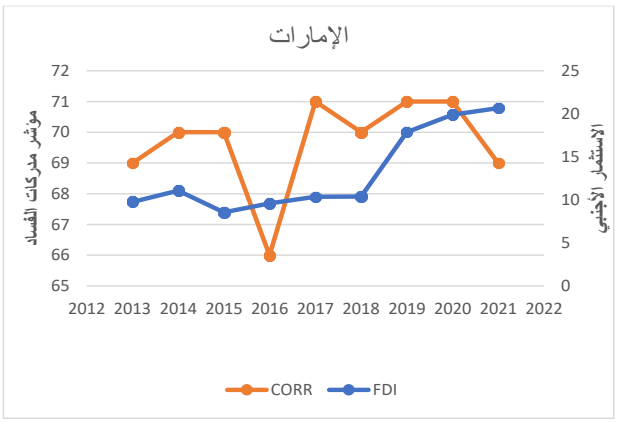

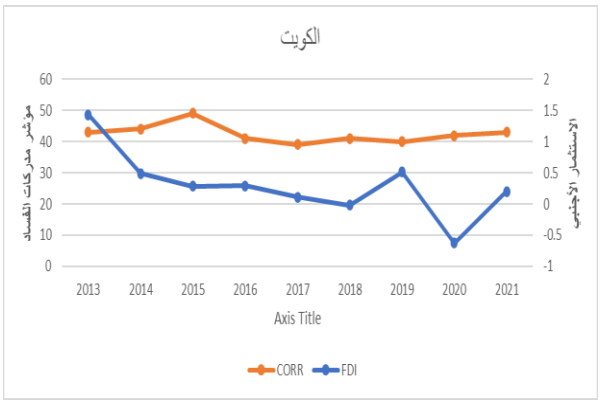

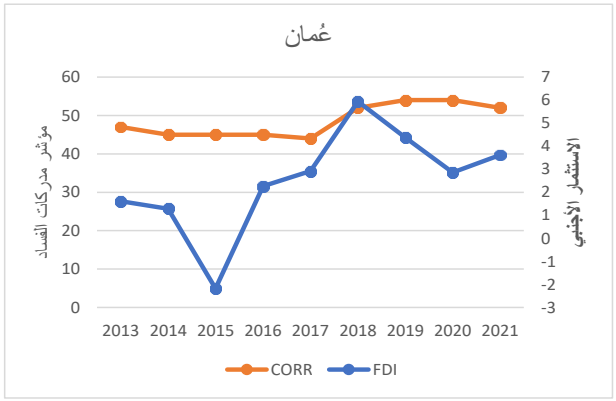

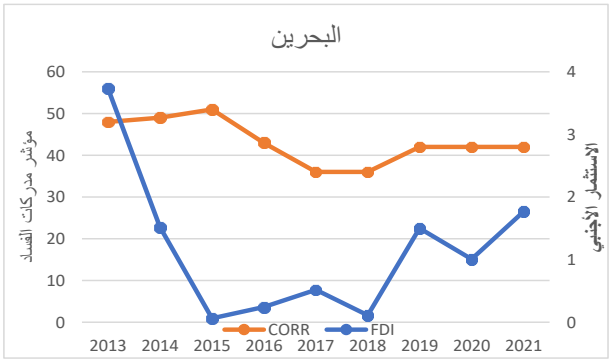

المصدر: من إعداد الباحثين.

شكل (2): التطور الزمني لمؤشر مدركات الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ذات الدخل المتوسط

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

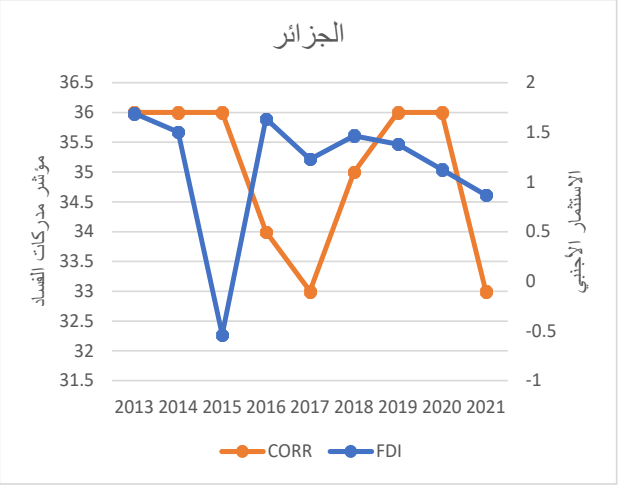

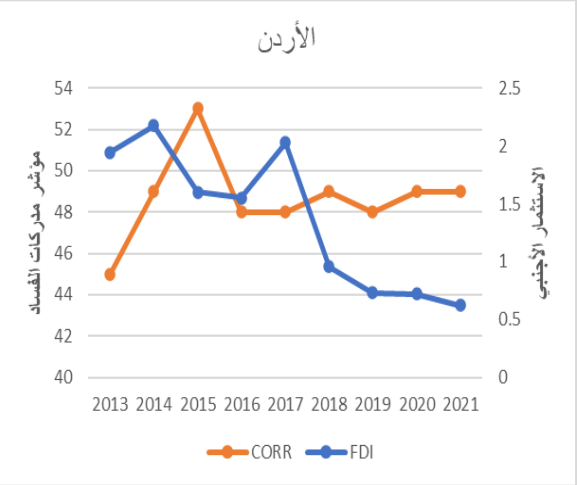

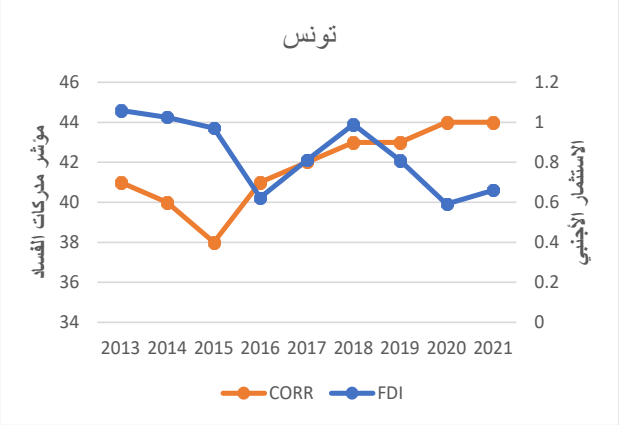

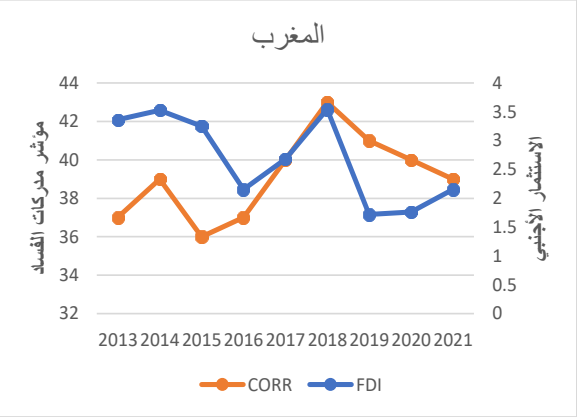

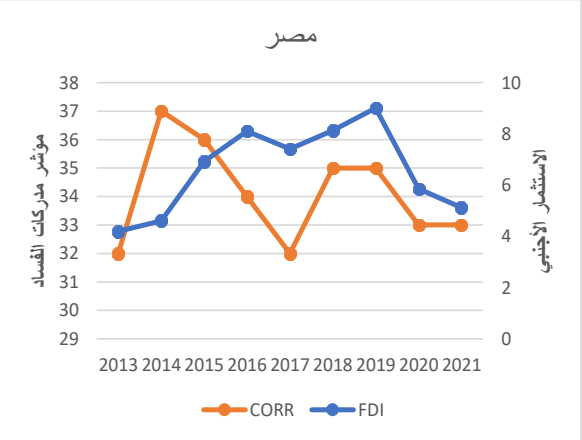

المصدر: من إعداد الباحثين

التقدير القياسي:

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

تمّ في هذه الدراسة تقدير ثلاثة نماذج لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) بهدف تحليل أثر مستويات الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الدول العربية خلال الفترة (2013–2021)، وذلك باستخدام أسلوب التأثيرات العشوائية (Random Effects). وقد تم تقسيم العينة إلى ثلاث مجموعات: النموذج الأول شمل جميع الدول العربية في العينة، بينما تم التقدير لمجموعة الدول ذات الدخل المرتفع في النموذج الثاني، واقتصر النموذج الثالث على مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط، وبما يتيح إمكانية مقارنة النتائج حسب مستويات الدخل.

النموذج العام:

بهدف تقدير أثر مستوى الفساد على مستوى الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ككل، تمت صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية على النحو التالي:

$$FDI_{it} = \beta 0 + \beta 1\, CORR_{it} + \beta 2\, RGDP_{it} + \beta 3\, OPEN_{it} + \beta 4\, EOSB_{it} + \beta 5\, TLF_{it} + U_{it} \dots\dots (1)$$

تشير (t) إلى الزمن، و(i) إلى الدولة، كما تشير (U) إلى الخطأ العشوائي في تقدير النموذج العام.

متغيرات النموذج:

المتغير التابع:

FDI: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للدولة المضيفة (المتغير التابع) (Foreign Direct Investment).

تشير صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الوافدة للدول المضيفة إلى أي تحويلات مالية ترد من الخارج، سواء تم تحويلها بصورة نقدية، أو عينية أو كلاهما، ويقوم بها مستثمرون غير مقيمين في الاقتصاد (مزهود، 2017).

المتغيرات التفسيرية:

CORR: مؤشر مدركات الفساد (المتغير المستقل الرئيس) (Corruption Perceptions Index).

يعرّف مؤشر مدركات الفساد بأنه مؤشر تجميعي مركب يعتمد بناؤه على 13 نوعاً من مصادر البيانات، بحيث تتكون درجة كل دولة من مجموعة تركيبية لثلاثة مصادر على الأقل، تتراوح درجاتها ما بين 0 درجة و100 درجة، وتشير الدرجة الأقرب للصفر إلى الدول الأكثر فساداً، في حين تشير الدول الأقرب إلى المئة للدول الأكثر نزاهة (تقرير مؤشر مدركات الفساد، 2020).

RGDP: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية في الدولة المضيفة (Real Gross Domestic Product).

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية بإجمالي القيمة السوقية لكل السلع والخدمات المنتجة داخل دولة ما، في فترة زمنية محددة، مُعّبراً عنها بأسعار الأساس لمراعاة آثار التضخم أو الانكماش، وتم الحصول على البيانات من خلال البنك الدولي.

OPEN: درجة الانفتاح التجاري (Openness).

تعبر درجة الانفتاح التجاري عن مدى إزالة أو تخفيض الممارسات التجارية التي تعرقل أو تخفض حركة تدفق السلع والخدمات من دولة إلى أخرى، ويتم حساب المؤشر من خلال مجموع قيمة التجارة الخارجية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويشير انخفاض النسبة على أن البلد منغلق تجارياً، وكلما زادت النسبة دلّ على أن البلد منفتح تجارياً، وتم الحصول على البيانات من خلال البنك الدولي.

EOSB: مؤشر سهولة بدء ممارسة الأعمال (Easy of Starting Business).

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

يعرف مؤشر سهولة ممارسة الأعمال بأنه مؤشر تجميعي يتكون من عدد من المؤشرات الفرعية التي تتعلق بالأنظمة التجارية، وحماية حقوق الملكية، وهو مؤشر يمنح لكل دولة درجة تبدأ من 0 إلى 100، فكلما كانت قيمة الدرجة قريبة من 100 فإنّ هذا يعني أن البيئة التنظيمية للدولة أكثر ملاءمة لبدء وتشغيل شركة، وتم الحصول على البيانات من خلال تقارير مؤشر الابتكار العالمي.

TLF: مجموع القوى العاملة (Total Labor Force).

تشير إلى عدد العمال الذين يعملون حالياً، بالإضافة إلى عدد الأشخاص العاطلين، والذين يبحثون عن عمل، وتم الحصول على البيانات من خلال موقع البنك الدولي.

الاختبارات القياسية التشخيصية لنموذج الدراسة:

اختبار الارتباط المتعدد (Multicollinearity test)

تم إجراء فحص الارتباط المتعدد بين المتغيرات التفسيرية باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor VIF)، وقد بينت النتائج أن قيمة VIF لجميع المتغيرات كانت أقل من 10، وهذا يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين متغيرات الدراسة، كما هو موضح أدناه في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): نتائج اختبار Variance Inflation Factor للنموذج العام

جميع الدول	
المتغير	VIF
CORR	4.063899
RGDP	3.471367
OPEN	2.916473
EOSB	1.421441
TLF	3.900131

اختبار هاوسمن (Hausman test)

تم إجراء هذا الاختبار لتحديد أي من نماذج التأثيرات (Random or Fixed effect) هو الأنسب لتقدير نموذج الدراسة، والجدول رقم (4) أدناه يوضح بأن القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، وبالتالي تم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

جدول رقم (4): نتائج اختبار هاوسمن للتأثيرات العشوائية للنموذج العام

جميع الدول	
0.5349	Probability
Random effects	Effect

نتائج تقدير النموذج العام على مستوى جميع الدول العربية

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

تم تقدير أثر مستوى الفساد والمتغيرات التفسيرية الأخرى على مستوى صافي الاستثمار الأجنبي، على مستوى جميع الدول، باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect)، وضمت العينة عشر دول عربية للفترة (2013 – 2021). وقد جاءت النتائج كما في الجدول رقم (5) أدناه:

جدول رقم (5): نتائج تقدير النموذج العام لجميع الدول العربية

جميع الدول			
Random Effects (EGLS)			
المتغيرات	Coefficient	t-Statistic	**Prob**
المقطع	-21.04310	-6.847457	**0.0000**
CORR	0.228269	4.519496	**0.0000**
RGDP	0.005980	2.474927	**0.0153**
OPEN	0.029068	2.649191	**0.0093**
EOSB	0.095583	2.224498	**0.0288**
TLF	288.6443	4.714664	**0.0000**
FDI= -21.04310+ 0.228269CORR+0.005980RGDP+0.029068OPEN+0.095583EOSB+288.6443TLF			
R – square	Adjust R-square	F- statistic	**Obs**
0.754436		51.61388	
	0.739819	(0.0000)	**90**
Mean dependent var	3.723846	S.D dependent var	**4.559682**

تبين نتائج التقدير على مستوى جميع الدول أن نموذج الانحدار ككل ذو دلالة إحصائية عند مستوى (1%)، كما بلغت القوة التفسيرية (75.4%). وأظهرت نتائج التقدير أن جميع المتغيرات التفسيرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%. وتشير نتائج التقدير بأنه كل ما ارتفعت درجة مؤشر مدركات الفساد " أي ارتفاع درجة النزاهة " تحسن مستوى الاستثمار الأجنبي، وعليه فإن مستويات الفساد تؤثر بشكل سلبي عل تدفقات الاستثمار الأجنبي، في حين تؤثر المتغيرات التفسيرية الأخرى إيجابياً على مستوى الاستثمار الأجنبي، وقد كان الأثر الأكبر لمجموع القوى العاملة ويليها مؤشر مدركات الفساد. وفيما يلي تفصيل لنتائج التقدير:

1) أثر مستوى الفساد على الاستثمار الأجنبي:

تشير النتائج إلى أن مستوى الفساد يؤثر عكسيا على مستوى الاستثمار الأجنبي، إذ يؤدي ارتفاع مؤشر مدركات الفساد " أي ارتفاع درجة النزاهة " إلى تحسن مستوى الاستثمار الأجنبي، إذ يُعتبر الفساد من المعوقات الأساسية أمام جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، وبما يتفق مع فرضية اليد المعوقة. فارتفاع مستويات الفساد يؤدي إلى زيادة درجة عدم اليقين والمخاطر المرتبطة بالاستثمار، وارتفاع تكاليف المعاملات نتيجة المدفوعات غير الرسمية والرشاوي مما يرفع التكلفة الإجمالية للاستثمار، بالإضافة إلى أن ارتفاع مستويات الفساد يؤثر سلباً على جودة البنية التحتية وكفاءة تخصيص الموارد العامة، فينعكس ذلك على أداء بيئة الأعمال ويضعف من قدرتها على استقطاب الاستثمارات، ويؤدي ذلك إلى جعل البيئة

الاقتصادية غير تنافسية، مما يولد بدوره مخاطر مرتبطة بفقدان الثقة، والسمعة الجيدة، وبالتالي فقدان ثقة المستثمر الأجنبي وهروب رؤوس الأموال. وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع دراسة (طير وآخرون، 2019) التي أجريت على عشر دول عربية، والتي توصلت إلى أن الفساد يرتبط مع حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بعلاقة عكسية. وأيضاً هذه النتائج متوافقة مع دراسة (الجمل، 2019) التي توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار الأجنبي. كما جاءت هذه النتائج متوافقة مع دراسة (Trued, 2018)، التي أجريت على 49 دولة متقدمة لقياس أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي، وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار الأجنبي.

2) أثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الاستثمار الأجنبي:

تم التعبير عن حجم السوق من خلال الناتج المحلي الإجمالي، إذ يؤدي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى تحسن مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر. وبذلك كلما كبر حجم السوق شجع ذلك على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة. وبحسب النظرية الانتقائية (إحدى النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي) فإنه لابد من أن تتوفر في الدولة المضيفة مزايا مكانية ومنها كبر حجم السوق (محمد، 2010). وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع دراستي (الجمل، 2019) و (السيد،2017) التي توصلت إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للناتج المحلي الإجمالي على الاستثمار الأجنبي.

3) أثر الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي:

يعبر الانفتاح التجاري عن إزالة او تخفيض القيود التجارية وضمان حرية التجارية الخارجية، وبالتالي كلما قلت القيود التجارية وزادت حرية التجارة الخارجية نجحت الدولة في استقطاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي بشكل أكبر، إذ تعتبر التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر عنصرين مكملين لبعضهما. وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع دراستي (السيد، 2017) و(طير وآخرون، 2019) اللتين توصلتا إلى أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي.

4) أثر سهولة بدء ممارسة الأعمال على الاستثمار الأجنبي:

تعتبر سهولة ممارسة الأعمال من الأساسيات لجذب الاستثمار الأجنبي، بمثابة الأرض المناسبة التي يتوجب على البلد تهيئتها لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وتنقسم بيئة الأعمال إلى بعدين وهما: عامل الوقت الذي يعتبر مهما جدا بالنسبة للمستثمر، وعامل الكم الذي يتعلق بعدد الإجراءات. وجاءت النتيجة لتؤكد بأن التقليل من التعقيدات وتسهيل عملية البدء بالمشاريع للمستثمرين الأجانب ينعكس إيجاباً على مستوى الاستثمارات الأجنبية.

5) أثر مجموع القوى العاملة على الاستثمار الأجنبي:

تشير النتائج بأن العلاقة بين مجموع القوى العاملة والاستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة طردية، إذ يؤدي ارتفاع مجموع القوى العاملة إلى تحسن مستوى الاستثمار الأجنبي، فتوافر القوى العاملة يعتبر عاملا مهما لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي، إذ يميل المستثمرون إلى الاستثمار في الدول التي تتوافر فيها القوى العاملة.

مقارنة أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي حسب مستويات الدخل:

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

بهدف إجراء مقارنة لأثر مستوى الفساد على الاستثمار الأجنبي بين الدول العربية، تم تصنيف الدول العربية إلى مجموعتين؛ وذلك حسب مستويات الدخل وهي (الإمارات، والسعودية، وعُمان، والكويت، والبحرين) من مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع، و(الأردن، والجزائر، وتونس، والمغرب، ومصر) من مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط، وضمت كل مجموعة خمس دول عربية للفترة (2013 – 2021). إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي هو المتغير التابع، في حين ضم كل نموذج ثلاثة متغيرات تفسيرية فقط؛ وهي: مؤشر مدركات الفساد، والانفتاح التجاري، ومجموع القوى العاملة، وذلك لانخفاض عدد الوحدات المقطعية وبالتالي حجم العينة المقدرة عند تقسيم الدول العربية حسب متسويات الدخل.

تقدير أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ذات الدخل المرتفع

بهدف تقدير أثر مستوى الفساد على مستوى الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ذات الدخل المرتفع، تمت صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية على النحو التالي:

$$FDI_{it} = \beta 0 + \beta 1\, CORR_{it} + \beta 2\, OPEN_{it} + \beta 3\, TLF_{it} + U_{it} \dots\dots (2)$$

تشير (t) إلى الزمن، و(i) إلى الدولة، كما تشير (U) إلى الخطأ العشوائي في تقدير النموذج الثاني.

متغيرات النموذج:

FDI: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للدولة المضيفة (المتغير التابع) (Foreign Direct Investment).

والمتغيرات التفسيرية:

CORR: مؤشر مدركات الفساد (المتغير المستقل الرئيسي) (Corruption Perceptions Index).

OPEN: درجة الانفتاح (Openness).

TLF: مجموع القوى العاملة (Total Labor Force).

الاختبارات القياسية التشخيصية لنموذج الدراسة:

اختبار الارتباط المتعدد (Multicollinearity test)

بينت النتائج أن قيمة VIF لجميع المتغيرات كانت أقل من 10، وهذا يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين متغيرات الدراسة. كما هو موضح أدناه في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6): نتائج اختبار Variance Inflation Factor لنموذج الدول ذات الدخل المرتفع

الدول العربية ذات الدخل المرتفع	
المتغير	**VIF**
CORR	**2.308298**
OPEN	**2.499804**
TLF	**2.180458**

اختبار هاوسمن (Hausman test)

الجدول رقم (7) أدناه يوضح بأن القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، وبالتالي تم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

جدول رقم (7): نتائج اختبار هاوسمن للتأثيرات العشوائية لنموذج الدول ذات الدخل المرتفع

الدول العربية ذات الدخل المرتفع	
0.6495	Probability
Random effects	Effect

نتائج تقدير أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي على مستوى الدول العربية ذات الدخل المرتفع

تم تقدير أثر مستوى الفساد والمتغيرات التفسيرية الأخرى على مستوى الاستثمار الأجنبي، على مستوى الدول العربية ذات الدخل المرتفع، باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect)، وقد جاءت النتائج كما في الجدول رقم (8) أدناه.

جدول رقم (8): نتائج تقدير الدول ذات الدخل المرتفع

الدول العربية ذات الدخل المرتفع			
Random Effects (EGLS)			
Prob	**t-Statistic**	**Coefficient**	**المتغيرات**
0.0000	-6.610425	-16.46804	المقطع
0.0001	4.477924	0.324100	CORR
0.2681	1.122651	0.021939	OPEN
0.0044	3.017488	464.3475	TLF
FDI =-16.46804 + 0.324100CORR+0.021939OPEN+464.3475TLF			
Obs	F- statistic	Adjust R-square	R – square
	33.28956		0.708949
45	(0.0000)	0.687652	
5.804226	S.D dependent var	4.919535	Mean dependent var

تبين نتائج التقدير على مستوى الدول العربية ذات الدخل المرتفع أن نموذج الانحدار ككل ذو دلالة إحصائية عند مستوى (1%)، كما بلغت القوة التفسيرية (70.9%). وقد أظهرت نتائج التقدير أن جميع المتغيرات التفسيرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 1% باستثناء مؤشر الانفتاح التجاري، ويشير التقدير بأنه كلما ارتفعت درجة مؤشر مدركات الفساد " أي ارتفاع درجة النزاهة " كلما تحسن مستوى الاستثمار الأجنبي، وعليه فإن العلاقة بين مستوى الفساد والاستثمار الأجنبي هي علاقة عكسية في مجموعة الدول العربية ذات الدخل المرتفع، وجاءت هذه النتائج مماثلة للعلاقة بين مستوى الفساد والاستثمار الأجنبي على مستوى جميع الدول العربية، في حين تؤثر القوى العاملة إيجابياً على مستوى الاستثمار الأجنبي، وقد كان الأثر الأكبر لمجموع القوى العاملة ويليها مؤشر مدركات الفساد. بينما أظهرت النتائج عدم معنوية مؤشر الانفتاح التجاري، وحسب (لوهابي، 2015) يؤدي زيادة مستوى الانفتاح التجاري وتحرير التجارة إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للتصدير، إلا أن واقع الحال أن المدخلات المحلية وعناصر الإنتاج في الدول العربية ذات الدخل المرتفع مكلفة نوعاً ما، فبالتالي تقل أهمية الانفتاح التجاري في جذب الاستثمار الأجنبي في مجموعة هذه الدول.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

تقدير أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ذات الدخل المتوسط:

بهدف تقدير أثر مستوى الفساد على مستوى الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ذات الدخل المتوسط، تمت صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية على النحو التالي:

$$FDI_{it} = \beta 0 + \beta 1\, CORR_{it} + \beta 2\, OPEN_{it} + \beta 3\, TLF_{it} + U_{it} \dots\dots (3)$$

تشير (t) إلى الزمن، و(i) إلى الدولة، كما تشير (U) إلى الخطأ العشوائي في تقدير النموذج الثاني.

متغيرات النموذج:

FDI: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للدولة المضيفة (المتغير التابع) (Foreign Direct Investment).

والمتغيرات التفسيرية:

CORR: مؤشر مدركات الفساد (المتغير المستقل الرئيسي) (Corruption Perceptions Index).

OPEN: درجة الانفتاح (Openness).

TLF: مجموع القوى العاملة (Total Labor Force).

الاختبارات القياسية التشخيصية لنموذج الدراسة:

اختبار الارتباط المتعدد (Multicollinearity test)

بينت النتائج أن قيمة VIF لجميع المتغيرات كانت أقل من 10، وهذا يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين متغيرات الدراسة. كما هو موضح أدناه في الجدول رقم (9).

جدول رقم (9): نتائج اختبار Variance Inflation Factor للدول ذات الدخل المتوسط

الدول العربية ذات الدخل المتوسط	
المتغير	**VIF**
CORR	**2.573116**
OPEN	**4.253651**
TLF	**4.567736**

اختبار هاوسمن (Hausman test)

الجدول رقم (10) أدناه يوضح بأن القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، وبالتالي تم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

جدول رقم (10): نتائج اختبار هاوسمن للتأثيرات العشوائية للدول ذات الدخل المتوسط

الدول العربية ذات الدخل المتوسط	
Probability	**0.0704**
Effect	**Random effects**

نتائج تقدير أثر مستوى الفساد على الاستثمار الأجنبي على مستوى الدول العربية ذات الدخل المتوسط

تم تقدير أثر مستوى الفساد والمتغيرات التفسيرية الأخرى على مستوى الاستثمار الأجنبي على مستوى الدول العربية ذات الدخل المتوسط، باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect). وقد جاءت النتائج كما في الجدول رقم (11) أدناه.

جدول رقم (11): نتائج تقدير نموذج الدول ذات الدخل المتوسط

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

الدول العربية ذات الدخل المتوسط

Random Effects (EGLS)			
Prob	t-Statistic	Coefficient	المتغيرات
0.0000	-5.203753	-10.03859	المقطع
0.0019	3.323111	0.134386	CORR
0.0021	3.281358	0.040718	OPEN
0.0000	11.32894	361.7574	TLF
FDI= -10.03859+0.134386CORR+0.040718OPEN+361.7574TLF			
Obs	F- statistic	Adjust R-square	R – square
	72.14962		0.840745
45	(0.0000)	0.829092	
2.332495	S.D dependent var	2.528156	Mean dependent var

تبين نتائج التقدير على مستوى الدول العربية ذات الدخل المتوسط أن نموذج الانحدار ككل ذو دلالة إحصائية عند مستوى (1%)، كما بلغت القوة التفسيرية (84.07%). وقد أظهرت نتائج التقدير أن جميع المتغيرات التفسيرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وتشير نتائج التقدير بأنه كلما ارتفعت درجة مؤشر مدركات الفساد " أي ارتفاع درجة النزاهة "، كلما تحسن مستوى الاستثمار الأجنبي، وعليه فإن العلاقة بين مستوى الفساد والاستثمار الأجنبي في الدول العربية ذات الدخل المتوسط هي علاقة عكسية، وجاءت هذه النتائج مماثلة للعلاقة بين مستوى الفساد والاستثمار الأجنبي في جميع الدول العربية، في حين تؤثر المتغيرات التفسيرية الأخرى إيجابياً على مستوى الاستثمار الأجنبي، وقد كان الأثر الأكبر لمجموع القوى العاملة ويليها مؤشر مدركات الفساد.

تشير النتائج إلى أن أثر الفساد سلبي على مستوى الاستثمار الأجنبي في كلا النموذجين، إلا أن هناك تباينا في حجم معلمة مؤشر مدركات الفساد، إذ كان هذا التأثير أكبر في الدول العربية ذات الدخل المرتفع. ويمكن القول بأن الدول العربية ذات الدخل المرتفع لديها حساسية أعلى تجاه مستويات الفساد، كونها تمتلك قدرات مالية كبيرة وتستقطب استثمارات ضخمة ونوعية تعتمد على بيئة شفافة ومستقرة، ولذلك يكون المستثمرون في هذه الدول أكثر حساسية لأي ارتفاع في مستوى الفساد، إذ يعدّ الفساد تهديدًا لاستقرار العقود والمشاريع طويلة الأجل. أما الدول العربية ذات الدخل المتوسط، فهي تسعى لجذب الاستثمارات عبر مزايا أخرى مثل انخفاض تكاليف العمالة، وتوفر القوى العاملة، والانفتاح التجاري، وهذا يعني أن المستثمرين في هذه الدول قد يقبلون بمستويات أعلى نسبيًا حسب مؤشر الفساد طالما أن هناك مزايا اقتصادية تعوّض المخاطر، مثل حجم السوق أو فرص التوسع التجاري.

التوصيات:

انطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة حول التأثير السلبي للفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ توصي الدراسة بما يلي:

1. تعزيز الشفافية من خلال تطبيق أنظمة الحوكمة الرقمية في الخدمات الحكومية لتقليل التفاعل البشري المباشر والحد من فرص الفساد.
2. تمكين هيئات مكافحة الفساد ومنحها الصلاحيات اللازمة للقيام بدور أكثر فعالية.
3. تحسين بيئة الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل المتطلبات لبدء النشاط الاستثماري.
4. دراسة تجارب الدول العربية الأفضل أداءً في مكافحة الفساد مثل دولة الإمارات والاستفادة منها.
5. تعزيز التعاون الإقليمي من خلال إنشاء منصة عربية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الفساد.

المراجع العربية

بطران، أحمد، "أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة قياسية للفترة من (2003 الى 2022)"، *مجلة البحوث الادارية*، المجلد 42، العدد1، 2024.

البنك الدولي (2020)، تصنيفات البنك الدولي للبلدان حسب مستويات الدخل، متوفر على الرابط:https://worldbank

الجمل، إسراء، *أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن دراسة قياسية للفترة 1995-2017*"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2019.

الجمل، هشام، "الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي"، *مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا*، المجلد 30، العدد 2، 2014، ص526-619.

حامد، هيثم، "محددات الاستثمار الأجنبي في مصر في ظل التغيرات السياسية دراسة تحليلية للفترة 2011-2015"، نوفمبر، 2015. متوفر على الرابط: https://papers.ssrn.com.

السيد، جيهان، "الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقه على مصر"، *المجلة العربية للإدارة*، المجلد 20، العدد1، 2017، ص 85-122.

صندوق النقد الدولي (2017)، التصدي للفساد بسلاح الوضوح، متوفر على الرابط:www.imf.org.

صندوق النقد العربي (2017)، محددات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، الإمارات.

صندوق النقد العربي (2017)، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، الإمارات.

طير، عبد الحق وريمي، عقبة وغريب، بولرياح، "أثر الفساد على جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل للفترة (2003-2016)"، *مجلة رؤى اقتصادية*، المجلد 9، العدد 2، 2019، ص107-125.

كناي، نور، *"آثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني – سبل الوقاية والعلاج"*، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013.

لوهابي، اسامة، *"دور سياسات تحرير التجارة الدولية في تفعيل الاستثمار الأجنبي دراسة مقارنة (الجزائر – الأردن)"*، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، الجزائر، 2015.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2021)، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.

المحتسب، بثينة، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن (1990–2006)"، *دراسات– مجلة العلوم الإدارية*، المجلد36، العدد 2، 2009، ص316–331.

محمد، إبراهيم، "تأثر حجم السوق ومعدل نموه على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية مقارنة بين مصر وتركيا والصين"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، العدد4، 2010، ص987–1038.

مزهود، هاجر، "الاستثمار الأجنبي المباشر: أي دور للفساد؟"، *مجلة دراسات اقتصادية*، المجلد4، العدد3، 2017، ص 276–290.

نادية، حسان، "اثار الفساد على الاستثمار الخاص"، *المجلة النقدية*، 2012، ص401–425.

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد (2022)، تعريف الفساد، متوفر على الرابط:https://jiacc.gov.jo.

References

Asafo-Adjel, A. (2007), **Foreign Direct Investment and its Important to the economy of south Africa**. Unpublished master dissertation, university of south africa, south Africa.

AL Nasser, O. (2007). The Determinants of U.S Foreign Direct Investment: Does the region matter?. **Global Economic Review**,36(1), 37 -51.

Egger, P & Winner, H. (2005). Evidence on Corruption as an incentive for foreign direct investment. **European journal of political economy**, 28, 932-952.

Hines, J. (1995). **Forbidden Payment: Foreign Bribery and American Business after 1977**. Working paper, Harvard University.

Maruro, P. (1995). Corruption and Growth. **Quarterly journal of economics,** 681-712.

Maruro, P. (1997). Why Worry About corruption. **International Monetary fund, Economic issues 6.**

Maruro, P. (1998). Corruption and composition of government expenditure. **Journal of public Economics**, 69, 263-279.

moustafa, E. (2021). The Relationship between Perceived Corruption and FDI: A longitudinal study in the context of Egypt. **Transnational Corporation**, 28, 97-129.

Nguyen, c. (2020). Labor Force and Foreign Direct Investment: Empirical Evidence from Vietnam. **Journal of Asian Finance, Economic, business**, 8(1), 103-112.

Transparency International Organization (2022), what is corruption, Retrieved form https://www.transparency.org.

Transparency International Organization (2022), our story, Retrieved from transparency. Our-story.

Transparency International Organization (2020), Methodology, Retrieved from https://www.transparency.org/en/cpi/2020.

Subasat, T. & Bellos, S. (2013). Corruption and foreign direct investment in Latin America; A panel gravity model approach. **Journal of management and sustainability**, 3(4), 151-156.

Tured, S. (2018). The Effect of Corruption and Country Risk on FDI inflows: Empirical Evidence from developing countries. **International Journal of Economic and Administrative Studies**, 21, 151-172.

World Intellectual Property Organization. (2021), Global Innovation Index: Tracking innovation through the COVID-19 crisis, Retrieved from https://www.wipo.int

MJHSS

Volume (41), Number (1), 2026.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.

Mutah Journal of Humanities and Social Sciences

Attitudes of Karak Education Directorate Teachers Towards the Use of Educational Electronic Games in Teaching

Basil Mbarak Za,al Alqarraleh*

dr.basil71@gmail.com

Received: 23/8 /2025 **Accepted: 19 / 1/2026**

Abstract:

The aim of the research was to investigate the attitudes of teachers in the Karak Education Directorate towards the usage of electronic educational games in teaching in light of some variables. The researcher adopted the descriptive survey method; a stratified random sample from the study population was selected, consisting of 255 male and female teachers. A 30-item scale was developed, and its psychometric properties were verified. The results showed that the general arithmetic mean of the study sample's estimates regarding teachers' attitudes toward the use of electronic games in teaching (3.73)with a standard deviation of (0.489) indicating a high level of estimation. The results also showed no statistically significant differences at the significance level ($\alpha \leq 0.05$) in the attitudes of Karak teachers towards the use of electronic educational games in teaching, attributed to variables: gender, specialization, and teaching experience, and their interactions. The research concluded that teachers' attitudes towards using electronic games in teaching are positive and high. The researcher recommended Enhancing the the necessity of providing the required technological infrastructure in classes Karak Governorate schools. This includes implementing standardized training programs for all teachers on designing and using educational e-games to transform this into a skill and a practical application.

Key words: Attitudes, educational electronic games, teaching, karak.

* Curricula and Educational Administration Department, College of Educational Sciences, Mutah University, Jordan.

المجلد(41)، العدد (1)، 2026م.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.
MJHSS
مجلة مؤتة للدراسات الإنسانية والاجتماعية

اتجاهات معلمي قصبة الكرك نحو استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية في التدريس

باسل مبارك زعل القراله*
dr.basil71@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025 /8/23 تاريخ القبول: 2026/1/19

الملخص:

هدف البحث إلى الكشف عن اتجاهات معلمي قصبة الكرك نحو استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية في التدريس في ضوء بعض المتغيرات. واعتمد الباحث المنهج الوصفي المسحي؛ إذ تم اختيار عينة الدراسة بطريقة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة، وتكونت من(255) معلماً ومعلمة وقد تم تطوير مقياس تكون من (30) فقرة تم التحقق من خصائصه السيكومترية. وقد أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول اتجاهات المعلمين حول استخدام الألعاب الالكترونية في التدريس، بلغ (3.73) بانحراف معياري (0.489)، وهذا يشير إلى مستوى تقدير مرتفع. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات معلمي قصبة الكرك نحو استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية في التدريس تعزى لمتغيرات (الجنس، التخصص، الخبرة في التدريس) والتفاعل بينهما. وخلص البحث إلى أنّ اتجاهات المعلم لاستخدام الألعاب الالكترونية في التدريس إيجابية وبشكل مرتفع، أوصى الباحث بضرورة توفير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة وتوظيف الألعاب التعليمية الإلكترونية فعليا داخل الصفوف في مدارس محافظة الكرك. إلى جانب تنفيذ برامج تدريبية موحدة لجميع المعلمين على تصميم وتوظيف الألعاب التعليمية الالكترونية لتحويل الاتجاه إلى مهارة وممارسة.

الكلمات الدالة: اتجاهات، الألعاب التعليمية الإلكترونية، التدريس، قصبة الكرك.

* قسم المناهج والإدارة التربوية، كلية العلوم التربوية، جامعة مؤتة، الأردن.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

المقدمة:

أصبحت التكنولوجيا جزءًا لا يتجزأ من مختلف جوانب الحياة اليومية، وخصوصًا في مجال التعليم؛ حيث أدى الانتشار الواسع للأجهزة الذكية مثل الهواتف المحمولة والأجهزة اللوحية، إلى جانب التطور في شبكات الإنترنت، إلى إحداث تغيير جذري في الطرق التقليدية للتعليم، مما ساهم في ظهور أدوات تعليمية وأساليب حديثة تسعى إلى تحسين تجربة التعلم وجعلها أكثر تفاعلًا وإثارة لاهتمام الطلاب؛ فلم يعد التعليم مقتصرًا على القاعات الدراسية التقليدية أو الكتب الورقية، بل أصبح بيئة متعددة الأبعاد تعتمد على التكنولوجيا الرقمية لتقديم محتوى تعليمي غني ومرن يتماشى مع احتياجات الطلاب المعاصرة.

من بين هذه الابتكارات البارزة، جاءت الألعاب التعليمية الإلكترونية لتحدث نقلة نوعية في مجال التعليم، حيث استطاعت أن تمزج بين متعة اللعب، وتحقيق النتاجات التعليمية؛ ولقد ساعدت هذه الألعاب على تقديم مفاهيم تعليمية بطرق مشوقة، تحدت النمطية والجمود الذي عادةً ما يتسم به التعليم التقليدي؛ إذ تتيح هذه الألعاب للطلاب فرصة التعلم من خلال التفاعل مع بيئات افتراضية مصممة خصيصًا لتطوير مهاراتهم وتعزيز معارفهم؛ ومن خلال استخدام عناصر اللعب مثل التحديات، والمستويات المختلفة، والمكافآت الافتراضية، تحفّز هذه الألعاب الطلاب على الانغماس في العملية التعليمية، مما يجعل التعلم أكثر جاذبية وأقرب إلى طبيعتهم الفضولية. (الشحروري، 2018)

ولعلّ أهمية الألعاب التعليمية الإلكترونية لا تتوقف عند هذا الحد؛ فهي تقدم أيضًا بيئة تعليمية تفاعلية تشجع الطلاب على التفكير النقدي واستكشاف المفاهيم بشكل عملي ومباشر؛ ويمكن للطلاب من خلالها أن يجربوا حلولًا مختلفة للمشكلات التي تواجههم داخل اللعبة، مما ينمي لديهم مهارات حل المشكلات، ويعزز قدراتهم الإبداعية؛ فعلى سبيل المثال، تستخدم بعض الألعاب في تعليم الرياضيات عبر تقديم ألغاز حسابية تحفز الطالب على التفكير وتحليل المعطيات للوصول إلى الحل، مما يجعل العملية التعليمية ممتعة ومثمرة في الوقت ذاته؛ كما أن هذه الألعاب قادرة على تقديم تجارب تعليمية مخصصة، حيث يمكن تصميمها لتتناسب مع مستويات الطلاب المختلفة واحتياجاتهم الفردية. إضافة إلى ذلك، تشير الدراسات الحديثة إلى أن الألعاب التعليمية الإلكترونية تساهم في تحسين الأداء الأكاديمي للطلاب بشكل ملحوظ؛ فهي لا تكتفي بتقديم المعلومات بصورة شيقة فقط، بل تساهم أيضًا في زيادة دافعية الطلاب للتعلم، حيث يشعرون بمتعة تحقيق الإنجازات داخل اللعبة، وهو ما ينعكس إيجابيًا على أدائهم العام في الصفوف الدراسية؛ كما أن استخدام هذه الألعاب يسهم في تعزيز التعاون والعمل الجماعي، حيث تحتوي بعض الألعاب على أنشطة تفاعلية جماعية تشجع الطلاب على العمل معًا لحل المشكلات أو تحقيق الأهداف المشتركة. (الغفيلي، 2016).

تجمع الألعاب التعليمية الإلكترونية بين نظرية التعلم والتكنولوجيا؛ لجعل بيئات التعلم أكثر فائدة. لذلك تؤكد معظم الدراسات المتعلقة بالألعاب التعليمية الإلكترونية ارتكازها على نظريات التعلم البنائية وفقًا لبياجيه (Piaget, 1980) فإن فلسفة النظرية البنائية وهي نظرية تعلم تنص على أن المتعلمين يبنون فهمهم ومعرفتهم من خلال تجاربهم وقدراتهم على التفاعل مع التجربة عندما يشاركون بنشاط في عملية التعلم، مما يؤدي ذلك إلى زيادة الدافع للحصول على المعرفة وتطبيقها. تدعم النظرية البنائية التعلم النشط أو التعلم بالممارسة (Sardone & Devlin-Scherer, 2010) .

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

تشير الأدبيات التربوية الحديثة إلى أن نجاح توظيف الألعاب التعليمية الإلكترونية في عملية التدريس لا يرتبط بوجودها أو فاعليتها التربوية بقدر ما يرتبط باتجاهات المعلمين نحو استخدامها. باعتبارهم الفاعل الرئيس في تنفيذ أي توجه تعليمي داخل الغرفة الصفية. وقد بينت دراسات متعددة أن اتجاهات المعلمين تمثل عاملاً حاسماً في تبني أو رفض الأساليب التعليمية الحديثة حيث تؤثر هذه الاتجاهات بصورة مباشرة في مستوى توظيف الألعاب التعليمية الالكترونية داخل الغرف الصفية(صلاح، 2024؛ مسودة، 2024؛ picka, 2017) وعلى الرغم من الإقرار بأهمية الألعاب التعليمية الالكترونية، إلا أن درجة تقبل المعلمين لها ومستوى استعدادهم لاستخدامها في التدريس ما تزال متفاوتة بين البيئات التعليمية المختلفة، الأمر الذي يجعل دراسة اتجاهاتهم مسألة جوهرية لفهم واقع التطبيق الفعلي لهذه الألعاب.

عربياً، أظهرت نتائج عدد من الدراسات وجود اتجاهات إيجابية لدى المعلمين نحو استخدام الألعاب التعليمية الالكترونية، مع تفاوت وتباين في مستوى الاتجاهات باختلاف البيئات التعليمية (المطيري، 2023؛ الغامدي، 2023؛ الفيلكاوي وآخرون، 2022) حيث يعكس هذا التباين الحاجة إلى دراسات ميدانية محلية تكشف عن واقع اتجاهات المعلمين في بيئات تعليمية مختلفة، بدل الاعتماد على تعميم نتائج دراسات أجريت في بيئات أخرى.

وبناءً على ما ذكر يلاحظ أن واقع اتجاهات معلمي قصبة الكرك نحو استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية في التدريس لم يحظ بدراسة علمية مستقلة تكشف عن هذه الاتجاهات. كما أن غياب هذا النوع من الدراسات قد يودي إلى تبني تصورات غير دقيقة حول تقبل المعلمين مما ينعكس على أدائهم في العملية التدريسية.

تاريخ الألعاب الإلكترونية

ظهرت الألعاب الإلكترونية لأول مرة في منتصف القرن العشرين، عندما بدأت التكنولوجيا تفتح آفاقًا جديدة للإبداع والتفاعل؛ ففي تلك الفترة، كانت الحواسيب تعتبر أجهزة ضخمة ومعقدة، تستخدم بشكل أساسي لأغراض علمية وحسابية فقط؛ ومع ذلك، ومع تُطوّر تقنيات البرمجة وزيادة الاهتمام بالإمكانات الترفيهية للحواسيب، بدأت تظهر المحاولات الأولى لتطوير ألعاب إلكترونية تستفيد من هذه الإمكانات؛ وفي عام 1958، تمكن الفيزيائي الأمريكي "ويليام هيغينبوثام" من تصميم لعبة تدعى "Tennis for Two"، والتي تعد واحدة من أوائل الألعاب الإلكترونية التي عرضها على شاشة حاسوب؛ وقد كانت اللعبة عبارة عن محاكاة بسيطة لرياضة التنس، حيث يمكن للاعبين التحكم بكرتين باستخدام ذراع تحكم، مما جعلها تجربة تفاعلية فريدة ومبتكرة في ذلك الوقت. (النعيمي، 2020).

ومع بداية الستينيات، استمرت المحاولات لتطوير ألعاب إلكترونية أكثر تطورًا، وأصبحت "سبايس وار (Spacewar) "التي أطلقت عام 1962 نقطة تحول مهمة؛ وقد تم تصميم هذه اللعبة على يد مجموعة من طلاب معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)؛ واستخدمت أجهزة الحواسيب الأولية لتقديم تجربة لعب متكاملة؛ وقد كانت اللعبة تدور حول سفينتين فضائيتين تتحركان على شاشة سوداء تحاكي الفضاء الخارجي، وكان اللاعبان يحاولان تدمير بعضهما البعض؛ فعلى الرغم من محدودية الرسومات، إلا أن فكرة التفاعل الفوري بين اللاعبين والجهاز جعلت اللعبة تجربة مذهلة وجديدة تمامًا، ووضعت أساسًا للمفاهيم التفاعلية التي تعتمد عليها الألعاب الحديثة. (صلاح الدين، 2015).

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، بدأت الألعاب الإلكترونية تأخذ شكلاً أكثر تطورًا وتعقيدًا؛ إذ ظهرت أجهزة الألعاب المنزلية مثل "أتاري 2600" التي نقلت تجربة اللعب من صالات الآركيد إلى غرف المعيشة؛ وتزامن هذا التطور مع إصدار ألعاب شهيرة مثل "Pac-Man" و"Space Invaders"، اللتان حققتا نجاحًا عالميًا لعبةPac-Man، على سبيل المثال، كانت أول لعبة تقدم شخصية رمزية يمكن للاعبين التعرف عليها بسهولة، مما جعلها تتجاوز كونها مجرد لعبة وتصبح جزءًا من الثقافة الشعبية؛ ففي الوقت نفسه، أتاحت Space Invaders تجربة تفاعلية جديدة من خلال استراتيجيات إطلاق النار على الغزاة الفضائيين، مما جعل اللاعبين يشعرون بمزيد من المشاركة والاندماج؛ ومع تطور تقنيات الحوسبة خلال التسعينيات، انتقلت الألعاب الإلكترونية إلى مستوى جديد كليًا؛ فقد ظهرت أجهزة الألعاب المتقدمة مثل "سوني بلايستيشن " (PlayStation) و"نينتندو 64(Nintendo 64) "، التي قدمت رسومات ثلاثية الأبعاد وتجارب لعب أكثر واقعية؛ والوقت نفسه، شهدت أجهزة الحاسوب الشخصي (PC) تطورًا كبيرًا في قدرتها على تشغيل الألعاب، مما فتح الباب أمام تطوير ألعاب تعليمية وألعاب تحاكي الواقع بشكل أكبر؛ وفي هذه المرحلة، ظهرت ألعاب تعليمية مثل سلسلة "أوريغون تريل التي كانت تستخدم في المدارس لتعزيز مهارات التفكير والتخطيط لدى الطلاب؛ كما بدأت الألعاب تستخدم في التدريب المهني، حيث قدمت برامج محاكاة لتعليم الطيران والطب والهندسة. (صلاح الدين، 2015).

أما في السنوات الأخيرة، فقد ساهمت الهواتف الذكية في انتشار الألعاب الإلكترونية بشكل أكبر؛ ومع ظهور تطبيقات الألعاب على الأجهزة المحمولة، أصبحت الألعاب متاحة للجميع في أي وقت، وأي مكان؛ وهذا التحول جعل الألعاب الإلكترونية جزءًا لا يتجزأ من حياة الناس اليومية، سواء كانت للترفيه أو للتعليم؛ فبفضل التقنيات المتقدمة مثل الواقع الافتراضي (VR) والواقع المعزز (AR)، أصبحت الألعاب الإلكترونية وسيلة قوية لمحاكاة الواقع وتقديم تجارب غامرة تتجاوز حدود الخيال؛ وقد تطورت الألعاب الإلكترونية بشكل مذهل، من كونها مجرد وسيلة ترفيهية بسيطة إلى صناعة متكاملة تساهم في التعليم، والتدريب، والتفاعل الثقافي والاجتماعي. (صلاح الدين، 2015).

الفرق بين الألعاب الترفيهية والألعاب التعليمية الإلكترونية

تعد الألعاب الإلكترونية ظاهرة عالمية أثرت على مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك التعليم والترفيه؛ وعلى الرغم من أن الألعاب الترفيهية والألعاب التعليمية الإلكترونية تشترك في استخدام التكنولوجيا والتصاميم الجذابة لجذب المستخدمين، فإن هناك فروقًا جوهرية بينهما تتعلق بالأهداف، وطريقة التصميم، والجمهور المستهدف، والقيم المكتسبة من كل نوع.

تهدف الألعاب الترفيهية في الأساس إلى تقديم تجربة ممتعة ومسلية للاعبين؛ وقد يتم تصميم هذه الألعاب لتحفيز الشعور بالمتعة والإنجاز من خلال التحديات، مثل جمع النقاط أو الفوز في المسابقات؛ فغالبًا ما تتمحور الألعاب الترفيهية حول القصص المشوقة أو الرسوم المتحركة المبهرة أو التحديات المثيرة التي تبقي اللاعب في حالة من الاندماج لفترات طويلة؛ وفي المقابل، تسعى الألعاب التعليمية الإلكترونية إلى تحقيق أهداف تربوية وتعليمية واضحة؛ إذ تصمم هذه الألعاب لتقدم المحتوى التعليمي بطريقة تفاعلية وممتعة، مما يجعلها أداة تعليمية فعالة تنمي المهارات الأكاديمية والحياتية مثل القراءة، الحساب، التفكير النقدي، وحل المشكلات. (بهوت، 2019).

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

وقد تختلف طريقة تصميم كل نوع من هذه الألعاب؛ في حين تركز الألعاب الترفيهية على الرسومات المبهرة والمؤثرات الصوتية المشوقة لتوفير تجربة ترفيهية بحتة، وتهتم الألعاب التعليمية الإلكترونية بدمج المحتوى التعليمي داخل سياق اللعبة؛ إذ يتم تصميم الألعاب التعليمية بأسلوب يساعد اللاعبين على اكتساب المعرفة أو تطوير المهارات من خلال الأنشطة التفاعلية، مثل حل الألغاز أو اجتياز التحديات التي تتطلب التفكير والإبداع؛ فعلى سبيل المثال، قد تقدم لعبة تعليمية للأطفال درسًا في الرياضيات من خلال مجموعة من التحديات التي يجب حلها لتحقيق تقدماً في اللعبة؛ ومن ناحية الجمهور المستهدف، تصمم الألعاب الترفيهية لتلبية احتياجات فئات عمرية مختلفة، بدءًا من الأطفال وصولاً إلى البالغين، حيث تشمل أنماطًا مختلفة مثل ألعاب الحركة والمغامرات والمحاكاة؛ أما الألعاب التعليمية الإلكترونية فتركز بشكل أكبر على الأطفال والشباب في المراحل الدراسية المختلفة، حيث تستخدم كأداة تعليمية تعزز التفاعل مع المحتوى التعليمي داخل الفصول الدراسية أو المنازل؛ ومع ذلك، ظهرت ألعاب تعليمية تستهدف الكبار أيضًا، خاصة في مجالات مثل تعلم اللغات أو تطوير المهارات التقنية. (بهوت، 2019).

الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة من أهم المصادر التي تسهم في فهم الأبعاد المختلفة لموضوع " اتجاهات معلمي قصبة الكرك نحو استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية في التدريس" حيث توفر رؤية شاملة للمفاهيم والنظريات المتبعة في هذا المجال، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة في هذا السياق. حيث سيتم استعراض أهم الدراسات التي تناولت استخدام الألعاب التعليمية الالكترونية في التعليم. مع التركيز على العوامل المؤثرة في اتجاهات المعلمين نحو هذه الوسيلة التعليمية وسيتم عرض الدراسات وفق منجية الترتيب الزمني تنازلياً من الأحدث للأقدم.

هدفت دراسة (صلاح، 2024) لمعرفة مدى استخدام الألعاب الالكترونية في تدريس العلوم لطلبة المرحلة الأساسية الدنيا في مدارس جنين من وجهة نظر معلميهم، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، حيث تم اختيار عينة الدراسة وفقاً لطريقة العينة المتيسرة وكانت (220) معلما ومعلمة، اعتمدت على مقياس مكون من (30) فقرة لمعرفة مدى استخدام الألعاب الالكترونية في تدريس العلوم لطلبة المرحلة الأساسية الدنيا في مدارس جنين من وجهة نظر معلميهم. وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج كان أهمها أن مدى استخدام الألعاب الالكترونية في تدريس العلوم لطلبة المرحلة الأساسية الدنيا في مدارس جنين من وجهة نظر معلميهم كانت كبيرة أي إيجابية، وتبين عدم وجود فروق في استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى استخدام الألعاب الالكترونية في تدريس العلوم لطلبة المرحلة الأساسية الدنيا في مدارس جنين من وجهة نظر معلميهم حسب متغير (الجنس، وسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي).

أجرى (مسودة، 2024) دراسة هدفت إلى التعرف إلى اتجاهات توظيف المعلمين للألعاب التعليمية الالكترونية في تعليم الطلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الأساسية في القدس، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وتم اختيار عينة الدراسة وفقاً لطريقة العينة المتيسرة بحجم (95) من معلمي اللغة العربية، اعتمدت الدراسة مقياسا مكونا من (20) فقرة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: إن توظيف المعلمين للألعاب التعليمية الالكترونية في تعليم الطلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الأساسية كانت كبيرة؛ أي أنها إيجابية وتبين عدم وجود فروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول اتجاهاتهم نحو توظيف الألعاب التعليمية الالكترونية في تعليم الطلبة ذوي صعوبات التعلم في المدارس الأساسية في القدس حسب متغير (الجنس، سنوات الخبرة والمؤهل العلمي).

كما اتجهت دراسة كلّ من (Alzubaidi, Amani Hashim, 2024) إلى التعرف إلى "واقع تطبيق الألعاب الإلكترونية التعليمية من وجهة نظر معلمي المرحلة الابتدائية" استخدم الباحثون المنهج الوصفي، وتم استخدام استبانة لجمع البيانات اللازمة للبحث بعد التحقق من صدقها وثباتها؛ وتألف مجتمع الدراسة من 649 معلماً ومعلمة من معلمي المرحلة الابتدائية في مدينة الخبر؛ وخلصت نتائج الدراسة إلى أن أغلب المعلمين متفقون على توظيف الألعاب الإلكترونية التعليمية بدرجة كبيرة؛ كما كشفت النتائج أن المعلمات يواجهن معوقات توظيف الألعاب الإلكترونية التعليمية بدرجة متوسطة؛ كما وجدت فروقاً ذات دلالة إحصائية في درجة توظيف الألعاب الإلكترونية التعليمية في العملية التعليمية وفقاً لمتغير الخبرة لصالح الأقل خبرة، إلا أنها لم تؤثر على معوقات توظيف الألعاب الإلكترونية التعليمية في العملية التعليمية؛ كما وجدت فروقاً ذات دلالة إحصائية في درجة توظيف الألعاب الإلكترونية التعليمية في العملية التعليمية وفقاً لمتغير المؤهل العلمي وجاءت لصالح الماجستير، إلا أنها لم تؤثر على الاستجابات لمعوقات توظيف الألعاب الإلكترونية التعليمية في العملية التعليمية؛ وأخيراً لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة توظيف الألعاب الإلكترونية التعليمية في العملية التعليمية ومعوقاتها تعزى للمرحلة التعليمية.

كما أجرت (المطيري، 2023) دراسة هدفت للكشف عن اتجاهات المعلمات نحو استخدام الألعاب الالكترونية في تنمية التفكير الإبداعي لدى الأطفال في حفر الباطن، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، وتكونت عينة الدراسة من (162) معلمة، تم اختيارها بالطريقة العشوائية البسيطة قامت الباحثة بتطوير أداة تكونت من (32) فقرة أظهرت نتائج الدراسة أن اتجاهات معلمات رياض الأطفال نحو استخدام الألعاب التعليمية الالكترونية في تنمية التفكير الإبداعي كان مرتفعا، وأظهرت النتائج أيضاً عدم وجود فروق دالة إحصائياً في اتجاهات معلمات رياض الأطفال نحو استخدام الألعاب التعليمية الالكترونية في تنمية التفكير الإبداعي تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي، وقطاع العمل، وسنوات الخبرة.

هدفت الدراسة التي أجراها (الفيلكاوي؛ القطان؛ العرادة، 2022) إلى تقصي آراء معلمي المواد الاجتماعية في المرحلة الثانوية بدولة الكويت نحو توظيف الألعاب التعليمية الالكترونية في التعليم، تبنت هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتكونت عينة هذه الدراسة من (250) معلماً ومعلمة، جمعت آراؤهم بواسطة استبانة الكترونية. وأظهرت النتائج أن معلمي المواد الاجتماعية يؤيدون توظيف الألعاب الالكترونية في تدريس المواد الاجتماعية بدرجة كبيرة، وكذا في المحورين: التقني والتعليم. كما كشفت النتائج أن متغير الجنس كان له تأثير ذو دلالة إحصائية لصالح آراء المعلمات. بينما لم يكن تاثير ذو دلالة إحصائية على آراء معلمي المواد الاجتماعية في المحور التقني، وعلى النقيض من ذلك فقد كان لمتغير الجنس ثاثير ذو دلالة إحصائية على آرائهم في المحور التعليمي؛ حيث كان لصالح المعلمات. أما متغير سنوات الخبرة التدريسية، فلم يكن تاثير ذو دلالة إحصائية في المحورين: التقني والتعليمي.

وأما دراسة كارمان وار وكارادينيز (Karaman,Er.H & Karadeniz, 2022) فقد هدفت إلى معرفة كيفية استخدام معلمي الدراسات الاجتماعية الأتراك للألعاب التعليمية. استخدمت الدراسة المنهج النوعي من خلال إجراء مقابلات شبه مبنية على (15) معلما. أظهرت النتائج أن معلمي الدراسات الاجتماعية يتعاملون بشكل إيجابي مع استخدام الألعاب التعليمية، كما أظهرت أن الألعاب التعليمية تساهم بشكل كبير في تسهيل التعلم وزيادة دافعية الطلبة نحوه، مما يسهل تحقيق الأهداف التعليمية.

هدفت الدراسة التي أجراها (البلهان، والوتار، 2017) إلى التعرف إلى اتجاهات المعلمين نحو استخدام الألعاب التربوية في التعليم والتعلم في مدارس دولة الكويت، وتبنت الدراسة المنهج الوصفي. ولتحقيق أهداف الدراسة وزعت استبانة عل (425) معلماً ومعلمة شاركوا بهذه الدراسة 86 معلماً و357 معلمة في مراحل تعليمية مختلفة بدولة الكويت. كشفت النتائج عن اتفاق المعلمين حول أهمية توظيف الألعاب التعليمية في التعليم. كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة أحصائية في الأهمية التربوية للألعاب لصالح المعلمين ذوي سنوات الخبرة (1–5) سنوات، ثم لصالح المعلمين من ذوي سنوات الخبرة (–10) سنوات. بينما لم يكن متغير الجنس دالاً إحصائياً في رأي المعلمين نحو توظيف الألعاب في التعليم. وأكدت الدراسة أهمية ارتباط الألعاب بالأهداف التعليمية. وأنها تراعي الفروق الفردية بين المتعلمين، وتوفر المشاركة والتفاعلية بيتهم، وأنها تتصف بسهولة الإجراءات العملية، كما أنها قابلة للتقييم والتعليق.

كما أجرى (الغامدي، 2023) دراسة هدفت إلى التعرف إلى واقع توظيف المعلمات للألعاب التعليمية الالكترونية في تعليم ذوي صعوبات التعلم في المرحلة الابتدائية، والمعوقات التي تحد من توظيفها، والكشف عن أهم متطلبات توظيفها بمدينة الرياض، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي المسحي، وتم بناء وتطوير استبانة، قامت الباحثة بتطبيقها على عينة مكونة من (241) معلمة. وأظهرت النتائج أن درجة توظيف المعلمات للألعاب التعليمية الالكترونية في تعليم الطالبات ذوات صعوبات التعلم في المرحلة الابتدائية في مدينة الرياض، جاءت بدرجة عالية، بمتوسط حسابي (3.36) من أصل (5) وكانت أعلى الفقرات تنص على توظيف المعلمات للألعاب التعلمية الالكترونية، كوسيلة ممتعة للطالبات ذوات صعوبات التعلم. كما أوضحت النتائج أن معلمات المرحلة الابتدائية بمدينة الرياض يقدرن درجة معوقات توظيف المعلمات للألعاب الالكترونية في تعليم الطالبات ذوات صعوبات التعلم بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (3.39)، من أصل (5) وكانت أبرز المعوقات قلة توافر الأجهزة الالكترونية اللازمة لتوظيف الألعاب الالكترونية، كما أظهرت النتائج أن المعلمات قدرن متطلبات توظيف المعلمات للألعاب الالكترونية في تعليم الطالبات ذوات صعوبات التعلم في المرحلة الابتدائية بمدينة الرياض بمتوسط حسابي (3.54) من أصل (5). وأهم متطلبات توظيف الألعاب التعليمية تقديم الدورات التدريبية اللازمة للمعلمات لإنتاج الألعاب التعليمية.

هدفت دراسة (البركاتي، 2023) إلى الكشف عن "مدى استخدام معلمات الرياضيات بالتعليم العام لاستراتيجية التلعيب بمحافظة الليث " ولتحقيق أهداف البحث استخدم الباحثان المنهج المختلط، وتكونت عينة البحث من (121) معلمة من معلمات الرياضيات بالمرحلتين المتوسطة والثانوية بمحافظة الليث، وقد تم إعداد استبانة مكونة من (11) محوراً تمثل أهمية استخدام معلمات الرياضيات لاستراتيجية التلعيب، وبعد التأكد من دلالات صدقها وثباتها تم توزيعها إلكترونيا على العينة، وكانت نسبة المسترد (109) استبانة، وفي الوقت ذاته تم إعداد بطاقة ملاحظة مكونة من (12) محوراً تمثل مدى استخدام معلمات الرياضيات لاستراتيجية التلعيب في حصصهن، وبعد التأكد من دلالات صدقها وثباتها تم ملاحظة (30) معلمة رياضيات للمرحلتين المتوسطة والثانوية، وبعد إجراء الأساليب الوصفية والإحصائية على البيانات توصل الباحثان إلى نتائج أهمها: إيمان معلمات الرياضيات بشكل كبير بأهمية استخدام التلعيب في دروس الرياضيات للمرحلتين المتوسطة والثانوية، ورغم الوصول إلى هذه النتيجة إلا أن استخدامهن للتلعيب في التدريس ضعيف جدا.

وتناولت دراسة بيك (picka, 2017) التعرف على اتجاهات المعلمين حول استخدام الألعاب التعليمية الالكترونية في الفصول الدراسية ومعوقات استخدامها، واستخدم المنهج الوصفي المسحي، وتكونت العينة من (486) من معلمي المرحلة الابتدائية، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وأظهرت النتائج أن اتجاهات المعلمين إيجابية حول الألعاب الالكترونية، وزيادتها لدافعية الطلبة في الدراسة، كما أظهرت النتائج عدداً من المعوقات، أهمها ضيق الوقت لدمج الألعاب الالكترونية في العملية التعليمية، ونقص المعلومات الكافية حول كيفية دمجها بالإضافة إلى نقص الأجهزة الالكترونية.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من استعراض الدارسات السابقة أن هناك اتجاهاً عاما إيجابياً في الأدبيات التربوية نحو استخدام الألعاب التعليمية الالكترونية، سواء من حيث القناعة بأهميتها أو مستوى توظيفها في التدريس، والدراسات التي توصلت نتائج إيجابية هي (صلاح، 2024؛ مسودة، 2024؛ المطيري، 2023؛ الفليكان وآخرون، 2023؛ البلهان والوتار، 2017؛ الغامدي، 2023؛ البركاتي، 2023؛ picka, 2017).

من ناحية أخرى أظهرت في نتائج الدراسات السابقة قلة الفروق الدالة إحصائياً تبعاً لمتغيرات (الجنس، الخبرة، المؤهل) مثل دراسة (صلاح، 2024؛ مسودة، 2024؛ المطيري، 2023؛ الغامدي، 2023؛ picka, 2017).

اما الدراسات السابقة التي أظهرت نتائجها فروق دالة إحصائياً لصالح بعض المتغيرات مثل دراسة (الفيلكان وآخرون، 2023) التي أظهرت فروقا دالة إحصائياً تعزى لمتغير الجنس(لصالح الإناث) في آراء معلمي المواد الاجتماعية نحو توظيف الألعاب الالكترونية. أما دراسة (البلهان، والوتار، 2017) فقد أظهرت نتائجها فروقا دالة إحصائياً تعزى لمتغير سنوات الخبرة في تقدير المعلمين للأهمية التربوية للألعاب التعليمية، حيث جاءت الفروق لصالح المعلمين ذوي الخبرة (1–5 سنوات) ثم (–10سنوات). بينما لم تظهر لمتغير الجنس.

وجود فجوة بين قناعة المعلمين بأهمية الألعاب التعليمية الالكترونية والتطبيق الفعلي كما في دراسة (البركاني، 2023) تباينت هذه الدراسات في أهدافها، ومناهجها، وعيناتها، وأدواتها، ونتائجها. مما يعكس تنوع زوايا تناول موضوع الألعاب التعليمية الالكترونية. ويؤكد الحاجة إلى دراسات جديدة تسد الفجوات البحثية القائمة، خاصة فيما يتعلق بالتطبيق الفعلي في التدريس.

وبالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت موضوع الألعاب التعليمية الالكترونية إلا أن مراجعة الدراسات السابقة تكشف عن وجود ثمة فجوة بحثية لم يتم تناولها بشكل مباشر سدتها هذا الدراسة، أولاً: مكان الدراسات فالدراسات السابقة أجريت في أماكن غير مكان الدراسة الحالية الكرك، ثانياً: الفجوة من حيث الفئة المستهدفة حيث استهدفت الدراسة الحالية معلمي قصبة الكرك بشكل عام، دون حصرهم في مادة أو فئة تعليمية محددة في الوقت الذي ركزت فيه الدراسات السابقة إما على معلمات رياض الأطفال، أو معلمات مادة بعينها (اللغة العربية أو الرياضيات أو الاجتماعيات). ثالثاً: الفجوة في السياق التعليمي: في الوقت الذي ركزت فيه الدراسات السابقة على واقع الاستخدام أو المعوقات أو المتطلبات حيث ركزت هذه الدراسات على الاتجاهات في بيئة تعليمية محلية مما يتيح فهماً أعمق لمدى تقبل المعلمين للألعاب في هذا السياق.

من هنا تنبع أهمية الدراسة الحالية " اتجاهات معلمي قصبة الكرك نحو استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية في التدريس" في أنها تسهم في إثراء الأدبيات التربوية وتوفير بيانات للاستفادة منها في تطوير العملية التدريسية.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

مشكلة الدراسة:

تنبثق مشكلة الدراسة من الأمور التالية:

- بعد الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة التي تتحدث وتؤكد أهمية الألعاب الإلكترونية في التدريس مثل (صلاح، 2024؛ مسودة، 2024؛ المطيري، 2023؛ الفليكان وآخرون، 2023؛ البلهان والوتار، 2017؛ الغامدي، 2023؛ البركاتي، 2023؛ picka, 2017).
- من خلال عمل الباحث في الميدان التربوي وملاحظته ضرورة توظيف الألعاب الإلكترونية في التدريس بمراحله المختلفة, حيث يشكل المعلمون عنصراً أساسياً في العملية التعليمية، ودورهم لا يقتصر فقط على نقل المعرفة، بل يتضمن توجيه الطلاب وتبني أساليب تعليمية مبتكرة تتناسب مع احتياجات الجيل المعاصر؛ ولكن استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية يعتمد بشكل كبير على مدى تقبل المعلمين لفكرة الدمج بين التعليم والتكنولوجيا؛ فبعض المعلمين قد يرون في هذه الأدوات وسيلة لتعزيز التفاعل داخل الصفوف الدراسية، بينما قد يتردد آخرون في تبنيها بسبب نقص الخبرة التكنولوجية أو لاعتقادهم بأنها قد تشتت انتباه الطلاب عن الأهداف التعليمية؛ وفي السياق المحلي، تمثل قصبة الكرك في الأردن نموذجًا يعكس تحديات وفرص استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية؛ ونستطيع القول بأن مشكلة البحث تتمثل في الإجابة عن السؤالين التاليين:

السؤال الأول: ما مستوى اتجاهات معلمي قصبة الكرك نحو استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية في التدريس؟

السؤال الثاني: هل هناك فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة الفا =0.05 بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العين حول اتجاهات المعلمين نحو الألعاب الالكترونية تعزى إلى متغيرات (الجنس، التخصص، الخبرة في التدريس)؟

أهداف الدراسة:

- الكشف عن مستوى اتجاهات معلمي قصبة الكرك نحو استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية في التدريس.
- التعرف عما إذا كان هنالك فروق دالة إحصائياً وإيجابية في اتجاهات معلمي قصبة الكرك نحو استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية في التدريس تعزى لمتغيرات (الجنس، التخصص، الخبرة في التدريس).

أهمية الدراسة:

- **الأهمية النظرية:** تعد هذه الدراسة إضافة نظرية لموضوع استخدام الألعاب الإلكترونية في التدريس ومعرفة علاقتها باتجاهات المعلمين. كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها – في الوقت الحالي – من أهمية الموضوع الذي تطرحه (الألعاب التعليمية الإلكترونية). وما أحدثه شيوع الألعاب التعليمية الالكترونية من اتجاهات متباينة حول مدى تحقيقها للأهداف التربوية. وقد تفيد هذه الدراسة في برامج تدريب المعلمين والمعلمات في كليات التربية في كيفية دمج الألعاب المناسبة لتحقيق الأهداف التعليمية.
- **الأهمية العملية:** تكمن أهمية البحث من الناحية العملية في الإفادة من نتائجها لتوفير التغذية الراجعة للمعلمين والمعلمات لتعرف أهمية الألعاب التعليمية الإلكترونية في التدريس. إضافة إلى إفادة أصحاب القرار للتوجيه أثناء تصميم المحتوى لتضمين الألعاب التعليمية الإلكترونية في المناهج الدراسية.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

تعريف المصطلحات:

الاتجاهات: عبارة عن استجابة مكتسبة من الفرد نحو موضوع ما، وقد تكون الاستجابة إيجابية أو سلبية وذلك حسب خبرات الفرد السابقة (Pickaens, 2013) .

إجرائياً: لغايات هذا البحث الاتجاه يقاس بالدرجة التي يحصل عليها المعلم على مقياس الاتجاهات نحو استخدام الألعاب الإلكترونية في التدريس.

الألعاب التعليمية الإلكترونية: تعددت التعريفات للألعاب التعليمية الإلكترونية، نورد منها:

عرفها نور الدين: بأنها أجهزة تعليمية مصممة لدعم التعلم، ومساعدة الطلاب على تطوير مهاراتهم مثل التواصل وحل المشكلات والتفكير الإبداعي ومهارات صنع القرار عندما يلعب المتعلمون الألعاب (Noraddin, 2015)

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي وذلك لملائمته لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها.

المشاركون في الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي قصبة محافظة الكرك العاملين في المدارس الحكومية والخاصة والبالغ عددهم (2858) معلماً ومعلمة. تم اختيار عينة متيسرة عشوائية من مجتمع البحث، وتم تحديد حجمها وفقًا لجداول سيكران وبوجي (Sekaran & Bougie, 2016) المخصصة لتحديد حجم العينات، حيث بلغ حجم العينة المناسب ما مجموعه (255) فردا، قام الباحث بتوزيع الاستبانات على أفراد عينة البحث من خلال تطبيق جوجل درايف (Google Drive)، استجاب منهم ما مجموعه (255) فرداً وكانت ردودهم مكتملة الإجابات وصالحة للتحليل الإحصائي، وشكلت ما نسبته (75%) من مجتمع البحث. والجدول التالي رقم (1) يبين توزع أفراد عينة البحث حسب خصائصهم الشخصية والوظيفية:

جدول (1): توزع أفراد عينة البحث حسب خصائصهم الشخصية والوظيفية

المتغير	فئة المتغير	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	60	23.5
	أنثى	195	76.5
المجموع		255	
التخصص	علمي	78	30.6
	إنساني	126	49.4
	تخصص آخر	51	20.0
المجموع		255	
الخبرة في التدريس	1-5 سنوات	54	21.2
	6-10 سنوات	46	18.0
	11-15 سنة	45	17.6
	16-20 سنة	58	22.7
	أكثر من 20 سنة	52	20.4
المجموع		255	

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

أداة الدراسة: لتحقيق أهداف البحث، تم تطوير أداة البحث متبعاً الباحث في تطويرها الإجراءات الآتية:

1. مراجعة المراجع العلمية المرتبطة بموضع الدراسة: اتجاهات معلمي قصبة الكرك نحو استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية في التدريس.
2. مراجعة الأدوات المستخدمة في جمع البيانات في الدراسات والبحوث العلمية السابقة العالمية والعربية والمحلية، سواء كانت تقيس متغيرات الدراسة بشكل مباشر، أو ذات صلة.
3. عرض أداة البحث على أصحاب الخبرة والاختصاص للتحقق من صدقها.
4. استرجاع أداة البحث من السادة المحكمين، والاطلاع على ملاحظاتهم والتعديل عليها.
5. التحقق من الخصائص السيكومترية لأدوات البحث، وفيما يلي توضيح تفصيلي للإجراءات المتبعة في تطويرها لتناسب تحقيق أهداف الدراسة والثقة بنتائجها.

وقد تم تصميم العبارات (الفقرات) الواردة في الاستبانة جميعها على غرار نمط مقياس ليكرت الخماسي Likert Scale الذي تتمثل درجاته في (الدرجة 5 موافق بشدة، الدرجة 4 موافق، الدرجة 3 محايد، الدرجة 2 غير موافق، والدرجة 1 غير موافق بشدة).

وللتعليق على قيم المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على فقرات الأداة، تـــم استخدام قاعدة الأهمية النسبية (Sekeran & Bougie, 2016)، وعلى النحو الاتي:

قاعدة الأهمية النسبية = (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات

$$= (5-1)/3 = 1.333$$

$$1.333+1 = 2.333$$

$$1.333+2.333 = 3.666$$

$$1.333+3.666 = 5$$

وعليه، فإن الحكم على قيم المتوسطات الحسابية لتفسير النتائج يكون باستخدام المعيار الآتي كما يلي:

منخفض	متوسط	مرتفع
أقل من 2.33	3.66-2.34	أكثر من 3.66

صدق الأداة:

1.الصدق الظاهري:

لاستخراج الصدق الظاهري لأداة الدراسة، تم عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص العلمي في مجال البحث، لإبداء آرائهم حول سلامة الصياغة اللغوية، ومدى وضوح فقرات الأداة (المقياس)، وانتمائها لمجال البحث، ومناسبتها للعينة، وإضافة ما يرونه مناسباً من تعديلات ومقترحات. حيث تم اعتماد نسبة اتفاق لا تقل عن ثمانين بالمئة (80% وأعلى) للحكم على صلاحية الفقرة لتضمينها في الأداة، وبعد الاطلاع على آراء المحكمين تم إيجاد اتفاق بالنسبة المعتمدة على

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

مدى مناسبة فقرات الأداة للعينة المستهدفة، وتم الأخذ بملاحظاتهم، للوصول إلى الأداة النهائية المكونة من (30) فقرة لقياس اتجاهات معلمين قصبة الكرك نحو استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية في التدريس.

2. الاتساق الداخلي:

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Coefficients) لاستخراج دلالات صدق البناء لأداة البحث، حيث تم استخراج معاملات ارتباط درجة كل فقرة مع الدرجة الكلية، بعد تطبيقه على عينة استطلاعية من مجتمع البحث وخارج عينتها بلغ حجمها (30) معلماً ومعلمة، والجدول (2) يعرض النتائج.

جدول (2): معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Coefficients) بين الفقرة والدرجة الكلية لأداة البحث

الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية	الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية
1	.57**	11	.62**	0.000	21	.64**	0.000
2	.51**	12	.61**	0.000	22	.58**	0.000
3	.59**	13	.64**	0.000	23	.64**	0.000
4	.63**	14	.65**	0.000	24	.67**	0.000
5	.58**	15	.63**	0.000	25	.61**	0.000
6	.62**	16	.59**	0.000	26	.66**	0.000
7	.55**	17	.65**	0.000	27	.53**	0.000
8	.48**	18	.66**	0.000	28	.61**	0.000
9	.54**	19	.58**	0.001	29	.55**	0.000
10	.63**	20	.69*	0.037	30	.67**	0.000

**دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$).

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (3)، أن معاملات ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية كانت جميعها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)، وهذا يشير إلى صدق الأداة ومناسبتها لإجراء البحث.

ثبات أداة البحث:

للتأكد من ثبات أداة البحث، فقد تم استخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test-Retest) بتطبيق الأداة، وإعادة تطبيقها بعد أسبوعين على عينة استطلاعية من مجتمع البحث وخارج عينتها، تكونت من (30) معلماً ومعلمة، ومن ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم في المرتين. كما تم أيضاً حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، وقد تبين أن قيمة معامل الارتباط بين التطبيقين للدرجة الكلية بلغت (.85) وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). أما قيمة ثبات كرونباخ ألفا للدرجة الكلية للأداة فقد بلغت (.925) وهي درجة تدل على ثبات الأداة، ومناسبتها لإجراء البحث.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

متغيرات البحث:

اشتمل البحث على المتغيرات الآتية:

المتغيرات الوسيطة تشمل:

- الجنس: (ذكر، أنثى)
- التخصص:(علمي، إنساني، تخصص آخر)
- الخبرة:(1-5، 6-10، 11-15، 16-20، اكثر من 20 سنة)

المتغير الرئيس: اتجاهات معلمي قصبة الكرك نحو استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية في التدريس.

الأساليب الإحصائية:

لاستخراج النتائج، تم استخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن سؤال البحث الأول.
2. تحليل التباين الثلاثي (Three Way Anova) للإجابة عن سؤال البحث الثاني.

عرض النتائج ومناقشتها

نتائج السؤال الأول الذي نصه: ما مستوى اتجاهات معلمي قصبة الكرك نحو استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية في التدريس؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوى للفقرات والدرجة الكلية، وعلى الآتي:

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوى للفقرات التي تقيس اتجاهات المعلمين نحو استخدام الألعاب الالكترونية في التدريس

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
3	أشعر أن الألعاب التعليمية الإلكترونية تضفي المتعة والتشويق على عملية التعلم	4.23	0.767	3	مرتفع
20	أرغب من إدارة المدرسة توفير أجهزة حاسب آلي وأجهزة لوحية لاستخدام الألعاب التعليمية	4.14	0.849	20	مرتفع
21	أرغب بحضور دورات خاصة بتصميم برمجيات للألعاب الإلكترونية	4.08	0.936	21	مرتفع
1	أعتقد أن الألعاب التعليمية الإلكترونية تسهم في إكساب المتعلم للمادة التعليمية	4.06	0.786	1	مرتفع

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

8	أشعر بأن الألعاب التعليمية الإلكترونية تزيد من دافعية المتعلم للتعلم	4.03	0.853	8	مرتفع
6	أرى أن الألعاب التعليمية الإلكترونية تشجع المتعلم على ممارسة التعلم الذاتي	4.01	0.800	6	مرتفع
22	أشعر بأن الألعاب التعليمية الإلكترونية تساعد في تحسين فهم المتعلمين للمفاهيم الصعبة	4.00	0.877	22	مرتفع
2	أرى أن الألعاب التعليمية الإلكترونية تساعد في تحقيق الأهداف التدريسية	3.97	0.822	2	مرتفع
5	أعتقد أن الألعاب التعليمية الإلكترونية توفر الجهد في تنفيذ المحتوى التعليمي	3.96	0.845	5	مرتفع
23	أرى بأن الألعاب التعليمية الإلكترونية تسهم في تطوير مهارات التفكير المختلفة لدى المتعلمين	3.96	0.898	23	مرتفع
28	أشعر أن الألعاب التعليمية الإلكترونية تتناسب مع طرق التعلم الجديدة	3.93	0.790	28	مرتفع
7	أشعر أن الألعاب التعليمية الإلكترونية تساعد في تدريس الموضوعات الصعبة	3.87	0.893	7	مرتفع
13	أعتقد أن الألعاب التعليمية الإلكترونية تنمي لدى المتعلمين روح المثابرة والإصرار أثناء التعلم	3.85	0.930	13	مرتفع
11	أعتقد أن الألعاب التعليمية الإلكترونية تسهم في توفير بيئة صفية نشطة	3.83	0.919	11	مرتفع
12	أرى أن الألعاب التعليمية الإلكترونية تساعد على نقل مسؤولية التعلم من المعلم إلى المتعلم	3.78	0.919	12	مرتفع
26	أشعر بأن استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية يقلل الإحباط لدى المتعلم في حالة الفشل	3.72	0.817	26	مرتفع
17	أرى أن الألعاب التعليمية الإلكترونية تناسب متعلمي المراحل المختلفة	3.68	0.917	17	مرتفع
25	أعتقد أن استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية يزيد من أعباء التعليم الإضافية للمتعلمين	3.64	0.938	25	متوسط

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

15	أزعم أن إعداد الألعاب الإلكترونية يستهلك الكثير من وقت الحصة	3.61	0.995	15	متوسط
24	أعتقد أن أدوات التقويم المرتبطة بالألعاب التعليمية الإلكترونية فيها صعوبة	3.57	0.947	24	متوسط
16	أعتقد أن الألعاب التعليمية الإلكترونية تُحدث خلافات بين المتعلمين بسبب التنافس	3.56	0.924	16	متوسط
4	أرى أن الألعاب التعليمية الإلكترونية تراعي الفروق الفردية	3.55	0.979	4	متوسط
29	أعتقد أن الألعاب التعليمية الإلكترونية تقلل من المهارات الحياتية	3.52	0.987	29	متوسط
30	أحبذ التدريس باستخدام الألعاب الإلكترونية بدلًا من الطريقة الاعتيادية	3.50	1.057	30	متوسط
10	أشعر أن الألعاب التعليمية الإلكترونية تزيد من قدرة المتعلم على التعبير عن رأيه	3.48	1.017	10	متوسط
9	أشعر بأن الألعاب التعليمية الإلكترونية تقلل من تفاعل المتعلمين في الموقف التعليمي	3.47	1.071	9	متوسط
27	أعتقد أن الألعاب التعليمية الإلكترونية تدفع إلى رفض المتعلم العودة للتعلم الصفي	3.41	0.985	27	متوسط
14	أشعر بأن الألعاب التعليمية الإلكترونية تؤدي إلى تدني تركيز المتعلمين في الحصة	3.28	1.095	14	متوسط
18	أشعر بالصعوبة عند استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية بسبب تعقيدها	3.21	1.011	18	متوسط
19	أجد صعوبة في إدارة الفصل الدراسي عند استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية	3.13	1.015	19	متوسط
–	الدرجة الكلية	3.73	0.489	–	مرتفع

تظهر نتائج الجدول (3) أن المتوسط الحسابي العام لتقديرات أفراد عينة البحث حول استخدام الألعاب الالكترونية في التدريس ، قد بلغ (3.73) بانحراف معياري (0.489)، وهذا يشير إلى مستوى تقدير مرتفع، واحتلت الفقرة (3) التي تنص " أشعر أن الألعاب التعليمية الإلكترونية تضفي المتعة والتشويق على عملية التعلم " بمتوسط حسابي (4.23) وانحراف معياري (0.767) المرتبة الأولى تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (20) التي تنص " أرغب من إدارة المدرسة توفير أجهزة حاسب آلي وأجهزة لوحية لاستخدام الألعاب التعليمية " بمتوسط حسابي (4.14) وانحراف معياري (0.489) ، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (19) التي نصها" أجد صعوبة في إدارة الفصل الدراسي عند استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية " بمتوسط حسابي (3.13) وانحراف معياري (1.015)، وتراوح مستوى الفقرات بين المتوسط، والمرتفع.

يعزو الباحث ارتفاع تقديرات المعلمين إلى أن الألعاب التعليمية الإلكترونية وسيط وأسلوب حديث في الميدان التربوي. ويحقق أهدافاً تعليمية بطريقة غير مباشرة. وأنها أيضاً تتكيف مع أنماط التعليم المختلفة (البصرية والسمعية والحركية)، كما أنها تعزز التعلم الذاتي بإعطاء الطلبة فرصة لاستكشاف المعرفة بمفردهم، وتعطي إمكانية التعلم بـأي وقت وأي مكان. كما يفسر هذا الارتفاع بـإدراك المعلمين المتزايد لأهمية هذه الألعاب في دعم التعلم النشط ومواكبة أساليب التعلم الحديث.

اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Alzubaidi& Hashim, 2024) التي توصلت إلى أن أغلب المعلمين متفقون على توظيف الألعاب الإلكترونية التعليمية بدرجة كبيرة. كما اتفقت مع نتائج دراسات (صلاح، 2024؛ مسودة، 2024؛ المطيري، 2023؛ الفليكان وآخرون، 2023؛ البلهان والوتار، 2017؛ الغامدي، 2023؛ البركاتي، 2023) ودراسة (picka, 2017) التي أكدت إيجابية اتجاهات المعلمين نحو توظيف الألعاب التعليمية الالكترونية في العملية التعليمية. حيث كانت اتجاهات المعلمين نحو استخدام الألعاب التعليمية الالكترونية جاءت بدرجات مرتفعة مما يعكس وجود قناعة تربوية عامة باهميتها ودورها في تحسين نواتج التعلم.

كما تتفق نتيجة الفقرة التي تنص: " أن الألعاب التعليمية الالكترونية تضفي المتعة والتشويق على عملية التعلم" بمتوسط حسابي (4.23) مرتبة اولي. مع ما أشارت إليه نتائج دراسات (المطيري، 2023؛ picka, 2017)التي أكدت أن الألعاب التعليمية الالكترونية تسهم في زيادة دافعية المتعلمين وإضفاء جو من التفاعل والمتعة داخل البيئة الصفية. ويتوافق ذلك أيضاً مع نتائج دراسة (البركاتي، 2023) التي بينت قناعة المعلمات الكبيرة بأهمية التلعيب في العملية التعليمية رغم ضعف مستوى التطبيق.

تتفق النتائج المتعلقة برغبة المعلمين في توفير الأجهزة الالكترونية وحضور دورات تدريبية لتصميم الألعاب التعليمية مع نتائج دراسات (الغامدي، 2023؛ picka, 2017) اللتين أشارتا إلى نقص الأجهزة وقلة التدريب يمثلان أبرز التحديات التي تحد من توظيف الألعاب التعليمية الالكترونية مما يعكس وعي المعلمين بأهمية الدعم المؤسسي والتأهيل المهني.

في المقابل، فـإن حصول الفقرات المتعلقة بصعوبة إدارة الصف، وتعقيد الألعاب، واستهلاك وقت الحصة، على مستوى متوسط يتفق جزئياً مع نتائج دراسة (picka, 2017)التي أظهرت وجود معوقات تنظيمية وزمنية تواجه المعلمين عند استخدام الألعاب التعليمية الالكترونية. إلا أن كون هذه الفقرات جاءت بمستوى متوسط وليس منخفضاً يشير إلى أن المعوقات لا تشكل عائقاً رئيساً أمام المعلمين، وإنما التحديات يمكن تجاوزها من خلال التدريب وتطوير الإمكانات التقنية. وهو ما أشارت إليه معظم الدراسات الحديثة.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

بوجه عام توكد نتائج السؤال الأول التي تضمنها الجدول(4) انسجامها مع الاتجاه العام للأدبيات التربوية التي تشير إلى اتجاهات إيجابية مرتفعة نحو استخدام الألعاب التعليمية الالكترونية.

نتائج سؤال الداسة الثاني الذي نصه: هل هناك فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا =0.05 بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العين حول اتجاهات المعلمين نحو الألعاب الالكترونية تعزى إلى متغيرات (الجنس، التخصص، الخبرة في التدريس)؟ للإجابة عن هذا السؤال تم اجراء تحليل التباين الثلاثي (Three Way Anova)، وفيما يلي عرض للنتائج:

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العينة نحو استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية في التدريس باختلاف متغيرات (الجنس، التخصص، الخبرة في التدريس)

الجنس	التخصص	الخبرة في التدريس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ذكر	علمي	1–5 سنوات	3.89	0.422
		6–10 سنوات	4.21	0.684
		11–15 سنة	3.76	0.303
		16–20 سنة	3.63	0.315
		أكثر من 20 سنة	3.59	0.320
	إنساني	1–5 سنوات	3.87	0.653
		6–10 سنوات	4.06	0.512
		11–15 سنة	3.73	0.763
		16–20 سنة	3.69	0.320
		أكثر من 20 سنة	3.90	0.484
	تخصص آخر	1–5 سنوات	3.63	0.315
		6–10 سنوات	3.21	0.306
		11–15 سنة	3.85	0.259
		16–20 سنة	4.36	0.895
		أكثر من 20 سنة	3.63	0.315
أنثى	علمي	1–5 سنوات	3.75	0.450
		6–10 سنوات	3.68	0.539
		11–15 سنة	3.95	0.333
		16–20 سنة	3.57	0.736
		أكثر من 20 سنة	3.32	0.288
	إنساني	1–5 سنوات	3.82	0.346
		6–10 سنوات	3.86	0.541
		11–15 سنة	3.81	0.497

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

	20–16 سنة	3.66	0.536
	أكثر من 20 سنة	3.72	0.466
تخصص آخر	5–1 سنوات	3.76	0.262
	10–6 سنوات	3.69	0.316
	15–11 سنة	3.63	0.545
	20–16 سنة	3.71	0.616
	أكثر من 20 سنة	3.52	0.175

تبين نتائج الجدول رقم (4) وجود فروق ظاهرة بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة على فقرات الأداة ككل التي تقيس اتجاهات معلمي قصبة الكرك نحو استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية في التدريس باختلاف متغيرات (الجنس، التخصص، والخبرة في التدريس)، ولبيان فيما إذا كانت تلك الفروق دالة إحصائيا، فقد تم إجراء تحليل التباين (3way-Anova)، والجدول التالي رقم (5) يبين النتائج:

جدول (5): نتائج تحليل التباين (3way-Anova) لبيان دلالة الفروق في اتجاهات معلمي قصبة الكرك نحو استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية في التدريس باختلاف متغيرات (الجنس، التخصص، الخبرة في التدريس)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الاحصائية
الجنس	0.344	1	0.344	1.454	0.229
التخصص	0.322	2	0.161	0.679	0.508
الخبرة في التدريس	0.638	4	0.159	0.673	0.611
الجنس*التخصص	0.061	2	0.031	0.129	0.879
الجنس*الخبرة	0.408	4	0.102	0.431	0.786
التخصص*الخبرة	2.870	8	0.359	1.515	0.153
الجنس*التخصص*الخبرة	1.625	7	0.232	0.980	0.446
الخطأ	53.528	226	0.237		
الكلي المصحح	60.782	254			

توضح نتائج الجدول رقم (6) عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات معلمي قصبة الكرك نحو استخدام الألعاب التعليمية الإلكترونية في التدريس باختلاف المتغيرات الديمغرافية (الجنس، التخصص، الخبرة في

التدريس)، والتفاعل بينهما، اعتمادا على قيم (F) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق ومستوى الدلالة المناظر لها، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يشير إلى أن اتجاهات المعلمين نحو استخدام الألعاب التعليمية الالكترونية تتسم بدرجة عالية من التجانس بغض النظر عن اختلاف خصائصهم الديمغرافية. كما يدل على أن تقبل هذه الأداة التعليمية لم يعد مرتبطاً بخصائص ديمغرافية بل أصبح نابعاً من قناعة تربوية عامة بأهميتها في دعم التعلم التفاعلي.

أيضاً يمكن أن يعزو الباحث هذه النتيجة إلى عوامل منها أولاً: إلى أن الألعاب التعليمية الالكترونية تعتبر أداة حديثة وذات قيمة مشتركة في نظر جميع المعلمين بغض النظر عن خلفياتهم أوتجاربهم السابقة. ثانياً يشير غياب الفروق إلى أن هذه الوسيلة التعليمية قد تم استيعابها بشكل جماعي من قبل المعلمين كمصدر جذب ومحفز للطلاب. بغض النظر عن الجنس أو التخصص. أضف إلى أن الخبرة في التدريس قد لا تكون عاملاً حاسماً في تبني الألعاب التعليمية، حيث إن التقنية الحديثة قد تتسم بكونها مؤثرة بشكل متساوٍ على المعلمين ذوي الخبرات المختلفة. خاصة مع توافر الموارد التدريبية والتطوير المهني التي توفرها المؤسسات التعليمية. ويشير هذا أيضاً إلى وعي عام بأهمية الألعاب في العملية التعليمية. أو إلى تأثير المعلمين بعوامل أخرى أكثر تأثيراً في تبني هذه التقنية بغض النظر عن انتشار ثقافة التكنولوجيا في التعليم.

كما يمكن أن يشير عدم وجود الفروق ذات الدلالة الإحصائية إلى أن هذه المتغيرات الديموغرافية لم يكن لها تأثير معنوي على اتجاهات المعلمين نحو استخدام هذه الوسيلة التعليمية. ويُفهم من ذلك أن جميع المعلمين – بغض النظر عن كونهم ذكورًا أو إناثًا، أو تخصصاتهم الأكاديمية، أو سنوات خبرتهم في المهنة – يتبنون مواقف متقاربة تجاه توظيف الألعاب التعليمية الإلكترونية في بيئة التعلم.

وتُعَد هذه النتيجة مؤشراً على وجود وعي عام أو تقبّل مشترك لدى أفراد العينة لأهمية أو فاعلية هذه الوسائل التعليمية، مما قد يُعزز من فرص دمجها في العملية التعليمية بشكل أوسع.

اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة مجموعة كبيرة من نتائج الدراسات السابقة مثل نتيجة دراسة (صلاح، 2024؛ مسودة، 2024؛ المطيري، 2023).

تقاطعت نتائج الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (الغامدي، 2023؛ picka, 2017) اللتين أشارتا إلى ارتفاع درجة الألعاب التعليمية الالكترونية أو الاتجاهات الإيجابية نحوها. كما تتفق مع نتيجة دراسة (البلهان والوتار، 2017) في تأكيدها أهمية الألعاب التعليمية واتفاق المعلمين حول قيمتها التربوية، رغم اختلافها جزئياً من حيث ظهور فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير الخبرة في تلك الدراسة.

اختلفت نتائج هذه الدراسة جزئياً مع دراسة (الفيلكاوي واخرين، 2022) التي أظهرت وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير الجنس لصالح المعلمات في بعض المحاور، وكذلك اختلفت مع نتيجة دراسة (Alzubaidi, Amani Hashim, 2024) التي كشفت عن فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير الخبرة والمؤهل العلمي، ويمكن تفسير هذا الاختلاف بتباين السياقات التعليمية،

والمرحلة الدراسية، ونوع المادة التعليمية، إضافة إلى اختلاف أدوات القياس وحجم العينات، وهو ما يؤدي إلى اختلاف النتائج أحياناً.

توكد نتائج الدراسة الحالية توافقها مع الاتجاه العام في الأدبيات التربوية الذي يشير إلى إيجابية اتجاهات المعلمين نحو الألعاب التعليمية الالكترونية. مع ميل واضح إلى تلاشي الفروق الديمغرافية والمهنية في كثير من البيئات التعليمية. مما يعزز فرضية أن تبني الألعاب التعليمية الالكترونية أصبح نابعاً من قناعة تربوية مشتركة أكثر من كونه مرتبطاً بخصائص المعلمين الفردية.

التوصيات:

1- تعزيز توظيف الألعاب التعليمية الإلكترونية فعليا داخل الصفوف في المرحل الدراسية المختلفة وبكافة الحصص.

2- ضرورة توفير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة في مدارس محافظة الكرك. إلى جانب تنفيذ برامج تدريبية موحدة لجميع المعلمين على تصميم وتوظيف الألعاب التعليمية الالكترونية؛ لتحويل الاتجاه إلى مهارة وممارسة.

المراجع

البركاتي، أحلام بنت محمد بن عبدالرحمن، المالكي، عبدالملك بن مسفر بن حسن، (2023)، "مدى استخدام معلمات الرياضيات بالتعليم العام لاستراتيجية التلعيب بمحافظة الليث"، *مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية لكلية التربية*، جامعة سوهاج، 14(2)، ص 503-540.

البلهان، عيسى محمد والوتار، نوري يوسف (2017)، "اتجاهات المعلمين حول استخدام الألعاب التربوية في مدارس دولة الكويت"، *مجلة الارشاد النفسي*، (52)، ص203-273.

بهوت، عبدالجواد عبدالجواد، سليمان، محمد فتحي رجب، عشوش، إبراهيم محمد رشوان، (2019)، "فاعلية مدخل الألعاب الالكترونية في علاج صعوبات إجراء عملية ضرب عددين لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بطيئي التعلم"، *مجلة كلية التربية*، جامعة كفر الشيخ، 19(4)، ص 39-32.

الشحروري، مها حسني، (2018)، *الالعاب الالكترونية في عصر العولمة*، عمان، دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 18-47.

صلاح الدين، رأفت صلاح الدين، (2015)، الألعاب الإلكترونية وآثارها علي الأطفال، مركز أبواب الاعلام، لبنان، الطبعة الأولى، ص 17-19.

صلاح، لمى عادل (2024). مدى استخدام الألعاب الإلكترونية في تدريس العلوم لطلبه المرحلة الأساسية الدنيا في مدارس جنين من وجهة معلميهم. مجلة كلية الامة الجامعية للعلوم التربوية. فلسطين. 160-136 ,(1)1

الغامدي، أروي والشيخ، أسماء، (2023)، "واقع توظيف المعلمات للألعاب التعليمية الإلكترونية في تعليم الطالبات ذوات صعوبات التعلم في المرحلة الابتدائية بمدينة الرياض"، *مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية لكلية التربية جامعة سوهاج*، (14)2، ص37-1.

الغفيلي، فهد بن عبدالعزيز، (2016م)، *الألعاب الإلكترونية خطر غفلنا عنه يهدد الأسرة والمجتمع*، المملكة العربية السعودية، الدار الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 10.

الفيلكاوي، عبدالله يوسف. القطان، موسى محمد، العرادة، سعود عبدالرزاق، (2022)، "تقصي اراء معلمي المواد الاجتماعية في المرحلة الثانوية بدولة الكويت نحو توظيف الألعاب التعليمية الالكترونية في التعليم"، *المجلة التربوية*، جامعة الكويت، (145)1، ص49-13 .

مسودة، "ضياء محمد" سمير، (2024)، "اتجاهات توظيف المعلمين للألعاب التعليمية الالكترونية في تعليم الطلبة ذوات صعوبات التعلم في المدارس الأساسية في القدس"، *مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح*، جامعة بني سويف، (12)23، ص 99-127.

المطيري، نوف نهار، (2023)، "اتجاهات المعلمات نحو استخدام الالكترونية في تنمية التفكير الإبداعي لدى الأطفال في حفر الباطن"، *المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث*، (2)7، ص109-92 .

النعيمي، سناء، (2020)، *الألعاب الإلكترونية والانتباه الانتقائي*، عمان، دار المناهج للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص13.

References

Alzubaidi, A; Alanazi, N; Alwahbi& Najla T. (2024).The Reality of Applying Educational Electronic Games from Elementary School Teachers' Viewpoint, International Journal of Education in Mathematics, Science and Technology, 11(4), 1013-1038

Karaman, B., Er, H., & Karadeniz, O. (2022). Teaching with Educational Games in Social Studies: A Teacher's Perspective. TOJET: The Turkish Online Journal of Educational Technology, 21(1), 124–13

Noraddin, E. M. (2015). Three learning potentials in digital game: Perception of Malaysian University teachers. Journal of e-Learning and Knowledge Society, 11(2), 143-160

Piaget, J. (1980). Piaget's theory of cognitive development. Retrieved from; https://en.wikipedia.org/wiki/Piaget%27s_theory_of_cognitive_development

Picka, K. (2017). "Digital Games in Education from the Perspective of Teachers." Technology and Information Education, 9(2)228-248

Sardone, N. B., & Devlin-Scherer, R. (2010). Teacher candidate responses to digital games: 21st-century skills development. Journal of Research on Technology in Education, 42(4), 409-425. Available at: https://doi.org/10.1080/15391523.2010.10782558.

Sekaran, U. & Bougie, R. (2016) Research Methods for Business: A Skill Building Approach. 7th Edition, Wiley & Sons, West Sussex.

MJHSS

Volume (41), Number (1), 2026.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.

Mutah Journal of Humanities and Social Sciences

The impact of Digital transformation on the Efficiency of Islamic Banks: The Moderating Role of Sharia quality in Jordanian Islamic Banks

Sami Jamal Aloshaibat*
sami.osheibat@gmail.com
Zyad Mohammad Obeidat *
zdobeidat@hotmail.com

Received: 3 /12/2025 **Accepted: 1 / 2/2026**

Abstract:

This study aimed to analyze the impact of digital transformation in its various dimensions (digital strategy, technologies, digital customer loyalty, culture and organization, operations and services) on the performance efficiency of Jordanian Islamic banks, represented by dimensions (banking marketing efficiency, risk management efficiency, financial engineering efficiency), while testing the role of Sharia quality as a moderating variable in this relationship. The study was applied to a sample of 354 employees working in three Islamic banks: Jordan Islamic Bank, Arab Islamic International Bank, and Safwa Bank. The study used a descriptive analytical approach, and data was collected through a questionnaire and then analyzed using SPSS and Smart PLS software. The results showed a statistically significant impact of digital transformation in all its dimensions on the performance efficiency of Islamic banks. The interactive relationship also revealed the impact of Sharia quality as a moderating variable in some dimensions, using Bootstrap technology and structural equation modeling. The study recommended establishing a joint unit between financial innovation and Sharia compliance to develop flexible digital products that serve underserved groups, especially young people and entrepreneurs, while ensuring their Sharia compliance.
Keywords: Digital transformation, banking performance efficiency, Sharia quality, Jordanian Islamic banks.

* International Islamic Sciences University, Jordan.

المجلد(41)، العدد (1)، 2026م.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.
MJHSS
مجلة مؤتة للدراسات الإنسانية والاجتماعية

أثر التحول الرقمي في كفاءة أداء البنوك الإسلامية: الدور المعدل للجودة الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية

سامي جمال العشيبات *
sami.osheibat@gmail.com
زياد محمد عبيدات *
zdobeidat@hotmail.com

تاريخ الاستلام:3/12/ 2025 تاريخ القبول: 1/ 2 /2026

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحول الرقمي بأبعاده (الاستراتيجية الرقمية، التقنيات، الولاء الرقمي للعملاء، الثقافة والتنظيم، العمليات والخدمات) في كفاءة أداء البنوك الإسلامية الأردنية، ممثلة في أبعاد (كفاءة التسويق المصرفي، كفاءة إدارة المخاطر، كفاءة الهندسة المالية)، مع اختبار دور الجودة الشرعية كمتغير معدل في هذه العلاقة، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (354) موظفًا يعملون في ثلاثة بنوك إسلامية هي: البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، بنك صفوة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات عبر الاستبيان، ثم تحليلها باستخدام برنامجي (SPSS)و(Smart PLS)، وأظهرت النتائج وجود أثر دال إحصائيًا للتحول الرقمي بجميع أبعاده في كفاءة أداء البنوك الإسلامية، كما كشفت العلاقة التفاعلية عن وجود تأثير للجودة الشرعية كمتغير معدل في بعض الأبعاد، باستخدام تقنية Bootstrapونمذجة المعادلات الهيكلية، وأوصت الدراسة بتأسيس وحدة مشتركة بين الابتكار المالي والرقابة الشرعية لتطوير منتجات رقمية مرنة تخدم الفئات غير المخدومة، لا سيما الشباب وروّاد الأعمال، مع ضمان كفاءتها الشرعية.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، كفاءة أداء البنوك، الجودة الشرعية، البنوك الإسلامية الأردنية.

* جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.

المقدمة:

يشهد العالم تطورًا اقتصاديًا وماليًا ملحوظًا بفعل تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث غيرت هذه التكنولوجيا من سلوك الوحدات الاقتصادية وطورت من طبيعة المعاملات، مما أسهم في بروز الاقتصاد الرقمي القائم على التكنولوجيا والإنترنت، وقد ساهم هذا الاقتصاد في دعم تطبيقات كالتجارة الإلكترونية، كما وظفت البنوك هذه التطورات لتعزيز خدماتها وجعلها أكثر كفاءة وتميزًا.

أصبح التحول الرقمي هدفًا للبنوك الإسلامية لما له من أثر على النمو والاستدامة، ويتطلب هذا التحول تغييرات داخلية لضمان توافق الأنشطة الرقمية مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يجعل العملية أكثر تعقيدًا، إذ تسعى هذه البنوك إلى مواكبة التطورات مع الحفاظ على خصوصيتها ومنافسة البنوك التقليدية وتحقيق رضا العملاء (شحادة، 2022).

تشير الدراسات إلى أن البنوك الإسلامية تتفوق من حيث الكفاءة التشغيلية على نظيراتها التقليدية، ويُعزى ذلك لاعتمادها على نظام المشاركة في الأرباح والخسائر، مما يعزز مركزها المالي ويقلل من المخاطر، ووفقًا لتقرير البنك الإسلامي للتنمية (2021)، فإن هذه البنوك تمتلك القدرة على تحقيق نمو مستدام في الأصول والودائع، مما يعكس كفاءتها في إدارة الموارد وتلبية احتياجات العملاء (للتنمية، 2021).

تواجه البنوك الإسلامية تحديًا في التوفيق بين التطورات التكنولوجية والضوابط الشرعية، وتسعى للارتقاء بجودة خدماتها من خلال الالتزام بقرارات الهيئات الشرعية، وهي تعتمد في الرقابة والفتوى على هيئات علمية موثوقة، وتسعى هذه البنوك، كما هو حال التقليدية، للحصول على تصنيفات عالية تشمل الجوانب الشرعية والمالية (القري، 2004).

بناءً على ذلك، تظهر الحاجة إلى دراسة التحول الرقمي في البنوك الإسلامية، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر هذا التحول على كفاءة أداء البنوك الإسلامية الأردنية، مع التركيز على الدور المعدّل للجودة الشرعية، حيث تسعى لسد الفجوة البحثية بشأن دمج التكنولوجيا مع الضوابط الشرعية، وتعزيز فهم كيفية تحقيق توازن مستدام بين التطور الرقمي والالتزام الشرعي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تمارس العمل المصرفي وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتسعى إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق النمو والاستقرار، مما يحتم عليها مواكبة التطورات التي تحدث في بيئة الأعمال، فقد تواجه البنوك الإسلامية تحديات متزايدة في ظل التحول الرقمي الذي تشهده الصناعة المصرفية. إذ أصبح التحول الرقمي ضروريًا لتحقيق التنافسية وتحسين الأداء المالي والإداري للبنوك، ولتلبية احتياجات العملاء. حيث تتطلب البيئة المصرفية الإسلامية مواءمة الابتكارات التكنولوجية مع الضوابط والمعايير الشرعية لضمان الامتثال للشريعة الإسلامية وتحقيق مستويات عالية من الجودة.

ولأن البنوك الإسلامية قد تعاني من بعض التحديات في تحقيق التوازن بين التحول الرقمي والالتزام بالضوابط الشرعية، والذي قد يؤثر على كفاءة أدائها العام. يثار التساؤل حول ما هو دور الجودة الشرعية في تحسين أثر التحول الرقمي في كفاءة أداء البنوك الإسلامية الأردنية؟

مما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس الآتي:

ما أثر التحول الرقمي في كفاءة أداء البنوك الإسلامية: الدور المعدل للجودة الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية.

أهمية الدراسة:

تنبع الأهمية العلمية للدراسة من تناولها مفاهيم حديثة مثل التحول الرقمي بأبعاده الخمسة، وكفاءة أداء البنوك الإسلامية، والجودة الشرعية، ما يجعلها تسهم في إثراء الأدبيات العلمية وسد فجوة معرفية في المكتبة العربية، لا سيما أن الدراسات التي تربط بين هذه المفاهيم في سياق الصيرفة الإسلامية لا تزال محدودة، مما يعزز من القيمة النظرية للدراسة في تطوير الفكر المصرفي الإسلامي، كما تضيف الدراسة ربطًا نوعيًا بين التكنولوجيا الحديثة ومتطلبات الالتزام الشرعي، وهو أمر حيوي للمنافسة والاستدامة في القطاع المصرفي الإسلامي، أما من الناحية التطبيقية، فتتضح الأهمية في دور القطاع المصرفي في الاقتصاد الأردني، إذ أظهرت بيانات جمعية البنوك (2024) نموًا ملحوظًا في المؤشرات المصرفية خلال عام 2024، مثل ارتفاع الموجودات بنسبة 4.4%، والتسهيلات الائتمانية بنسبة 4.0%، والودائع بنسبة 5.9%، وبالتالي تمثل هذه الدراسة مرجعًا عمليًا لإدارات البنوك الإسلامية لفهم أثر التحول الرقمي على الكفاءة والأداء، وتفعيل الجودة الشرعية كعنصر تنافسي فاعل.

أهداف الدراسة:

بشكل رئيس تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى أثر التحول الرقمي بأبعاده (الاستراتيجية الرقمية، التقنيات، الولاء الرقمي للعملاء، والثقافة والتنظيم، والعمليات والخدمات) في كفاءة أداء البنوك الإسلامية بأبعادها (كفاءة التسويق المصرفي، كفاءة إدارة المخاطر، كفاءة الهندسة المالية) بوجود الجودة الشرعية كمتغير معدل في البنوك الإسلامية الأردنية، وتعرف على الأهمية النسبية للتحول الرقمي، وكفاءة أداء البنوك، والجودة الشرعية في البنوك الإسلامية.

فرضيات الدراسة:

اعتمادا على السؤال الرئيس للدراسة وأسئلتها الفرعية يمكن صياغة فرضيات الدراسة بالشكل الآتي:

الفرضية الرئيسة الأولى:

Ho1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحول الرقمي بأبعاده (الاستراتيجية الرقمية، التقنيات، الولاء الرقمي للعملاء، والثقافة والتنظيم، والعمليات والخدمات) في كفاءة أداء البنوك الإسلامية بأبعادها (كفاءة التسويق المصرفي، كفاءة إدارة المخاطر، وكفاءة الهندسة المالية) في البنوك الإسلامية الأردنية.

ويتفرع من الفرضية الرئيسة الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

Ho1-1:لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحول الرقمي بأبعاده مجتمعة (الاستراتيجية الرقمية، التقنيات، الولاء الرقمي للعملاء، والثقافة والتنظيم، والعمليات والخدمات) في كفاءة التسويق المصرفي للمصارف الإسلامية الأردنية.

H_o1-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحول الرقمي بأبعاده مجتمعة (الاستراتيجية الرقمية، التقنيات، الولاء الرقمي للعملاء، والثقافة والتنظيم، والعمليات والخدمات) في كفاءة إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية الأردنية.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

H_o1-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحول الرقمي بأبعاده مجتمعة (الاستراتيجية الرقمية، التقنيات، الولاء الرقمي للعملاء، والثقافة والتنظيم، والعمليات والخدمات) في كفاءة الهندسة المالية للمصارف الإسلامية الأردنية.

الفرضية الرئيسة الثانية:

H_o2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (($\alpha \leq 0.05$) للجودة الشرعية في تحسين أثر التحول الرقمي بأبعاده (الاستراتيجية الرقمية، التقنيات الولاء الرقمي للعملاء، والثقافة والتنظيم، والعمليات والخدمات) في كفاءة أداء البنوك الإسلامية بأبعادها (كفاءة التسويق المصرفي، كفاءة إدارة المخاطر، وكفاءة الهندسة المالية) في البنوك الإسلامية الأردنية.

أنموذج الدراسة:

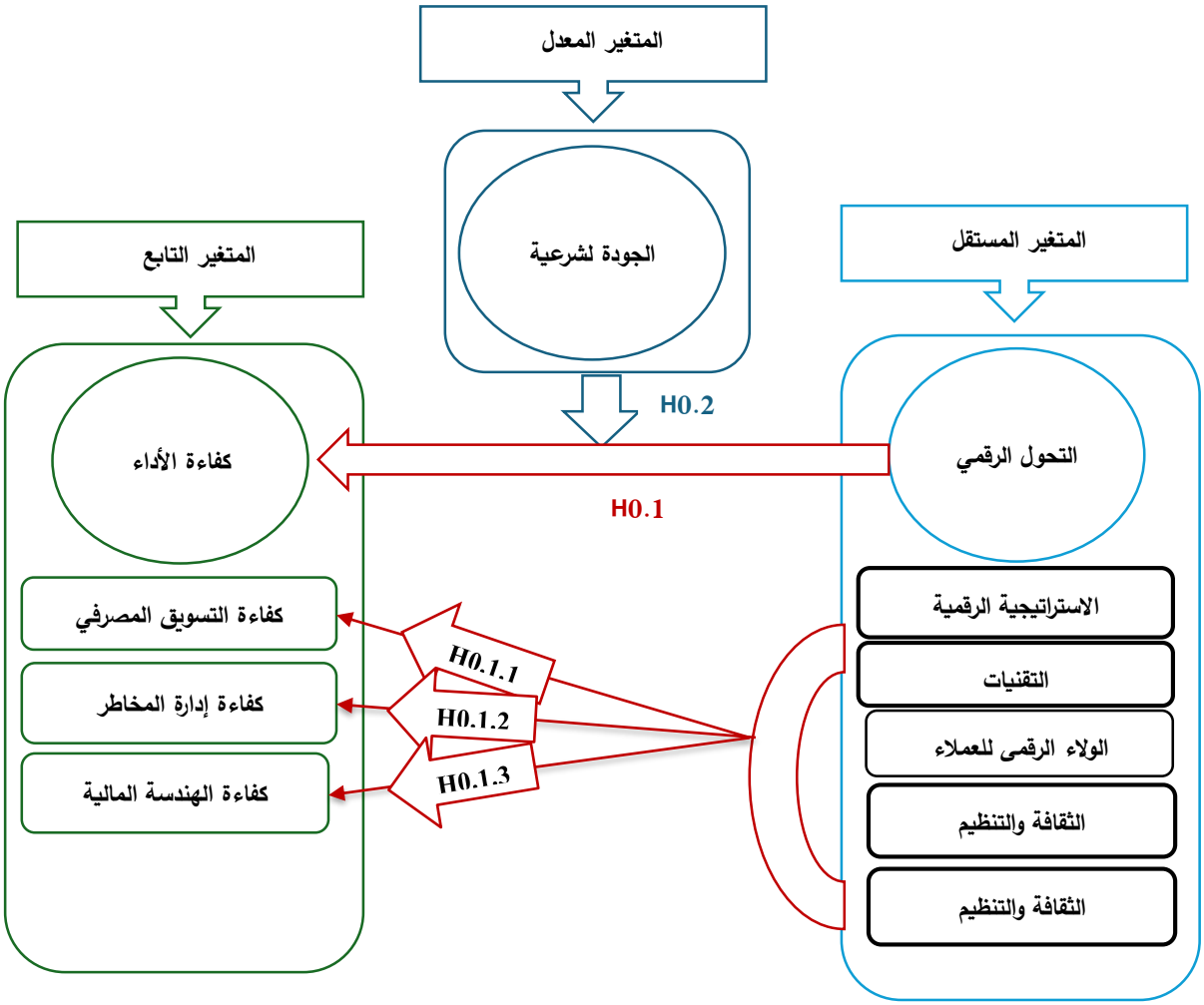

الشكل (1.1) أنموذج الدراسة

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

حدود الدراسة:

-**الحدود الموضوعية:** ستقتصر هذه الدراسة على التحقق من أثر التحول الرقمي بأبعاده (الاستراتيجية الرقمية، التقنيات، الولاء الرقمي للعملاء، والثقافة والتنظيم، والعمليات والخدمات) في كفاءة أداء البنوك الإسلامية بأبعادها (كفاءة التسويق المصرفي، كفاءة إدارة المخاطر، كفاءة الهندسة المالية) بوجود الجودة الشرعية كمتغير معدل للبنوك الإسلامية الأردنية.

-**الحدود الزمانية:** تتمثل الفترة الزمنية المتوقعة ما بين 2024-2025 م.

-**الحدود البشرية:** سيتم تطبيق الدراسة على العاملين في البنوك الإسلامية الأردنية التالية (البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، بنك صفوة).

-**الحدود المكانية:** سيتم إجراء هذه الدراسة في البنوك الإسلامية الأردنية التالية (البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، بنك صفوة).

ثانيا: الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا: التحول الرقمي في البنوك الإسلامية

مفهوم التحول الرقمي

التحول الرقمي لغةً هو مصدر من الفعل "تحوَّل"، أي تغيّر وانتقل من حالٍ إلى حال. و"الرقمي" منسوب إلى "الرَّقم" وهو العدد، ثم اتسع ليشمل كل ما يُعالج أو يُخزَّن أو يُنقل باستخدام الأرقام الثنائية التي يقوم عليها الحاسوب. وعليه، فالتحول الرقمي لغةً يعني الانتقال أو التغيّر إلى ما يقوم على الأرقام والتقنيات الرقمية (البلوشية وآخرون، 2020).

ترى منظمة الأمم المتحدة (2021) أن التحول الرقمي هو الاستخدام المتكامل للتقنيات الرقمية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية بهدف رفع الكفاءة وتحقيق التنمية المستدامة. بينما الاتحاد الأوروبي (2020) يرى أن التحول الرقمي هو الانتقال المنهجي نحو اعتماد الحلول الرقمية في تقديم الخدمات العامة والخاصة، بما يعزز الابتكار، ويحسن تجربة الأفراد، ويزيد من تنافسية الاقتصاد.

وبالرجوع إلى قطار ودحمان (2023) فإن التحول الرقمي يتجاوز فكرة "رقمنة" المستندات أو الأرشفة الإلكترونية؛ فهو يشمل استخدام أدوات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والحوسبة السحابية، وسلاسل الكتل (البلوك تشين) وهو نظام رقمي لتخزين وتبادل المعلومات بطريقة آمنة، والروبوتات، لتحقيق الأتمتة، واتخاذ قرارات أكثر دقة، وتقديم خدمات مبتكرة، ومن خلال ذلك، يمكن للمنظمات الاستجابة بسرعة للمتغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال، وتحقيق ميزة تنافسية واضحة في الأسواق المحلية والعالمية.

كما يمكن تعريف التحول الرقمي بأنه عملية استراتيجية تهدف إلى إعادة تصميم نماذج الأعمال بالاعتماد على قدرات التكنولوجيا الحديثة لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة (هاشم وآخرون، 2024).

ويمكن تعريفه من قبل الباحث بأنه مسار استراتيجي متكامل، تسلكه المؤسسات لإعادة هندسة بنيتها التنظيمية، وعملياتها التشغيلية، وعلاقاتها مع العملاء، من خلال دمج التقنيات الرقمية الحديثة ضمن رؤية شمولية، بما يضمن تحقيق الكفاءة التشغيلية، وتعزيز التنافسية، والاستجابة لمتغيرات البيئة المحلية والعالمية.

أبعاد التحول الرقمي: تتمثل أبعاد التحول الرقمي فيما يلي:

1. الاستراتيجية الرقمية : تُعدّ الاستراتيجية الرقمية من أبرز أبعاد التحول الرقمي، فهي لا تقتصر على مجرد دمج التكنولوجيا في العمليات اليومية للبنك، بل تتجاوز ذلك إلى إعادة تصور نموذج العمل بأكمله؛ فبحسب طايع وآخرون (2025) فإن الاستراتيجية الرقمية لا تنظر إلى التكنولوجيا كعنصر منفصل أو كأداة مستقلة، بل تتعامل معها كجزء لا يتجزأ من الهيكل التنظيمي وعلاقات البنك. وبالتالي، لا يمكن اختزالها في كونها مجرد استراتيجية لتقنية المعلومات أو خطة تسويقية رقمية، بل هي رؤية شاملة لكيفية توظيف القدرات الرقمية من أجل إحداث تغيير جذري في الطريقة التي تتفاعل بها المؤسسة مع عملائها، وتدير بها عملياتها الداخلية، وتتموقع ضمن السوق.
2. التقنيات : تُعد التقنيات أحد أبرز أبعاد التحول الرقمي التي تُحدث نقلة نوعية في عمل البنوك، إذ لم تعد مجرد أدوات مساعدة، بل أصبحت مكوّنًا استراتيجيًا يعيد تشكيل طبيعة العمل المصرفي. فالبنوك اليوم، بما فيها البنوك الإسلامية، توظّف أحدث التقنيات الرقمية بهدف تقديم حلول مالية مبتكرة تراعي سهولة الاستخدام وتُعزز من رضا العملاء وولائهم. ومن خلال ذلك، تستطيع المؤسسات المصرفية بناء ميزة تنافسية قوية في ظل التحديات المتزايدة والمنافسة الحادة في الأسواق العالمية. وتشير التكنولوجيا الرقمية هنا إلى البيانات الرقمية والأنظمة الذكية التي أصبحت عنصرًا أساسيًا لنجاح البنوك، خصوصًا في ظل العولمة التي تتطلب سرعة التكيف وابتكار حلول مرنة وفعالة (الحربي والرابغي، 2025).
3. الولاء الرقمي للعملاء : يُعد الولاء الرقمي مؤشرًا محوريًا على رضا العملاء عن التطبيقات البنكية ومدى شعورهم بالأمان أثناء إجراء المعاملات المالية الرقمية. فالبنوك التي تقدم تجارب سلسة ومتكاملة عبر القنوات الرقمية قادرة على بناء علاقات طويلة الأمد مع عملائها، وتعزيز ولائهم حتى في ظل المنافسة الشرسة من شركات التكنولوجيا المالية، كما أن الولاء الرقمي للبنك يرتبط بمدى تفاعل العملاء مع الخدمات الذكية، مثل المدفوعات الرقمية، إدارة الحسابات عبر التطبيقات، أو الحصول على استشارات مالية عبر المنصات الإلكترونية، وهو ما يعكس انتقال العلاقة من مجرد تعامل تقليدي إلى شراكة رقمية قائمة على الثقة والاستمرارية.(Zamharir, 2025)
4. الثقافة والتنظيم : يُعد ترسيخ الثقافة الرقمية داخل المؤسسة حجر الأساس لأي استراتيجية تحول رقمي ناجحة؛ إذ يتطلب غرس عقلية منفتحة على التغيير، وتعزيز التعلم المستمر، ودعم الابتكار، وتمكين الموظفين من استخدام التكنولوجيا بكفاءة. كما يستوجب الأمر إعادة النظر في الهياكل التنظيمية التقليدية لجعلها أكثر مرونة واستجابة للتغيرات، وتشجيعها على العمل التعاوني وتفويض الصلاحيات. فلم تعد الثقافة التنظيمية مجرد عامل مساعد، بل غدت ميزة تنافسية حقيقية تُحدد قدرة البنك على تبنّي التقنيات الجديدة وتحويلها إلى قيمة مضافة للعملاء (محمد ورمضان، 2025).
5. العمليات والخدمات : يشير موسى (2025) إلى أن التحول الرقمي في العمليات والخدمات يشكل عاملًا مهمًا لإعادة تعريف تجربة العملاء في البنوك؛ فقد أتاحت الأنظمة الرقمية للبنوك تسريع معالجة المعاملات، وتوفير خدمات دفع رقمية فورية، وإدارة الحسابات من خلال تطبيقات الهواتف الذكية، بالإضافة إلى تمكين العملاء من الحصول على استشارات مالية عبر القنوات الرقمية، كما ساعدت هذه التحولات في تحسين الرقابة الداخلية وخفض نسب المخاطر

التشغيلية، إلى جانب خفض التكاليف وزيادة القدرة على المنافسة مع شركات التكنولوجيا المالية، حيث إن التركيز على رقمنة العمليات المصرفية لم يعد مجرد خيار، بل أصبح ضرورة استراتيجية لزيادة الكفاءة وتعزيز الثقة.

ثانيا: كفاءة أداء البنوك الإسلامية

مفهوم كفاءة الأداء

تمثل كفاءة أداء البنوك الإسلامية مقياسًا مهمًا لقدرة هذه البنوك على التوفيق بين متطلبات الربحية والالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية، وتعرف هذه الكفاءة بأنها قدرة البنك الإسلامي على تقديم منتجات مالية مبتكرة، تُحقق العائد المالي المطلوب دون الإخلال بالمبادئ الشرعية، مثل تحريم الربا والمضاربة غير المشروعة والغرر. وبالتالي، فإن كفاءة البنك الإسلامي لا تُقاس فقط بالأرباح، بل تشمل أيضًا مدى التزامه بالضوابط الأخلاقية والشرعية في تقديم خدماته (يحياوي وفودو،2022).

إن تحقيق الكفاءة التشغيلية في البنوك الإسلامية يعني أنها قادرة على إدارة مواردها بشكل فعّال، وتقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة بأسعار تنافسية مع مثيلاتها في البنوك التقليدية، ويُعد هذا التنافس عنصرًا أساسيًا في نجاح البنوك الإسلامية، إذ يشير ارتفاع كفاءتها إلى قدرتها على جذب شريحة واسعة من العملاء الراغبين في خدمات مصرفية أخلاقية، دون التضحية بالجودة أو الفعالية (بن شنة وزياد، 2022).

أبعاد كفاءة أداء البنوك الإسلامية: تتمثل أبعاد كفاءة أداء البنوك الإسلامية فيما يلي:

1. كفاءة التسويق المصرفي :تعني كفاءة التسويق المصرفي قدرة البنك الإسلامي على تصميم وترويج منتجاته وخدماته المالية بشكل فعال، بما يتماشى مع احتياجات العملاء وتوقعاتهم، وبما يعكس التزامه بالضوابط الشرعية، كما تتضمن الكفاءة التسويقية القدرة على إيصال الرسالة التسويقية الصحيحة إلى الفئة المستهدفة باستخدام قنوات تسويقية مناسبة، سواء تقليدية أو رقمية، بالإضافة إلى حسن إدارة العلاقات مع العملاء، وفهم سلوكهم وتفضيلاتهم، ويمثل هذا النوع من الكفاءة تحديًا خاصًا للبنوك الإسلامية لعدة أسباب منها أن المنتجات المصرفية الإسلامية قد تكون غير مألوفة لدى بعض شرائح العملاء، خاصة في البيئات التي يهيمن فيها النظام المصرفي التقليدي، مما يستدعي جهودًا تسويقية توعوية مكثفة، وأن المنافسة القوية مع البنوك التقليدية التي قد تقدم خدمات مشابهة ولكن بأساليب مختلفة تتطلب من البنوك الإسلامية تقديم مزايا تنافسية واضحة مع الحفاظ على التزامها الشرعي (دريد وآخرون، 2021).
2. كفاءة إدارة المخاطر: تُعد إدارة المخاطر من أهم الوظائف الحيوية في البنوك الإسلامية، لما لها من دور أساسي في حماية رأس المال وضمان استقرار الأداء المالي والإداري، وتكتسب هذه الإدارة أهمية خاصة في البيئة المصرفية الإسلامية نظرًا لطبيعة العقود المالية المستخدمة، مثل المضاربة والمشاركة، والتي تعتمد على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، ولا تضمن رأس المال أو العائد بشكل مسبق، مما يضفي طابعًا غير تقليدي على العمليات التمويلية ويجعلها أكثر عرضة لمخاطر متعددة (بوشان ودحماني، 2023).
3. كفاءة الهندسة المالية : تتمثل كفاءة الهندسة المالية الإسلامية في قدرتها على المواءمة بين الالتزام بالشريعة وتحقيق الفعالية الاقتصادية؛ فهي تُسهم في تعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال توسيع نطاق تقاسم المخاطر، وتقليل تكاليف المعاملات، ومعالجة فجوات المعلومات، والحد من تكاليف الوكالة، مما يجعل النظام المالي أكثر استقرارًا وشمولًا، كما تساعد الهندسة

المالية في ابتكار أدوات تمويلية جديدة تتلاءم مع تطورات الاقتصاد المعاصر، وتلبي احتياجات المتعاملين سواء كانوا أفرادًا، شركات، أو مؤسسات حكومية (البرديني، 2025).

ثالثا: الجودة الشرعية

مفهوم الجودة الشرعية

ويستند مفهوم الجودة الشرعية إلى مجموعة من القيم والمبادئ الفقهية المتجذّرة في التراث الإسلامي، أبرزها الإتقان، الذي يُعدّ أصلًا شرعيًا في العمل والمعاملات، انطلاقًا من الحديث الشريف: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملًا أن يتقنه"، رواه البيهقي في شعب الإيمان (رقم 5311) عن عائشة رضي الله عنها، وقال عنه بعض أهل العلم: إسناده حسن بمجموع طرقه. ووجه الدلالة هنا أن النص النبوي يربط بين محبة الله تعالى وبين إحسان العمل وإتقانه، وهو ما يشكل أساسًا فقهيًا لفكرة الجودة الشرعية؛ إذ يُفهم منه وجوب الدقة في الالتزام بالأحكام الشرعية وصحة التطبيق العملي لها في جميع المعاملات.

ويمكن تعريف الجودة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بأنها مدى مطابقة الأنشطة المالية والمصرفية لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، من حيث الشكل والمضمون، وعلى امتداد سلسلة القيمة المصرفية، بدءًا من تصميم المنتجات والعقود، مرورًا بآليات التنفيذ، وانتهاءً بمراحل الرقابة والتدقيق الشرعي. وبذلك، فهي لا تقتصر على التحقق من مشروعية المنتج، بل تشمل أيضًا الالتزام بالسلوك المهني القائم على الضوابط الشرعية في كافة المراحل المؤسسية (بارة، 2022).

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة الحبيشي (2024) إلى استكشاف أثر الرقمنة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي على أداء البنوك الإسلامية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وركّزت على دور هذه التقنيات في تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء. وبيّنت النتائج أهمية الذكاء الاصطناعي في تعزيز سهولة التواصل وفعالية الأداء المؤسسي. وأوصت بضرورة تدريب الموظفين على التعامل مع النظم الذكية. كما أكدت أهمية الاستثمار في التكنولوجيا لخدمة أهداف الشريعة والاستدامة.

هدفت دراسة حسن والربيعي (2024) إلى قياس تأثير تقنية المصرف المحمول على أبعاد جودة الخدمة المصرفية في المصارف الإسلامية العراقية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتحليل البيانات باستخدامSPSS . وأظهرت النتائج أن المصرف المحمول يعزز كفاءة الخدمة ويحقق رضا العملاء. كما نوّهت الدراسة إلى ضرورة تحسين التطبيقات المصرفية وتعزيز استجابة الموظفين. وأوصت بتطوير البنية التحتية الرقمية لخدمة الزبائن بشكل أسرع وأكثر أمانًا.

هدفت دراسة سنديانى (2024) إلى تحليل أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بأبعادها (سهولة الاستخدام، الأمان، الوقت) على الأداء المالي والحصة السوقية للبنك الإسلامي الأردني. أظهرت النتائج أن سهولة الاستخدام تؤثر إيجابيًا على الأداء المالي والحصة السوقية، في حين لم يكن للاستجابة نفس الأثر. وأوصت الدراسة بزيادة الاستثمار في الأمان وسرعة الأداء الرقمي. وركزت على أهمية تقليل الوقت المستغرق في المعاملات الإلكترونية لرفع الكفاءة.

هدفت دراسة دراغمة (2024) إلى الكشف عن أثر التسويق الرقمي في تحسين أداء البنوك الإسلامية، بالتركيز على البنك العربي الإسلامي الدولي. وأظهرت النتائج أن التسويق الرقمي يُساهم في خفض التكاليف وزيادة رضا وولاء العملاء. واستخدمت الدراسة تحليلًا نوعيًا للمحتوى عبر مقابلات مع المسؤولين عن التسويق الإلكتروني. وأوصت الدراسة بتطوير التطبيقات والمواقع الإلكترونية لتكون أكثر جاذبية وسهولة. كما دعت لتفعيل أدوات التحليل الرقمي في الحملات التسويقية.

هدفت دراسة مجدي (2024) إلى تحليل العلاقة بين أبعاد التحول الرقمي (المادي، المؤسسي، الوظيفي) والريادة المؤسسية في البنك الأهلي المصري. وتوصلت إلى وجود قصور في تطبيق التحول الرقمي، مما أدى إلى ضعف الريادة المؤسسية. واعتمدت الدراسة على عينة من مختلف المستويات الإدارية بالبنك. وأوصت بتهيئة المناخ التنظيمي وتعزيز الجاهزية الرقمية. كما ركزت على تطوير البنية التحتية والمؤسسية للتحول الرقمي المستدام.

هدفت دراسة طحاينة (2024) إلى قياس أثر التكنولوجيا المالية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية في فلسطين. وأظهرت النتائج عدم وجود أثر مباشر للتكنولوجيا المالية على الأداء المالي. ورجّحت الباحثة أن السبب يعود لضعف التدريب أو نقص الآليات الرقمية. أوصت بضرورة تأهيل الموظفين وتطوير أدوات رقابة شرعية جديدة. كما دعت لمزيد من البحث حول آليات دمج التكنولوجيا في الأنشطة المصرفية الإسلامية.

هدفت دراسة Joel et al (2024) إلى استكشاف أثر التحول الرقمي على استراتيجيات تطوير الأعمال، من خلال تحليل الاتجاهات والتحديات التي تواجه المؤسسات. وأظهرت النتائج أن الرقمنة تُعزز الابتكار والكفاءة وتوسّع نطاق السوق وتحسّن رضا العملاء. وأوصت الدراسة بتكثيف الاستثمارات في التحول الرقمي وبرامج تدريب الموظفين. كما أكدت أهمية استغلال الأدوات التكنولوجية لتحقيق النمو المؤسسي المستدام.

هدفت دراسة Shehadeh et al (2024) إلى تحليل تجريبي لأثر التحول الرقمي على الكفاءة التشغيلية وتجربة العملاء والميزة التنافسية في البنوك الإسلامية الأردنية. وبيّنت أن التحول الرقمي يرفع مستوى الأداء المؤسسي لكنه يزيد أيضًا من التعرض للمخاطر الرقمية. اعتمدت الدراسة على بيانات من أربعة بنوك إسلامية. وخلصت إلى ضرورة تحقيق توازن بين الرقمنة والمخاطر التنظيمية. وقدّمت توصيات عملية للمصارف لتعزيز التحول الرقمي الآمن والفعّال.

هدفت دراسة عبد الحفيظ (2023) إلى تحليل أثر رقمنة الخدمات المصرفية (المعرفة المالية، الولاء الرقمي، التقنيات الرقمية) على الشمول المالي في البنك الأهلي المصري. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لتلك الأبعاد على تعزيز جودة وسهولة الخدمات. كما أوصت بزيادة الوعي الرقمي بين العملاء، وتكثيف التدريب للموظفين، وتوسيع البنية التحتية الرقمية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المسحي وتحليل بيانات الاستبيانات باستخدام.SPSS

هدفت دراسة Borcan (2021) إلى تتبع مسار التحول الرقمي في مؤسستين تقليديتين في رومانيا، بدءًا من الرقمنة إلى التحول المؤسسي الشامل. وأظهرت الدراسة أن التحول الرقمي ليس مجرد تقنية بل يشمل تغييرًا في الثقافة والهيكل التنظيمي. وبيّنت أن مقاومة التغيير ودمج الأنظمة القديمة من أبرز التحديات. وأوصت الدراسة بتطوير قدرات الموظفين الرقمية وتنمية ثقافة التغيير الداخلي. واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة وتحليل المقابلات.

هدفت دراسة رشوان (2020) إلى توضيح دور التحول الرقمي في رفع كفاءة الأداء المصرفي وجذب الاستثمارات لدى البنوك العاملة في قطاع غزة. وكشفت الدراسة أن الرقمنة حسّنت جودة الخدمات وسرّعت المعاملات وساهمت في تعزيز ثقة المستثمرين. وأوصت بمراجعة آليات جودة الخدمات الرقمية باستمرار. كما شددت على أهمية تبني نماذج إبداعية في مراقبة الأداء. واعتمدت الدراسة على استبانة كأداة رئيسة لتحليل النتائج.

ما يميز الدراسة:

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

تمتاز هذه الدراسة عن سابقتها بدمجها المتغيرات الثلاثة: التحول الرقمي كمتغير مستقل، كفاءة الأداء كمتغير تابع، والجودة الشرعية كمتغير معدل، وهو ما لم تتطرق إليه الدراسات السابقة. وهدفت إلى قياس أثر التحول الرقمي بأبعاده المتعددة في تحسين الأداء المؤسسي للبنوك الإسلامية الأردنية، في ظل الالتزام بالضوابط الشرعية. بينما ركّزت دراسات على العلاقة بين الرقمنة وتكاليف التشغيل أو جذب الاستثمارات، ودراسات طحاينة وطيّوان وطلحي وزوادي على التكنولوجيا المالية دون إدراج الجودة الشرعية. كما تميزت الدراسة بأبعاد مبتكرة للتحول الرقمي، وبشمولية في تقييم الأداء عبر التسويق وإدارة المخاطر والهندسة المالية. وقد أجريت في بيئة أردنية مصرفية إسلامية تُعد محورية في الاقتصاد الوطني، مما يمنحها بعدًا تطبيقيًا مهمًا. بناءً عليه، تسد هذه الدراسة فجوة بحثية واضحة، وتقدم نموذجًا علميًا متكاملًا قابلاً للتطبيق.

ثالثا: المنهجية (الطريقة والإجراءات)

تُعد هذه الدراسة من الدراسات الميدانية الإيضاحية، حيث تهدف إلى استقصاء العلاقة بين عدد من المتغيرات ذات الأهمية في بيئة البنوك الإسلامية الأردنية، وهي: التحول الرقمي، وكفاءة الأداء، والجودة الشرعية بوصفها متغيرًا معدّلاً، وتمثل هذه الدراسة توجهًا بحثيًا تطبيقيًا، فهي من الدراسات غير التجريبية التي تُجرى في بيئتها الواقعية، دون تدخل الباحث في التحكم بظروف أو متغيرات الدراسة، (النجار وآخرون، 2024، ص56).

مجتمع الدراسة: يتكوّن مجتمع الدراسة في هذه الدراسة من جميع الموظفين العاملين في البنوك الإسلامية الأردنية، والمتمثلة بالبنوك التالية: (البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، بنك صفوة) وبلغ حجم المجتمع (4311) موظفًا (التقرير السنوي للبنوك الإسلامية الأردنية، 2023). وقد تم تنظيم البيانات الخاصة بتوزيع العاملين على هذه البنوك في الجدول رقم (1)، تمهيدًا لاستخدامها في بناء العينة بطريقة علمية دقيقة.

عينة الدراسة: تم تحديد العينة باستخدام أسلوب العينة الطبقية العشوائية المتناسبة، وقد تم حساب الحجم الكلي للعينة بناءً على جدول كريجسي ومورغان، الذي أوصى بعينة مقدارها (354) مفردة عند مجتمع حجمه (4311). فردًا.

الجدول (1) عدد الموظفين في البنوك الإسلامية الأردنية

الرقم	اسم البنك	عدد العاملين	حجم العينة
1	البنك الإسلامي الأردني	2437	200
2	البنك العربي الاسلامي الدولي	1130	93
3	بنك صفوة	744	61
	المجموع	4311	354

المصدر: التقرير السنوي للبنوك الإسلامية الأردنية لعام 2023

أداة الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على أداة الاستبانة كوسيلة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة، وقد صُممت الاستبانة لتشمل أربعة أقسام رئيسة تغطي جميع متغيرات الدراسة، وهي:

القسم الأول: للمتغيرات الديموغرافية لتوصيف الخصائص العامة للمشاركين، مثل (الجنس)، (العمر)، (المؤهل العلمي)، (عدد سنوات الخبرة)، و(المسمى الوظيفي)، بهدف تفسير الفروق المحتملة في الإجابات وتحليلها بناءً على تلك الخصائص الفردية، وهو ما يعزز دقة النتائج ويعمق التحليل الإحصائي للمجتمع المدروس.

القسم الثاني: المتغير المستقل وهو (التحول الرقمي)، وتم قياسه بخمسة أبعاد مستمدة من النماذج النظرية وأدبيات التحول الرقمي في القطاع المالي، وهي: (الاستراتيجية الرقمية) [(6) فقرات]، (التقنيات) [(5) فقرات]، (الولاء الرقمي للعملاء) [(6) فقرات]، (الثقافة والتنظيم) [(6) فقرات]، و(العمليات والخدمات) [(6) فقرات]، وقد روعي في تصميم هذه الأبعاد أن تمثل مختلف الجوانب التنفيذية والبشرية والتكنولوجية لعملية التحول الرقمي، بما يضمن شمولية التقييم ودقة النتائج المستخلصة.

القسم الثالث: من الاستبانة، فقد خُصص لقياس المتغير التابع وهو (كفاءة أداء البنوك الإسلامية)، وتم تمثيله من خلال ثلاثة أبعاد أساسية تعكس الوظائف الحيوية للعمل المصرفي الإسلامي، وهي: (كفاءة التسويق المصرفي) [(7) فقرات]، (كفاءة إدارة المخاطر) [(7) فقرات]، و(كفاءة الهندسة المالية) [(6) فقرات]، وتم اختيار هذه الأبعاد بناءً على نماذج تقييم أداء مصرفي حديثة تراعي الخصوصية الشرعية والتشغيلية للبنوك الإسلامية، وتضمن قياسًا موضوعيًا وشاملًا.

القسم الرابع: المتغير المعدّل وهو (الجودة الشرعية)، وتم قياسه باستخدام [(7) فقرات] تعبّر عن مدى التزام البنك بتطبيق (الضوابط الشرعية) في عملياته ومنتجاته، استنادًا إلى (قرارات الهيئات الشرعية) و(الفتاوى المعتمدة)، وقد صُممت هذه الفقرات لتعكس (البعد الرقابي والتنظيمي) للجودة الشرعية، بوصفها عاملاً محتملًا في تعديل العلاقة بين (التحول الرقمي) و(كفاءة الأداء)، مما يمنح الدراسة بعدًا خاصًا يتكامل مع الأهداف النظرية والتطبيقية في بيئة (المصارف الإسلامية).

ثبات أداة الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة أن قيم (ألفا كرونباخ) تجاوزت (0.70)، مما يشير إلى اتساق داخلي مرتفع بين فقرات كل محور، ويدعم صدق الأداة(Hair et al, 2011) ، كما حققت جميع المتغيرات الحد الأدنى المقبول لقيمة) متوسط التباين المستخرج (AVE) (> 0.50، بما يعكس صلاحية تقاربية قوية في مؤشرات كل متغير، ويؤكد ملاءمة نموذج القياس المستخدم (Chin, 1998)؛ (Höck & Ringle, 2006: 15).

الجدول (2) الصدق التقاربي والاعتمادية (Convergent Validity & Reliability)

المتغير	كرونباخ ألفا	الثبات المركب(CR)	متوسط التباين المستخرج(AVE)

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

الاستراتيجية الرقمية	0.84	0.88	0.61
التقنيات	0.85	0.89	0.63
الولاء الرقمي	0.81	0.86	0.59
الثقافة والتنظيم	0.83	0.87	0.60
العمليات والخدمات	0.86	0.90	0.64
كفاءة التسويق المصرفي	0.82	0.87	0.58
كفاءة إدارة المخاطر	0.84	0.88	0.62
كفاءة الهندسة المالية	0.80	0.85	0.57
الجودة الشرعية	0.88	0.91	0.66

تم التحقق من الصدق التقاربي والثبات الداخلي لأداة الدراسة من خلال مؤشرات إحصائية متعددة وفق منهجية نمذجة المعادلات الهيكلية باستخدام .PLS-SEM وقد أظهرت نتائج كرونباخ ألفا لجميع الأبعاد المدروسة أنها تجاوزت الحد الأدنى المقبول البالغ (0.70)، حيث تراوحت القيم ما بين (0.80) و(0.88)، مما يدل على ثبات داخلي قوي بين مؤشرات كل بعد (Hair et al., 2022). كما بينت نتائج الثبات المركب (Composite Reliability - CR) ارتفاع مستوى الاعتمادية التركيبية لكل من المتغيرات والأبعاد الفرعية، حيث تراوحت القيم بين (0.85) و(0.91)، متجاوزة بذلك الحد الأدنى المقبول (0.70)، وهو ما يعكس الانسجام البنيوي للمقاييس المستخدمة(Fornell & Larcker, 1981) .

رابعا: تحليل بيانات الدراسة وفرضياتها

تحليل خصائص عينة الدراسة:

تم تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة المكونة من (354) موظفًا في البنوك الإسلامية الأردنية لفهم تأثير (التحول الرقمي) و(الجودة الشرعية) على (كفاءة الأداء). وقد بينت النتائج أن أغلب المشاركين من (الذكور) بنسبة (63.6%) مقابل (الإناث) بنسبة (36.4%)، مما يعكس سيطرة الذكور على القطاع مع وجود تنوع يثري الدراسة. وتركزت المشاركة في الفئة العمرية (25 – أقل من 35 سنة) بنسبة (48.3%)، وهي فئة شابة نشطة رقميًا. أما المؤهل العلمي فكان في الغالب (بكالوريوس) بنسبة (68.9%)، يليه (ماجستير) بنسبة (20.9%)، ما يشير إلى وجود مستوى علمي مناسب لتحليل المفاهيم محل الدراسة. كما أظهرت نتائج الخبرة أن أكثر من ثلث العينة يمتلكون خبرة بين (5 – أقل من 10 سنوات) بنسبة (36.7%)، وهي فترة كافية لفهم التحول من العمل التقليدي إلى الرقمي. وجاءت غالبية المسميات الوظيفية ضمن فئة (الموظف) بنسبة (65.8%)، مما يدل على أن تقييم الدراسة اعتمد على آراء ميدانية من الخطوط التشغيلية الأولى، وهو ما يعزز موثوقية النتائج.

نتائج أسئلة الدراسة:

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

نتائج السؤال الأول: ما الأهمية النسبية للتحول الرقمي بدلالة بأبعاده (الاستراتيجية الرقمية، التقنيات، الولاء الرقمي للعملاء، والثقافة والتنظيم، والعمليات والخدمات) في كفاءة أداء البنوك الإسلامية الأردنية؟

تم تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأبعاد التحول الرقمي والمتمثلة (الاستراتيجية الرقمية، التقنيات، الولاء الرقمي للعملاء، والثقافة والتنظيم، والعمليات والخدمات)، والجدول (3) يوضح ذلك؟

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحول الرقمي بأبعاده الاستراتيجية الرقمية، التقنيات، الولاء الرقمي للعملاء، والثقافة والتنظيم، والعمليات والخدمات) في البنوك الإسلامية الأردنية.

الرتبة	الأبعاد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	التقنيات	4.24	0.488	مرتفعة
2	الثقافة الرقمية	4.24	0.478	مرتفعة
3	العمليات والخدمات	4.23	0.456	مرتفعة
4	الولاء الرقمي للعملاء	4.22	0.486	مرتفعة
5	الاستراتيجية الرقمية	4.22	0.509	مرتفعة
	المجموع	4.23	0.447	مرتفعة

نتائج السؤال الثاني: ما الأهمية النسبية لكفاءة أداء البنوك الإسلامية بدلالة أبعاده (كفاءة التسويق المصرفي، كفاءة إدارة المخاطر، كفاءة الهندسة المالية) في البنوك الاسلامية الأردنية؟

تم تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، الأهمية النسبية لأبعاد كفاءة أداء البنوك الإسلامية بدلالة أبعادها (كفاءة التسويق المصرفي، كفاءة إدارة المخاطر، كفاءة الهندسة المالية)، والجداول الأتية (4) يوضح ذلك؟

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لكفاءة أداء البنوك الإسلامية بدلالة أبعاده (كفاءة التسويق المصرفي، كفاءة إدارة المخاطر، كفاءة الهندسة المالية) في البنوك الاسلامية الأردنية.

الرتبة	الأبعاد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	كفاءة إدارة المخاطر	4.22	0.457	مرتفعة
2	كفاءة الهندسة المالية	4.22	0.459	مرتفعة
3	كفاءة التسويق المصرفي	4.22	0.463	مرتفعة
	المجموع	4.22	0.437	مرتفعة

نتائج السؤال الثالث: ما الأهمية النسبية للجودة الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية؟

للإجابة على السؤال الثالث تم تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، الأهمية النسبية للجودة الشرعية في البنوك الإسلامية، والتي تم قياسها في الاستبيان بالفقرات (51–57)، والجدول (15.5) يوضح ذلك.

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية للجودة الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية.

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
الجودة الشرعية	4.26	0.475	مرتفعة
المجموع	4.26	0.475	مرتفعة

نتائج السؤال الرابع: ما أثر الجودة الشرعية في كفاءة أداء البنوك الإسلامية الأردنية؟

للإجابة على السؤال الرابع تم اختبار الفرضية الرئيسة الأولى

تم اختبار الفرضية الرئيسة الأولى (H01) والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحول الرقمي بأبعاده (الاستراتيجية الرقمية، التقنيات، الولاء الرقمي للعملاء، والثقافة والتنظيم، والعمليات والخدمات) في كفاءة أداء البنوك الإسلامية بأبعادها (كفاءة التسويق المصرفي، كفاءة إدارة المخاطر، وكفاءة الهندسة المالية) في البنوك الإسلامية الأردنية.

تم تحليل المسار للفرضية الرئيسة الأولى، والجدول (6) يوضح نتائج اختبار الفرضية:

الجدول (6) نتائج اختبار تحليل المسار للفرضية الرئيسية الأولى

المسار	Original Sample	Sample Mean	Standard Deviation	T Statistics
التحول الرقمي -> كفاءة أداء البنوك الإسلامية	0.916	0.916	0.014	64.62

تشير نتائج الجدول (6) إلى وجود تأثير قوي وموجب للتحول الرقمي على كفاءة أداء البنوك الإسلامية الأردنية، حيث بلغ معامل التأثير (0.916) وقيمة ($T = 64.62$)، وهي أعلى بكثير من القيمة الحرجة (1.96) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، يدعم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة المتعلقة بالتأثير"

اختبار الفرضيات الفرعية:

تم تحليل الفرضيات الفرعية والجدول (7) يوضح ذلك.

جدول (7) نتائج تحليل الفرضية الفرعية الأولى

الفرضية	المتغير التابع	معامل المسار	قيمةP	النتيجة الإحصائية
H01-1	كفاءة التسويق المصرفي	0.902	0.000	مرفوض
H01-2	كفاءة إدارة المخاطر	0.867	0.000	قبول
H01-3	كفاءة الهندسة المالية	0.840	0.000	رفض

أظهر الجدول (7) وجود علاقة تأثيرية إيجابية قوية بين (التحول الرقمي) و(كفاءة التسويق المصرفي) في البنوك الإسلامية الأردنية، حيث بلغ معامل المسار (0.902)، وقيمة(53.211) (T) ، وقيمة(0.000) (P) ، وهي جميعها مؤشرات على دلالة إحصائية قوية، مما يؤكد أن التحول الرقمي يسهم بشكل مباشر في تعزيز فعالية التسويق المصرفي من خلال توظيف مكوناته كالتقنيات الحديثة، والاستراتيجيات الرقمية، والولاء الرقمي للعملاء.

تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين (التحول الرقمي) و(كفاءة إدارة المخاطر) في البنوك الإسلامية الأردنية، حيث بلغ معامل المسار (0.867) وقيمة($P = 0.000$) ، مما يدل على دلالة إحصائية قوية تدعم رفض الفرضية الصفرية، وتؤكد أن التحول الرقمي يسهم بفعالية في تعزيز القدرة على تقييم المخاطر والتعامل معها، كما أن قيمة ($R^2 = 0.751$) تشير إلى أن التحول الرقمي يفسر (75.1%) من التباين في كفاءة إدارة المخاطر.

كما أظهرت النتائج وجود علاقة تأثيرية قوية وموجبة بين (التحول الرقمي) و(كفاءة الهندسة المالية)، حيث بلغ معامل المسار (0.840) مع قيمة احتمالية ($P = 0.000$) أقل بكثير من (0.05)، مما يؤكد دلالة العلاقة إحصائيًا، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية (Ho1-3) وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بوجود أثر معنوي للتحول الرقمي في تحسين كفاءة الهندسة المالية داخل البنوك الإسلامية الأردنية.

اختبار الفرضية الرئيسة الثانية (H02) والتي تنص على:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للجودة الشرعية في تحسين أثر التحول الرقمي بأبعاده (الاستراتيجية الرقمية، التقنيات، الولاء الرقمي للعملاء، الثقافة والتنظيم، والعمليات والخدمات) في كفاءة أداء البنوك الإسلامية بأبعادها (كفاءة التسويق المصرفي، كفاءة إدارة المخاطر، وكفاءة الهندسة المالية) في البنوك الإسلامية الأردنية.

تم اختبار الأثر التفاعلي للجودة الشرعية كمتغير معدل (Interaction Effect) على العلاقة بين التحول الرقمي وكفاءة الأداء من خلال تحليل المسار الإحصائي باستخدامPLS-SEM Bootstrapping ، والجدول (8) يوضح النتائج:

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

جدول (8) نتائج العلاقة التفاعلية:(Moderation Path)

العلاقة	معامل المسار (β)	T-Value	P-Value	القرار
التحول الرقمي × الجودة الشرعية → كفاءة الأداء	0.075	2.059	0.039	دالة إحصائيًا

يشير معامل المسار (β = 0.075) إلى وجود تأثير إيجابي للجودة الشرعية كمتغير معدل، حيث تعزز العلاقة بين التحول الرقمي وكفاءة الأداء في البنوك الإسلامية الأردنية، وإن كان بدرجة طفيفة

قيمة T-Value = 2.059 تتجاوز الحد الأدنى المقبول إحصائيًا (1.96) عند مستوى دلالة0.05 ، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي لهذا التفاعل. وأن قيمة P-Value = 0.039 أقل من0.05 ، وهي دلالة إحصائية مهمة تؤكد رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر للجودة الشرعية كمتغير معدل.

خامسا: مناقشة النتائج والتوصيات

أولا: مناقشة نتائج أسئلة الدراسة

ما الأهمية النسبية للتحول الرقمي بدلالة أبعاده (الاستراتيجية الرقمية، التقنيات، الولاء الرقمي للعملاء، الثقافة والتنظيم، العمليات والخدمات) في كفاءة أداء البنوك الإسلامية الأردنية؟

أظهرت نتائج الدراسة أن التحول الرقمي في البنوك الإسلامية الأردنية يحظى بأهمية كبيرة، حيث بلغ المتوسط العام (4.23)، ويعكس ذلك مستوى متقدمًا من النضج المؤسسي في استيعاب مفاهيم الرقمنة. وتصدّرت "الثقافة الرقمية" و"التقنيات" الترتيب، مما يشير إلى تركيز واضح على التمكين الداخلي وتحديث البنية التحتية. واتفقت نتائج بُعد "التقنيات" مع دراسة (Shehadeh et al., 2024)، في حين اختلفت مع دراسة (مجدي، 2024) بسبب الفروق في الجاهزية الرقمية. أما بُعد "الثقافة الرقمية" فقد أيدته دراسة(Borcan, 2021) ، التي ربطت النجاح الرقمي بالتحول السلوكي، واختلفت مع دراسة (حسن والربيعي، 2024) لعدم تناولها للبعد الثقافي. ويرى الباحث أن هذه الأبعاد تؤكد أن الرقمنة ليست تقنية فقط، بل هي تحول مؤسسي وثقافي شامل، كما أن ترتيب الأبعاد يعكس وعيًا إداريًا بأن الاستثمار في العنصر البشري والبنية الرقمية هو المدخل الأهم لنجاح الرقمنة في البنوك الإسلامية الأردنية.

أما الأبعاد الثلاثة الأخرى، فقد أظهرت نتائج متقاربة، حيث حلّت "العمليات والخدمات" ثالثًا بمتوسط (4.23)، مدعومة باتفاق مع دراسة (رشوان، 2020) التي بيّنت دور الرقمنة في تبسيط الإجراءات وتحسين الأداء، واختلفت مع دراسة (حسن والربيعي، 2024) لعدم تناولها الأثر التشغيلي. كما أظهر بُعد "الولاء الرقمي للعملاء" وجود فجوة نسبية رغم تقييمه المرتفع، واتفقت مع دراسة (عبد الحفيظ، 2023) واختلفت مع دراسة (حسن والربيعي، 2024) لغياب ربط التطبيقات بولاء العميل، ويرى الباحث أن تعزيز الولاء الرقمي يتطلب استثمارًا أكبر في تصميم تجارب مخصصة وتفاعلية. أما "الاستراتيجية الرقمية" فجاءت في المرتبة الأخيرة، رغم أهميتها الاستراتيجية، حيث اتفقت النتائج مع دراسة (Joel et al., 2024) واختلفت مع دراسة (مجدي، 2024)،

ويرى الباحث أن وجود استراتيجية رقمية شاملة هو ما يُمكّن الرقمنة من تحقيق أهدافها طويلة الأمد، ويؤكد أن البنوك الأردنية أظهرت وعيًا استباقيًا في دمج الرقمنة ضمن خططها المؤسسية.

مناقشة نتائج السؤال الثاني:

ما الأهمية النسبية لكفاءة أداء البنوك الإسلامية بدلالة أبعادها (كفاءة التسويق المصرفي، كفاءة إدارة المخاطر، كفاءة الهندسة المالية) في البنوك الإسلامية الأردنية؟

أشارت نتائج الدراسة إلى أن كفاءة أداء البنوك الإسلامية الأردنية تُظهر وعيًا مؤسسيًا متقدمًا بمكونات التحول الرقمي ودوره في تعزيز الأداء، حيث احتلت "إدارة المخاطر" المرتبة الأولى بمتوسط (4.22)، نظرًا لتطبيق أدوات رقمية متقدمة مثل الإنذار المبكر وتحليل البيانات الضخمة، وقد اتفقت النتائج مع دراسة (السنديانى، 2024) التي أكدت فعالية الأنظمة الذكية في إدارة المخاطر التشغيلية، في حين اختلفت مع دراسة (حسن والربيعي، 2024) التي لم تتناول البُعد المؤسسي للمخاطر، ويُظهر هذا التباين أهمية المنظور المؤسسي في تقييم الكفاءة.

كما أظهرت "الهندسة المالية" مستوى إيجابيًا رغم ترتيبها الأخير، وهو ما اتفق مع دراسة (Shehadeh et al., 2024) في تعزيز الابتكار الرقمي، واختلف مع دراسة (حسن والربيعي، 2024) بسبب محدودية التناول. ويرى الباحث أن النتائج تدل على نضج رقمي حقيقي، لكنه بحاجة إلى تطوير الموارد والكفاءات لتوسيع الأثر في تصميم منتجات مبتكرة تلبي السوق وتحترم المعايير الشرعية.

أما بعد "كفاءة التسويق المصرفي" فقد أحرز متوسطًا مرتفعًا (4.20)، يعكس تطور استراتيجيات التسويق الرقمي لدى البنوك الإسلامية الأردنية، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (دراغمة، 2024) التي أوضحت دور التسويق الرقمي في تقليل التكاليف وزيادة رضا العملاء وولائهم، في حين اختلفت مع دراسة (طحاينة، 2024) التي لم تجد أثرًا للتكنولوجيا المالية على الأداء المالي، ويُعزى هذا الاختلاف إلى اختلاف نطاق القياس والتركيز. ويرى الباحث أن هذه النتائج تُشير إلى أن التحول الرقمي لا يقتصر على تقديم الخدمة، بل يمتد إلى خلق تجربة تفاعلية ذكية تعزز من العلاقة مع العميل، وتُحسّن فعالية الحملات التسويقية، كما يُبرز أهمية الدمج بين الأدوات الرقمية والتحليل السلوكي في بناء استراتيجيات أكثر دقة واستهدافًا، الأمر الذي يدعم الأهداف المؤسسية طويلة الأمد ويعزز من تنافسية البنوك الإسلامية في السوق.

ثالثا: مناقشة نتائج السؤال الثالث: ما الأهمية النسبية للجودة الشرعية في البنوك الإسلامية الأردنية؟

تشير نتائج التحليل الإحصائي لمتغير (الجودة الشرعية) إلى حصوله على درجة أهمية نسبية مرتفعة بلغت (4.21)، بانحراف معياري (0.479)، مما يعكس إدراكًا واسعًا لأهمية هذا البُعد في توجيه العمليات الرقمية وفق أحكام الشريعة، وقد ساهمت فقرات مثل "البنك يُخضع منتجاته لمراجعة الهيئات الشرعية قبل طرحها" بمتوسط (4.26)، و"تقوم إدارة الرقابة الشرعية بمتابعة تنفيذ الفتاوى والتعليمات" بمتوسط (4.24) في تعزيز هذا التقدير، مما يدل على التزام رقابي مؤسسي فعّال، وتتفق هذه النتائج مع دراسات (الحبيشي، 2024)، (السنديانى، 2024)، (Shehadeh et al, 2024)التي أكدت أن الدمج بين الحوكمة الشرعية والتكنولوجيا يعزز الامتثال والكفاءة، ويرى الباحث أن الجودة الشرعية لا تمثل جانبًا تنظيميًا فقط، بل تُعد شريكًا استراتيجيًا في

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

توجيه التحول الرقمي وتحقيق التميز التنافسي، ما يتطلب تطوير أدوات رقابة ذكية، وتأهيل كوادر شرعية وتقنية قادرة على ضمان الاستدامة الرقمية الإسلامية.

رابعا: مناقشة نتائج السؤال الرابع: أثر التحول الرقمي في كفاءة أداء البنوك الإسلامية في البنوك الإسلامية الأردنية تشير نتائج اختبار الفرضية الرئيسة إلى وجود أثر مباشر وقوي ذي دلالة إحصائية للتحول الرقمي على كفاءة أداء البنوك الإسلامية الأردنية، إذ بلغ معامل التأثير الكلي (B = 0.916) مع قيمة (T = 64.62) ودلالة إحصائية(P = 0.000) ، مما يوضح رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، كما أظهرت الفرضيات الفرعية أثر التحول الرقمي على كفاءة التسويق المصرفي(B = 0.902) ، وعلى كفاءة إدارة المخاطر (B = 0.867) وعلى كفاءة الهندسة المالية(B = 0.840) ، وقد عُزي هذا التأثير الإيجابي إلى تبني البنوك استراتيجيات رقمية متكاملة تشمل البنية التحتية، التمكين البشري، وربط الأهداف الرقمية بالشرعية، حيث ظهرت أبعاد التحول الرقمي مثل الثقافة الرقمية (4.24)، والتقنيات (4.24)، والعمليات والخدمات (4.23) بمتوسطات مرتفعة، وقد أكدت دراسات مثل (الحبيشي، 2024) و (السنديانى، 2024) و (Shehadeh et al, 2024)أن التحول الرقمي يُحسن الكفاءة التشغيلية، والتفاعل مع العملاء، ويعزز التنافسية في ظل بنية شرعية متكاملة، ويرى الباحث أن نجاح هذا التحول يرتبط بدمج التكنولوجيا في الرؤية الاستراتيجية، وتطوير البيئة التنظيمية، وتأهيل الكوادر، بما يضمن التوافق مع المتغيرات الرقمية والضوابط الشرعية.

ويرى الباحث أن التأثير الطفيف للجودة الشرعية كمتغير معدل في العلاقة بين التحول الرقمي وكفاءة أداء البنوك الإسلامية الأردنية لا يُشير إلى ضعف في أهمية الجودة الشرعية، بل يعود إلى مجموعة من العوامل الهيكلية والتنظيمية التي تحد من فاعليتها التطبيقية. فغالبًا ما تُمارَس الرقابة الشرعية في البنوك بصورة تقليدية تفتقر إلى التفاعل اللحظي مع العمليات الرقمية، وتعمل كجهة مراجعة لاحقة لا كطرف مشارك في التصميم والتنفيذ. كما أن غياب وحدات عمل مشتركة بين المختصين الرقميين وأعضاء الهيئات الشرعية، إلى جانب محدودية التكوين التقني لتلك الهيئات، يقلّل من إمكانية تأثيرها الفعّال ضمن منظومة التحول الرقمي. أضف إلى ذلك أن النظم الرقمية المستخدمة لا تتكامل تقنيًا مع قواعد البيانات الشرعية أو أنظمة الامتثال الشرعي الذكية. وبناءً على ذلك، يرى الباحث أن تفعيل دور الجودة الشرعية كمتغير معدل يتطلب دمجها وظيفيًا وبرمجيًا داخل الأنظمة الرقمية المصرفية، وتمكين الهيئات الشرعية تنظيميًا وتقنيًا، لتكون فاعلًا مباشرًا في ضبط المنتجات والخدمات الرقمية بما يضمن الكفاءة والامتثال في آنٍ معًا.

ثانيا: النتائج الوصفية للدراسة

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج الوصفية وهي:

- أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك الإسلامية الأردنية تطبق تقنيات رقمية متقدمة بكفاءة عالية، حيث تتميز بنيتها التحتية بالحداثة، وتتكامل الأنظمة التقنية بسلاسة، مع توفر دعم فني فعّال، مما يعكس جاهزية تشغيلية متقدمة تعزز من فاعلية التحول الرقمي.
- تشير النتائج إلى أن الثقافة الرقمية داخل البنوك الإسلامية الأردنية تمثل بيئة خصبة لتبني التحول الرقمي، إذ يتمتع الموظفون بوعي تقني مرتفع، ويتلقون تدريبًا منتظمًا على الأنظمة الذكية، مما يدعم قدرة المؤسسات على التكيف والابتكار المستمر.

- أظهرت البيانات وجود استراتيجية رقمية واضحة لدى البنوك الإسلامية الأردنية، مدعومة بإرادة مؤسسية قوية من الإدارة العليا، وتكاملها مع الأهداف العامة للبنك، مع توفر آليات للتحديث المستمر تواكب متغيرات البيئة الرقمية،
- أوضحت النتائج أن الجودة الشرعية تحتل مكانة بارزة في البنوك الإسلامية الأردنية، حيث يتم الالتزام بإدارة المخاطر الشرعية من خلال سياسات واضحة وأدوات رقمية متطورة، بالإضافة إلى دعم فعلي من الإدارة العليا، مما يعكس توازنًا بين الامتثال والابتكار.
- بيّنت النتائج أن إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية الأردنية تتمتع بكفاءة عالية، حيث يتم دمج أدوات التنبؤ الرقمية ونظم الإنذار المبكر في عمليات التقييم، بما يُسهم في تقليل التعرض للمخاطر وتحقيق جاهزية استباقية.

ثالثا: التوصيات

أوصت الدراسة بضرورة العمل على ما يلي:

- يُوصى بتطوير أدوات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في تحليل سلوك العملاء وربطها بأنظمة التسويق الرقمية، بما يُعزز قدرة البنوك الإسلامية على التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية وتصميم عروض متخصصة، وذلك من خلال إنشاء فرق تحليل بيانات مشتركة بين التسويق وتقنية المعلومات.
- تحتاج أدوات تحليل البيانات الضخمة داخل البنوك إلى تكامل فعّال مع أنظمة اتخاذ القرار الإداري، لذا يُقترح بناء منصة ذكاء أعمال موحدة ترتبط مباشرة بلوحات تحكم الإدارات العليا وتُستخدم يوميًا لدعم القرارات التشغيلية والاستراتيجية.
- رغم وجود توجه استراتيجي رقمي عام، إلا أن هناك حاجة لتحديث هذه الاستراتيجيات دوريًا وربطها بمؤشرات أداء رقمية قابلة للقياس، ومن الحلول المقترحة تشكيل لجنة رقمية داخل كل بنك تقوم بمراجعة دورية للاستراتيجية الرقمية وإصدار تقارير تقييم نصف سنوية.
- يُوصى بدمج أنظمة إنذار مبكر وتحليل مخاطر تشغيلية وشرعية في منصة رقمية موحدة تُدار عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتُربط بتقارير أداء مباشرة تصل إلى الإدارة التنفيذية، مما يُمكّن من التفاعل الاستباقي مع التهديدات.
- من أجل تحسين تصميم المنتجات المالية الإسلامية، يُقترح تأسيس وحدة مشتركة بين الابتكار المالي والرقابة الشرعية تُعنى بتصميم حلول تمويل رقمي موجهة للفئات غير المخدومة مثل الشباب وروّاد الأعمال، مع ضمان مرونة المنتج وكفاءته الشرعية.

التوصية الأولى: تأسيس وحدة مشتركة تُعنى بتصميم حلول تمويل رقمي موجهة للفئات غير المخدومة، مع ضمان مرونة المنتج وكفاءته الشرعية".

خطوات إجرائية مقترحة:

- تشكيل الوحدة رسميًا داخل الهيكل التنظيمي للبنك، وتكون تابعة مباشرة للإدارة التنفيذية أو مجلس الابتكار.
- تضم الوحدة أعضاء من:
  - إدارة الابتكار الرقمي / المنتجات.
  - الهيئة الشرعية أو مستشار شرعي مع خبرة تقنية.

- ممثل عن إدارة تقنية المعلومات.

- مهام الوحدة الرئيسية:
  - تصميم منتجات رقمية متوافقة مع الشريعة.
  - مراجعة العقود الرقمية الجديدة قبل الإطلاق.
  - تطوير حلول تمويل رقمية للفئات غير المخدومة (شباب، مشاريع ناشئة).
  - إعداد تقرير تقييم شرعي تقني لكل منتج رقمي قبل طرحه.
- آلية المتابعة :تقارير فصلية تُرفع إلى لجنة الابتكار في البنك.

التوصية الثانية: تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في تحليل سلوك العملاء وربطها بأنظمة التسويق الرقمية"...

الخطوات الإجرائية:

- تشكيل فريق تحليلي مشترك بين:
  - قسم التسويق الرقمي.
  - وحدة الذكاء الاصطناعي أو تحليل البيانات (Data Science Unit).
- تحديد نماذج سلوك العملاء الرقمية (مثل: مسار العميل، سلة المنتجات، مستوى التفاعل).
- بناء نظام توصية ذكي (Recommendation Engine) يقدم عروضًا مالية رقمية مخصصة.
- ربط النظام بلوحات تحكم التسويق لمتابعة الأداء بشكل لحظي.

التوصية الثالثة: بناء منصة ذكاء أعمال موحدة ترتبط بلوحات تحكم الإدارات العليا"...

الخطوات الإجرائية:

- تصميم نظام ذكاء أعمال موحّد (BI Dashboard) يشمل:
  - بيانات الأداء المالي.
  - سلوك العملاء.
  - كفاءة الموظفين.
  - مؤشرات امتثال شرعي.
- تغذية المنصة يوميًا من قواعد البيانات التشغيلية.
- إتاحة وصول مباشر لرؤساء الإدارات لاستخدامها في اجتماعات القرارات الاستراتيجية.

التوصية الرابعة: تشكيل لجنة رقمية داخل كل بنك لمراجعة الاستراتيجية الرقمية"...

الخطوات الإجرائية:

- إنشاء لجنة مراجعة استراتيجية رقمية داخل البنك برئاسة مدير التحول الرقمي وعضوية الإدارات التنفيذية.
- المهام:

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

- مراجعة الاستراتيجية الرقمية كل 6 أشهر.
- تطوير مؤشرات أداء KPIs رقمية مثل:
  - نسبة الخدمات الرقمية إلى التقليدية.
  - متوسط وقت إنجاز المعاملة الرقمية.
  - مؤشر رضا العملاء عن التطبيقات.
- إصدار تقرير نصف سنوي يُرفع للإدارة العليا.

التوصية الأصلية: دمج أنظمة إنذار مبكر وتحليل مخاطر في منصة رقمية موحدة"...

الخطوات الإجرائية:

- تطوير نظام إنذار مبكر قائم على الذكاء الاصطناعي لرصد:
  - المخاطر التشغيلية (توقف الخدمات – تأخر الأنظمة).
  - المخاطر الشرعية (معاملات تتطلب مراجعة أو تحمل شبهات).
- النظام يُغذى بمؤشرات من الأقسام المختلفة(IT) ، الشريعة، العمليات.
- ربط النظام بمنصة الإدارة التنفيذية من خلال تقارير فورية أو تنبيهات عبر البريد الداخلي.

المراجع العربية:

بارة، سهيلة، (2022)، "الامتثال لمعايير الجودة الشرعية كآلية للتحوط من مخاطر عدم الالتزام وفقدان الثقة في المصارف الإسلامية: دراسة ميدانية في فروع مصرف السلام شرق الجزائر"، *أبعاد اقتصادية*، 12(2)، 216–238.

البرديني، رمضان، عايش. (2025). "مخاطر تطبيقات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية القطرية وطرق الوقاية منها"، *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، 6(3)، 266–276. DOI: https://doi.org/10.53796/hnsj63/13 .

بن شنة، فاطمة، وزياد، أحمد. (2022). "محددات الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية: دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال فترة 2014–2018"، *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، 15(2)، 973–990.

بوشان، عبدالقادر، ودحماني، علي. (2023). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، [رسالة ماجستير، جامعة ابن خلدون – تيارت]، جامعة ابن خلدون، تيارت.

البوشية، نوال بنت علي، والحراصي، نبهان بن حارث، والعوفي، علي بن سيف. (2020). واقع التحول الرقمي في المؤسسات العمانية، (1)، 1–15. DOI: https://doi.org/10.5339/jist.2020.2 .

جمعية البنوك في الأردن. (2024). جمعية البنوك في الأردن. تم الاسترداد من https://abj.org.jo/ar/media-center/abj-magazine/last-issue

الحبيشي، محمد غازي سليمان. (2024). أثر الرقمنة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي على أداء البنوك الإسلامية. مجلة البحث العلمي الإسلامي، 19(57)، 197–221. https://boukharysrc.com/57-8/ .

الحربي، تهاني ديبان، والرابغي، ريم علي. (2025). "دور الحكومة الرقمية ودعمها للجهات الحكومية في تبني التقنيات الناشئة لتفعيل التحول الرقمي: دراسة حالة هيئة الحكومة الرقمية السعودية"، *مجلة دراسات وتكنولوجيا المعلومات*، 1(7)، 1–14. DOI: https://doi.org/10.5339/jist.2025.7 .

دراغمة، فادي إبراهيم. (2024). "دور التسويق الرقمي الإلكتروني في تنمية أداء البنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية"، *دراسات إنسانية واجتماعية*، 13(1)، 239–299. https://search.mandumah.com/Record/1443179 .

دريد، حنان، والطاوس، غريب، ومعمري، علي. (2021). "تقييم الأداء المصرفي في البنوك الإسلامية باستخدام مؤشر كفاءة التسويق المصرفي الإسلامي: دراسة حالة مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2012–2019"، *دراسات اقتصادية*، 15(3)، 156–172. https://asjp.cerist.dz/en/article/165870 .

رشوان، عبدالرحمن، وقاسم، زينب عبدالحفيظ أحمد. (2020). دور التحول الرقمي في رفع كفاءة أداء البنوك وجذب الاستثمارات. في: المؤتمر الدولي الأول لتقنية المعلومات والأعمال (ICITB2020). https://doi.org/10.2139/ssrn.3683715

سندياني، قصي. (2024). "قياس أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز الأداء البنكي: دراسة ميدانية على البنك الإسلامي الأردني"، *مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية*، 15(1)، 84–119. https://doi.org/10.55188/ijifarabic.v15i1.789

شحادة، مها خليل. (2022). التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية: دراسة في المصالح والمفاسد، بيت المشورة للاستشارات المالية، (17)، 27–69. https://doi.org/10.33001/M0104202217/93

طايع، عبدالناصر مجدي حسن محمد، ومحمد، محمد السيد عطية، وعفيفي، عبدالحميد عبدالخالق، وعطية، خالد سيد سيد. (2025). "دور التحول الرقمي في تحقيق فاعلية إدارة الموارد البشرية الإلكترونية بالتطبيق على قطاع البنوك المصرية"، *المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية)*، 57(2)، 507–562. DOI: 10.21608/sjsc.2024.258205.1398

طحاينة، دعاء نبيل، وأبو كرش، شريف. (2024). أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك الإسلامية: حالة دراسية من البنوك الإسلامية في فلسطين [رسالة ماجستير، الجامعة العربية الأمريكية]. الجامعة العربية الأمريكية. https://search.mandumah.com/Record/1559596

عبد الحفيظ، سيد هارون جمعة. (2023). "أثر رقمنة الخدمات المصرفية على تعزيز الشمول المالي: بالتطبيق على البنك الأهلي المصري بمرسى مطروح"، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، 14(2)، 849–909. DOI: 10.21608/jces.2023.304167

القري، م. (2004، 6 أكتوبر). تصنيف البنوك الإسلامية ومعايير الجودة الشاملة، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.

قطار، فاطمة الزهراء، ودحمان، عبدالقادر. (2023). "التحول الرقمي في البنوك بالإشارة إلى تجربة السعودية"، *مجلة المحاسبة والتدقيق والمالية*، 5(2)، 28–40.

مجدي، أحمد. (2024). "أثر التحول الرقمي على الريادة المؤسسية: دراسة ميدانية على البنك الأهلي المصري بمنطقة الإسكندرية"، *مجلة البحوث المالية والتجارية*، 25(4)، 60–180397. DOI: 10.21608/JSST.2024.290589.

محمد، دعاء رمضان علي. (2025). "تصور مقترح لأثر القيادة الرقمية على جودة القرار الإداري: الدور الوسيط للتحول الرقمي – دراسة تطبيقية على شركات الاتصالات المصرية"، *مجلة البحوث المالية والتجارية*، 26(2)، 670–759. DOI: 10.21608/jsst.2025.361093.1967

موسي، عبد المجيد محمد أحمد بخيت. (2025). "دور الخدمات التوكيدية والاستشارية للمراجعة الداخلية في دعم استراتيجية التحول الرقمي بالمصارف: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية"، *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، 6(5)، 554–569. DOI: https://doi.org/10.53796/hnsj65/38

النجار، فايز جمعة، النجار، نبيل، الزعبي، مصعب. (2024). أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي (ط 7)، دار الحامد للنشر والتوزيع.

هاشم، محمد صالح، وعطية، محمد إبراهيم صبحي حسن. (2024). "تقييم دور تقنيات التحول الرقمي في ترشيد تكاليف الخدمات المصرفية في البنوك التجارية"، *مجلة راية الدولية للعلوم التجارية*، 3(11)، 873–924. DOI: 10.21608/rijcs.2024.291333.1111

يحياوي، عبد القادر، ودحو، محمد، وفودو، محمد. (2022). "تقييم العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر من حيث كفاءة أداء البنوك الإسلامية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية: بالتطبيق على بنك البركة الجزائري للفترة 2009–2019"، *دراسات اقتصادية*، 16(2)، 166–175.

References

Borcan, Ioana. (2021). The path from digitization to digital transformation: the case of two traditional organizations. Revista de Management Comparat Internațional, 22(3), 376-388. DOI: 10.24818/RMCI.2021.3.376

Chin, W. W. (1998). The partial least squares approach to structural equation modeling. In G. A. Marcoulides (Ed.), Modern methods for business research (pp. 295–336). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum Associates.

Fornell, C., & Larcker, D. F. (1981). Evaluating structural equation models with unobservable variables and measurement error. Journal of Marketing Research, 18(1), 39–50. https://doi.org/10.1177/002224378101800104

Hair, J. F., Alamer, A. (2022). Partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM) in second language and education research: Guidelines using an applied example. Research Methods in Applied Linguistics, 1(2), 100027. https://doi.org/10.1016/j.rmal.2022.100027

Hair, J. F., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2011). PLS-SEM: Indeed a silver bullet. Journal of Marketing Theory and Practice, 19(2), 139–152. https://doi.org/10.2753/MTP1069-6679190202

Hassan, Noor. falih., & Al-Rubaie, Khloud. Hadi. (2024). The impact of mobile banking technology on the dimensions of banking service quality: an applied study in a sample of Iraqi banks. Journal of Accounting and Financial Studies, 19(68), 176–195. DOI: https://doi.org/10.34093/hzd9xe37

Höck, M., & Ringle, C. M. (2006). Strategic networks in the software industry: An empirical analysis of the value continuum. Proceedings of the IFSAM VIIIth World Congress, Berlin.

https://doi.org/10.34093/hzd9xe37

Joel, O. S., Oyewole, A. T., Odunaiya, O. G., & Soyombo, O. T. (2024). The impact of digital transformation on business development strategies: Trends, challenges, and opportunities analyzed. World Journal of Advanced Research and Reviews, 21(3), 617-624. DOI: https://doi.org/10.30574/wjarr.2024.21.3.0706

Shahada, Maha. (2022). The impact of digital transformation dimensions on the digital maturity of Islamic banks: an applied study in Jordanian Islamic banks. Al-Qasimiya University Journal of Islamic Economics, 2(1), 53–106. DOI: https://doi.org/10.52747/aqujie.2.1.119

Shehadeh, M., Abu-AlSondos, I. A., Ajouz, M., Aldulaimi, S. H., Atta, A. A. B., & Abdeldayem, M. (2024, January). Digital Transformation and its Implications for the Future of Financial Intermediation in Islamic Institutions. In 2024 ASU International Conference in Emerging Technologies for Sustainability and Intelligent Systems (ICETSIS) (pp. 130-134). IEEE DOI:10.1109/ICETSIS61505.2024.10459524

Zamharir, M. A. (2025). Digital Transformation and Customer Loyalty in Insurance: The Mediating Roles of Trust, Satisfaction, and Personalization.,1 ,1-23. DOI:10.20944/preprints202501.2246.

MJHSS

Volume (41), Number (1), 2026.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.

Mutah Journal of Humanities and Social Sciences

An Assessment of the Process of Digital Transformation in the Jordan Radio and Television Corporation through the Over-the-Top (OTT) Digital Platform Project: A Field Study

Aya Ahmad Salem Al-Omoush *
ayaalomoush@bau.edu.jo

Received: 15 /12/2025 **Accepted: 11 / 2/2026**

Abstract:

This study aims to assess the experience of the Jordan Radio and Television Corporation in implementing the Over-the-Top (OTT) Digital Platform project. It focuses on the views of the staff involved in the project regarding the stages of implementation, training, the efficiency of the digital systems used, the work environment, the challenges encountered, and the level of coordination among departments. The study also evaluates the impact of the project on the development of the professional performance and examines the role of the partnership with Jordan Media City in strengthening the technical and organizational infrastructure.

This study adopted the descriptive-analytical approach by collecting data using an online questionnaire based on a five-point Likert Scale, in addition to semi-structured interviews. Data were collected during the period extending from May to August 2025. There were 27 participants, all of whom worked in the relevant sections; 70.4% were male and 29.6% were female. Moreover, (70.4%) of the sample held bachelor's degrees, and (66.7%) of them worked in the e-platform/digital and digital media (social media) section. The Cronbach's alpha coefficient for all areas exceeded 0.70, which indicates the validity and reliability of the measure used. The data obtained from the semi-structured interviews data was also analyzed using thematic analysis.

The research findings indicated that the majority of participants expressed a positive evaluation of the digital platform project. Between 59.3% and 74.1% reported that the project was implemented in a clear and organized manner. Regarding technical support and training, between 63% and 77.8% reported receiving appropriate training that helped them perform their tasks, while 66.6% indicated a need for additional training on systems such as V-Mix and ER-Stream. Furthermore, 77.8% of participants reported that the use of digital systems such as CMS, VMS, and Catch-up helped organize work.

The study concluded that the digital platform project at the Jordan Radio and Television Corporation was a successful and positive experience in terms of software and digital systems, the organization of the work environment, and the development of employees' technical and professional skills. However, significant challenges remain at both the technical and manpower levels. This necessitates the adoption of a comprehensive digital strategy to ensure the sustainability of the platform and to further develop services such as VOD, Smart TV, and Fast TV. Such efforts will help preserve Jordan's media heritage and enhance the corporation's presence in digital media.

Keywords: Digital media, Digital transformation, Jordan Radio and Television Corporation, Jordan, digital platform.

* Department of Library and Information Management, Salt College of Human Sciences, Al-Balqa Applied University, Salt, Jordan.

المجلد(41)، العدد (1)، 2026م.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.
مجلة مؤتة للدراسات الإنسانية والاجتماعية

تقييم تجربة التحوّل الرقمي في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية من خلال مشروع المنصة الرقمية (OTT): دراسة ميدانية

آية أحمد سالم العموش *
ayaalomoush@bau.edu.jo

تاريخ الاستلام:15/12/ 2025 تاريخ القبول: 11/ 2 /2026

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تجربة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنيّة لتنفيذ مشروع المنصة الرقميّة (OTT)، والتركيز على آراء العاملين في المشروع حول وضوح مراحل التنفيذ، والتدريب، وفعاليّة الأنظمة الرقميّة المستخدمة، وبيئة العمل، والتحديات، ومستوى التنسيق بين الأقسام، كما يتناول البحث تقييم أثر المشروع على تطوير الأداء المهني، ودور الشراكة مع شركة المدينة الإعلاميّة الأردنيّة في دعم البنية التقنيّة والتنظيميّة للمؤسسة.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات عبر الاستبانة الإلكترونيّة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي بالإضافة إلى المقابلات شبه الموجهة، وقد تمت عمليّة جمع البيانات خلال الفترة الواقعة بين أيّار وآب 2025، وبلغ عدد المشاركين في الاستبانة (27) موظفًا من مختلف الأقسام المعنية. شكّل الذكور (70.4%) منهم مقابل (29.6%) من الإناث، وغالبية أفراد العينة من حملة البكالوريوس بنسبة (70.4%)، ويعمل (66.7%) منهم في قسم المنصة الإلكترونية/الرقميّة والإعلام الرقمي (السوشيال ميديا) وبلغ معامل الاتّساق الداخلي (كرونباخ ألفا) للمحاور أكثر من 0.70، ممّا يدل على صدق الأداة وثباتها، كما تمّ تحليل بيانات المقابلات شبه الموجهة باستخدام منهجيّة التحليل الموضوعي.

أشارت نتائج البحث إلى أنّ غالبية المشاركين عبّروا عن تقييم إيجابي لمشروع المنصة الرقمية. إذ رأى ما بين 59.3% و74.1% أنَّ المشروع نُفِّذ بطريقةٍ واضحة ومنظّمة، وفيما يخص الدعم الفنيّ والتدريب أفاد ما بين 63% و77.8% أنهم تلقّوا تدريبًا مناسبًا ساعدهم على أداء مهامهم، مع إشارة 66.6% حاجتهم لتدريب إضافي على أنظمة مثل V-Mix وER-Stream. ورأى 77.8% من المشاركين أن استخدام أنظمة رقميّة مثل (CMS, VMS, Catch-up) ساعد في تنظيم العمل.

خلصت الدراسة إلى أن مشروع المنصة الرقمية في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية شكّل تجربة إيجابية ناجحة في جوانب البرمجيات والأنظمة الرقمية، وتنظيم بيئة العمل، وتطوير مهارات العاملين التقنية والمهنية، مع بقاء تحديات حقيقية على الصعيدين التقني والبشري، على أن يرافق ذلك تبني استراتيجية رقمية شاملة تضمن استدامة المنصة وتطوير خدمات (Smart FAST TV, TV, VOD) بما يسهم في حفظ الإرث الإعلامي الأردني وتعزيز حضور المؤسسة في الإعلام الرقمي.

الكلمات المفتاحيّة: الإعلام الرقمي، التحوّل الرقمي، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنيّة، الأردن، منصة رقميّة.

* قسم إدارة المكتبات والمعلومات، كليّة السلط للعلوم الإنسانيّة، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن.

المقدّمة:

شهد قطاع الإعلام خلال السنوات الأخيرة تحوّلًا رقميًا متسارعًا، أعاد تشكيل أنماط إنتاج المحتوى الإعلامي وتوزيعه واستهلاكه في ظل التطور المتواصل في تقنيات الاتصال وانتشار الإنترنت ومنصات البث الرقمي ومنصات التواصل الاجتماعي. وأمام هذه التحولات، باتت المؤسسات الإعلامية التقليدية ملزمة بإعادة النظر في طريقة عملها وآليات بثها، بما يضمن قدرتها على الاستمرار والتكيّف مع بيئة إعلامية رقمية تتسم بالتنافسية والتغير المستمر.

وتُعدّ مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية إحدى أبرز المؤسسات الإعلامية الحكومية الأردنية، إذ قامت منذ تأسيسها بدور محوري في إنتاج وبث المحتوى الإعلامي الرسمي منذ نهاية الستينيات من القرن الماضي، وتغطية القضايا المحلية والوطنية، وخدمة الجمهور الأردني عبر البث الإذاعي والتلفزيوني التقليدي. غير أن التغيرات المتسارعة في سلوك الجمهور الإعلامي، وتنامي الاعتماد على المنصات الرقمية وخدمة المشاهدة عند الطلب، فرضت على المؤسسة تحديات جديدة تتعلق بقدرتها على مواكبة التطور التقني، وتلبية توقعات الجمهور، وتعزيز حضورها في الفضاء الرقمي.

وبناءً على ذلك، أطلقت مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية مشروع المنصة الرقمية المعتمدة على تقنية البث عبر الإنترنت (Over-The-Top Media Services – OTT) في تموز 2020 بوصفه خطوة استراتيجية ضمن مسار التحول الرقمي المؤسسي، هدفت من خلالها إلى تحديث آليات البث التقليدي، وتقديم تجربة مشاهدة أكثر فاعلية، وإتاحة المحتوى الإعلامي للجمهور في أي وقت ومن أي مكان داخل الأردن وخارجه. كما سعى المشروع إلى تعزيز كفاءة إدارة المحتوى الرقمي، وتوظيف أنظمة حديثة لإدارة الفيديو والأرشفة والبث المباشر، بما يتماشى مع التحولات العالمية في مجال الإعلام الرقمي. (الوقائع، 2021).

ورغم ضرورة هذا التحول، إلّا أن تنفيذ مشاريع التحول الرقمي داخل المؤسسات الإعلامية الحكومية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعوامل تنظيميّة وبشريّة ومهنيّة ولا يقتصر على الجوانب التقنية فقط، بل ويشمل جاهزية البنية التحتيّة للمؤسسة، وتأهيل كوادرها، ووضوح مراحل التنفيذ، ومستوى التنسيق بين مختلف أقسامها، إضافةً إلى طبيعة الشراكات التقنية الداعمة للمشروع. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة تجربة التحول الرقمي في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية من خلال مشروع المنصة الرقمية (OTT)، بوصفها تجربة مؤسسية تطبيقية يمكن تحليلها وتقييمها من منظور العاملين المشاركين في تنفيذها وتشغيلها.

وفي ضوء ما سبق، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تقديم تقييم ميداني لتجربة التحول الرقمي في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية، من خلال تحليل آراء العاملين في المشروع حول مراحل التخطيط والتنفيذ، والتدريب، وفعالية الأنظمة الرقمية، وبيئة العمل، والتحديات التنظيمية والتقنية، ودور الشراكة مع شركة المدينة الإعلامية الأردنية، بما يسهم في إبراز الجانب الأكاديمي والعملي لفهم ديناميات التحول الرقمي في الإعلام الحكومي الأردني.

مشكلة البحث:

أدّت التحوّلات الرقميّة المتسارعة في قطاع الإعلام إلى إحداث تغييرات أساسيّة في آليّات إنتاج المحتوى الإعلامي وبثّه، وفي طرق تفاعل الجمهور مع الوسائل الإعلاميّة، الأمر الذي فرض على المؤسسات الإعلاميّة الحكوميّة، تحدّيات كثيرة تتعلّق بقدرتها على التكيّف مع البيئة الرقميّة الجديدة، دون الإخلال بوظيفتها العامّة وبأدوارها التقليديّة.

وقد شكّل إطلاق مشروع المنصة الرقميّة (OTT) في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنيّة خطوة مؤسسيّة مهمّة في مسار التحوّل الرقمي، هدفت إلى تحديث البنية التقنيّة للبثّ، وتوسيع قنوات الوصول إلى الجمهور، وتقديم خدمات إعلاميّة رقمية أكثر مرونة وتفاعليّة. إلّا أنّ تنفيذ مثل هذه المشاريع داخل مؤسسات إعلاميّة حكوميّة تقليديّة يطرح تساؤلات تتجاوز الجوانب التقنيّة، لتشمل الأبعاد التنظيميّة والبشريّة والمهنية المرتبطة بآليات التنفيذ، وجاهزيّة الكوادر، ووضوح الأدوار، ومستوى التنسيق الداخلي، واستدامة المشروع بعد مراحل الإطلاق الأولى.

ومن هنا تكمن مشكلة هذه الدراسة في الحاجة إلى تحليل وتقييم تجربة التحوّل الرقمي في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنيّة من خلال مشروع المنصة الرقميّة (OTT)، من وجهة نظر العاملين المشاركين في تنفيذ المشروع وتشغيله، للكشف عن مدى وضوح مراحل التنفيذ، وفعاليّة التدريب والدعم الفني، وكفاءة الأنظمة الرقميّة المستخدمة، وطبيعة بيئة العمل، وأبرز التحدّيات التنظيميّة والتقنيّة التي رافقت المشروع، إضافة إلى دور الشراكة مع شركة المدينة الإعلاميّة الأردنيّة في دعم البنية التقنيّة والتنظيميّة للمؤسسة.

وانطلاقًا مما سبق، فإن مشكلة الدراسة تبرز في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أيّ مدى أسهم مشروع المنصة الرقميّة (OTT) في تحقيق تحوّل رقمي فعّال داخل مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنيّة، من حيث آليات التنفيذ، وبيئة العمل، وتطوير الأداء المهني، في ظلّ التحدّيات التنظيميّة والتقنيّة؟

أهميّة البحث:

يُعدّ التحوّل الرقمي من أبرز القضايا التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات الإعلاميّة المعاصرة، وأصبح جزءًا أساسيًّا من بنية المؤسسات الإعلاميّة، وشرطًا لاستمراريتها وتنافسيّتها، وتكمن أهميّة هذا البحث في كونه يتناول تجربة عمليّة لتحوّل رقمي داخل مؤسسة إعلاميّة حكوميّة تقليديّة، وهي مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنيّة، وذلك من خلال تسليط الضوء على مشروع المنصة الرقميّة (OTT) باعتباره نموذجًا عمليًّا للتحوّل الرقمي في بيئة الإعلام الرسمي الأردني.

1- الأهميّة العلميّة:

تتمثل الأهميّة العلميّة لهذه الدراسة في تناولها لموضوع التحوّل الرقمي في الإعلام الحكومي الأردني من منظور تطبيقي–ميداني، في ظلّ شح الدراسات العربيّة التي عالجت تجارب التحوّل الرقمي داخل المؤسسات الإعلاميّة الرسميّة، وخاصةً في السياق الأردني. إذ تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيّات الأكاديميّة المرتبطة بالإعلام الرقمي والتحوّل المؤسسي، من خلال تقديم تحليل علمي لتجربة مشروع المنصة الرقميّة (OTT) في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنيّة.

ومما يكسب هذه الدراسة أهميّة علميّة توظيفها لنظرية انتشار المبتكرات في تفسير تفاعل العاملين مع مشروع التحوّل الرقمي، وتحليل مراحل تبنّي الابتكار داخل بيئة إعلاميّة حكوميّة تقليديّة، بما يعزّز الربط بين الإطار النظري والتطبيق العملي. وتُسهم نتائجها في سدّ الفجوة البحثيّة القائمة والمتعلقة بدراسة أثر التحوّل الرقمي على بيئة العمل الإعلامي، وعلى الأدوار المهنية للعاملين، من وجهة نظرهم المباشرة

2- الأهمية التطبيقيّة:

تقدّم هذه الدراسة تقييمًا ميدانيًا لتجربة فعليّة للتحوّل الرقمي داخل مؤسسة إعلاميّة حكوميّة أردنيّة، يمكن الاستفادة من نتائجها في تطوير السياسات والاستراتيجيات الرقميّة المستقبلية للمؤسسة. إذ توفّر الدراسة مؤشرات عمليّة حول نقاط القوّة في تنفيذ مشروع المنصة الرقميّة، وكذلك التحديات التنظيميّة والتقنيّة والبشريّة التي واجهت فرق العمل أثناء مراحل التنفيذ والتشغيل.

كما تُتيح نتائج هذه الدراسة لصانعي القرار والإدارات الإعلاميّة من الاستفادة من آراء العاملين في المشروع، لدى التخطيط لمشاريع تحوّل رقمي مماثلة، سواء داخل مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنيّة أو في مؤسسات إعلاميّة حكوميّة أخرى. وتقدم الدراسة تصوّرًا عمليًّا حول دور الشراكات التقنيّة، مثل الشراكة مع شركة المدينة الإعلاميّة الأردنيّة، في دعم مشاريع التحوّل الرقمي، بما يعزّز استدامة هذه المشاريع وتحسين كفاءتها التشغيلية.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم تجربة التحوّل الرقمي في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنيّة من خلال مشروع المنصة الرقميّة (OTT)، وذلك عبر تحقيق الأهداف الآتية:

- تحليل تقييم العاملين في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنيّة لتجربتهم الكاملة في مشروع المنصة الرقميّة، من حيث وضوح مراحل التنفيذ، والتدريب والدعم الفني، وبيئة العمل، والتحديات التنظيميّة والتقنيّة، ومستوى التنسيق بين الأقسام المختلفة، والأثر المهني للمشروع.
- تفسير آلية تنفيذ مشروع المنصة الرقميّة (OTT) داخل المؤسسة، وتحليل طبيعة مشاركة الأقسام المختلفة في مراحل التخطيط والتنفيذ والتشغيل.
- تقييم أثر استخدام الأنظمة الرقميّة (CMS, VMS, Catch-up) على تنظيم العمل اليومي، وتبسيط المهام، وطبيعة عمل الموظفين داخل فريق المنصة الرقمية.
- التعرف على أبرز التحديات الفنيّة والإداريّة والتنظيميّة التي واجهتها فرق العمل أثناء تنفيذ المشروع، وكيف تعاملت معها.
- تحليل أثر مشروع التحوّل الرقمي على بيئة العمل ومهارات العاملين التقنية والمهنية داخل المؤسسة، ومستوى تكيّفهم مع الأدوات الرقمية.

أسئلة البحث:

تنطلق هذه الدراسة من السؤال الرئيس الآتي: إلى أيّ مدى أسهم مشروع المنصة الرقميّة (OTT) في تحقيق تحوّل رقمي فعّال داخل مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنيّة، من حيث آليات التنفيذ، وبيئة العمل، وتطوير الأداء المهني، في ظلّ التحدّيات التنظيميّة والتقنيّة؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما تقييم العاملين في مشروع المنصة الرقميّة لتجربتهم الكاملة، من حيث وضوح مراحل التنفيذ، والتدريب، وبيئة العمل، والتحديات، والتكامل مع الأقسام، والأثر المهني، والشراكة مع المدينة الإعلاميّة؟
- كيف تم تنفيذ مشروع المنصة الرقميّة (OTT) داخل مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنيّة، وما طبيعة مشاركة الأقسام في هذا التنفيذ؟
- ما أثر استخدام الأنظمة الرقميّة (CMS, VMS, Catch-up) على تنظيم العمل اليومي، وتبسيط المهام، وطبيعة عمل الموظفين داحل فريق المنصة الرقمية.
- ما هي التحديات الفنيّة والتنظيميّة التي واجهها الموظفون خلال مراحل تنفيذ المشروع؟
- كيف أثّر المشروع على بيئة العمل، وما مدى رضا العاملين عن التغييرات التي أحدثها التحوّل الرقمي داخل المؤسسة؟

حدود البحث:

تحدّدت هذه الدراسة بمجموعة من الحدود المُتعلّقة بالمجال الموضوعي، والمكاني، والزماني وكذلك أداة البحث والعيّنة وذلك على النحو التالي:

1. **الحدود الموضوعيّة:**

اقتصرت الدراسة على تحليل وتقييم تجربة التحوّل الرقمي في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنيّة من خلال مشروع المنصة الرقميّة (OTT)، مع التركيز على الأبعاد التقنيّة والتنظيميّة والبشريّة ودور الأنظمة الرقميّة المستخدمة المرتبطة بتنفيذ المشروع، وبيئة العمل، ومستوى التنسيق المؤسسي، والشراكة مع شركة المدينة الإعلاميّة الأردنيّة، من وجهة نظر العاملين المشاركين في المشروع.

2. **الحدود المكانيّة:**

اقتصر نطاق الدراسة المكاني على مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنيّة، وشركة المدينة الإعلاميّة الأردنيّة، بوصفهما الجهتين المسؤولتين عن تنفيذ وإدارة وتشغيل المنصة الرقميّة خلال فترة الدراسة.

3. **الحدود الزمانيّة:**

غطّت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 2021، وهو تاريخ الانطلاق الفعلي لمشروع المنصة الرقميّة، وحتى منتصف عام 2025، وهي الفترة التي شهدت مراحل التخطيط والتنفيذ والتشغيل وما رافقها من تغيّرات تنظيميّة مرتبطة باستمراريّة المشروع.

4. **حدود العيّنة والأداة:**

اعتمدتِ الدراسة على عيّنة قصديّة (مختارة) من العاملين في مشروع المنصة الرقميّة، ممّن شاركوا في مراحل التخطيط أو التنفيذ أو التشغيل، سواء من الفرق الفنيّة أو الإدارية، وتم جمع البيانات باستخدام الاستبانة الإلكترونيّة لموظفي قسم الإعلام والاتصال الرقمي والمقابلات شبه الموجّهة لعدد من مديري الأقسام والمشرفين داخل المؤسسة وفي شركة المدينة الإعلامية الأردنيّة، وتحليل الوثائق ذات الصلة.

التعريفات الإجرائيّة:

تتعدّد المفاهيم ذات الصلة بالتحوّل الرقمي في المؤسسات الإعلاميّة التقليديّة وفي الصحافة والإعلام التي تعنى بها هذه الدراسة وفيما يلي أبرز هذه المفاهيم والتعريفات الإجرائيّة الخاصة بهذه الدراسة:

- **مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنيّة:**

هي الهيئة الرسميّة للبثّ في المملكة الأردنيّة الهاشميّة، بدأ بثّها الإذاعي في 15 أيّار عام 1948، من مدينة رام الله تحت اسم "إذاعة القدس"، وانتقل إلى عمّان عام 1956، في حين انطلق البثّ التلفزيوني في نيسان عام 1968 بالأبيض والأسود، وبدأ البثّ الملوّن في عام 1974، وفي عام 1985 تم دمج الإذاعة والتلفزيون تحت اسم مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنيّة، وتقدّم المؤسسة مجموعةً متنوّعةً من البرامج الإذاعيّة والتلفزيونيّة والأعمال الدراميّة التي تهدف إلى نشر رسالة الأردن محليًا ودوليًا، وتغطية الأحداث الوطنيّة، والمحليّة، والدوليّة. (مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية، 2025) (23/5/2025، بتصرف).

- **التحوّل الرقمي (Digital Transformation):**

يُقصد به في سياق هذه الدراسة، انتقال مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنيّة من البثّ التقليدي عبر الشاشات التلفزيونيّة، إلى نمط البثّ الرقمي التفاعلي من خلال المنصة الرقميّة (OTT)، باستخدام أنظمة إدارة المحتوى والفيديو، ويشمل التحوّل الرقمي التغيّرات في بنية العمل والمهارات المطلوبة للعاملين.

- **المنصة الرقمية (OTT – over-the-top-media services) لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنيّة:**

هي منصة بثّ رقمي عبر الإنترنت تهدف إلى تقديم خدمات البثّ المباشر والفيديو عند الطلب (الفيديو المرفوع مسبقًا) (VOD)، وإتاحة الوصول إلى محتوى التلفزيون الأردني في أيّ وقت ومن أيّ مكان، وتُعدّ الأداة الرئيسة لتطبيق التحوّل الرقمي محلّ الدراسة.

- **أنظمة إدارة المحتوى والفيديو (CMS - VMS - Catch-up - EPG - Plugin):**

تشير هذه المصطلحات في هذه الدراسة إلى مجموعة الأنظمة الرقميّة التابعة لشركة ER-Stream المستخدمة في منصة التلفزيون الأردني لإدارة المحتوى المرئي، وتنظيمه، وأرشفته، وبثّه عبر المنصة الرقميّة، والتي تم تقييم أثرها على تنظيم العمل وطبيعة الأداء المهني للعاملين.

- **الشراكة مع شركة المدينة الإعلاميّة الأردنيّة:**

يُقصد بها التعاون المؤسسي والتقني بين مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنيّة وشركة المدينة الإعلاميّة الأردنيّة في تنفيذ وتشغيل مشروع المنصة الرقميّة، من حيث توفير البنية التقنيّة والدعم التشغيلي خلال مراحل المشروع.

- **بيئة العمل الرقميّة:**

تشير إلى طبيعة بيئة العمل داخل الأقسام المعنيّة بمشروع المنصة الرقميّة، بما يشمل أساليب التنسيق، وتوزيع المهام، والتفاعل بين الفرق، ومستوى التكيّف مع الأدوات الرقمية.

الأدبيّات والدراسات السابقة:

في ضوء الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع التحوّل الرقمي في المؤسسات الإعلاميّة، يُمكن استعراض عددٍ من الدراسات العربيّة والأجنبيّة ذات العلاقة المباشرة بموضوع هذا البحث:

- جاءت دراسة (Victoria, Al-Amoush & Alshammari, 2024) بعنوان The Impact of Digital Media on the Jordanian Media System: Public Media, Credibility, and Social Responsibility لدراسة تأثير الإعلام الرقمي على المنظومة الإعلاميّة الأردنيّة، مع التركيز تحديدًا على الإعلام العام والمصداقيّة والمسؤوليّة الاجتماعيّة.

وقد استكشفت الدراسة مراحل الانتقال من الإعلام التقليدي إلى الإعلام الرقمي، ومدى توظيف المصداقيّة والمسؤوليّة الاجتماعيّة ضمن مسؤوليّات المؤسسات الإعلاميّة في الأردن.

كما هدفتْ الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الإعلام الرقمي في تحديث المؤسسات الإعلاميّة، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، بوصفه من أكثر المناهج ملاءمة لدراسة الظواهر الاجتماعيّة والإنسانيّة.

وقد شكّل المنهج الوصفي أداةً ومنهجًا لتحليل ووصف تأثير الإعلام الرقمي على المنظومة الإعلاميّة الأردنيّة، لا سيّما فيما يتعلّق بالإعلام العام والمصداقيّة والمسؤوليّة الاجتماعيّة.

وقد خلُصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والنتائج، أبرزتْ فيها أهميّة التحوّل من الإعلام التقليدي إلى الإعلام الرقمي في ظلّ التطورات التكنولوجيّة والاتصالاتيّة، مؤكّدة أنَّ هذا التحوّل لم يَعُد خيارًا، بل شرطًا لازمًا لمواكبة التطوّرات التكنولوجيّة المتسارعة، وأوصت بتعزيز البنية التحتيّة للإعلام الرقمي في إطار تحديث المنظومة الإعلاميّة الأردنيّة.

- أمّا دراسة (السراي، 2024) بعنوان "التحوّلات الرقميّة في الإعلام الجامعي وتأثيراتها المعرفيّة على الجمهور: دراسة ميدانيّة في جامعة واسط" فقد سعت الدراسة إلى فهم أثر التحوّلات الرقميّة في الإعلام الجامعي على الجمهور، ودور الإعلام المؤسسي في البيئة الرقميّة الحديثة.

ووجد الباحث حتمية دراسة علاقة التحوّلات الرقميّة بالإعلام الجامعي وتأثيراتها المعرفيّة على الجمهور من خلال صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي: كيف تسهم التحولات الرقمية في الإعلام الجامعي في تعزيز أو تغيير معارف الجمهور؟ وخلُصت إلى وجود علاقة بين التحوّل الرقمي في الإعلام الجامعي والتأثيرات المعرفيّة لدى جمهور جامعة واسط بلغت نسبتها 82.9%، ومن بين النتائج الأخرى التي توصّلت إليها الدراسة، أنَّ الغالبية العظمى من الجمهور يرون أنَّ وسائل الإعلام الرقمي الجامعي أسهمت في زيادة الوعي بالتقنيات الحديثة، كما أنَّ التقنيات الرقميَّة المستخدمة في الإعلام الجامعي قد ساعدتْ في زيادة التحصيل المعرفي نوعياً وكمياً وتعزيز مهارات الحوار وتبادل الخبرات بين الجمهور.

- كما هدفتْ دراسة (Abokhoza & Abdallah, 2023) بعنوان Journalists' Perceptions Towards Digital Media Training in Jordanian Media Organizations إلى الكشف عن تصوّرات الصحفيّين تجاه تدريب الإعلام الرقميّ في المؤسسات الإعلاميّة الأردنيّة، وتألّفت عيّنة الدراسة من الصحفيّين العاملين في المؤسسات الإعلاميّة الأردنيّة، واعتمدت المنهج الوصفي الاستكشافي، وخلُصتْ إلى وجود أثر لاستخدام أدوات الإعلام الرقمي على تصوّرات الصحفيين، وركّزت على أسباب عدم جاهزيّة كثير من المؤسسات الإعلاميّة لتوظيف تقنيات الإعلام الرقمي، وأظهرتْ الدراسة امتلاك الصحفيّين الأردنيّين مهارات متنوّعة في هذا المجال، كاستخدام منصات التواصل الاجتماعي للبحث والكتابة ونشر الأخبار وتحرير المحتوى.
- وتناولتْ دراسة (Alkhazaleh, 2023) بعنوان The Impact of Digital Transformation in Public Administration, Jordan as a case study أثر التحوّل الرقمي في الأردن كدراسة حالة وهدفتْ إلى تقييم تحسين تقديم الخدمات، وزيادة تأثير التحوّل الرقمي على ممارسات الإدارة العامّة في الأردن، وآثاره على الحوكمة وجودة الخدمات ورضا المواطنين، من خلال تحليل البيانات من الجهات الحكوميّة، واستطلاعات الرأي، ومقابلات الخبراء، وأظهرتْ أنَّ الإدارات لا تزال تواجه تحديات في دمج الأدوات الرقميّة بشكل فعّال، وأكّدت ضرورة إعادة تأهيل الكوادر البشريّة ليتم استخدام التقنيات الرقميّة ومساهمتها في رفع مستوى الشفافيّة وتحسين رضا المستفيدين، وقدّمت الدراسة توصيات عمليّة لصانعي السياسات والمسؤولين الحكوميّين حول مزايا ومخاطر المبادرات الرقميّة في السياق الأردني.
- واهتمتْ دراسة (Alzubi, 2022) بعنوان Impact of New Digital Media on Conventional Media and Visual Communication in Jordan بتحليل أثر الوسائط الرقميّة الجديدة على الوسائط التقليديّة والاتصال المرئي، وخلصتْ إلى أنَّ الوسائط الرقميّة غيّرت آليّات إنتاج المعلومات وتوزيعها واستهلاكها، وأثّرت تأثيرًا عميقًا على أشكال الإعلام التقليديّة، كالصحف والمجلات والتلفزيون، كما أبرزت الدراسة آثار الوسائط الرقميّة الجديدة على الإعلام التقليدي ظهور المنصات الإلكترونيّة ووسائل التواصل الاجتماعي ممّا أدّى إلى ظهور أشكال جديدة من الاتصال المرئي، مثل الرسومات الرقميّة والفيديو والرسوم المتحرّكة، والتي تتيح تجارب أكثر تفاعليّة وغامرة، وخلصت إلى أنَّ المنصات الرقميّة أصبحت تحظى بشعبيّة متزايدة لدى الجماهير وأنَّ المؤسسات الإعلاميّة تواجه صعوبة في التكيّف مع التحوّل الرقمي ونماذج النشر والتوزيع الجديدة.
- كما نشرتْ مجلّة معهد الجزيرة للإعلام (2023) دراسة بعنوان (توظيف تقنيات التحوّل الرقمي في إنتاج المحتوى الإعلامي بالفضائيّات السودانيّة)، هدفتْ إلى تحليل واقع التحوّل الرقمي في المشهد الإعلامي السوداني عبر تحليل تجربة التلفزيون السوداني ومقارنتها بتجارب وسائل إعلام سودانيّة أخرى، وخلُصتْ نتائج الدراسة إلى أنَّ هناك توظيفاً لبعض التقنيات الرقميّة

لكن بجهود فرديّة، ولم ترقَ إلى مستوى التوظيف المؤسسي الشامل، وركّزت الدراسة على أنَّ غياب البنية التحتيّة الرقميّة الكافية يعيق التحوّل الرقمي، وأوصتْ بضرورة التدريب المهني ورفع الكوادر المهنيّة.

- كما عالجتْ دراسة (بابكر، 2022) بعنوان "توظيف الإعلام الرقمي في إنتاج الأخبار التلفزيونيّة" إلى الكشف عن مسألة توظيف الإعلام الرقمي في إنتاج الأخبار التلفزيونيّة، والتعرّف على تأثير الإعلام الرقمي على رئيس التحرير في إنتاج الأخبار التلفزيونيّة، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصّلت إلى عدد من النتائج أبرزها: ضرورة التحقّق والتثبّت من المعلومات الواردة عبر وسائط الإعلام الرقمي قبل اعتمادها إخباريًّا، وتوخي الدقة بالمعلومة والمصداقية في مصدر الخبر وأنّ الإعلام الرقمي بات يوفّر محتوىً ثرياً يُمكن توظيفه في الأخبار والبرامج، وأنَّ الإعلام الرقمي عزَّز السبق الصحفي للقنوات الإخباريّة بما يقدّمه من آنية وفوريّة في تغطية الأحداث، وقادها أحيانًا إلى تقديم السبق على الدقّة، رغم أن الأصل بالشيء أن تسبق الدقة السرعة في نشر الخبر وأنَّ القنوات الإخبارية وظّفت الإعلام الرقمي في تجميع الأخبار عبر صفحاتها التفاعليّة، والصفحات الرسميّة الموثّقة، وصفحات النشطاء، ومواقع التواصل الاجتماعي، فضلًا عن المواطن الصحفي، وأشارت النتائج إلى أنَّ أدوات مثل الـ CMS ووسائل التواصل الاجتماعي أدَّت إلى تسريع تدفّق المحتوى، لكنّها طرحت تحديات تتعلّق بالدقّة وضبط الجودة.
- وقدّمت دراسة (Adaileh & Alshawawreh, 2021) بعنوان (Measuring Digital Transformation Impact in Jordan) إطارًا مقترحًا لقياس أثر التحوّل الرقمي على تمكين الأفراد والمؤسسات الإعلاميّة، وتشجيع الاستثمار في مجال التحوّل الرقمي داخل الأردن، واعتمد الباحثون على عيّنة مكوّنة من 196 مشاركًا من مختلف التخصّصات، لتشكيل المواقف وتقييم الإجراءات الحكوميّة، كما استخدم الباحثون استجاباتهم للتحقّق من صحة الإطار النظري المقترح في مكوّنات التحوّل الرقمي.

  وأظهرتْ النتائج مواقف إيجابيّة تجاه التطوير والتنفيذ، إذ إنَّ (49%) من المشاركين يرون أنَّ الرؤية الوطنيَّة للتحوّل الرقمي قادرة على تمكين الأفراد والقطاعات، بينما تحتاج بعض الإجراءات إلى تعزيز وتطوير مهارات الكوادر المهنيّة الإعلاميّة ليتم مواكبة متطلّبات البيئة الرقميّة، وأوصتْ باستخدام الإطار المقترح لقياس الأثر الفعلي للتحوّل الرقمي، وأشارت إلى أنَّ الكوادر البشريّة والتنظيميّة تؤثّر بشكل مباشر على نجاح أيّ تحوّل رقمي، كما أشارت إلى أنَّ معظم الجهود الرقميّة ما تزال جهود فرديّة وغير مؤسسيّة.
- وتناولتْ دراسة الطراونة (2023) بعنوان (انعكاسات التحوّل الرقمي على أداء الصحافة الأردنيّة) تأثير التحوّل الرقمي على الممارسة الصحفيّة وجودة الأداء في المؤسّسات الإعلاميّة الأردنيّة، وأشارتْ الدراسة إلى أنَّ هناك تحسّنًا في سرعة الإنجاز، إلا أنَّ التحديات لا تزال قائمة في مجال التحقّق من المعلومات وتأهيل الكوادر الصحفيّة.

الفجوة البحثيّة:

إنّ مراجعة الأدبيّات والدراسات السابقة تُظهر أنّ البحوث التي تناولت مشروع "المنصة الرقميّة" داخل مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنيّة ما تزال محدودة جدًّا، فيما تركز أغلب الدراسات المتاحة على الجوانب التقنية والتنظيميّة العامّة، أو على بلدان أخرى، كما أنّ كثيرًا من هذه الدراسات تتناول كلَّ عاملٍ من عوامل التحوّل الرقمي على حدة، دون الجمع بينها في دراسة شاملة.

ولم يتم العثور خلال البحث على دراسة تناولت تجربة التحوّل الرقمي في مؤسسة إعلاميّة حكوميّة أردنيّة، وبالتحديد كالمنصة الرقميّة (OTT)، من حيث مراحل التنفيذ والتحديات والأثر على بيئة العمل. كذلك فإنّ الدراسات العربيّة نادرًا ما تتناول الآثار المباشرة على فرق

العمل والإنتاج الرقمي المحلّي (كالبثّ المباشر وخدمة VOD)، مما يمنح هذا البحث أهميّته الخاصّة من حيث الطرح والتركيز والتفصيل، ومن هنا يتضح لنا حجم الفجوة البحثيّة في الحاجة لتطوير دراسات تسلّط الضوء على التحوّل الرقمي في الأردن بشكل عام.

الإطار النظري:

نظرية انتشار المبتكرات:

تعتمد هذه الدراسة في إطارها النظري على نظرية انتشار المبتكرات (Diffusion of Innovations Theory) التي وضعها الباحث الأمريكي إيفرت روجرز (Everett M. Rogers)، والتي تُعدّ من أبرز النظريات في مجالي الاتصال والتنمية، وتهدف إلى تفسير الآليّة التي يتبنّى فيها الأفراد أو المؤسسات للتقنيات والأفكار الجديدة بمرور الزمن.

تقوم هذه النظريّة على خمس مراحل أساسيّة يمر بها الأفراد أو الجهات أو المؤسسات أثناء اعتماد الابتكار، وهي المعرفة، والإقناع، والقرار، والتنفيذ، والتأكيد، حيث لا يتم تبنّي أيّ ابتكار بشكل فوري، بل يتأثّر القرار بعوامل متعدّدة تتعلّق بطبيعة الابتكار ذاته، وخصائص البيئة التنظيميّة، ومدى دعم الإدارة، وقدرة الأفراد على التكيّف، وتوفّر التدريب أو التوجيه المناسب (Rogers, 2003).

واستنادًا لهذه النظريّة، فإنَّ مشروع المنصة الرقمية داخل مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنيّة يمثّل ابتكارًا تقنيًا طُبِّق في بيئة مؤسسية تقليديّة، ممّا يستدعي دراسة تفاعلات العاملين مع هذا الابتكار، وتحليل مراحل تقبّلهم له، والمعوّقات التي قد تؤثّر على انتشاره وتطبيقه بشكل فعّال داخل المؤسسة.

وقد تم اعتماد هذه النظريّة لفهم طبيعة التحوّل الرقمي من منظور سوسيولوجي وتطبيقي يراعي خصوصيّة المؤسسة وطبيعة فرق العمل داخلها.

منهجية الدراسة:

اعتمدتْ هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يركّز على وصف طبيعة وخصائص مجتمع معيّن أو جماعة أو فرد، وفي إطار هذا النوع من البحوث يتم استخدام منهج المسح باعتباره منهجًا منظّمًا يساعد في الحصول على بيانات ومعلومات تتعلّق بالظاهرة محلّ الدراسة. (حسين، 1976، ص127)

وبناءً على طبيعة موضوع الدراسة وأهدافها، تم اعتماد منهج المسح بالعيّنة لجمع بيانات من العاملين المشاركين في المشروع كأداة رئيسة، وقد تم اختيار هذا المنهج كونه الأنسب لرصد الاتجاهات والآراء وتقييم الخبرات المهنية المرتبطة بمراحل تنفيذ المشروع وتشغيله خلال المدة الزمنيّة المحدّدة، كما تم تعزيز المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أدوات بحث كمية ونوعية، بما يحقق التكامل المنهجي (Methodological Triangulation)، ويعزّز من موثوقية النتائج ودقتها.

مجتمع الدراسة:

يتمثّل مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية ممّن لهم علاقة مباشرة أو شبه مباشرة بمشروع المنصة الرقمية (OTT)، ويشمل ذلك العاملين في قسم الإعلام والاتصال الرقمي (السوشيال ميديا)، ومكتبة الأرشيف المرئي، والبث الرقمي ومهندسي التشغيل والتطوير الفني، إضافة إلى عدد من المشرفين والمسؤولين الإداريين المعنيين بتنفيذ المشروع داخل المؤسسة وشركة المدينة الإعلامية الأردنية خلال الفترة (2020 – 2025). ويعدّ مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد الذين تنطبق عليهم خصائص المشكلة التي يدرسها الباحث. (عبيدات وآخرون، 2010، ص95).

عيّنة الدراسة:

تم اختيار العيّنة القصديّة (Purposive Sample) من العاملين المعنيّين مباشرة في مشروع المنصة الرقمية (OTT)، وقد بلغ عددهم (27) مشاركًا، وهمْ الأشخاص الذين شاركوا فعليًا في مراحل التخطيط أو التنفيذ أو التشغيل، يمثّلون التخصصات المختلفة ذات الصلة بالمشروع، وهؤلاء هم من قام بتعبئة الاستبانة الإلكترونية، و(11) مشاركًا ممن أجريت معهم المقابلات شبه الموجهة سواء داخل مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية أو ضمن الشراكة مع شركة المدينة الإعلامية الأردنية.

وجاء اختيار العينة القصدية نظرًا لطبيعة الدراسة التي تستهدف فئة محددة تمتلك معرفة مباشرة وخبرة عملية بمشروع المنصة الرقمية، حيث لا يمكن تعميم أدوات البحث على جميع العاملين في المؤسسة، لعدم ارتباطهم المباشر بالمشروع. وعليه، فإن استخدام العينة العشوائية لم يكن مناسبًا لأهداف الدراسة، إذ قد يشمل أفرادًا غير معنيين بموضوع البحث، مما يضعف دقة النتائج. وتُستَخدم العيّنة القصديّة في الدراسات التي تستهدف أفرادًا يمتلكون معرفةً وخبرةً خاصة في موضوع الدراسة (باتون، 2002، ص230).

ويُعد هذا النوع من العينات مناسبًا في الدراسات العلميّة والتطبيقية التي تركّز على تقييم التجارب المهنية المتخصصة للمؤسسات، ويُستخدم على نطاق واسع في البحوث الإعلامية النوعيّة والوصفية التحليليّة التي تهدف إلى فهم الظواهر من منظور المشاركين الفاعلين فيها.

أدوات البحث:

اعتمدت الدراسة على ثلاث أدوات لجمع البيانات بما يحقق التكامل بين البيانات الكمية والنوعية وهي:

1- **الاستبانة الإلكترونيّة:** وهي أداة مكوّنة من أسئلة مغلقة ومفتوحة، صُمِّمت لقياس طبيعة عمل المشاركين وآرائهم حول مراحل تنفيذ المشروع، والتحديات التي واجهوها، وتقييمهم للتأثيرات المؤسسيّة. (عوض الله، 2015). وقد تم توزيع الاستبانة على أفراد العيّنة باستخدام نموذج Google Forms، واحتوت على مجموعة من الأسئلة التي تمثّل أهداف وتساؤلات البحث، خلال الفترة الواقعة من أيّار إلى حزيران 2025. واعتمدت على مقياس ليكرت الخماسي لقياس اتجاهات المشاركين في مشروع المنصة الرقمية (OTT). انظر الملحق رقم (1).

2- **المقابلة شبه الموجهة:** استُخدِمت المقابلات شبه الموجههة للحصول على معلومات نوعيّة دقيقة تساهم في تفسير نتائج الاستبانة وفهم الأبعاد المؤسسية والتنظيمية التي لا يمكن قياسها كمّيًا، وتُعد المقابلات شبه الموجهة إحدى أدوات البحث النوعي التي توفّر مرونة في اكتشاف التجربة الشخصيّة والخبرة المؤسسيّة بشكل أوسع. انظر الملحق رقم (2).

وقد أُجريت المقابلات مع عدد من المديرين والمشرفين والعاملين الرئيسيين في المشروع داخل مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية وشركة المدينة الإعلامية الأردنية، خلال الفترة الممتدة من تموز إلى آب 2025.

3- **تحليل الوثائق:** شمل تحليل الوثائق مراجعة الخطط التنفيذية للمشروع، والتقارير التشغيلية، والوثائق الداخلية ذات الصلة بمراحل التخطيط والتنفيذ والتشغيل، بهدف التأكد من توافق المعلومات واتساقها مؤسسيًّا مما يعزز النتائج الكميّة والنوعيّة.

أساليب تحليل البيانات:

فيما يتعلق بتحليل بيانات الدراسة، تم استخدام أساليب تحليل كمية ونوعية، على النحو الآتي:

1- التحليل الكمي:

تم تحليل بيانات الاستبانة باستخدام برنامج SPSS، وذلك من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحرافات المعيارية لكل محور من محاور الدراسة. كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتحديد اتجاهات المشاركين (من 1 = لا أوافق أبدًا إلى 5 = أوافق بشدّة).

وللتحقق من ثبات أداة القياس، تم احتساب معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) لكلّ محور من المحاور، حيث جاءت جميع القيم ضمن الحدود المقبولة إحصائيًا، مما يدل على اتساق فقرات الأداة وموثوقية نتائجها.

2- التحليل النوعي:

فيما يتعلّق بالتحليل النوعي للمقابلات شبه الموجّهة، تمَّ تحليلها باستخدام التحليل الموضوعي (Thematic Analysis)، الذي ركّز على استخراج المعاني الجوهريّة المتكرّرة في إجابات المشاركين، وقد جرى تحليل النصوص على ثلاث مراحل رئيسيّة وهي:

1. القراءة الاستطلاعيّة لاستخلاص الانطباعات الأوليّة حول محتوى المقابلات.
2. الترميز المفتوح لاكتشاف المفاهيم والدلالات الرئيسية.
3. تصنيف الرموز في محاور موضوعيّة (Themes) تمثّل أبعاد تجربة التحوّل الرقمي في المؤسسة.

وقد أظهرتْ نتائج التحليل النوعي مجموعة من الموضوعات الرئيسيّة التي ساعدت في تفسير النتائج الكمية وتعزيز فهم السياق المؤسسي للمشروع وهي:

1. التخطيط والتنفيذ المؤسسي للمشروع.
2. الشراكة والتعاون مع المدينة الإعلاميّة.
3. التحديات التقنيّة والبشريّة.
4. استمراريّة المشروع بعد انتهاء الشراكة.
5. الرؤية المستقبليّة للتحوّل الرقمي.

اختبار الصدق والثبات:

من أجل الحصول على نتائج علميّة دقيقة قامت الباحثة بإجراء اختبار الصدق، من خلال عرض الاستبانة على (4) من أعضاء هيئة التدريس في كليّات الإعلام في الجامعات الأردنيّة إلى جانب عدد من المتخصّصين في الإعلام والتحول الرقمي، حيث أبدوا ملاحظاتهم واقتراحاتهم حول الاستبانة وأسئلة المقابلات، وقد تم الأخذ بملاحظاتهم واقتراحاتهم.

وللتأكّد من ثبات أدوات الدراسة، تم حساب معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) لكلّ محور من محاور الاستبانة، ويُعدّ هذا المعامل من أشهر الأساليب الإحصائيّة المستخدمة لقياس الثبات، حيث تشير القيم الأعلى إلى مستوى اتساق أعلى بين فقرات المحور الواحد. ويبيّن الجدول التالي قيم معامل كرونباخ ألفا لكلّ محور من محاور الدراسة:

الجدول (1) معامل الاتساق الداخلي كرونباخ للمحاور

المحور	الاتساق الداخلي
وضوح المشروع والتنفيذ	0.88
التدريب والدعم الفني	0.78
البرمجيّات وأنظمة العمل	0.85
بيئة العمل والتنسيق	0.86
التحديات التنظيمية والتقنية	0.86
قسم الإعلام والاتصال الرقمي	0.79
التقييم الذاتي والأثر المهني	0.81
الشراكة مع المدينة الإعلاميّة الأردنيّة	0.90

تشير نتائج الجدول إلى أن جميع المحاور حقّقت مستوى جيدًا من الثبات، إذ تراوحت قيم معامل كرونباخ ألفا ما بين (0.78) و(0.90)، وهي جميعها تقع ضمن الحدود المقبولة إحصائيًا، وقد سجّل محور الشراكة مع المدينة الإعلاميّة الأردنيّة أعلى درجة اتساق داخلي بواقع (0.90)، بينما كانت أقلّ قيمة في محور التدريب والدعم الفني عند (0.78)، مما يعكس تجانسًا مناسبًا بين فقرات المحاور وقدرة الأداة على قياس ما صممت لقياسه بشكل موثوق.

الجدول (2) التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة

	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	أنثى	8	29.6
	ذكر	19	70.4
العمر	40 سنة فأكثر	9	33.3
	من 25 إلى أقل من 30 سنة	2	7.4
	من 30 إلى أقل من 35 سنة	7	25.9
	من 35 إلى أقل من 39 سنة	9	33.3
المؤهل العلمي	بكالوريوس	19	70.4
	دبلوم متوسط	1	3.7
	دراسات عليا - دكتوراة	2	7.4
	دراسات عليا - ماجستير	5	18.5
التخصص الدراسي	إذاعة وتلفزيون	2	7.4
	اللغة الإنجليزية وآدابها	1	3.7

	تسويق رقمي	1	3.7
	تصميم جرافيك	2	7.4
	تكنولوجيا المعلومات	3	11.1
	صحافة وإعلام /صحافة وإعلام رقمي	5	18.5
	علاقات عامة	1	3.7
	علم اجتماع	1	3.7
	علم حاسوب/هندسة حاسوب/اتصالات	9	33.3
	علوم سياسية	1	3.7
	قانون	1	3.7
ما صفتك داخل المشروع؟	المدير التنفيذي للمدينة الإعلامية	1	3.7
	موظف جديد في المؤسسة (منذ 2025)	3	11.1
	موظف جديد في المؤسسة (منذ عام 2025) وموظف سابقًا في المدينة الإعلامية	2	7.4
	موظف حالي في المؤسسة	19	70.4
	موظف سابق في المدينة الإعلامية	1	3.7
	موظف في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون (قديم)	1	3.7
ما هو قسم/مديرية عملك الحالي أو الذي كنت تعمل به؟	الأعمال الإبداعية	1	3.7
	القسم الإداري/الإدارة العامّة	3	11.1
	القسم التقني والفني	2	7.4
	تكنولوجيا المعلومات	3	11.1
	قسم المنصة الإلكترونية/الرقميّة والإعلام الرقمي(السوشيال ميديا)	18	66.7
ما هي المهام التي توليتها ضمن مشروع المنصة الرقمية؟	التخطيط أو إدارة المشروع	6	22.2
	المتابعة التقنية والإشراف أو الدعم الفني	1	3.7
	تحرير أو تنسيق المحتوى	1	3.7
	جميع ما سبق	15	55.6
	رفع محتوى (VOD مسبق التسجيل)	2	7.4
	رفع محتوى مباشر (Live)	2	7.4
	لا	11	40.7

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

هل شاركت في مراحل المشروع الأولى (2020–2023)؟	نعم	16	59.3
عدد سنوات مشاركتك في مشروع المنصة الرقمية (OTT) سواء أثناء عملك في المدينة الإعلامية أو داخل مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية)	سنة فأقل	7	25.9
	2 إلى 3 سنوات	11	40.7
	4 سنوات فأكثر	9	33.3
عدد سنوات عملك في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية (إن وُجد)	أقل من سنة	5	18.5
	من سنة إلى 3 سنوات	2	7.4
	أكثر من 3 سنوات	19	70.4
	لم أعمل داخل المؤسسة	1	3.7
هل حصلت على تدريب رسمي متعلق بالمشروع؟	كثيرًا	7	25.9
	قليلًا	14	51.9
	لا	6	22.2
المجموع		27	100.0

يتضح من الجدول (2) أن عينة الدراسة تكونت من (27) مشاركًا، شكل الذكور النسبة الأكبر منهم بواقع (70.4%) مقابل (29.6%) من الإناث. أما من حيث الفئة العمرية، فقد تساوت نسبتا المشاركين من فئتي (من 35 إلى أقل من 39 سنة و40 سنة فأكثر)، حيث بلغتا (33.3%)لكل منهما، في حين كانت أقل نسبة في فئة (من 25 إلى أقل من 30 سنة) بواقع (7.4%) فيما يتعلق بالمؤهل العلمي، فقد كان غالبية المشاركين من حملة درجة البكالوريوس بنسبة (70.4%)، تلتها نسبة حَمَلة درجة الماجستير بـ(18.5%)، أما حملة الدكتوراة فبلغت نسبتهم (7.4%)، وكانت أقل نسبة لحملة الدبلوم المتوسط بـ(3.7%). وبخصوص التخصص الدراسي، فقد تنوعت تخصصات المشاركين، حيث تصدّر تخصص (علم الحاسوب / هندسة الحاسوب / اتصالات) بنسبة (33.3%)، يليه (صحافة وإعلام/صحافة وإعلام رقمي) بـ(18.5%)، في حين توزعت بقية التخصصات بنسب متقاربة بين (3.7%) و(11.1%) أما فيما يتعلق بالصفة الوظيفية داخل المشروع، فقد أفاد غالبية المشاركين بأنهم (موظفون حاليون في المؤسسة) بنسبة (70.4%)، في حين شكّلت بقية الصفات نسبًا أقل، تراوحت بين (3.7%) و(11.1%) وبالنسبة لأماكن العمل، فقد أشار أغلب المشاركين إلى أنهم يعملون في قسم المنصة الإلكترونية/الرقمية والإعلام الرقمي (السوشيال ميديا) بنسبة واضحة بلغت (66.7%)، تليها الأقسام الإدارية والتقنية بنسب أقل، أما عن المهام التي أُوكلت إليهم ضمن مشروع المنصة الرقمية، فقد بيّن أكثر من نصف العينة(55.6%) أنهم تولّوا جميع المهام المذكورة، بينما توزعت بقية المهام كـ "التخطيط"، و"المتابعة التقنية"، و"رفع المحتوى" بنسب أقل، وفيما يخص المشاركة في مراحل المشروع الأولى (2020–2023)، أشار (59.3%) من

المشاركين إلى أنهم شاركوا في تلك المراحل، مقابل (40.7%) لم يشاركوا. كما أظهرت البيانات أن معظم المشاركين كانت لديهم خبرة بين سنتين إلى ثلاث سنوات في المشروع بنسبة (40.7%)، بينما بلغت نسبة من لديهم أربع سنوات فأكثر (33.3%)، و(25.9%) لديهم سنة فأقل. أما بخصوص سنوات العمل في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية، فقد بيّن (70.4%) من المشاركين أنهم يعملون في المؤسسة منذ أكثر من ثلاث سنوات، مقابل نسب أقل للعاملين لفترات أقصر، في حين بلغت نسبة من لم يسبق لهم العمل داخل المؤسسة (3.7%) وفيما يتعلق بالتدريب الرسمي المتعلق بالمشروع، فقد أشار أكثر من نصف العينة (51.9%) أنهم تلقوا تدريبًا (قليلًا)، بينما أفاد (25.9%) أنهم تلقوا تدريبًا (كثيرًا)، في حين لم يتلقَّ التدريب (22.2%) من المشاركين.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج الدراسة ومناقشتها، وذلك من خلال تحليل البيانات الكمية المستخلصة من الاستبانة، ثم عرض نتائج التحليل النوعي المستمدة من المقابلات شبه الموجّهة، بما يتيح فهمًا شاملاً لتجربة التحوّل الرقمي في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية.

نتائج التحليل الكمي:

السؤال الأول: ما تقييم العاملين في مشروع المنصة الرقمية لمستوى وضوح المشروع، والتدريب، وفعالية الأدوات الرقمية، وبيئة العمل، والتحديات، والتنسيق مع السوشيال ميديا، وأثر المشروع على أدائهم المهني، ودور الشراكة مع المدينة الإعلامية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقييم العاملين في مشروع المنصة الرقمية لمستوى وضوح المشروع، والتدريب، وفعالية الأدوات الرقمية، وبيئة العمل، والتحديات، والتنسيق مع السوشيال ميديا، وأثر المشروع على أدائهم المهني، ودور الشراكة مع المدينة الإعلامية، والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقييم العاملين في مشروع المنصة الرقمية لمستوى وضوح المشروع، والتدريب، وفعالية الأدوات الرقمية، وبيئة العمل، والتحديات، والتنسيق مع السوشيال ميديا، وأثر المشروع على أدائهم المهني، ودور الشراكة مع المدينة الإعلامية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	3	البرمجيات وأنظمة العمل	4.19	0.75	مرتفعة
2	1	وضوح المشروع والتنفيذ	3.95	0.80	مرتفعة
3	2	التدريب والدعم الفني	3.95	0.49	مرتفعة
4	7	التقييم الذاتي والأثر المهني	3.89	0.73	مرتفعة
5	4	بيئة العمل والتنسيق	3.81	0.94	مرتفعة
6	5	التحديات	3.53	0.68	متوسطة
7	8	الشراكة مع المدينة الإعلامية الأردنية	3.49	0.71	متوسطة
8	6	قسم الإعلام والاتصال الرقمي	3.39	0.54	متوسطة

يتبين من الجدول (3) أن تقديرات عينة الدراسة عن محاور الدراسة جاءت متفاوتة بين مرتفعة ومتوسطة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.39) و(4.19). وقد جاء في المرتبة الأولى محور البرمجيات وأنظمة العمل بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.19) وبانحراف معياري بلغ (0.75) وبدرجة تقدير مرتفعة، يليه محور وضوح المشروع والتنفيذ بمتوسط حسابي بلغ (3.95) وبانحراف معياري بلغ (0.80)، ثم محور التدريب والدعم الفني بنفس المتوسط (3.95) ولكن بانحراف معياري أقل بلغ (0.49) في المرتبة الرابعة جاء محور التقييم الذاتي

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

والأثر المهني بمتوسط حسابي بلغ (3.89) وبانحراف معياري بلغ (0.73)، يليه محور بيئة العمل والتنسيق بمتوسط حسابي (3.81) وانحراف معياري (0.94)، وجميعها بدرجة تقدير مرتفعة. أما المحاور التي حصلت على درجة متوسطة فقد تمثلت في: محور التحديات بمتوسط حسابي بلغ (3.53) وبانحراف معياري (0.68)، يليه محور الشراكة مع المدينة الإعلامية الأردنية بمتوسط حسابي بلغ (3.49) وبانحراف معياري (0.71)، وأخيراً محور قسم الإعلام والاتصال الرقمي بمتوسط حسابي بلغ (3.39) وبانحراف معياري (0.54)، وهو الأقل بين جميع المحاور.

وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل محور على حدة، حيث كانت على النحو التالي:

وضوح المشروع والتنفيذ:

الجدول (4) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوضوح المشروع والتنفيذ

الرتبة	الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
1	1	كانت مراحل تنفيذ مشروع المنصة الرقمية واضحة ومفهومة بالنسبة لك/لكِ؟	0	.0	0	.0	7	25.9	13	48.1	7	25.9	4.00	0.73	مرتفعة
2	2	تم إشراكك/كِ بشكل فعّال في تنفيذ المشروع منذ بدايته؟	0	.0	2	7.4	7	25.9	9	33.3	9	33.3	3.93	0.96	مرتفعة
3	3	شعرتَ/تِ أن هناك رؤية واضحة لإدارة المشروع من التخطيط حتى التنفيذ؟	0	.0	2	7.4	9	33.3	5	18.5	11	40.7	3.93	1.04	مرتفعة
		وضوح المشروع والتنفيذ											3.95	0.80	مرتفعة

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

يتبين من الجدول (4) أن تقديرات عينة الدراسة عن وضوح المشروع والتنفيذ جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.95) وبانحراف معياري بلغ (0.80). أما فيما يتعلق بالفقرات فقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.93) و(4.00)، حيث جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على "كانت مراحل تنفيذ مشروع المنصة الرقمية واضحة ومفهومة بالنسبة لك/لكِ؟" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.00) وبانحراف معياري بلغ (0.73) وبدرجة تقدير مرتفعة، وجاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على "تم إشراكك/كِ بشكل فعّال في تنفيذ المشروع منذ بدايته؟" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.93) وبانحراف معياري بلغ (0.96) وبدرجة تقدير مرتفعة، وجاءت الفقرة رقم (3) والتي تنص على "شعرتَ/تِ أن هناك رؤية واضحة لإدارة المشروع من التخطيط حتى التنفيذ؟" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.93)وبانحراف معياري بلغ (1.04) وبدرجة تقدير مرتفعة.

وعليه تشير هذه النتائج إلى أن محور وضوح المشروع والتنفيذ قد حصل على متوسط حسابي مرتفع، وهذا يعكس إدراك الغالبية من العاملين بوجود نسبي لرؤية واضحة لإدارة المشروع ومختلف مراحله. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء مرحلة المعرفة والإقناع ضمن نظرية انتشار المبتكرات، حيث أسهم وضوح أهداف المشروع وآليات تنفيذه في تعزيز تقبّل العاملين للابتكار وتقليل مقاومة التغيير داخل البيئة المؤسسية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصّلت إليه دراسة Abokhoza & Abdallah (2023)، التي أفادت أن ما يشكّل عاملاً حاسمًا في نجاح مبادرات التحوّل الرقمي داخل المؤسسات الإعلامية هو وضوح الرؤية المؤسسية ودعم الإدارة. وإضافة إلى ذلك فإن النتائج تؤشر بأن إشراك العاملين في مراحل التنفيذ المختلفة قد أسهم في تعزيز شعورهم بالمسؤولية والانتماء للمشروع، وهو ما يدعم انتقال الابتكار من مرحلة القرار إلى مرحلة التنفيذ الفعلي.

ثانيًا: التدريب والدعم الفني

الجدول (5) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتدريب والدعم الفني

رقم الفقرة	رقم الفقرة	الفقرات	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
1	4	هل حصلت على تدريب رسمي ومناسب لطبيعة المهام المطلوبة منك؟	0	.0	0	.0	6	22.2	14	51.9	7	25.9	4.04	0.71	مرتفعة
2	5	هل الدعم الفني والتقني أو الإداري الذي تلقيته ساعدك في أداء عملك بكفاءة؟	0	.0	0	.0	8	29.6	10	37.0	9	33.3	4.04	0.81	مرتفعة
3	6	هل تحتاج إلى تدريب إضافي على أدوات مثل V-Mix أو أنظمة ER Stream؟	1	3.7	1	3.7	8	29.6	10	37.0	7	25.9	3.78	1.01	مرتفعة

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

التدريب والدعم الفني	3.95	0.49	مرتفعة	

يتبين من الجدول (5) أن تقديرات عينة الدراسة عن التدريب والدعم الفني جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.95) وبانحراف معياري بلغ (0.49). أما فيما يتعلق بالفقرات فقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.78) و(4.04)، حيث جاءت الفقرة رقم (4) والتي تنص على "هل حصلت على تدريب رسمي ومناسب لطبيعة المهام المطلوبة منك؟" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.04) وبانحراف معياري بلغ (0.71) وبدرجة تقدير مرتفعة، وجاءت الفقرة رقم (5) والتي تنص على "هل الدعم الفني والتقني أو الإداري الذي تلقيته ساعدك في أداء عملك بكفاءة؟" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.04) وبانحراف معياري بلغ (0.81) وبدرجة تقدير مرتفعة، وجاءت الفقرة رقم (6) والتي تنص على "هل تحتاج إلى تدريب إضافي على أدوات مثل V-Mixأو أنظمة ER Stream؟" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.78) وبانحراف معياري بلغ (1.01) وبدرجة تقدير مرتفعة.

وأظهرت النتائج ارتفاع تقييم العاملين لمحور التدريب والدعم الفني، مع وجود حاجة ملحة لتدريب إضافي على بعض الأنظمة الرقميّة. ويمكن تفسير ذلك بأن التدريب يعتبر أحد العوامل الأساسية في مرحلة التنفيذ وفقًا لنظرية انتشار المبتكرات، إذ يسهم ذلك في تمكين العاملين من استخدام الابتكار بكفاءة عالية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (السراي، 2024) التي أكدت أن التدريب المستمر يُعدّ شرطًا أساسيًا لتعزيز الجاهزية الرقمية في المؤسسات الإعلامية.

ثالثًا: البرمجيات وأنظمة العمل

الجدول (6) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبرمجيات وأنظمة العمل

الرقم		الفقرات	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
1	7	هل كانت أدوات العمل الرقمية مثل (CMS, VMS, Catch-up, Epg, Plugin) سهلة الاستخدام؟	0	.0	0	.0	6	22.2	9	33.3	12	44.4	4.22	0.80	مرتفعة
2	8	ساعدتك الأدوات الرقمية أو البرامج على تنظيم العمل وتبسيط المهام اليومية؟	0	.0	0	.0	6	22.2	11	40.7	10	37.0	4.15	0.77	مرتفعة
		البرمجيات وأنظمة العمل											4.19	0.75	مرتفعة

يتبين من الجدول (6) أن تقديرات عينة الدراسة عن البرمجيات وأنظمة العمل جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (4.19) وبانحراف معياري بلغ (0.75). أما فيما يتعلق بالفقرات فقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (4.15) و(4.22)، حيث جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص على "هل كانت أدوات العمل الرقمية مثل (CMS, VMS, Catch-up, Epg, Plugin) سهلة الاستخدام؟" في المرتبة الأولى

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

بمتوسط حسابي بلغ (4.22) وبانحراف معياري بلغ (0.80) وبدرجة تقدير مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (8) والتي تنص على "ساعدتك الأدوات الرقمية أو البرامج على تنظيم العمل وتبسيط المهام اليومية؟" في المرتبة الثانية والأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (4.15) وبانحراف معياري بلغ (0.77) وبدرجة تقدير مرتفعة.

وسجّل هذا المحور أعلى متوسط حسابي بين محاور الدراسة، وهو ما يدل على رضا العاملين عن سهولة استخدام الأنظمة الرقمية ودورها في تنظيم العمل. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء خصائص الابتكار التي أشار إليها "روجرز"، حيث إن هذه الخصائص تسهم في تسريع عملية تبنّي الابتكار داخل المؤسسات.

وتتسق هذه النتائج مع ما أشار إليه Adaileh & Alshawawreh (2021) حول الدور الإيجابي للأنظمة الرقمية في تحسين كفاءة الأداء المؤسسي، بشرط تكاملها مع البنية التنظيمية والدعم الوظيفي المناسب.

رابعاً: بيئة العمل والتنسيق

الجدول (7) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيئة العمل والتنسيق

الرقم	الترتيب	الفقرات	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
1	12	هل كان الفريق الذي عملت معه مؤهلًا وظيفيّاً ومتعاونًا؟	2	7.4	0	.0	3	11.1	15	55.6	7	25.9	3.93	1.04	مرتفعة
2	9	هل تم توزيع المهام بشكل واضح بين أعضاء الفريق؟	2	7.4	0	.0	6	22.2	10	37.0	9	33.3	3.89	1.12	مرتفعة
3	11	هل شعرت أن بيئة العمل أصبحت أكثر تنظيمًا بعد المشروع؟	1	3.7	2	7.4	6	22.2	12	44.4	6	22.2	3.74	1.02	مرتفعة
4	10	هل كان التواصل بينك وبين الأقسام الأخرى فعّالًا؟	1	3.7	2	7.4	9	33.3	7	25.9	8	29.6	3.70	1.10	مرتفعة
		بيئة العمل والتنسيق											3.81	0.94	مرتفعة

يتبين من الجدول (7) أن تقديرات عينة الدراسة عن بيئة العمل والتنسيق جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.81) وبانحراف معياري بلغ (0.94). أما فيما يتعلق بالفقرات فقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.70) و(3.93)، حيث جاءت الفقرة رقم (12) والتي تنص على "هل كان الفريق الذي عملت معه مؤهلًا وظيفيّاً ومتعاونًا؟" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.93) وبانحراف معياري بلغ

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

(1.04)وبدرجة تقدير مرتفعة، وجاءت الفقرة رقم (9) والتي تنص على "هل تم توزيع المهام بشكل واضح بين أعضاء الفريق؟" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.89) وبانحراف معياري بلغ (1.12) وبدرجة تقدير مرتفعة، وجاءت الفقرة رقم (11) والتي تنص على "هل شعرت أن بيئة العمل أصبحت أكثر تنظيمًا بعد المشروع؟" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.74) وبانحراف معياري بلغ (1.02) وبدرجة تقدير مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (10) ونصها "هل كان التواصل بينك وبين الأقسام الأخرى فعّالًا؟" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.70) وبانحراف معياري بلغ (1.10) وبدرجة تقدير مرتفعة.

وتشير النتائج إلى أن تقييم بيئة العمل والتنسيق جاء بدرجة عالية، وهو ما يعكس تحسّنًا نسبيًّا في آليات التعاون بين الفرق المعنية بالمشروع. ويمكن تفسير ذلك بأن التحوّل الرقمي لا يقتصر على إدخال التقنيات، بل على إحداث تغييرات في نمط العمل وأسلوب التنسيق، وهو ما ينسجم مع مرحلة التأكيد في نظرية انتشار المبتكرات، حيث يبدأ العاملون بتقييم أثر الابتكار على بيئة العمل وديمومته.

خامساً: التحديات التنظيمية والتقنية

الجدول (8) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحديات

الرقم	الترتيب	الفقرات	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
1	15	هل توقُّف المشروع أو تغيُّر الفريق أثّر على سير العمل واستقراره؟	0	.0	1	3.7	12	44.4	9	33.3	5	18.5	3.67	0.83	متوسطة
2	13	كان هناك صعوبات تقنيّة وفنيّة أو تنظيمية أثّرت على جودة العمل؟	0	.0	4	14.8	9	33.3	11	40.7	3	11.1	3.48	0.89	متوسطة
3	14	هل أثّرت بعض القرارات الإدارية سلبًا على سير المشروع؟	1	3.7	3	11.1	10	37.0	9	33.3	4	14.8	3.44	1.01	متوسطة
		التحديات											3.53	0.68	متوسطة

يتبين من الجدول (8) أن تقديرات عينة الدراسة عن التحديات جاءت متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (3.53) وبانحراف معياري بلغ (0.68). أما فيما يتعلق بالفقرات فقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.44) و(3.67)، حيث جاءت الفقرة رقم (15) والتي تنص على

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

"هل توقُّف المشروع أو تغيُّر الفريق أثّر على سير العمل واستقراره؟ "في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.67) وبانحراف معياري بلغ (0.83)وبدرجة تقدير متوسطة، وجاءت الفقرة رقم (13) والتي تنص على "كان هناك صعوبات تقنيّة وفنيّة أو تنظيمية أثّرت على جودة العمل؟" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.48) وبانحراف معياري بلغ (0.89) وبدرجة تقدير متوسطة، وجاءت الفقرة رقم (14) والتي تنص على "هل أثّرت بعض القرارات الإدارية سلبًا على سير المشروع؟" في المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.44) وبانحراف معياري بلغ (1.01) وبدرجة تقدير متوسطة.

وبالرغم من التقييم الإيجابي العام، فقد أظهرت النتائج أن محور التحديات جاء بدرجة متوسطة، ويعكس ذلك وجود معيقات تنظيمية وبشرية، كتغيّر الفرق أو بعض القرارات الإدارية، التي أثّرت على استقرار المشروع. وتؤكد هذه النتيجة ما توصّلت إليه دراسة الطراونة (2023) بشأن استمرار التحديات التنظيمية في مسارات التحوّل الرقمي داخل المؤسسات الإعلامية الأردنية.

سادسًا: قسم الإعلام والاتصال الرقمي

الجدول (9) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقسم الإعلام والاتصال الرقمي

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
		ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
1	هل كان هناك تعاون فعّال بين قسم المنصة الإلكترونية/الرقميّة والإعلام الرقمي (السوشيال ميديا) وبقية الأقسام والمديريات كتكنولوجيا المعلومات والأرشيف والبث؟	1	3.7	1	3.7	7	25.9	12	44.4	6	22.2	3.78	0.97	مرتفعة
2	هل كان هناك ضعف في التنسيق بين قسم المنصة الإلكترونية/ الرقميّة والإعلام الرقمي (السوشيال ميديا) والأقسام الأخرى؟	2	7.4	6	22.2	11	40.7	6	22.2	2	7.4	3.00	1.04	متوسطة
17	قسم السوشيال ميديا والتكامل											3.39	0.54	متوسطة
16														

يتبين من الجدول (9) أن تقديرات عينة الدراسة عن قسم السوشيال ميديا والتكامل جاءت متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (3.39) وبانحراف معياري بلغ (0.54). أما فيما يتعلق بالفقرات فقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.00) و(3.78)، حيث جاءت الفقرة

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

رقم (16) والتي تنص على "هل كان هناك تعاون فعّال بين قسم المنصة الإلكترونية/الرقميّة والإعلام الرقمي (السوشيال ميديا) وبقية الأقسام والمديريات كتكنولوجيا المعلومات والأرشيف والبث؟" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.78) وبانحراف معياري بلغ (0.97) وبدرجة تقدير مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (17) ونصها "هل كان هناك ضعف في التنسيق بين قسم المنصة الإلكترونية/الرقميّة والإعلام الرقمي (السوشيال ميديا) والأقسام الأخرى؟" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.00) وبانحراف معياري بلغ (1.04) وبدرجة تقدير متوسطة.

سابعًا: التقييم الذاتي والأثر المهني

الجدول (10) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتقييم الذاتي والأثر المهني

الرقم	الرمز	الفقرات	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
1	20	يمكن اعتبار تجربة المنصة الرقمية ناجحة ويمكن البناء عليها في المستقبل؟	0	.0	0	.0	2	7.4	17	63.0	8	29.6	4.22	0.58	مرتفعة
2	18	هل ساعدك المشروع في تطوير مهاراتك التقنية أو المهنية؟	1	3.7	0	.0	4	14.8	12	44.4	10	37.0	4.11	0.93	مرتفعة
3	19	كان هناك تقدير لجهودك في المشروع من قِبل الإدارة؟	2	7.4	4	14.8	9	33.3	7	25.9	5	18.5	3.33	1.18	متوسطة
		التقييم الذاتي والأثر المهني											3.89	0.73	مرتفعة

يتبين من الجدول (10) أن تقديرات عينة الدراسة عن التقييم الذاتي والأثر المهني جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.89) وبانحراف معياري بلغ (0.73). أما فيما يتعلق بالفقرات فقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.33) و(4.22)، حيث جاءت الفقرة رقم (20) والتي تنص على "يمكن اعتبار تجربة المنصة الرقمية ناجحة ويمكن البناء عليها في المستقبل؟" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.22)وبانحراف معياري بلغ (0.58) وبدرجة تقدير مرتفعة، وجاءت الفقرة رقم (18) والتي تنص على "هل ساعدك المشروع في تطوير مهاراتك التقنية أو المهنية؟" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.11) وبانحراف معياري بلغ (0.93) وبدرجة تقدير مرتفعة، بينما جاءت

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

الفقرة رقم (19) ونصها "كان هناك تقدير لجهودك في المشروع من قِبل الإدارة؟" في المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.33) وبانحراف معياري بلغ (1.18) وبدرجة تقدير متوسطة.

ثامنًا: الشراكة مع شركة المدينة الإعلامية الأردنية

الجدول (11) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للشراكة مع شركة المدينة الإعلامية الأردنية

الرقم	الرمز	الفقرات	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
1	22	كان التعاون وتوزيع المهام بين فِرق المؤسسة وفريق المدينة الإعلاميّة واضحًا ومنظمًا طوال مراحل التنفيذ؟	0	.0	0	.0	12	44.4	12	44.4	3	11.1	3.67	0.68	متوسطة
2	21	ساهمت الشراكة مع شركة المدينة الإعلامية في توفير بنية تقنية وتنظيميّة لم يكن من الممكن للمؤسسة توفيرها ذاتيًا؟	0	.0	3	11.1	11	40.7	9	33.3	4	14.8	3.52	0.89	متوسطة
3	23	أثر إنهاء التعاون مع المدينة الإعلامية على استمرارية المشروع وتوازن فرق العمل داخل المؤسسة؟	2	7.4	3	11.1	11	40.7	7	25.9	4	14.8	3.30	1.10	متوسطة
		الشراكة مع المدينة الإعلامية الأردنية											3.49	0.71	متوسطة

يتبين من الجدول (11) أن تقديرات عينة الدراسة عن الشراكة مع شركة المدينة الإعلامية الأردنية جاءت متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (3.49) وبانحراف معياري بلغ (0.71). أما فيما يتعلق بالفقرات فقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.30) و(3.67)، حيث جاءت الفقرة رقم (22) والتي تنص على "كان التعاون وتوزيع المهام بين فِرق المؤسسة وفريق المدينة الإعلاميّة واضحًا ومنظمًا طوال مراحل

التنفيذ؟" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.67) وبانحراف معياري بلغ (0.68) وبدرجة تقدير متوسطة، وجاءت الفقرة رقم (21) والتي تنص على "ساهمت الشراكة مع شركة المدينة الإعلامية في توفير بنية تقنية وتنظيميّة لم يكن من الممكن للمؤسسة توفيرها ذاتيًا؟" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.52) وبانحراف معياري بلغ (0.89) وبدرجة تقدير متوسطة، بينما جاءت الفقرة رقم (23) ونصها "أثر إنهاء التعاون مع المدينة الإعلامية على استمرارية المشروع وتوازن فرق العمل داخل المؤسسة؟" بالمرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.30) وبانحراف معياري بلغ (1.10) وبدرجة تقدير متوسطة.

وأظهرت النتائج أن تقييم الشراكة مع شركة المدينة الإعلامية الأردنية جاء بدرجة متوسطة، ما يشير إلى أهمية هذه الشراكة في مرحلة إطلاق المشروع والدعم التقني، مقابل وجود تحديات تتعلق باستمرارية المشروع بعد إنهاء التعاون بين المؤسستين. ويمكن تفسير ذلك في ضوء طبيعة الشراكات المؤقتة في مشاريع التحوّل الرقمي، وضرورة بناء قدرات داخلية تضمن استدامة الابتكار بعد مرحلة الدعم الخارجي.

ثانياً: نتائج التحليل النوعي لمقابلات مشروع المنصة الرقمية في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية

أولاً: مقدمة التحليل

يهدف هذا التحليل النوعي إلى فهم تجارب المديرين والفنيين والعاملين في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية والمدينة الإعلامية الأردنية فيما يتعلق بتنفيذ مشروع المنصة الرقمية، بوصفه أحد المشاريع الوطنية التي تسعى إلى تحقيق التحول الرقمي في البث الإعلامي. وقد تم جمع البيانات من مقابلات شبه موجهة مع مجموعة من المسؤولين تمثل مختلف المستويات الإدارية والتقنية ويتم في هذا التحليل استخلاص الموضوعات الرئيسة التي تم تكرارها عبر المقابلات، وتحليلها في ضوء السياق التنظيمي والتقني للمؤسسة.

ثانياً: منهجية التحليل

تم اعتماد تحليل المضمون الموضوعي (Thematic Analysis) الذي ركّز على استخراج المعاني الجوهرية المتكررة في إجابات المشاركين. والمعنية بأسئلة البحث المتبقية، وجرى تحليل النصوص في ثلاث مراحل:

1. القراءة الاستطلاعية لاستخلاص الانطباعات الأولية حول محتوى المقابلات.
2. الترميز المفتوح لاكتشاف المفاهيم والتعابير الدالة على اتجاهات أو قضايا مركزية.
3. تصنيف الرموز في محاور (Themes) تمثل أبعاد تجربة التحول الرقمي في المؤسسة.

أظهرت نتائج التحليل خمسة موضوعات رئيسة تمثل جوهر تجربة المشاركين، وهي:

1. التخطيط والتنفيذ المؤسسي للمشروع.
2. الشراكة والتعاون مع المدينة الإعلامية.
3. التحديات التقنية والبشرية.
4. استمرارية المشروع بعد انتهاء الشراكة.
5. الرؤية المستقبلية للتحول الرقمي.

ثالثاً: عرض وتحليل الموضوعات الرئيسة

1. **التخطيط والتنفيذ المؤسسي للمشروع:** أشارت جميع المقابلات تقريباً إلى أن بداية المشروع كانت استجابة لتوجهات وطنية نحو التحول الرقمي، وجاءت بتوجيه من الحكومة وسمو ولي العهد. تم اعتماد طرح العطاء الرسمي، والتعاون مع المدينة الإعلامية بوصفها جهة منفذة تمتلك خبرة فنية متقدمة.

أظهر التحليل أن عملية التخطيط كانت منهجية لكنها واجهت ضعفًا في البنية التحتية الداخلية في بداية التنفيذ، خاصة على مستوى الكوادر المؤهلة.

وقد أوضح أحد المشاركين أن "المؤسسة لم يكن لديها كادر متدرب أو بنية جاهزة، فتم تمديد العقد لضمان الاستمرارية."

يشير ذلك إلى أن التخطيط الاستراتيجي كان تفاعليًا أكثر منه استباقيًا، أي أنه تطور استجابةً للتحديات العملية أثناء التنفيذ.

2. **الشراكة والتعاون مع شركة المدينة الإعلامية:** اتسم التعاون بين المؤسستين في مراحله الأولى بدرجة عالية من التنظيم والتنسيق الإداري، حيث ذُكر وجود ضابط ارتباط من كل جهة، واجتماعات أسبوعية رسمية وتواصل مباشر عبر البريد الإلكتروني.

اتفق أغلب المشاركين على أن المدينة الإعلامية لعبت دورًا محوريًا في التدريب ونقل المعرفة الرقمية، من خلال بناء القدرات التقنية للموظفين وتأسيس البنية الرقمية للمنصة.

كما وصف أحد المديرين التعاون بأنه "ممتاز، وتم تدريب الموظفين وتأهيلهم بشكل متدرج".

غير أن التحليل أظهر أن العلاقة اتسمت بعدم التوازن في تبادل المعرفة؛ إذ كانت المدينة الإعلامية هي الطرف الأكثر سيطرة على الجانب الفني، بينما ظلت المؤسسة في موقع المتلقي خلال المرحلة الأولى.

3. **التحديات التقنية والبشرية:** أبرزت المقابلات وجود تحديات متعددة على الصعيدين الفني والبشري، خاصة فيما يتعلق بأنظمة (VMS Catch-up, CMS,) وآليات الأرشفة والتحويل الرقمي.

في الجانب الفني، وُجد اتفاق بين المسؤولين على أن الأنظمة التقنية كانت فعالة لكنها تحتاج إلى تحديث دوري لمواكبة التطورات العالمية.

أما في الجانب البشري، فقد تمحورت أبرز التحديات حول نقص الكوادر المؤهلة وغياب الخبرة في التعامل مع الأرشيف الرقمي.

وقد ذكر أحد المشاركين أن "الأرشيف القديم غير مفهرس، وتحويله يحتاج إلى أجهزة خاصة ووقت طويل".

وتكشف هذه التحديات عن فجوة بين الإمكانات التقنية والموارد البشرية المتاحة، مما أثّر على سرعة التحول واستدامته.

4. **استمرارية المشروع بعد انتهاء الشراكة:** أظهرت البيانات أن إنهاء التعاقد مع المدينة الإعلامية في عام 2024 شكّل نقطة تحوّل حرجة في مسار المشروع.

واعتبر بعض المشاركين القرار "خاطئًا" لأنه جاء بشكل مفاجئ وأدى إلى توقف مؤقت للمنصة، خاصة في جانب الأرشيف والدراما.

وأشار أحد المهندسين إلى أن "عملية النقل كانت فجائية وبدون تنظيم، ما أثّر على سير المشروع بشكل عام".

في المقابل، أظهرت المؤسسة مرونة تنظيمية من خلال تعزيز الكوادر البشرية وتعيين موظفين جدد عام 2025، الأمر الذي ساعد على إعادة تشغيل المنصة واستئناف عمليات البث والنشر اليومي.

ويوضّح هذا أن التحول الرقمي لم يكن مجرد مشروع تقني، بل عملية إعادة هيكلة إدارية شاملة تطلبت إعادة توزيع الموارد وتنمية القدرات الداخلية.

5. **الرؤية المستقبلية للتحول الرقمي:** اتفق أغلب المشاركين على أن مستقبل المشروع يتجه نحو التوسع في الخدمات الرقمية وتطوير منصات جديدة.

وتمت الإشارة إلى نية المؤسسة العمل على منصة درامية جديدة وتوسيع خدمات VOD وSmart TV، مع التركيز على جذب فئة الشباب.

وأوضح رئيس مجلس الإدارة أن "المستقبل مكمل لهذه المنصات، والهدف هو حفظ الإرث الإعلامي الأردني رقمياً". ويعكس ذلك تحولاً في فلسفة المؤسسة من "إطلاق مشروع رقمي" إلى تبني ثقافة رقمية مؤسسية تستند إلى استدامة واستقلالية رقمية متنامية.

رابعاً: التفسير والمناقشة

يمكن تفسير نتائج التحليل في ضوء نظريات التحول الرقمي المؤسسي (Digital Transformation Theory)، حيث تظهر المؤسسة في مرحلة الانتقال من الاعتماد الخارجي إلى التمكين الداخلي.

كما يُلاحظ وجود تباين بين النظرة الإدارية التي تركز على استراتيجيات التنفيذ والاستدامة، والنظرة الفنية التي تعالج التحديات التقنية اليومية.

وتشير البيانات إلى أن نجاح المشروع لم يكن تقنيًا فحسب، بل كان نتاج تحول ثقافي داخل المؤسسة نحو القبول بالتغيير والابتكار الرقمي.

إضافة إلى ذلك، فإن التجربة الأردنية تمثل نموذجًا وطنيًا يمكن الاستفادة منه في مؤسسات إعلامية أخرى تمر بمرحلة التحول الرقمي.

خامساً: الخاتمة والتوصيات

أظهر التحليل أن تجربة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية في مشروع المنصة الرقمية تمثل نقطة انطلاق مهمة نحو الإعلام الرقمي الوطني، رغم ما واجهته من تحديات.

يمكن تلخيص النتائج والتوصيات كما يلي:

1. تعزيز الكفاءات البشرية الرقمية من خلال التدريب المستمر وربط الترقية بالمهارات التقنية.
2. تحديث الأنظمة والبرمجيات بصورة دورية لمواكبة التطورات في أنظمة إدارة المحتوى الرقمي.
3. بناء شراكات استراتيجية جديدة قائمة على تبادل المعرفة لا الاعتماد الأحادي.
4. تحسين إدارة الأرشيف الرقمي وتطوير آليات الحفظ والاسترجاع لتقليل الفاقد من المواد الإعلامية.
5. تبني استراتيجية رقمية شاملة تتكامل مع المنصات الحديثة (FAST TV, Smart TV , VOD)

سادساً: موثوقية التحليل

تم تحقيق مصداقية النتائج عبر:

- المقارنة بين وجهات النظر المختلفة (الإدارية، التقنية، الأرشيفية).
- التحقق من الاتساق الداخلي للبيانات من خلال تقاطع المعلومات بين المقابلات.
- تتبع السلسلة المنطقية للأحداث منذ 2020 حتى 2025.

الخلاصة:

استنادًا إلى النتائج الكمية والنوعية التي توصلت إليها الدراسة حول تجربة مشروع المنصة الرقمية في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية، خلصت هذه الدراسة إلى أن مشروع المنصة الرقمية (OTT) في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية مثّل تجربة تحوّل رقمي إيجابية على المستوى التنظيمي والتقني، من وجهة نظر غالبية العاملين المشاركين في تنفيذه وتشغيله. وقد أظهرت النتائج وجود تقييم مرتفع لوضوح مراحل التنفيذ (إذ رأى ما بين 59% و74% أن المشروع نفّذ بطريقة واضحة ومنظمة)، وفعالية الأنظمة الرقمية المستخدمة، وأثر المشروع في تطوير الأداء المهني، بما يعكس درجة مقبولة من تبنّي الابتكار داخل البيئة المؤسسية.

ومن ناحية أخرى، فقد كشفت الدراسة عن استمرار وجود تحديات تنظيمية وبشرية رافقت تنفيذ المشروع، وكان أبرزها الحاجة إلى تدريب تقني متقدّم ومستدام (إذ تبيّن أن 66.6% من المشاركين بحاجة إلى تدريب إضافي على أنظمة إدارة المحتوى والفيديو)، وتأثير بعض التغيّرات الإدارية والتنظيمية على استقرار فرق العمل، إضافة إلى تحديات مرتبطة باستمرارية المشروع بعد انتهاء بعض الشراكات التقنية. ويشير ذلك إلى أن نجاح التحوّل الرقمي لا يرتبط فقط بتوفير البنية التقنية، بل يتطلب تخطيطًا مؤسسيًا شاملًا يدمج الأبعاد التقنية والتنظيمية والبشرية معًا.

كما بيّنت الدراسة أن توظيف نظرية انتشار المبتكرات أسهم في تفسير تفاعل العاملين مع مشروع المنصة الرقمية، وفهم مراحل تقبّلهم للتغيير، والعوامل التي دعمت تبنّي الابتكار أو أعاقت انتشاره داخل المؤسسة. وتؤكد هذه النتائج أهمية تبنّي رؤية استراتيجية طويلة الأمد للتحوّل الرقمي في الإعلام الحكومي، تضمن استدامة المشاريع الرقمية وتعظيم أثرها المؤسسي.

التوصيات:

استنادًا إلى نتائج الدراسة المشار إليها أعلاه، توصي الباحثة بما يلي:

- تبنّي استراتيجية رقمية مؤسسية شاملة داخل مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية، تدمج الجوانب التقنية والتنظيمية والبشرية، وتحدّد بوضوح مراحل التطوير والاستدامة.
- تعزيز برامج التدريب المستمر والمتخصص للعاملين في المنصة الرقمية ولا سيما في الأنظمة الرقمية المتخصصة كـ (VMS, CMS, V-Mix, Catch-up) بما يواكب التطور التقني المتسارع.
- تطوير البنية التقنية للمنصة الرقميّة من خلال تحديث البرمجيات والأنظمة الرقمية بصورة شبه دوريّة، لضمان استمرارية جودة العمل وتقليل التحديات.
- تحسين آليات التواصل والتنسيق بين الأقسام والوحدات المعنية بالمشروع، خاصةً في قسم الإعلام الرقمي (السوشيال ميديا)، ووضع أطر تنظيميّة واضحة لتوزيع المهام والمسؤوليات.
- إعادة هيكلة نماذج الشراكة المستقبلية مع الجهات والمؤسسات الخارجية كالمؤسسات والشركات التقنيّة والمنصات الإعلامية بناءً على تبادل المعرفة ونقل الخبرة أولاً بأول.
- الاستثمار في تنظيم وإدارة أرشيف المحتوى المرئي، وتجهيز كوادر مختصة لمعالجة المشكلات المتعلقة بالتحويل والفهرسة والتخزين والأرشفة، وهي من التحديات التي برز ظهورها بوضوح في التحليل النوعي للمقابلات.
- تعزيز ثقافة التقدير المؤسسي عبر وضع آليّة واضحة لتقييم الأداء في المشاريع الرقميّة.
- العمل على استكمال رفع محتوى برامج الأرشيف والمسلسلات الدراميّة القديمة والمتنوعة على المنصة الرقميّة بما يضمن تحسين جودتها وحمايتها.
- بناء قدرات داخلية مستدامة تقلّل الاعتماد على الشراكات الخارجية المؤقتة، وتضمن استمرارية المشروع بعد انتهاء مراحل الدعم التقني.
- تشجيع إجراء دراسات مستقبلية تتناول تجارب التحوّل الرقمي في مؤسسات إعلامية حكومية أخرى، أو تقارن بين نماذج التحوّل في الإعلام العام والخاص.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

قائمة الملاحق

الملحق (1): استبانة تقييم مشروع المنصة الرقمية (OTT)

مشروع المنصة الرقمية في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية: دراسة حالة في التحول الرقمي للبث الإعلامي.

تهدف هذه الاستبانة إلى دراسة تجربة العاملين في مشروع المنصة الرقمية داخل مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية، من حيث التنفيذ، بيئة العمل، التحديات، وأدوار فرق السوشيال ميديا والبث الرقمي. جميع المعلومات المقدمة ستُستخدم لأغراض بحثية فقط، وستُعامل معاملة خاصة.

أولًا: البيانات التعريفية

1- البيانات الشخصية:

الجنس:

- ذكر
- أنثى

2- العمر:

- أقل من 25 سنة
- من 25 إلى أقل من 30 سنة
- من 30 إلى أقل من 35 سنة
- من 35 إلى أقل من 39 سنة
- 40 سنة فأكثر

3- ما هو مؤهلك العلمي؟

- ثانوية عامّة
- دبلوم متوسط
- بكالوريوس
- دبلوم عالي
- دراسات عليا – ماجستير
- دراسات عليا – دكتوراة

4- التخصص الدراسي:

- صحافة وإعلام/ صحافة وإعلام رقمي
- إذاعة وتلفزيون
- تصميم وسائط متعددة
- تصميم جرافيك
- اللغة العربية وآدابها
- اللغة الإنجليزية وآدابها
- علاقات عامة

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

- علوم سياسية
- علم حاسوب/هندسة حاسوب/إتصالات
- تكنولوجيا المعلومات
- أخرى:

5- ما صفتك داخل المشروع؟ (اختر واحدة)

- موظف سابق في المدينة الإعلامية
- موظف حالي في المؤسسة
- موظف جديد (منذ 2025)
- موظف جديد (منذ عام 2025) وموظف سابقًا في المدينة الإعلامية
- أخرى:

6- ما هو قسم عملك الحالي أو الذي كنت تعمل به؟

- قسم المنصة الإلكترونية/الرقميّة والإعلام الرقمي (السوشيال ميديا)
- القسم التقني والفني
- القسم الإداري/الإدارة العامّة
- أخرى:

7- ما هي المهام التي توليتها ضمن مشروع المنصة الرقمية؟

- رفع محتوى مباشر (Live)
- رفع محتوى VOD (مسبق التسجيل)
- تحرير أو تنسيق المحتوى
- المتابعة التقنية والإشراف أو الدعم الفني
- التخطيط أو إدارة المشروع
- أخرى: _____

8- هل شاركت في مراحل المشروع الأولى (2020–2023)؟

- نعم
- لا

9- عدد سنوات مشاركتك في مشروع المنصة الرقمية (OTT):

(سواء أثناء عملك في المدينة الإعلامية أو داخل مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية)

- سنة فأقل
- 2 إلى 3 سنوات
- 4 سنوات فأكثر

10- عدد سنوات عملك في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية (إن وُجد):

- لم أعمل داخل المؤسسة
- أقل من سنة

- من سنة إلى 3 سنوات
- أكثر من 3 سنوات

11- هل حصلت على تدريب رسمي متعلق بالمشروع؟

- كثيرًا
- قليلاً
- لا

ثانيًا: رأيك في تنفيذ المشروع وتجربتك العملية

(مقياس ليكرت من 1 إلى 5)

(يرجى اختيار واحدة فقط من بين: لا أوافق أبدًا – لا أوافق – محايد – أوافق – أوافق بشدة)

(يرجى اختيار واحدة فقط من بين: أوافق بشدة – أوافق – محايد – لا أوافق – لا أوافق أبدًا)

أولًا: وضوح المشروع والتنفيذ

- هل كانت مراحل تنفيذ مشروع المنصة الرقمية واضحة ومفهومة بالنسبة لك/لكِ؟
- هل تم إشراكك/كِ بشكل فعّال في تنفيذ المشروع منذ بدايته؟
- هل شعرتَ/تِ أن هناك رؤية واضحة لإدارة المشروع من التخطيط حتى التنفيذ؟

ثانيًا: التدريب والدعم الفني

- هل حصلت على تدريب رسمي ومناسب لطبيعة المهام المطلوبة منك؟
- هل الدعم الفني والتقني أو الإداري الذي تلقيته ساعدك في أداء عملك بكفاءة؟
- هل تحتاج إلى تدريب إضافي على أدوات مثل V-Mix أو أنظمة ER Stream؟

ثالثًا: البرمجيات وأنظمة العمل

- هل كانت أدوات العمل الرقميّة مثل (CMS, VMs, Catch-up, EPG, Plugin) سهلة الاستخدام؟
- هل ساعدتك الأدوات الرقمية أو البرامج على تنظيم العمل وتبسيط المهام اليومية؟

رابعًا: بيئة العمل والتنسيق

- هل تم توزيع المهام بشكل واضح بين أعضاء الفريق؟
- هل كان التواصل بينك وبين الأقسام الأخرى فعّالًا؟
- هل شعرت أن بيئة العمل أصبحت أكثر تنظيمًا بعد المشروع؟
- هل شعرت أن الفريق الذي عملت معه كان مؤهلًا وظيفيًا ومتعاونًا؟

خامسًا: التحديات التي واجهتك

- كان هناك صعوبات تقنيّة وفنيّة أو تنظيمية أثّرت على جودة العمل؟
- هل أثّرت بعض القرارات الإدارية سلبًا على سير المشروع؟
- هل توقُّف المشروع أو تغيُّر الفريق أثّر على سير العمل واستقراره؟

سادسًا: قسم السوشيال ميديا والتكامل

- هل كان هناك تعاون فعّال بين قسم المنصة الإلكترونية/الرقميّة والإعلام الرقمي (السوشيال ميديا) وبقية الأقسام والمديريات كتكنولوجيا المعلومات والأرشيف والبث؟

- هل كان هناك ضعف في التنسيق بين قسم المنصة الإلكترونية/الرقميّة والإعلام الرقمي (السوشيال ميديا) والأقسام الأخرى؟

سابعًا: التقييم الذاتي والأثر المهني

- هل ساعدك المشروع في تطوير مهاراتك التقنية أو المهنية؟
- كان هناك تقدير لجهودك في المشروع من قِبل الإدارة؟
- هل يمكن اعتبار تجربة المنصة الرقمية ناجحة ويمكن البناء عليها في المستقبل؟

ثامنًا: رأيك في الشراكة مع المدينة الإعلامية الأردنية

- ساهمت الشراكة مع شركة المدينة الإعلامية في توفير بنية تقنية وتنظيميّة لم يكن من الممكن للمؤسسة توفيرها ذاتيًا؟
- كان التعاون وتوزيع المهام بين فِرق المؤسسة وفريق المدينة الإعلاميّة واضحًا ومنظمًا طوال مراحل التنفيذ؟
- أثر إنهاء التعاون مع المدينة الإعلامية على استمرارية المشروع وتوازن فرق العمل داخل المؤسسة؟

ثالثاً: أسئلة مفتوحة (اختياريّة)

- ما هي أبرز الفوائد التي حققتها من خلال مشاركتك في مشروع المنصة الرقمية؟
- ما هي التحديات أو الصعوبات الأساسية التي واجهتك أثناء العمل ضمن المشروع؟
- هل هناك أدوات أو أنظمة رقميّة ترى أنه يجب توفيرها ولم تكن متاحة؟ اذكرها إن وُجدت.
- كيف تقيّم التنسيق والتواصل بينك وبين الأقسام الأخرى خلال تنفيذ المشروع؟
- ما اقتراحاتك لتطوير المنصة الرقمية وتحقيق أهدافها بشكل أفضل؟

الملحق (2): أسئلة المقابلات شبه الموجهة

مشروع المنصة الرقمية في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية: دراسة في التحول الرقمي للبث الإعلامي.

تهدف هذه المقابلات إلى جمع بيانات نوعيّة تعكس وجهات النظر المختلفة حول مراحل تنفيذ المشروع وتحدياته، والقراارات الإدارية، وتجارب فرق العمل االفنية والإدارية في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون والمدينة الإعلامية.

أولاً: أسئلة موجهة للمدراء في المدينة الإعلامية الأردنية

1- ما هو دوركم في إدارة مشروع المنصة الرقمية خلال فترة التنفيذ؟
2- كيف تم التنسيق الإداري بين المدينة الإعلامية ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية؟
3- ما التحديات التنظيمية أو التقنية والفنية التي واجهتموها أثناء الإشراف على عملية سير المشروع؟
4- كيف تعاملتم مع التغيرات في فرق العمل أو تعثرات البنية التحتية الرقمية؟
5- ما تقييمكم لقرار إنهاء التعاقد في آذار 2024؟ وما المبررات أو التي أدّت إلى هذا القرار؟
6- هل تعتقدون أن المشروع نجح في تحقيق أهدافه أثناء فترة التعاون مع المؤسسة؟
7- ما اقتراحاتكم لنجاح مشاريع مستقبلية من هذا النوع؟

ثانيًا: أسئلة موجهة للمدراء في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية

1- ما هي الخطة التي تم وضعها لإطلاق وإدارة مشروع المنصة الرقمية منذ عام 2020؟
2- كيف كان التعاون مع المدينة الإعلامية خلال مراحل التنفيذ الأولى؟
3- ما تقييمكم لأداء الفرق العاملة من حيث الالتزام والتنسيق والتنفيذ؟
4- هل وُضعت آلية تقييم ومتابعة واضحة للمشروع؟ وهل تم تنفيذها بانتظام؟
5- كيف تعاملتم مع التحديات الفنية مثل الأنظمة (VMS،CMS، Catch-up) والتكامل الرقمي؟
6- بعد انتهاء الشراكة مع المدينة الإعلامية الأردنية، ما الإجراءات التي تم اتخاذها لضمان استمرارية العمل والحفاظ عليه؟
7- ما هي رؤية المؤسسة بعد تعيين الموظفين الجدد في عام 2025؟ وهل تم تعديل خطة العمل أو الأهداف؟
8- هل هناك نية لتوسيع نطاق المنصة الرقمية لتشمل خدمات جديدة أو فئات جمهور أوسع؟

أسئلة حسب الشخص المسؤول:

القسم التقني أو الدعم الفني:

1- ما هي أبرز التحديات التي واجهتكم في تشغيل وصيانة أنظمة البث الرقمي؟
2- كيف تقيّم أداء الأنظمة والبرمجيات المستخدمة؟ وهل ترى ضرورة لتحديثها في المستقبل؟

الأرشيف أو المحتوى:

1- ما الإجراءات التي تم اتخاذها لحفظ وتوثيق وأرشفة المحتوى القديم؟
2- ما التحديات التي تم مواجهتها أثناء تحويل المواد القديمة إلى محتوى رقمي قابل للعرض؟

للمسؤولين في المدينة الإعلامية:

1- كيف تقيمون تجربة المدينة الإعلامية كشريك تقني في المشروع؟
2- ما الأسباب التي أدّت إلى إنهاء التعاون مع مؤسسة الإذاعة والتلفزيون من وجهة نظركم؟

قائمة المصادر والمراجع

بابكر، أ، "توظيف الإعلام الرقمي في إنتاج الأخبار التلفزيونية: (دراسة من وجهة نظر الخبراء والمختصين في الإعلام)"، *علوم الاتصال*، 7(2)، 2022، 50–85.

حسين، س، *بحوث الإعلام الأسس والمبادئ*، عالم الكتب، القاهرة، 1976.

خليفة، م، "التحول الرقمي في الإعلام الحكومي: دراسة حالة مؤسسة دبي للإعلام"، *المجلة العربية للإعلام والاتصال*، جامعة الملك سعود، 2019.

الزهراني، أ، "التحول الرقمي في التلفزيون السعودي: دراسة تطبيقية على منصة "سواد""، *مجلة العلوم الاجتماعية والإعلام*، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2021.

السراي، ع، "التحولات الرقمية في الإعلام الجامعي وتأثيراتها المعرفية على الجمهور: دراسة ميدانية في جامعة واسط"، *مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية*، 16(2–ج2)، 2024، 147–177.

الطراونة، ج، "انعكاسات التحول الرقمي على أداء الصحافة الأردنية"، *مجلة دراسات إنسانية*، الجامعة الأردنية، 2023.

عبد الحميد، م، *مناهج البحث في الإعلام: كيف تبدأ رسالتك الجامعية؟*، عالم الكتب، القاهرة، 2000.

عبيدات، ذ.؛ وأبو نصار، س.؛ والعدوان، أ.، *البحث العلمي: مفاهيمه وأدواته وأساليبه*، ط6، دار الفكر، عمان، 2010.

عوض الله، ع.، *البحث العلمي: أسسه، مناهجه، أدواته، وأساليب تحليل بياناته*، دار المناهج، عمان، 2015.

مايلز، م.؛ وهوبرمان، أ.، *تحليل البيانات النوعية: مرجع موسع*، دار ساج للنشر، لوس أنجلوس، 1994.

المدينة الإعلامية الأردنية الخاصة، عن الشركة، 2025، (https://www.jordanmediacity.com/ar)

معهد الجزيرة للإعلام، توظيف تقنيات التحول الرقمي في إنتاج المحتوى الإعلامي بالفضائيات السودانية، 2023.

مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية، الرؤية والرسالة (https://www.jrtv.gov.jo/mission-and-vision)

مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية، عن المؤسسة، 2025، (https://www.jrtv.gov.jo/about-jordan-radio)

الوقائع، (2021)، (https://alwakaai.com/article/414166)

References

Abokhoza, R., & Abdallah, R. A.-Q. (2023). Journalists' Perceptions Towards Digital Media Training in Jordanian Media Organizations. Studies in Media and Communication, 11.(3)

Adaileh, M., & Alshawawreh, A. (2021). Measuring Digital Transformation Impact in Jordan: A Proposed Framework. Journal of Innovations in Digital Marketing, 2(1), 15-28 .

Alkhazaleh, S. (2023). The impact of digital transformation in public administration: Jordan as a case study. Retrieved from: https://www.academia.edu/105511664/the_impact_of_digital_transformation_in_public_administration_Jordan_as_a_case_study

Al-Zubi, A. M. (2022). Impact of New Digital Media on Conventional Media and Visual Communication in Jordan. Journal of Engineering, Technology, and Applied Science, 4(3), 105–113

Creswell, J. W. (2014). Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches (4th ed.). Thousand Oaks, CA: Sage Publications.

Patton, M. Q. (2002). Qualitative Research and Evaluation Methods. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.

Rogers, E. M. (2003). Diffusion of Innovations (5th ed.). New York: Free Press.

Victoria, J. S., Al-Amoush, F. H., & Alshammari, M. A. M. (2024). The Impact of Digital Media on the Jordanian Media System: Public Media, Credibility, and Social Responsibility. Migration Letters, 21(4), 319-333 .

MJHSS

Volume (41), Number (1), 2026.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.

Mutah Journal of Humanities and Social Sciences

Wearing Trousers for Women: between the requirement of modesty during prayer and the Regulations Governing Appearance before Non-Mahram Men: A Comparative Jurisprudential Study

Manal Al babili *

Manal.albabili1967@gmail.com

Received: 2 /12/2025 **Accepted: 8 / 3/2026**

Abstract:

The research aims to clarify the ruling on a woman praying in pants and appearing in them before non-mahram men. Its importance lies in addressing an issue that generates much debate in society, ranging from those who are excessively strict to the point of declaring the prayer of a woman in pants invalid, and condemning all who wear pants as immoral, to those who permit the matter entirely without any restrictions; as well as those who misinterpret the statements of jurists and apply them to reality.

To move away from these extremes, the ruling on the issue has been clarified through a foundational jurisprudential study based on the understanding of respected jurists, away from purely admonitory discourse. This research has shown that a woman's prayer in pants is valid, even if it restricts the 'awrah according to the consensus of the jurists of the schools of thought, provided that the skin does not show through it. Furthermore, a woman appearing in pants before non-mahram men is considered haram by the Hanafi and Maliki schools if it restricts the 'awrah in a way that leads to temptation, as they are akin to naked women; and it is deemed makruh by the Shafi'i and Hanbali schools, emphasizing modesty in its linguistic sense and prioritizing the literal meaning over the metaphorical. It is understood from the hadith about "dressed yet naked" that it refers to those whose skin color or parts of it show, not those whose 'awrah is outlined; and there is no necessary connection between the differences in the 'awrah and its limits in prayer and outside of prayer and the covering. Likewise, there is no necessary connection between the covering that restricts the 'awrah and the gaze of foreign men upon it. It is prohibited for a non-mahram, and even for a mahram, to look at her if the gaze arouses lust. This is different from when skin color appears, which is prohibited for the woman in all cases, even if there is no one looking at her. Despite this disagreement, the view of those who declare it haram aligns with the objectives of Sharia due to the corruption of the times.

Keywords: pants, woman, prayer.**Keywords:** Digital media, Digital transformation, Jordan Radio and Television Corporation, Jordan, digital platform.

* Shafi'i College of Jurisprudence, International Islamic Sciences University, Jordan.

المجلد(41)، العدد (1)، 2026م.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.
MJHSS
مجلة مؤتة للدراسات الإنسانية والاجتماعية

لبس البنطلون للمرأة بين شرطية الستر في الصلاة وضوابط الظهور أمام الأجانب

"دراسة فقهية مقارنة"

منال البابلي *
Manal.albabili1967@gmail.com

تاريخ الاستلام:2/12/ 2025 تاريخ القبول: 8/3/2026

الملخص:

يهدف البحث إلى بيان حكم صلاة المرأة بالبنطلون وظهورها به أمام الأجانب، وتكمن أهميته في أنه يتعلق بمسألة يكثر حولها اللغط في المجتمع، ما بين مغال بالتشدد لدرجة الحكم على بطلان من تصلي بالبنطلون والحكم على عموم من تلبس البنطلون بالفسق، وبين مبيح للمسألة مطلقا بدون أي ضوابط؛ وبين مسيء لفهم عبارات الفقهاء وتنزيلها على الواقع.

وللخروج من هذا اللغط الشديد، فقد تم بيان حكم المسألة بدراسة فقهية تأصيلية من خلال فهم المجتهدين المعتبرين بعيداً عن الخطاب الوعظي المحض، وقد تبين من خلال هذا البحث أن صلاة المرأة بالبنطلون صحيحة وإن كان محجِّماً للعورة باتفاق فقهاء المذاهب، شريطة أن لا تظهر البشرة من خلاله، وأن بروز المرأة به أمام الأجانب إن كان يحجم العورة تحجيماً يجر للفتنة: حرام عند الحنفية والمالكية؛ لأنهن بمعنى العاريات، ومكروه عند الشافعية والحنابلة حملاً للستر على معناه اللغوي وتقديما للفظ الحقيقي على المجازي، وأن المراد بحديث كاسيات عاريات اللواتي يظهر منهن لون البشرة أو بعضها لا الذي يفصِّل العورة؛ وأنه لا تلازم بين اختلاف العورة وحدودها في الصلاة وفي غير الصلاة وبين الساتر، ولا تلازم كذلك بين الساتر المحجم للعورة وبين نظر الرجال الأجانب إليها، فيحرم نظر الأجنبي بل والمحرَم إليها إذا كان النظر يحرك عنده داعي الشهوة، بخلاف ما لو ظهر لون البشرة فيحرم على المرأة مطلقا حتى لو لم يكن ثمة ناظر ينظر إليها؛ ومع هذا الخلاف إلا أن قول القائلين بالحرمة هو الذي يتوافق مع مقاصد الشريعة؛ لفساد الزمان.

الكلمات المفتاحية: البنطلون، المرأة، صلاة.

* كلية الفقه الشافعي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

المقدمة:

الحمد لله حمدا كثيرا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. تعدّ الصلاة عماد الدين وأعظم أركان الإسلام بعد الشهادتين، ومسألة صلاة المرأة بلباسٍ يصف بشرتها أو يُظهر شيئاً من بدنها أمام الأجانب من الأمور التي عمت بها البلوى عند كثير من النساء

ومما لا ريب فيه أنَّ المسائل المتعلقة بالمرأة من أكثر المسائل التي تثار حولها الإشكالات والشبهات في واقعنا المعاصر وغياب الخطاب الفقهي المُؤَصَّل عن كثير من الناس إلا فئة قليلة من المختصين الراسخين في الفقه، وكثرت الفتاوى حولها مطروقة في الواقع والمواقع، خاصة في ظلّ التغيرات الاجتماعية والانفتاح الثقافي، مما يجعل الحاجة ماسّة إلى بيان الحكم الشرعي المبني على الأصول والقواعد المعتبرة، بعيداً عن الإفراط أو التفريط، وترك الغلوِ والانحلال غير المنضبطين بالضوابط الشرعية فجاءت هذه الدِّراسة للوقوف على أقوال الفقهاء المعتبرين من حيث توصيف المسألة والوقوف على الأدلة ومعالجتها في ضوء المنهجية العلمية المتَّعبة لدى الأمة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما الضوابط الفقهية الحاكمة للباس البنطلون للمرأة من حيث شرطية الستر في الصلاة، ومن حيث حكم الظهور به أمام الأجانب؟
2. هل يختلف الحكم الشرعي للباس البنطلون للمرأة بين كونه في الصلاة وكونه أمام الأجانب، وما وجه هذا الاختلاف؟
3. هل تتعارض ضوابط الستر الشرعية مع الحياة العملية ومتطلباتها المعاصرة؟

أهداف البحث:

1. توضيح الحكم الفقهي لصلاة المرأة بالبنطلون.
2. بيان حكم ظهور المرأة بالبنطلون أمام الأجانب.
3. تعزيز الفهم المعاصر لأحكام الستر في الفقه الإسلامي.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث فيما يلي:

1. يقدم تحليلا فقهيا مقارنا يوضح القواعد الشرعية التي يستند إليها الفقهاء في حكم صلاة المرأة بالبنطلون، وحكم ظهورها به أمام الأجانب.
2. يساعد في تفادي اللبس أو الإشكالات العملية للنساء في الصلاة أو التعامل مع المجتمع، من خلال تحديد الضوابط الشرعية بدقة مع أمثلة معاصرة واضحة.
3. يزود المرأة والباحثين بإرشادات واضحة مؤصلة فقهيا بهذه المسألة، لا سيما في سياق الحياة المعاصرة حيث انتشار البنطلون في اللباس اليومي.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

الدراسات السابقة:

لم يعثر الباحث على دراسة سابقة خاصة في هذا الموضوع، سوى الفتاوى العامة وبعض المقالات لبعض الباحثين، من أهمها مقال: الشيخ محمد سالم بحيري في قناته عبر التلغرام، ومع أهمية هذا المقال، غير أن نسبته في بعض العبارات للمذاهب كانت غير دقيقة، وفي بعضها الآخر تكلف في حمل العبارة وتأويلها

منهجية البحث:

اتبع الباحث في جمع المادة العلمية لهذه الدراسة وتحليلها وتصنيف مسائلها ومقارنة الأقوال فيها المناهج التالية:

1. المنهج الاستقرائي: وذلك بتتبع أقوال المذاهب الفقهية فيما يتعلق بالمسألة مع نسبة هذه الأقوال إلى أصحابها.
2. المنهج التحليلي: من خلال تعريف البنطال والألفاظ المرادفة لها وتحليل المسائل والعبارات المتعلقة بهذا الموضوع.
3. المقارن: من خلال مقارنة أقوال الأصوليين مع بعضهم وبيان القول الذي عليه جمهور الأصوليين.

البنطلون، معناه، وتاريخه، وأنواعه:

تعريف البنطلون، والألفاظ المتعلقة به:

أولا: البنطلون: بفتح الباء والطاء: السروال الإفرنجي، وقد عرِّب بصورة بِنطال، ويجمع على بَناطِيل، وهو:لباس ذو ساقين طويلين يستر أسفل الجسم أطلق عليه مجمع دمشق السراويل الضيقة؛ وفي المعجم العربي لأسماء الملابس:" الكلمة لاتينية الأصل، وهى في اللاتينيـــة: kulots" (فانيامبادي،2011، ص350) وقد صارت هذه الكلمة في العامية المصرية تعنى: " اللباس الداخلى، ويرادفها في العربية: السروال، التُّبَّان، الميثرة"(رجب، 2002، ص 445).

ثانيا: الألفاظ ذات الصلة:

1. اللباس هو: "ما يواري به الإنسان جسده، فهو أعم من البنطلون، فكل بنطلون لباس، لا العكس؛ فالنسبة بينهما هي العموم والخصوص المطلق"(الفراهيدي، 1988، ص 262)
2. القميص: ثوب مخيط بكُمَّين غير مفرج يلبس تحت الثياب؛ ومادة(قمص) تدل على أصلين، أحدهما: لُبس شيء والدخول فيه، والآخر على نزو شيء وحركة، فالأول: القميص المعروف للإنسان؛ يقال: تقمصه، إذا لبسه؛ ثم يستعار ذلك في كل شيء دخل فيه الإنسان، فيقال: تقمص الإمارة، وتقمص الولاية(الزبيدي، 2001، ج18،ص 128) والأصل الآخر القمص، من قولهم: قمص البعير ويقمص قمصاً وقماصاً، وهو أن يرفع يديه ثم يطرحهما معا ويعجن برجليه.(ابن فارس،1979، ج5، ص 27)

ويستفاد من معنى القميص عند اللغويين أنه يشبه اليوم ما يعرف عند العامة بـ(الدشداش) أو (الجلَّبيَّة)، لا القميص المعروف عند الناس والذي تعُقد عليه ربطة العنق؛ والنسبة بين القميص والبنطلون هي: عموم وخصوص وجهي، فيلتقيان في كونهما: لُبسا، وينفرد كل منهما في شي، فالبنطلون يستر الجزء السفلي من البدن، والقميص يستر أعلاه، وهذا بناء على القميص المعروف اليوم، أما المعنى الذي يذكره اللغويون، فالقميص يستر كل البدن.(الزبيدي، 2001، ج10،ص 43)

3. الإزار: هو ما يستر أسفل البدن، ولا يكون مخيطا؛ واستعمل في العصور الإسلامية الأولى يعني ثوبًا بصورة عامة مهما كان شكل هذا الثوب، ثم استعمل حتى يومنا هذا للدلالة على الغطاء الكبير أو الرداء الواسع الذي تلتف به نساء الشرق؛ سمى الإزار إزارا: لحفظه صاحبه، وصيانته جسده، أخذ من آزرته: إذا عاونته.(رجب، 2002، ص 31)

والنسبة بين البنطلون والإزار هي: عموم وخصوص من وجه؛ فيلتقيان في ستر أسفل البدن، غير أن الإزار لا يكون مُحيطا بالبدن بخلاف البنطلون.

4. الرداءهو: ما يستر أعلى البدن؛ وفي المعجم الوسيط، هو:(ما يلبس فوق الثياب، كالجبة والعباءة والثوب يستر الجزء الأعلى من الجسم فوق الإزار والوشاح ؛ والنسبة بين البنطلون والرداء هي: عموم وخصوص من وجه على نحو ما قيل في الإزار.(مجمع اللغة العربية، 1990، ج1، ص 340).

5. الجلباب هو: المِلحفة التي يتغطى بها فوق الثياب؛ وفي كتاب العين:".. ثوب أوسع من الخمار دون الرداء، تغطي به المرأة رأسها وصدرها"(الفراهيدي، 1988، ج6، ص 132)؛ والملحفة هي: اللباس الذي فوق سائر اللباس من دثار البرد ونحوه؛ وكل شيء تغطيت به فقد التحفت به؛ واللحاف: اسم ما يلتحف به؛ والنسبة بين الجلباب والبنطلون هي: عموم وخصوص من وجه أيضا، فيلتقيان في الستر، وينفرد الجلباب بستر كل البدن وفي كون تحجيمه للبدن أقل من تحجيم البنطلون غالبا.(مجمع اللغة العربية، 1990، ج2، ص 818).

تاريخ البنطلون:

أولا: التاريخ العام للبنطلون:

عُرف البنطلون في العصر البرونزي والعصر البيزنطي؛ نعم كان هناك اختلاف بسيط في هيئته، فهناك بناطيل تغطي القدم وعليها كنار من الأمام، وهناك بناطيل بدون كنار، وكذلك في العصر الإسلامي، فقد كانت هناك بناطيل للنساء والرجال، وكانت النساء يرتدين سراويلات فضفاضة من اللون الفاتح أسفل الزي.

ولبست النساء السراويلات في العصر الفاطمي، فلم يكن مقصورا على الرجال، وكان طويلا ينسدل إلى الأقدام، وكانت له تكة واسعة وفضفاضة، وقد عرفت بأسماء متعددة، منها: المرط – اللحفة –، والإزار، وكانت بيضاء اللون بالنسبة للنساء المسلمات؛ وفي العصر العثماني، ارتدت النساء السروال وكان يختلف في الوسع والطول ونوع القماش والزخرفة(جعفر، 2016، ص1022–1023).

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

ثانيا: التطور التاريخي للبنطلون الحريمي:

ارتدت المرأة البنطلون أثناء ممارستها للأعمال الشاقة لا سيما فترة الحروب؛ لأنه يساعد على الحركة بسهولة، وفي عام 1581م كان البنطلون يرتدى للوقاية من البرد، وكان يُصنع من صوف الماعز، وظل لبس النساء للبنطلون مقصوراً على القيام بأعمال شاقة حتى أواخر العشرينات فصِرْن يلبسن البنطلون في جميع الأوقات ولم يعد مقصوراً على الأعمال الشاقة.

وفي عام 1812م انتشرت موضة البدلة القطعتين من تونيك، بكُم طويل وبنطلون ذي طراز تركي،(منفتح من أعلى وضيق عند القدم) حتى نهاية القرن التاسع عشر؛ وفي عام 1860م تنوعت الألوان الزاهية في موضة البنطلون بدلا من الألوان القاتمة؛ وفي عام 1950م أصبحت البنطلونات ضيقة جدا وتصل إلى رسغ القدم أو عضلة الساق؛ وهذا التطور التاريخي في شكل البنطلون وهيئته أحدث خلافا عند علماء المسلمين، ما بين مُغال بالحُرمَة ومغال في الإباحة، سواء في حكم الصلاة به للنساء أو في ظهورها به أمام الأجانب(جعفر، 2016، ص1038).

أنواع البنطلون:

يشبه البنطلون السروال في الجملة، من حيث إحاطته بالساقين، ولكنه أخذ أشكالا متعددة عبر مرور الزمن، فأحيانا يكون محبكا حول الساقين، وأحيانا يصل إلى ما بعد الركبة، وأحيانا يكون ضيقاً جدا بحيث يُحجِّم الساق والعورة، وأحيانا يكون واسعا جدا لا يُحجِّم العورة؛ وفيما يلي بيان لأهم أنواع البنطلونات المنتشرة في وقتنا المعاصر: (جعفر، 2016، ص1024).

1. البنطلون المنتظم الاتساع(Slim pants): وهو البنطلون التقليدي، ويتخذ الشكل المستقيم، ويتراوح الطرف السفلي له من 20 سم – 25 سم، ويستخدم عادة مع البدلة، وقد يستخدم مع القميص.
2. البنطلون المضيق المجسم(Straights Pants): وهو بنطلون ضيق محبك على الجسم.
3. البنطلون المخروطي(Tapered Pants): وهو متسع الأطراف، ويضيق كلما اتجهنا لنهاية البنطلون من أسفل.
4. البنطلون الجينز (Jeans Pants): وسمي بذلك بسبب نوع القماش المتخذ في صناعته، والجينز هو كل ما يصنع من قماش الدَّينم، وهي خامة مصنوعة من القطن الخالص الذي يتميز بالمتانة وقوة التحمل مع الاستعمال.
5. البنطلون الواسع الفضفاض(Oxford Bags): وهو البنطلون الواسع ذو الكسرات والثنايا العريضة، وقد أطلق عليه بنطلون أكسفورد؛ لأن أول من ارتداه طلاب جامعة أكسفورد بدلا من البنطلون الضيق.
6. البنطلون البرمودا: وخطوط هذا البنطلون تمتاز بالقصر إلى خط الركبة أو أطول بقليل، حوالي 5 سم، وسمي بهذا الاسم نسبة إلى جزيرة برمودا التي تُفَضِّل استخدام هذا النوع.
7. البنطلون الشارْلِسْتُن: وتمتاز خطوطه باتساع من الأسفل، ويبدأ هذا الاتساع من خط الركبة إلى خط نهاية طول البنطلون، وأحيانا يصل وسع الرِّجْلِ الواحدة إلى 50سم.(الإدارة العامة السعودية، 218، ص 12).

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

لبس المرأة للبنطلون:

تحرير محل البحث:

مما هو معلوم أنَّ سَتْر العَوْرة شرطٌ لصحة الصلاة، وواجب إذا كان بحضرة أجنبي، وهذا متَّفقٌ عليه (ابن قدامة، 1969، ج1، ص413) عندَ الفقهاء وإنِ اختلفوا في بعض الجزئيات، كضابطِ العَوْرة وحُدودِها في الصَّلاة وفي غير الصَّلاة، وما يُعفى عنه عندَ انكشافها وما لا يُعفى، فالوجه والكفَّان مثلا ليسَا عورة في الصَّلاة، أما في حَضْرةِ الأجنبي حصلَ خلاف، هل هما عورة حقيقية أم عورة نظر؟ وتَرتَّب على هذا الخلافِ الخلافُ في حكم سَتْرِها للوجه والكفَّين هل هو واجبٌ أو لا؟ والكلام هنا: عن حكم صلاة من تُصَلِّي ببنطلون ضَيِّق يُفَصِّل العورة بدون أن يكون فوقه ساتر لا واسع، لا عن عورة الصَّلاة والعورة أمام الأجانب وليس عن حكم نظر الأجنبي للسَّاتر المُحَجِّم للعورة؛ بل عَن شرطٍ متعلقٍ بساترِ العورة.

ويتضح ذلك فيما يلي:

حكم صلاة المرأة بالبنطلون الضَّيِّق المانع من إدراك لون البشرة:

مَن يتأمَّل في حكم هذه المسألة يجد أنَّ هناك قولين:

القول الأول: الشرط في ستر العورة: ما يمنع إدراك لون البشرة، فتصح الصلاة باللباس الضيق المحجِّم للعورة، وهو قول المذاهب الفقهية الأربعة:(الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة)، وبناء على ذلك: تصح الصلاة بالبنطلون الضيق شريطة أن لا يظهر لون البشرة؛ وفيما يلي نُبذة من عباراتهم:

أولا: المذهب الحنفي:

جاء في حاشية ابن عابدين:" ولا يضر التصاقه": "أي بالألية مثلا..؛ أما لو كان غليظا لا يرى منه لون البشرة إلا أنه التصق بالعضو وتشكل بشكله فصار شكل العضو مرئيا فينبغي أن لا يمنع جواز الصلاة؛ لحصول الستر"(ابن عابدين، 1966، ج1، ص 410)

ثانيا: المذهب المالكي

جاء في أسهل المدارك:" يكره لبس الثوب المحدد لأجل رقته، وهذا ليس مخصوصا بالسراويل، بل لجميع الثوب الرقيق الذي يصف الجسد أو العورة لرقته، ولو بغير صلاة لإخلاله بالمروءة ومخالفته لزي السلف الصالح"(الكشناوي، 1995، ج1، ص 183).

ثالثا: المذهب الشافعي

جاء في المنهاج القويم:".. فيكفي ما يمنع إدراك لون البشرة ولو حكى الحجم :كسروال ضيق، لكنه للمرأة مكروه وخلاف الأَولى للرجل"(الهيتمي، 2000، ص115).

رابعا: المذهب الحنبلي

جاء في كشـــاف القناع:" فإن ســـتر اللون، ووصـف الحجم، أي: حجم الأعضاء: فلا بأس، لأن البشـــرة مستورة" (البهوتي، 1983، ج1، ص 264).

القول الثاني: لا تصح صلاة المرأة بالبنطلون الضيق،(عليش، 2001،ج1، ص 219).

مناقشة القولين السابقين:

بما أن الكلام متعلق بخصوص ستر العورة، فإن هذا يعني أن مسألة التشبه بالرجال أو الكفار: منفكَّة، لا علاقة لها بهذه المسألة؛ ومما هو معلوم أيضا أن القرآن والسنـــة بلسان عربي مبين، والستر يعني: التغطية، فمادة (ستـــر) تـــدل علـــى الغطـــاء،(ابن فارس،1979،ج3، ص 132) فمن غطَّى شيئا فقد ستره، سواء كان الساتر ضيقا أو واسعا شريطة أن لا يُشاهد المستور من خلال الساتر، لذلك لو حلف شخص أو نذر أن يستر شخصا عاريا، فإنه يخرج من عهدة الامتثال بستره ولو بلباس ضيق محجم للعورة، أو حلف أن لا يستتر فإنه يحنث بلبس شيء يُحجم العورة؛ فضابط اللغة هنا معتبر؛ لذا فإن ما ذهب إليه أئمة المذاهب هو القول المعتبر – في نظر الباحث –؛ ولا يقل قائل: إن مقتضى هذا الكلام أن المصلي لو استترت عورته بسبب الظُّلمة فإن الصلاة تصح؛ لانطباق المعنى اللغوي عليها؛ لأن ثمة شرط آخر في شرط الساتر وهو: أن يشتمل المستور؛ لذا فلا يصح أن يصليَ عاريا في خيمة ضيقة(الهيتمي، 1999، ص 115)، (الرملي، 1984، ج2، ص 8).

الرأي المختار للفتوى:

من المعلوم أن من آداب الصلاة أن يعظم المصلي هذه الشعيرة سواء كان ذكرا أو أنثى، ومن تعظيمها: أن يفعل المسنون، فالصلاة في الثياب الضيقة وإن جازت، غير أنها تكره؛ إذ يستحب للمرأة أن تصلي في درع يُغطى به البدن والرجلين، وملحفة ضيقة تستر الثياب، لما روي عن عمر – رضي الله عنه – أنه قال " تصلي المرأة في ثلاثة أثواب درع وخمار وإزار "(البيهقي،2003، ج2، ص 332). رواه أبو داود بإسناد جيد لكن قال رواه أكثر الرواة عن أم سلمة موقوفا عليها من قولها وقال الحاكم هو حديث صحيح على شرط البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما(النووي، 1347هـ، ج3، ص172).

لذا فالأولى إرشاد النساء عموما لتعظيم هذه الشعيرة؛ ويحسُن بالمفتي والمربي أن يراعي الحالات الاستثنائية الخاصة لا سيما من ضعفت هممهن ويتثاقلن من ارتداء زي الصلاة المعروف بالعباءة أو ينشغلن عن ذلك بأعمال البيت، ولو طُلب منهن ارتداء زي الصلاة، لتَركُنها بالكلية، فيناسب هنا أن يُفتَينَ بجواز الصلاة بالبنطال الضيق حتى يعتدْنَ الصلاة، وفي هذا مراعاة لمصلحة تربوية ومقصد من مقاصد الشريعة؛ والله أعلم(البهوتي، 1983،ج1،ص 264)، (ابن قدامة، 1983،ج1، ص 465).

حكم صلاة المرأة بالبنطلون الضيق الذي لا يمنع من إدراك لون البشرة:

اتفق الفقهاء على عدم صحة الصلاة في هذه الحالة؛ وذلك لعدم تحقق شرط الستر سواء كان واســـعا لا يُحجِّم العورة أو ضيقا، وعبّر الحنفية عن هذا الشـرط: بـــأن لا يصـــف ما تحته، فقـولهم: لا يصـــف، يعنـــون به: أن لا يكـــون رقيقـا (ابن عابدين، 1966، ج1، ص410)، بينما المالكية يعنون به: أن لا يحدد جِرم العورة؛ لرقته أو إحاطته؛ ويعبرون عن الرقيق بقولهم: لا يشف؛ فإن كان يشف بحيث تبدو منه العورة بدون تأمل فهو كالعدم والصلاة به باطلة، وإن لم تبدو منه العورة إلا بتأمل فحكمه، كالواصف في الكراهة، وصحة الصلاة مع الإعادة في الوقت(العدوي، 1994، ج1، ص168)؛ وعبر الشافعية

عن هذا الشرط بقولهم: ما يمنع إدراك لون البشرة من الأجرام، حتى لو كان ذلك بواسطة طين ونحوه، بخلاف الصلاة في الظُّلمة فإنها مانعة من إدراك لون البشرة ومع ذلك لا تصح الصلاة؛ لأنها ليست جِرما(الرملي ، 1984، ج2، ص8)، والحنابلة في ذلك كالشافعية(البهوتي، 1968،ج1، ص264).

حكم ظهور المرأة بالبنطلون الضيقِ أمام الأجانب:

تحرير محل البحث:

الكلام عن حكم هذه المسألة (من حيث هو) أي: بعيداً عن الأحكام التي تعتريه، كإثارة الفتنة وحكم النظر إليه؛ فلو قال قائل مثلا: ما حكم الصلاة؟ فلا يجاب: بأنها حرام؛ لأنها لا تصح في وقت الحُرمة، لأن الكلام عن الصلاة (من حيث هي)، وكذلك يقال هنا: فلا يقل قائل مثلا إن بروز المرأة ببنطلون ضيق: حرام؛ لأنه يجر للفتنة، فهذا موضوع آخر لا علاقة له بأصل المسألة وهو: شرط الساتر من حيث كونه ساترا؛ والكلام عنه –؛ ويكون الكلام فيه عن مطلق الفعل ما يجر للفتنة بالنظر إليه: حرام؟! أم هناك أفعال يباح فعلها ولكن لو نظر إليها ناظر لحرَّكت عنده الفتنة وداعي الشهوة، فهل يحرم أصل الفعل بسبب النظر إليه أم الذي يحرم النظر فقط؟!.

وليس الكلام أيضا عن حكم إعانة المرأة للأجانب على غض البصر، فإنها مندوبة، ولا عن حكم نظر الأجنبي لما يحرك شهوته، فلا خلاف في حرمة ذلك، فيجب على الرجال غض البصر عن كل ما يثير عندهم الشهوة ويحرك داعي الفتنة حتى لو كان المنظور إليه جمادا، فقد صرح الحنفية بحرمة النظر لِلّباس المتشكل على جسد المرأة مطلقاً، أي: سواء كان واسعاً أو ضيقاً حيث وجدت الشهوة؛ وقد وضع المالكية ضابطا وهو: "أن كل ما أبيح النظر إليه فإنما هو ما كان بغير شهوة"، (الحطاب، 1992، ج1، ص 500)، وأما مع الشهوة: فممتنع، حتى نظر الرجل إلى ابنته وأمه؛ وكل ما منع النظر إليه أيضا فإنما هو لغير حاجة فإن كان لحاجة: جاز؛ وأما الشافعية فلما تكلموا عن حكم النظر لانعكاس صورة المرأة في نحو مرآة، وبينوا أنه لا يحرم – أي: من حيث كونها امرأة –، نبهوا على أن محل ذلك ما لم يكن بشهوة وإلا فيحرم(النووي، 1990، ج3، ص 171) وكذلك الحنابلة فقد صرحوا بمطلق حرمة النظر بشهوة حتى للأمرد(ابن باز، 2005،ج7، ص 243)، (ابن عثيمين، 2005، ج 22، ص 2).

حكم ظهور المرأة بالبنطلون الضيق أمام الأجانب بقصد إثارة الفتنة:

لا خلاف بين الفقهاء في حرمة ظهور المرأة أمام الأجانب إن قصدت إثارة الفتنة؛ فالأمور بمقاصدها(السيوطي، الأشباه والنظائر، 1983، ص8) وهي بذلك تنوي إعانته على معصية، والإعانة عليها معصية(الروياني، 2009، ج2، ص341).

فقد يكون الأمر مباحا في أصله، ولكن إذا قارنته نية تعين على معصية فإنه يحرم بسبب هذه النية، وذلك كحكم كشف الوجه واليدين للمرأة بحضرة أجنبي، فإن القائلين بعدم وجوب سترهما؛ لكونهما عورة نظر لا عورة حقيقية، قيد ذلك بأن لا تقصد بالكشف أن ينظر إليها الأجانب.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

حكم ظهور المرأة بالبنطلون الضيق أمام الأجانب لا بقصد إثارة الفتنة:

اختلف الفقهاء في حكم هذه المسألة على قولين:

القول الأول: يحرم على المرأة الحرَّة أن تلبس ثوبا صفيقا يلتزق ببدنها بحضرة أجنبي، ويدخلُ في هذا الضابط: البنطلون الضيق الملتصق بالبدن، فيشترط في الساتر أن لا يشف ولا يصف؛ وبه قال: الحنفية(الكاساني، 1966،ج5،ص123)، والمالكية(الخرشي،1977، ج1، ص 244)، وعليه العمل والفتوى في دور الإفتاء اليوم؛ جاء في بدائع الصنائع:" وإن كان ثوبها رقيقا يصِفُ ما تحته ويشفُّ، أو كان صفيقا لكنه يلتزق ببدنها حتى يستبين له جسدها فلا يحل له النظر لأنه إذا استبان جسدها كانت كاسية صورة عارية حقيقة".

وقد صرَّح المالكية بحرمة لبس النساء ما يصفهن إذا خرجن من بيوتهن أو بحضرة من لا يحل النظر إليهن حتى لو كن في بيوتهن؛ وصرحوا بأن حكم ما يشف حكم ما يصف، والذي يصف هو: ما يظهر منه جِرم العورة إذا كانت بارزة كالثديين؛ والذي يشف هو: ما يظهر منه الجرم ولو لم يبرز ولم يلتصق(الدمياطي، 1998، ج3، ص 301) واستدلوا بما يلي:

1. قوله – صلى الله عليه وسلم –:" لعن الله الكاسيات العاريات"(مسلم، 2012،ج3، ص 1600) ووجه الدلالة فيه: أنها كاسية صورة عارية حقيقة، وأن هذا الفعل – أي: لبس ما يشف وما يصف – موجب للعن، كما يفهم من نص البدائع السابق؛ ونص المالكية على أنه من التبرج بالزينة، وهن بذلك متعرضات إلى مقت الله وغضبه، وكذا من يوافقها عليه أو يعينها فيه من زوج أو غيره.(ابن مفلح، 2003،ج8، ص 187).
2. منطوق قوله تعالى:{وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ }(النور: 31)؛ ويرى الباحث: أن مفهوم النساء يفيد: أن الرجال لا يحرم عليهم لبس ما يصف بل يكره، وتقدم قبل هذه الآية وجوب غض البصر وهو عامٌّ على الرجال والنساء، بخلاف الزينة هنا فهي خاصة بالنساء، والزينة على قسمين: خلقية، ومكتسبة. فالخلقية وجهها فإنه أصل الزينة وجمال الخلقة، ومعنى الحيوانية؛ لما فيه من المنافع وطرق العلوم وحسن ترتيب محالها في الرأس، ووضعها واحدا مع آخر على التدبير البديع. وأما الزينة المكتسبة، فهي ما تحاوله المرأة في تحسين خلقها بالتصنع: كالثياب والحلي والكحل والخضاب(ابن العربي، 2003م ج3، ص381).

القول الثاني: يشترط في الساتر أن يمنع إدراك لون البشرة كما هو الحال في الصلاة، ويكره الضيق الذي يحجِّم العورة، وهو قول:الشافعية والحنابلة؛ وبناء على هذا الضابط: يصح للمرأة أن تلبس بنطلونا ضيقا ولو كان ذلك بحضرة أجنبي وجر للفتنة جرا قويا، ويجب على الرجال غض البصر، وإذا قصدت بفعلها إثارة الفتنة للناظر إليها، فتأثم، وفيما يلي نبذة من عبارتهم:

– **أما المذهب الشافعي،** فقد جاء في المنهاج القويم:" وشرط الساتر في الصلاة وخارجها أن يشمل المستور لبسًا ونحوه مع ستر اللون فيكفي ما يمنع إدراك لون البشرة ولو حكى الحجم كسروال ضيق، لكنه للمرأة مكروه وخلاف الأولى للرجـــل"(الهيتمي، 2000، ص 115)، وموطن الشاهد، في قوله: (وخارجها)، فيدخل فيه: عورتها بحضرة أجنبي.

وقد حاول بعض الباحثين المعاصرين تقييد قيد: وخارجها على عورة الخلوة استنادا على قول العلامة الترمسي في حاشيته بأن مراده بـ(خارجها) عورة الخلوة(الترمسي، 2011، ج3، ص 221) وممن ذهب إلى ذلك الباحث الشيخ: محمد سالم البحيري؛ وهذا الحَمل خاطئ وغير دقيق وفيه تكلف – في نظر الباحث – وذلك لأمرين: أحدهما: أن الترمسي – رحمه الله تعالى – لم يقل: أي: بالخلوة، بل عبارته: ولو في الخلوة، وبين العبارتين فرق، فالأُولى فيها تقييد لعبارة ابن حجر المطلقة، أما الثانية فليس فيها تقييد للعبارة، بل فيها بيان أن شرط الساتر في عورة الخلوة هو نفسه شرط الساتر في الصلاة، أي: أن يمنع إدراك لون البشرة؛ ثانيهما:أنه عورة الخلوة للمرأة: ما بين السرة والركبة فقط، ولا يجب عليها ستر ما زاد علـى ذلـك حتـى لو كان لون البشرة(العدوي، 2016، ج2، ص 451).

وأما قصد إثارة الفتنة واستجلابها، فيحرم بمجرد القصد حتى لو كان الفعل في أصله مباحاً، وابن حجر الهيتمي نفسه القائل بعدم وجوب تغطية الوجه والكفين ذهب إلى أنها إذا علمت – لا شكَّت أو ظنَّت – أن ثمة ناظر ينظر إليها أو قصدت أن تجر الفتنة لأجنبي، فتأثم؛ لأنها قصدت التسبب في وقوع المعصية(الهيتمي، 2000، ص 115).

- **وأما المذهب الحنبلي**، فقد جاء في مطالب أولي النهى:" وكره لأنثى شدَّ وسط ولو في غير صلاة، هكذا أطلقه في التنقيح والمبدع و المنتهى وتبعهم المصنف؛ لأنه يبين به حجم عجيزتها، وتبين به عكنها وتقاطيع بدنها، خلافا له – أي: لصاحب الإقناع – حيث حمل كراهته شد وسطها على ما إذا كانت في الصلاة فقط دون خارجها"(ابن سعد، 1994، ج1، ص 345) وموطن الشاهد في عبارته: أنه ضعف قول صاحب الإقناع الذي ذهب إلى عدم كراهة شد الأنثى وسطها في خارج الصلاة، فدل على أن شد الوسط المحجم للعجيزة خارج الصلاة مكروه كما هو في الصلاة؛ وصرح في مطالب أولي النهى بكراهة لبس ما يحجم العورة سواء للرجل أو المـرأة، دون ما يحكي هيئتها من بياض أو سواد: إذا كانت يراها أجنبي في الصلاة وخارجها(الرهباني، 1994،ج1،ص 345).

أدلة هذا القول:

1. التعلق بالحقيقة اللغوية لمعنى الساتر – في نظر الباحث –، وإن لم يصرحوا بذلك لكن هذا هو الظاهر من عباراتهم السابقة.
2. صرح الحنابلة بأدلة أخرى، منها: أن هذا – أي: شد الوسط الذي يظهر حجم العجيزة – كان معهودا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم؛ وما روي عن أسامة بن زيد، قال: «كساني رسول الله، – صلى الله عليه وسلم –، قُبطية كثيفة كانت مما أهدى له دحية الكلبي، فكسوتها امرأتي، فقال رسول الله، – صلى الله عليه وسلم –: مالك لا تلبس القبطية؟ قلت: يا رسول الله كسوتها امرأتي، فقال: مرها فلتجعل تحتها غلالة، فإني أخاف أن تصف حجم عظامها» (ابن حنبل، 2001، ج36، ص 120). فيه عبد الله بن محمد بن عقيل، وحديثه حسن وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات(الهيثمي، 1994، ج5، ص36).

مناقشة القولين السابقين:

- **مناقشة مذهب القائلين بالحرمة:**

لأصحاب القول الثاني أن يُورِدوا على أصحاب القول الأول ما يلي:

أ. مَنع حمل حديث:" لعن الله الكاسيات العاريات"(مسلم، 2012،ج3، ص 1600)على ما يُحجم العورة، ولهم أن يقولوا: سلَّمنا بأن الكاسيات العاريات ملعونات بنص الحديث وأن هذا الفعل حرام، لكن المراد بهن هو ما فسره الإمام النووي بأن معناه : من تلبس لباساً رقيقاً يرى من خلاله لون البشرة أو بعضها، أو أنهن كاسيات من نعمة الله عاريات من شكرها(النووي، 1972، ج2، ص110).

ب. أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال ويبقى الحديث على حقيقته اللغوية ولا يكون حقيقة شرعية.(القرافي، ج2، 89).

ج. ولهم أيضا أن يستدلوا: بأن حمل الساتر على غير حقيقته اللغوية: مجاز، وإذا تعارض المجاز مع الحقيقة، تُقدَّم الحقيقة(المرداوي، 2000، ج2، ص479).

- **مناقشة مذهب القائلين بالجواز:**

لأصحاب القول الأول أن يوردِوا على القائلين بالجواز ما يلي:

أ. ثمة فرق بين عورة المرأة في الصلاة وعورتها خارج الصلاة، والعورة التي يجب سترها في الصلاة تختلف عن العورة التي يجب سترها بحضرة أجنبي.

ب. صرح الفقهاء بأنه يجب على المرأة أن تغطي وجهها إذا علمت أن ثمة ناظر ينظر إليها، والستر الذي يجر للفتنة أَولى(الهيتمي، 2010م، ج4، ص119).

ج. صرح الفقهاء أيضا بأنه يحرم على المرأة أن تفعل ما يجر للفتنة انجرارا قويا، وممن نص على ذلك ابن حجر الهيتمي الشافعي، وهذا معارض لكلامه في المنهاج القويم أو مقيد له ومفسر(الرهباني، 1994،ج1،ص 345).

د. يجب على المرأة أن تعين الرجال الأجانب على غض البصر.

ويرى الباحث أن هذه الإيرادات لا يُلزَم بها القائلون بالجواز، وذلك لما يلي:

- أن الخلاف ليس في حدود العورة والفرق بين عورة الصلاة والعورة بحضرة الأجانب، فالخلاف في شرط الساتر للعورتينِ، ولا يلزم من الفرق بين عورة الصلاة وعورتها بحضرة أجنبي، وجود فرق بين شرط الساتر.
- إن الكلام عن وجوب ستر الوجه واليدين والخلاف فيه ليس متعلقا بشرط ساتر الوجه واليدين أيضا، بل في الوجه واليدين هل هما عورة حقيقية كسائر بدن المرأة فيجب سترهما وإن لم يكن ثمة ناظر ينظر إليها، أم هما عورة نظر فلا يجب سترهما إلا إذا علمت أن ثمة ناظر ينظر إليها؟ والقائلون بوجوب ستر الوجه واليدين لم يقولوا بأنه يشترط فيه أن لا يفصِّل ويحدد حجم الوجه.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

- لا تعارض بين كلام ابن حجر الهيتمي – رحمه الله تعالى – في الفتاوى الفقهية مع ما قاله في المنهاج القويم، وبيان ذلك: أنه سُئل – رحمه الله– في الفتاوى – عن عدة أمور متعلقة بالمرأة، منها ما هو مكروه في أصله ومنها ما هو محرم، كالتطيب وإظهار الزينة وكشف الوجه واليدين؛ وهل يجب على الإمام منعهن؟ وسئل عن تعارض إجماعين، الأول: إجماع على جواز خروج المرأة سافرة الوجه، والثاني: إجماع نقله القاضي عياض على حرمة خروجهن سافرات الوجه؛ فأفادَ بأنه لا تعارض بين الإجماعين، فالأول، محله: ما لم يأمر به الإمام، والثاني، محله: إذا أمر الإمام بذلك، فللإمام أن يمنع النساء إذا فعلنَ ما يجر للفتنة انجرارا قويا حتى لو كان هذا الفعل في أصله مكروها أو لم يكن واجبا ككشف الوجه واليدين، وليس الكلام عن ذات الفعل وأصله؛ وعبارته:(.. وأجاب المحققون عن ذلك بأنه لا تعارض بين الإجماعين لأن الأول في جواز ذلك لها بالنسبة إلى ذاتها مع قطع النظر عن الغير، والثاني: بالنسبة إلى أنه يجوز للإمام ونحوه أو يجب عليه منع النساء من ذلك خشية افتتان الناس بهن) ، وقال أيضا:(وبذلك تعلم أنه يجب على من ذكر منع النساء من الخروج مطلقا إذا فعلن شيئا مما ذكر في السؤال مما يجر إلى الافتتان بهن انجرارا قويا)؛ وفي هذه الحالة يجب على النساء أن يُطعنه ظاهرا وباطنا؛ لأن تصرفه على الرعية منوط بالمصلحة، بل إذا أمر بمباح فيه مصلحة عامة: وجب؛ والمسألة التي نحن بصددها ليست متعلقة بأمر الإمام بل بفعل المرأة مجردا عن ذلك(الهيتمي، 2002، ج1، ص 199)

وليس مطلق ما يجر للفتنة يحرم فعله على المرأة بل والرجل أيضا، ولقد غالى بعض الباحثين المعاصرين فأفتى بحرمة قيادة المرأة السيارة؛ لأنها تؤدي إلى فتنة كاختلاطٍ وسفور، والسيارة وسيلة لفعل المحرم، ولأنه يترتب على قيادتها كشف الوجه، ونزع الحياء؛ فهناك أفعال محرمة في ذاتها والعلة أو الحكمة من تحريمها: مظنة الفتنة ككشف المرأة عورتها أمام الأجانب، وهناك أفعال مكروهة أو مباحة في أصلها، ككشف الوجه واليدين للمرأة بحضرة أجنبي عند القائلين بعدم وجوب التنقب؛ بل يقال: يجب على الرجل غض البصر، وتثاب على إعانته على ذلك إذا سترت وجهها وكفيها ولا تأثم إن لم تفعل ذلك على التفصيل الذي تقدم آنفا.

- وأما الإعانة على طاعة الله تعالى فهي في أصلها – مندوبة لكلا الطرفينِ وليست واجبة ويُعرَف هذا من تتبع عبارات الفقهاء، كقولهم: بندْب إعانة المجرورِ المنفردَ بالرجوع والاصطفاف معه حتى لا يقف خلف الصف منفردا – عند القائلين بأن الانفراد لا يبطل الصلاة؛ وإنما لم تجب: لأنها متعلقة بأمر لا يجب على الفاعل، ولو كانت واجبة مطلقا لوقع الناس في حرج في إيجاب أشياء لا تجب عليهم، وحينئذ يقال: يجب على الغني أن يهب أو يقرض الفقير مالاً ليحجَّ، إعانة له على طاعة الله تعالى؛ بخلاف ما لو كانت واجبة عليه كإعانته للمضطر الذي قارب الهلاك، فتجب، وقد تحرم: إذا كانت على معصية؛ ولو قلنا بوجوبها، لقيل أيضا: يجب على الرجال أن لا يلبسوا بنطلونات تحجم العورة حتى يعينوا النساء على غض البصر، فغض البصر مطلوب من الطرفين(الهيتمي، 2002،ج1، ص 199).

الرأي المختار للفتوى:

مما لا شك فيه أن ماهية البحث التي تقتضي التدقيق والتحقيق والأمانة العلمية تختلف عن الفتوى، فالفتوى لها آدابها ومحاسنها المتعلقة بالمفتي وبالمستفتي، والمفتي الحاذق هو الذي يختار من أقوال الفقهاء ما يحقق مقاصد الشارع ويصلح المجتمع؛ ويؤكد هذا أن كثيرا من مفتي المذاهب بعمومها عدَلوا في فتاواهم عن معتمد المذهب بسبب ما يُعرَف بفساد الزمان، كإفتاء الحنفية باشتراط الولي في عقد النكاح؛ والذي يحقق مقصد الشارع في زماننا هو قول القائلين بحرمة خروج المرأة وظهورها

أمام الأجنبي ببنطلون ضيق يفصل العورة؛ لأنه يجر للفتنة انجرارا قويا، والناس اليوم لا يغضون أبصارهم إلا من رحم الله، والنظر المحرم كما يقال: بريد الزنا، ومن مقاصد الشريعة حفظ النسل، لذا يحرم كل ما يؤدي ويجر إلى هدم هذا المقصد؛ وأما القائلون بالجواز، فيحسُنُ للظروف الطارئة والحالات الاستثنائية الخاصة، كالبلاد التي تحصل فيها الحروب ويقل فيها الملبس، فيتم إرشاد النساء للعمل بهذا القول ولا يعتقدْنَ أنهن آثمات، وفي الخلاف المعتبر فسحة ورحمة للأمة؛ والله أعلم.

الطاعة في الظاهر فقط؛ أَي: عدم الإثم على من لم يمتثل؛ وفي الباطن فقط، أَي: يأثم بعدم الامتثال..

نتائج البحث:

بناء على ما تقدم من دراسة وتحليل للمسائل المنظورة، خلص البحث إلى النتائج التالية:

أولا: معيار صحة الصلاة بلباس البنطلون:

انعقد الاتفاق بين المذاهب الفقهية على صحة صلاة المرأة بالبنطلون الضيق ما دام ساترا للون البشرة، إذ المعتبر في شرط ستر العورة عند الفقهاء هو حجب لون البشرة عن الرؤية.

ثانيا: حكم لبس البنطلون الواصف للون البشرة بحضرة الأجانب:

يحرم اتفاقا على المرأة ارتداء البنطلون الذي يظهر لون بشرتها حتى لو انتفى قصد إثارة الفتنة للناظرين.

ثالثا: حكم لبس المرأة البنطلون الضيق أمام الأجانب:

يجوز عند جمهور الفقهاء – خلافا للحنفية – لبس المرأة البنطلون الضيق أمام الأجانب مقيدين ذلك بشرطين متلازمين وهما: أن يكون البنطلون مانعا من إدراك لون البشرة، وأن يخلو فعلها من قصد إثارة الفتنة أو استمالة الناظرين؛ وحملوا حديث ذم الكاسيات العاريات على من يسترن أجسادهن بلباس لا يمنع إدراك لون البشرة.

رابعا: انفكاك جهة التحريم عن أصل المسألة:

إن الحرمة المتعلقة بارتداء البنطلون الضيق أمام الأجانب تعد حرمة: عارضة ومنفكة عن أصل حكم اللباس، ولا يترتب على القول بجواز لبس البنطلون – في حالة استيفاء شروط الستر – مسوغ لنظر الأجانب إليها، فالمسألتان منفكتان حكما وأثرا.

خامسا: فقه الإعانة ومسؤولية الناظر:

يدخل ترك المرأة للبس البنطلون الضيق في حكم الإعانة على الطاعة، وهو من المندوبات الشرعية، فيندب أن تعين الرجال على غض البصر، وبالمقابل: يحرم على الرجل شرعا النظر إلى كل ما يثير الفتنة سواء كان المنظور إليه بشرا أو جمادا.

سادسا: الترجيح الفقهي:

يرجح الباحث القول القائل بحرمة لبس المرأة البنطلون الضيق أمام الأجانب كما ذهب إلى ذلك الحنفية، وذلك لما يفضي إليه هذا اللباس من جر للفتنة انجرارا قويا، وإيقاع مفاسد ملموسة ومشاهدة على أرض الواقع.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

التوصيات:

أولا: تعزيز الوعي الفقهي بمعايير الستر:

توصي الدراسة بضرورة كتابة أبحاث تحث على توعية المرأة المسلمة بالفرق الدقيق بين الستر المجزئ في الصلاة، وبين اللباس الشرعي الكامل في الأماكن العامة؛ لضمان عدم الخلط بين صحة العبادة وبين كمال الهيئة التي تليق بحضرة الأجانب.

ثانيا: تفعيل قاعدة سد الذرائع بلا إفراط ولا تفريط:

وذلك من خلال حث الباحثين على التأكيد على مبدأ (الإعانة على الطاعة)، وتوضيح أن ترك بعض الألبسة التي تجر للفتنة انجرارا قويا وإن وجد فيها خلاف فقهي، غير أنه يندب حفظ المجتمع من الانزلاق وراء الفواحش حتى لو كان بترك أمر مباح في أصله، سدا للذريعة.

ثالثا: دعوة المؤسسات التعليمية والإرشادية:

وذلك بتضمين المناهج التربوية فقه " اللباس والزينة" بصورة عميقة تربط بين الأحكام الفقهية ومقاصدها الاجتماعية، مع التركيز على مفهوم البلاغة في اللباس الذي يجمع بين الستر والأناقة دون إثارةٍ أو وصف لمفاتن الجسد

المراجع

باعشن، سعيد بن محمد(1270هـ)، *بشرى الكريم بشرح مسائل التعليم*، ط1، دار المنهاج، جدة، 1425هـ.

ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله، *فتاوى نور على الدرب*، جمع، د. محمد الشويعر، 2005م.

ابن بطال، محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان (ت:633هـ)، *النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب*، تحقيق: د. مصطفى سالم، المكتبة التجارية، مكة، 1988هـ.

البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، *كشاف القناع عن متن الإقناع*، مكتبة النصر، الرياض.

البجيرمي، سليمان بن محمد بن عمر، *تحفة الحبيب على شرح الخطيب*، دار الفكر، 1415هـ.

الترمسي، محمد بن محفوظ، *المنهل العميم بحاشية المنهج القويم*، ط1، دار المنهاج، 1432هـ، 2011م.

الحطاب، محمد بن محمد بن عبد الرحمن، *مواهب الجليل في شرح مختصر خليل*، ط3، دار الفكر، 1412هـ.

الخرشي، محمد، *شرح الخرشي على مختصر خليل*، المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة، 1317هـ.

دعاء عبد المجيد جعفر، *دراسة تاريخية للبنطلون الحريمي والرجالي عبر العصور*، المجلة العلمية لكلية التربية النوعية، العدد السادس، 2016.

الدمياطي، عثمان بن محمد شطا، *إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين*، ط1، دار الفكر، 1418هـ.

رجب، رجب عبد الجواد، *المعجم العربي لأسماء الملابس «في ضوء المعاجم والنصوص الموثقة من الجاهلية حتى العصر الحديث»*، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1423هـ.

الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد، *نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج*، دار الفكر، بيروت، 1404هـ

الزبيدي، محمّد مرتضى الحسيني، *تاج العروس من جواهر القاموس*، وزارة الإرشاد، الكويت، 1422هـ.

زروق، أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى، *شرح زروق على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني*، ط1، الكتب العلمية، بيروت، 1427هـ.

الزيلعي، عثمان بن علي، *تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي عليه*، المطبعة الأميرية، القاهرة.

الشنقيطي، محمد بن محمد سالم، *لوامع الدرر في هتك أستار المختصر*، دار الرضوان، موريتانيا، 1436هـ.

ابن عابدين، محمد أمين، *حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار*، البابي الحلبي، مصر، ط2، 1386هـ.

عليش، محمد، *منح الجليل شرح مختصر خليل*، ط1، دار الفكر، بيروت، 1404هـ، والزرقاني، عبد الباقي بن يوسف، شرح الزُّرقاني على مختصر خليل، ط1، الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ.

العثيمين، محمد بن صالح بن محمد، *فتاوى نور على الدرب، والعثيمين*، لقاء الباب المفتوح 2005م.

العدوي، علي بن أحمد بن مكرم، *حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني*، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت.

فانيا، مبادي عبد الرحيم، *معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها*، دار القلم، دمشق، ط1، 1432هـ، وأحمد رضا، معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل (ت ١٧٠هـ)، *كتاب العين*، تحقيق: د. مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء (ت ٣٩٥هـ)، *معجم مقاييس اللغة*، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ.

ابن قدامة، أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد، *الشرح الكبير على متن المقنع*، دار الكتاب العربي، بيروت، 1403هـ.

القيرواني، أحمد بن غانم النفراوي، *الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني*، دار الفكر، 1415هـ.

الكشناوي، أبو بكر بن حسن بن عبد الله، *أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في مذهب إمام الأئمة مالك*، ط2، دار الفكر، بيروت.

الكاساني، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود، *بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع*.

المعاهد الصناعية الثانوية، *الإدارة العامة للمناهج، المملكة العربية السعودية*؛ ودعاء عبد المجيد، دراسة تاريخية للبنطلون.

ابن مفلح، محمد بن مفلح المقدسي، *الفروع مع تصحيح الفروع للمرداوي*، تحقيق: عبد الله التركي، ط1، 1424هـ.

الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، *الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، المطبعة الميمنية*.

النووي، محيي الدين بن شرف النووي، *المجموع شرح المهذب*، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة.

النووي، محيي الدين بن شرف النووي، *روضة الطالبين وعمدة المفتين*، تحقيق: زهير الشاويش، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت.

النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1392هـ.

الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي، *المنهاج القويم*، ط1، الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ.

الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر، *الفتاوى الفقهية الكبرى*، المكتبة الإسلامية.

t.me/Mohamad-salim

MJHSS

Volume (41), Number (1), 2026.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.

Mutah Journal of Humanities and Social Sciences

Assessing the Accuracy of Outcome-Based Assessment Decisions Using the Two-Parameter IRT Model (2PL): An Applied Framework for Concentrating Test Information at Critical Cut Scores

Sami Salameh Almassarweh *

sami.almassarweh@iu.edu.jo

Mohammad A. Abumaal*

Mohammad.abumaal@iu.edu.jo

Received:16 /12/2025 **Accepted: 8 / 3/2026**

Abstract:

This study aimed to examine the precision of assessment decisions in an Outcome-Based Education (OBE) context by calibrating a 40-item True/False test designed to measure five specific learning outcomes using the 2PL-IRT model. The study employed a descriptive-analytical approach using a census sample of 275 students at a private university in Jordan. The selection of the 2PL model was intended to ensure stable parameter estimation given the sample size, with a focus on the parameters of discrimination (a) and difficulty (b). The results indicated that the items had discrimination indices ranging from 1.18 to 2.10 and difficulty parameters from -1.10 to 1.60, reflecting their effectiveness in differentiating students with varying ability levels. However, the TIF function revealed that maximum measurement precision was centered at the average ability level ($\theta \approx 0$), rather than at the cut score required in OBE contexts. Fit analyses showed that most items conformed to the model assumptions, although items q10, q20, and q24 displayed significant p-value deviations. The study concludes that traditional tests, despite possessing sound psychometric properties, may functionally fail to support critical "mastery" decisions and therefore recommends redesigning the item difficulty distribution to align with decision thresholds rather than with the mean ability level.

Keywords: Outcome-Based Education (OBE) , Two-Parameter Logistic Model (2PL), Cut-Score.

* Department of Psychology, Faculty of Arts, Isra University, Jordan.

المجلد(41)، العدد (1)، 2026م.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.
MJHSS
مجلة مؤتة للدراسات الإنسانية والاجتماعية

تقييم دقة قرارات التقييم المستندة إلى المخرجات باستخدام نموذج IRT ثنائي المعلَمة: إطار تطبيقي لتركيز معلومات الاختبار عند نقاط القرار الحرجة

سامي سلامه المصاروه *
sami.almassarweh@iu.edu.jo
محمد عبدالفتاح أبو معال*
Mohammad.abumaal@iu.edu.jo

تاريخ الاستلام:16/12/ 2025 **تاريخ القبول: 2026/3/8**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى فحص دقة قرارات التقييم في بيئة التعليم القائم على المخرجات (OBE) من خلال معايرة فقرات اختبار صح/خطأ مكون من 40 فقرة لقياس 5 مخرجات تعلم محددة باستخدام نموذج نظرية الاستجابة للمفردة ثنائية المعلمة (IRT 2PL).تم تطبيق الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي على عينة كلية (Census Sample) مكونة من 275 طالبًا في إحدى الجامعات الخاصة في الأردن، اعتمدت الدراسة نموذج 2PL لضمان استقرار تقديرات المعالم نظرًا لحجم العينة، مع التركيز على معلمتي الصعوبة (b) والتمييز (a). وأظهرت النتائج أن الفقرات تمتعت بمعاملات تمييز تتراوح بين (1.18 – 2.10) ومعاملات صعوبة بين (−10.1 إلى 1.60)، مما يعكس قدرة الفقرات على التمييز بين الطلبة ذوي مستويات القدرة المختلفة. إلا أن دالة معلومات الاختبار (TIF) أظهرت تمركز الدقة القصوى عند مستوى القدرة المتوسط ($\theta \approx 0$) وليس عند نقطة القطع (Cut-score) التي يتطلبها نظام OBE ، كما أظهرت نتائج تحليل الملاءمة أن معظم الفقرات تتوافق مع افتراضات النموذج، مع وجود بعض الفقرات(q10، q20، q24) التي أظهرت اختلافات في قيم p-value. تخلص الدراسة إلى أن الاختبارات التقليدية، وإن كانت تتمتع بخصائص سيكومترية جيدة، قد تفشل وظيفيًا في دعم قرارات الإتقان الحاسمة، وتوصي بإعادة هندسة توزيع صعوبة الفقرات لتتواءم مع نقاط اتخاذ القرار لا مع المتوسط الحسابي.

الكلمات المفتاحية: التعليم القائم على المخرجات (OBE)، نموذج ثنائي المعلمة (2PL)، نقطة القطع.

* قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة الإسراء، الأردن.

Mutah Journal of Humanities and Social Sciences, Volume (41), Number (1), 2026.
DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

المقدمة:

في السنوات الأخيرة، حظيت نظرية الاستجابة للفقرة (IRT) باهتمام واسع في مجال القياس والتقويم التربوي، كونها تعالج ثغرات نظريـــة الاختبار التقليديـــة وتقـدم مقاييس أكثر دقـة لفحـص خصـــائـص فقرات الاختبار وقدرات الأفراد (Hambleton & Swaminathan, 1985). فبدلاً من افتراض تساوي جميع الفقرات في الصعوبة والمعلومات كما في نظرية الاختبار الكلاسيكية Classical Test Theory (CTT)، تسمح نماذج نظرية الاستجابة للمفردة (IRT) بمعايرة كل فقرة اختبارية اعتمادًا على مجموعة من المعلمات الإحصائية، تشمل معامل الصعوبة (b)، ومعامل التمييز (a)، ومعامل التخمين (c)، وذلك لتقدير مدى كفاءة الفقرة ودقتها في قياس السمة الكامنة لدى المفحوصين (Reise & Waller,2009).

وشهد حقل القياس التربوي تحولات جذرية تنتقل به من الأطر التقليدية التي تعتمد على الدرجة الخام، إلى نماذج احتمالية معقدة تسعـــى لتقدير القدرة الكامنة بدقة تتجاوز حـدود العينة والاختبار. وقد أشـار باحثون مثل هامبلتون وآخرون (Hambleton et al., 1991) إلى أن نظرية القياس الكلاسيكية (CTT) تعجز عن تقديم تقديرات مستقرة؛ لأنها تجعل خصائص الفقرات مرتبطة بالعينة، وتفترض ثبات خطأ القياس عبر جميع مستويات القدرة، وهو ما يتعارض مع الواقع المعرفي.

وتبرز أهمية هذا المنهج بوضـــوح فـــي الاختبارات عالية المخاطر أو القياسات المرتبطـــة بقرارات حاسمة، حيث إنّ كمية المعلومـات المتـوفـرة حـــول مستـوى قـدرة الطالـب عنـد نقطة القرار تحـدد دقة التقديـرات واتخـاذ القرار الصحيـح (van der Linden & Hambleton, 1997) .

من ناحية أخرى، نشأت فلسفة التعليم المرتكز على المخرجات Outcome-Based Education (OBE) حول مبدأ أن يتركز النظام التعليمي بأكمله على تحقيق مخرجات تعلم محددة، بحيث يصبح الطالب قادراً على أداء مهمات أو مهارات معينة بنهاية تجربته التعليمية(Spady, 1994). يقتضي هذا النهج تصميم المناهج وأساليب التقييم بحيث تحقق هذه المخرجات وتؤكدها. وبتبنيOBE ، تصبح القرارات التقييمية (مثل الحكم على نجاح الطالب أو رسوبه، وقياس مدى تحقيق مخرجات معينة) معتمدة بشكل أساسي على بيانات تقييمية دقيقة وصحيحة. بناءً عليه، فإنّ تحسين أدقّية قرارات التقييم المبنية على المخرجات يرتبط مباشرة بتحسين أدوات القياس وفقرات الاختبار التي تتناسب مع هذه المخرجات(Malan, 2000).

وفي المقابل، ينطلق التعليم المرتكز على المخرجات (OBE) من مبدأ أن التعلم الحقيقي هو ما يمكن إثباته، وليس ما يُفترض أنه تم تدريسه. ويؤكد Biggs & Tang (2011) أن محور OBE هو المواءمة البنّاءة(Constructive Alignment) ، حيث يجب أن يكون التقييم مرآة صادقة للمخرج التعليمي .إلا أن الإشكالية تكمن في أن معظم الممارسات الجامعية لا تزال تستخدم أدوات قياس تقليدية (Norm-referenced) لاتخاذ قرارات مرجعية المحك (Criterion-referenced) مثل "الإتقان" أو "التحقق.

تكمن أهمية البحث في أنه يقدم إطاراً يستفيد من قوة IRT في تركيز المعلومات الإحصائية عند مستويات القدرة الحرجة، بما يدعم القرارات التي تتخذ بناءً على تلك المستويات (Reise & Waller, 2009). وكما نلاحظ في الأدبيات، فإن الاعتماد على اختبارات مبنية على IRT يمكن أن يزيد من موثوقية ودقة استنتاجات القائمين على التقييم (على سبيل المثال، في الاختبارات الوطنية أو الجامعية) (Embretson & Reise, 2013).

بناءً على ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى سدّ الفجوة بين الصرامة السيكومترية التي تميز نظرية الاستجابة للمفردة (IRT) والفلسفة البراغماتية التي يقوم عليها نظام التعليم القائم على المخرجات (OBE)، وذلك من خلال فحص تجريبي لقدرة اختبار جامعي مُصمَّم لقياس مخرجات التعلم (PLOs) على توفير معلومات قياس دقيقة عند نقاط اتخاذ القرار الحرجة.

تأتي هذه الدراسة لتعالج السؤال الأساسي التالي: كيف يمكن تقوية القرارات التقييمية المرتكزة على المخرجات من خلال معايرة فقرات الاختبار باستخدام نموذج IRT ثنائية المَعلمة لتركيز معلومات الاختبار حول نقاط القرار؟ لتحقيق ذلك، سيتم طرح أسئلة بحث محددة تتعلق بخصائص فقرات الاختبار (الصعوبة والتمييز)، وعلاقتها بالمخرجات، ومدى تشتت معلومات الاختبار بالنسبة لمستويات قدرة الطلبة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة البحث في أن القرارات المستخلصة من اختبارات مخرجات التعلم (مثل قرار النجاح أو الرسوب في مخرج تعليمي معين) قد تكون عرضة للخطأ إذا لم تكن أدوات التقييم مصممة بدقة أو إذا لم تكن مليئة بالمعلومات في مناطق القرار الحاسمة. على سبيل المثال، إذا كان هناك فقرة اختبار يصعب تجاوزها ولكنها لا تساهم في تمييز الطلبة بشكل فعال، فإن وجودها قد لا يخدم الهدف المطلوب أو قد يقود إلى حكم خاطئ على قدرة الطلبة. ومن جهة أخرى، فقد يكون لبعض المخرجات متعددة الأبعاد (كمعرفة نظرية وتطبيق عملي) فقرات اختبار غير متوازنة الصعوبة، مما يشوش دقة تقدير مدى تحقيقها.

وفي ضوء التوجه المتزايد نحو تبنّي التعليم المستند إلى المخرجات(OBE) ، يواجه المتخصصون في القياس والتقويم تحدّيًا عمليًا يتمثل في كيفية بناء أو معايرة فقرات الاختبارات بحيث تُسهم في تعظيم معلوماتها حول مستويات القدرة الحرجة التي تعتمد عليها قرارات تحقق المخرج من عدمه. وتبرز أهمية هذا التحدّي على نحو خاص عند استخدام نماذج نظرية الاستجابة للمفردة (IRT) ثنائية المعلمة، نظرًا لقدرتها على إعادة توزيع معلومات الاختبار وتكثيفها حول نقاط القرار الحساسة، بما يتيح تقديرات أكثر دقة وموثوقية لأداء المتعلمين ويُحسّن جودة الحكم على تحقق المخرجات التعليمية.

وعليه، يبرز أمام المتخصصين في القياس والتقويم في إطار التعليم المستند إلى المخرجات (OBE) تساؤل عملي محوري: كيف يمكن بناء أو معايرة فقرات الاختبارات بحيث تتزايد معلوماتها حول مستويات القدرة الحرجة التي يُحسم بناءً عليها قرار تحقق المخرج من عدمه؟

أي بعبارة أخرى، هل يمكن استخدام IRT بنماذج 2PL لتركيز معلومات الاختبار حول المستوى الذي يفصل بين نجاح الطالب في مخرج التعلم أو فشله فيه؟

لتحقيق ذلك، يمكن تبني فرضية تفيد بأنّ: "معايرة فقرات الاختبارات وفق نماذج IRT وتعديلها حسب معاملات الصعوبة والتمييز يزيد المعلومات الإحصائية عند نقاط القرار ويحسن موثوقية ودقة التقييم المستند إلى النتائج.

لمعالجة هذه الفرضية، نحدد أسئلة البحث الرئيسة كالآتي :

1 – ما هي خصائص فقرات الاختبار (معاملات الصعوبة والتمييز) بعد معايرتها بمعايير IRT (2PL) ؟

2 – هل تدل هذه القيم على جودة الفقرات؟

3 – كيف يساهم توزيع معلومات الفقرات (Item Information) في مستويات القدرة المختلفة في تحسين دقة القرارات على مستوى المخرجات (مثل الاحتفاظ بالنظام السابق عند نقطة الفاصل)؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى:

1 – تحليل خصائص فقرات الاختبار المصمم لقياس مخرجات التعلم (PLOs) باستخدام نموذج نظرية الاستجابة للفقرة (IRT) ثنائية المَعلمة (2PL)، مع التركيز على معاملات الصعوبة(b) ، التمييز (a) .

2 – تقدير توزيع معلومات الفقرات ومجموع معلومات الاختبار (Item & Test Information Functions) حول نقاط القرار الحاسمة، مثل حد النجاح، لتقييم دقة التقديرات التربوية.

3 – استكشاف العلاقة بين نتائج الطلبة وتحقيق المخرجات التعليمية من خلال تحليل مدى مطابقة أداء الطلبة في الفقرات المرتبطة بكل مخرج تعليمي.

4– تقديم توصيات عملية لتحسين دقة القرارات التقييمية في نظام التعليم المرتكز على المخرجات (OBE) من خلال إعادة توجيه فقرات الاختبار لتعزيز التركيز المعلوماتي حول نقاط القرار.

أهمية الدراسة:

تتحدد هذه الدراسة من إسهامها المنهجي في تعزيز دقة وموثوقية التقييم التربوي من خلال توظيف إحدى نماذج نظرية الاستجابة للمفردة (IRT) ضمن إطار التعليم القائم على المخرجات (OBE)، بما يحدّ من احتمالية الوقوع في أخطاء القياس وانعكاساتها على قرارات النجاح أو الرسوب. كما تسهم نتائجها في تحسين تصميم الاختبارات التحصيلية عبر تمكين مطوّري أدوات القياس من معايرة فقرات الاختبار بطريقة أكثر عدالة وحساسية لقياس قدرات الطلبة عند مستويات القدرة المرتبطة بعتبات اتخاذ القرار الحاسمة. وتدعم الدراسة مواءمة عملية التقويم مع مخرجات التعلم من خلال توفير قرارات تقويمية مستندة إلى بيانات سيكومترية دقيقة تعكس بدرجة عالية من الموضوعية مدى تحقق تلك المخرجات. إضافة إلى ذلك، تتمثل أهميتها التطبيقية في إظهار إمكانية استخدام أدوات تحليل متقدمة مثل SPSS و jMetrik لتقدير معاملات نماذج IRT ضمن بيئة تحليل مألوفة للباحثين، دون الحاجة إلى برمجيات متخصصة معقدة. وعلى الصعيد العلمي، تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العربية في مجال القياس والتقويم التربوي عبر تقديم نموذج تطبيقي متكامل يربط بين IRT وOBE، بما يعزز جودة البحث الأكاديمي في مجال القياس النفسي الحديث.

مصطلحات الدراسة:

نظرية الاستجابة للفقرة(Item Response Theory – IRT): نظرية سيكومترية حديثة تُنمذج العلاقة الاحتمالية بين القدرة الكامنة للمفحوص (θ) واحتمال إجابته على الفقرة، اعتمادًا على معلمات الفقرة وليس خصائص العينة، بما يحقق استقلالية نسبية للقياس ودقة أعلى في تقدير القدرة وبناء الاختبارات (Crocker & Algina, 1986; Embretson & Reise, 2000; (Hambleton et al., 1991).

معامل الصعوبة(b): هو معْلَمة تمثل موقع الفقرة على متصل القدرة الكامنة (θ)، ويشير في نموذج ثنائي المعلمة (2PL) إلى مستوى القدرة الذي يكون عنده احتمال الاستجابة الصحيحة للفقرة مساويًا تقريبًا لـ (0.50)، في ظل ثبات معامل التمييز، بما يعكس مدى ملاءمة الفقرة لمستويات محددة من القدرة الكامنة (Lord, 1980; Hambleton et al., 1991; Embretson & Reise, 2000).

معامل التمييز(a): هو معْلَمة تعكس قدرة الفقرة على التمييز بين الأفراد ذوي المستويات المختلفة من القدرة الكامنة، ويُعبَّر عنه بدرجة انحدار منحنى خصائص الفقرة حول نقطة الصعوبة (b)، حيث تشير القيم المرتفعة له إلى حساسية أعلى للفقرة في التفريق بين المفحوصين القريبين من مستوى الصعوبة المحدد (الزغول، 2012؛ Birnbaum, 1968; Hambleton et al., 1991; De Ayala, 2022).

معامل التخمين(c): معْلَمة تمثل الحد الأدنى لاحتمال الإجابة الصحيحة الناتجة عن التخمين، ويُستخدم أساسًا في فقرات الاختيار من متعدد ضمن النموذج اللوجستي ثلاثي المعلمات، بما يحسن دقة نمذجة أداء ذوي القدرة المنخفضة (Birnbaum, 1968; Lord, 1980; عدس، 2010).

منحنى معلومات الفقرة(Item Information Function): دالة تبين مقدار المعلومات التي تقدمها الفقرة عند مستويات مختلفة من القدرة الكامنة، وتبلغ هذه المعلومات أقصاها قرب معامل الصعوبة، وتزداد بزيادة معامل التمييز (Embretson & Reise, 2000; Baker & Kim, 2017; أبو علام، 2011).

دالة معلومات الاختبار(Test Information Function): دالة تمثل مجموع معلومات فقرات الاختبار عبر متصل القدرة، وتُعد مؤشرًا مباشرًا على دقة القياس وكفاءة الاختبار عند مستويات القدرة المختلفة، حيث يرتبط ارتفاعها بانخفاض الخطأ المعياري لتقدير القدرة (علّام، 2007؛ Crocker & Algina, 1986).

التعليم المرتكز على المخرجات (OBE): هو نهج وفلسفة تعليمية يركز على تحديد مخرجات تعلم قابلة للقياس، بحيث يكون الطالب قادرًا على أداء مهام أو اكتساب مهارات محددة بنهاية التجربة التعليمية، مع توجيه التدريس والتقويم لضمان اتساق أدوات التقويم مع نواتج التعلم المستهدفة (Spady, 1994; Biggs & Tang, 2011; ملحم، 2013).

مواءمة الفقرات مع المخرجات (Constructive Alignment): تشير إلى الاتساق بين مخرجات التعلم، وأنشطة التدريس، وأدوات التقويم، بحيث تقيس الفقرات الاختبارية البناء النظري للمخرجات بدقة، مما يعزز صدق القياس وجودة التقويم (Biggs & Tang, 2011; أبو علام، 2011).

الإطار النظري:

ينطلق هذا البحث من مقاربة تكاملية تجمع بين الدقة السيكومترية لنظرية الاستجابة للفقرة (IRT) والمتطلبات الوظيفية لنظام التعليم القائم على المخرجات (OBE). وفيما يلي تأصيل نظري لمتغيرات الدراسة والعلاقة بينها:

أولاً: نظرية الاستجابة للفقرة (IRT) ونموذج المعلمتين(2PL)

تمثل نظرية الاستجابة للفقرة (IRT) الإطار الإحصائي الأنسب لمعالجة مشكلات القياس المرتبطة بقرارات الإتقان، كونها تحرر تقديرات القدرة (θ) من خصائص العينة، وتوفر خطأً معيارياً مشروطاً يختلف باختلاف مستوى القدرة، خلافاً للنظرية الكلاسيكية التي تفترض ثبات الخطأ (Hambleton & Swaminathan, 1985; Embretson & Reise, 2000).

وقد تبنت هذه الدراسة النموذج اللوجستي ثنائي المعلمة (2PL) كخيار استراتيجي يحقق الكفاءة الإحصائية؛ فهو يتجاوز قصور نموذج راش في افتراض تساوي التمييز، ويتجنب تعقيدات النموذج ثلاثي المعلمة التي تتطلب أحجام عينات ضخمة لتقدير التخمين بدقة. ويُعبر عن هذا النموذج رياضياً بالمعادلة التالية:

$$P_i(\theta) = \frac{e^{Da_i(\theta - b_i)}}{1 + e^{Da_i(\theta - b_i)}}$$

حيث: a_i : يمثل معلم تمييز الفقرة.

حيث يقوم نموذج (2PL) على معلَمَتِين رئيستين تحكمان دقة القرار(Lord, 1980; Hambleton et al., 1991):

1 – معلَمة التمييز (ai): وتمثل ميل المنحنى عند نقطة الانعطاف؛ وتعد المعلمة الأهم في سياق هذه الدراسة، لأن الفقرات ذات التمييز المرتفع توفر دقة قياسية أعلى ، وتعمل على تعظيم الفروق بين الطلبة المتقنين وغير المتقنين حول نقطة القطع (de Ayala, 2022).

2 – معلَمة الصعوبة (bi): وتحدد الموقع على متصل القدرة الذي تبلغ فيه الفقرة أقصى دقة لها. ومن منظور سيكومتري، يجب أن تتطابق صعوبة الفقرات مع نقطة القطع المطلوبة لضمان أدنى خطأ في التصنيف (van der Linden & Hambleton, 1997).

وتجدر الإشارة إلى أن اختيار نموذج (2PL) جاء بعد المفاضلة العلمية مع النماذج الأخرى؛ فهو يتفوق في دقته على نموذج راش أحادي المعلمة الذي يفترض تساوي التمييز (Bond & Fox, 2015 ; أبو علام، 2011)، كما يتجنب التعقيد الحسابي للنماذج المتقدمة كالنموذج رباعي المعلمة (4PL) الذي يتطلب تقدير الحد الأعلى للاحتمالية (Barton & Lord, 1981; Magis,2013). ويأتي هذا الاختيار منسجماً مع دراسات المقارنة التي أوصت بكفاءة (2PL) في أحجام

العينات المتوسطة (Wolkowitz, 2008)، مما يجعله الأنسب لخدمة مبادئ التعليم القائم على المخرجات، كالتصميم العكسي وتوسيع فرص الأداء (Wiggins & McTighe, 2005; Jackson, 2002).

ثانياً: دالة المعلومات (Information Function) ودقة القرار

تُعد دالة المعلومات المفهوم المحوري الذي يربط خصائص الفقرات بدقة القرارات التربوية. فبدلاً من الاعتماد على الثبات الكلي للاختبار، تتيح دالة معلومات الاختبار (TIF) تحديد مقدار الدقة عند كل نقطة من نقاط القدرة (Baker & Kim, 2017). وتُحسب دالة المعلومات للفقرة ($I_{i(\theta)}$) في نموذج (2PL) وفق المعادلة التالية:

$$I_{i(\theta)} = a_i^2 P_{i(\theta)[1 - P_{i(\theta)}]}$$

وتشير الأدبيات إلى أن الاختبار الفعال في اتخاذ القرارات الحاسمة (Mastery Decisions) هو الذي تتطابق فيه ذروة منحنى المعلومات (Peak Information) مع نقطة القطع (Cut-score) المعتمدة في المؤسسة التعليمية، مما يقلل من احتمالية الخطأ المعياري في التقدير (SEM) عند هذه المنطقة الحرجة، ويخفض بالتالي من معدلات التصنيف الخاطئ (النجاح الزائف أو الرسوب الزائف) (Embretson & Reise, 2000; Uesaka et al., 2022) كما في الشكل رقم (1).

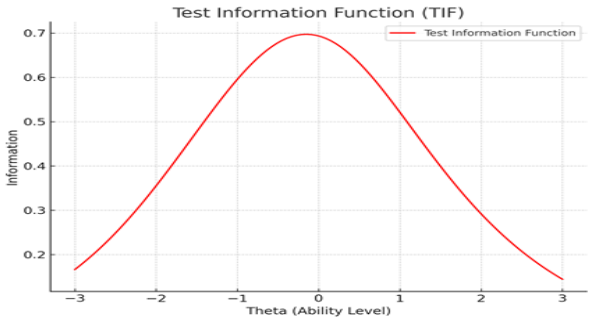

شكل رقم (1) تمثيل نظري لمنحنى دالة معلومات الاختبار (TIF) وعلاقته بدقة التقدير.

ثالثاً: التعليم القائم على المخرجات (OBE) ومتطلبات القياس

يقوم نظام (OBE) على مبدأ التصميم العكسي، حيث تشتق التقييمات مباشرة من مخرجات تعلم (PLOs) محددة وقابلة للقياس (Spady, 1994; Biggs & Tang, 2011). وتكمن الإشكالية القياسية في هذا النظام في أنه يتطلب قرارات قاطعة (حقق/لم يحقق) بناءً على درجات الاختبار (Butler, 2018).

وهنا تبرز الفجوة التي تعالجها الدراسة؛ فمعظم الاختبارات التقليدية تُبنى لتميز الفروق الفردية حول المتوسط (Normal Distribution)، بينما يتطلب نظام (OBE) اختبارات تُبنى لتعظيم التمييز عند حدود الإتقان (Criterion-referenced points) (Malan, 2000).

رابعاً: التكامل الوظيفي(Functional Alignment)

تأسيساً على ما سبق، لا تهدف الدراسة إلى مجرد تطبيق نموذج(IRT) ، بل توظيفه كأداة ضبط جودة لقرارات (OBE). فاستخدام نماذج (IRT) لضبط خصائص الفقرات (خاصة التمييز والصعوبة) يضمن أن الأداة تمتلك حساسية قياس (Measurement Sensitivity) موجهـــة نحـــو مخرجـــات التعلـــم المستهدفة، مما يحقق المواءمة البنّاءة (Constructive Alignment) بين دقـــة الأداة سيكومتـــريـــاً ووظيفتها التربويـــة فـــي اتخـــاذ قرارات مصـــيـــريـــة (Lahner et al., 2020; Asbari & Novitasari, 2024).

كما اعتمدت هذه الدراسة على دمج التعليم المرتكز على المخرجات (OBE) مع نظرية الاستجابة للمفردة(IRT) ، حيث يركز OBE على تحديد مخرجات تعلم واضحة وقابلة للقياس وربطها بما نعلّمه ونقيّمه(Spady, 1994) ، ويتيح الدمج مع IRTتحسين دقة وعدالة التقييم ودعم القرارات التربوية المتعلقة بتحقيق هذه المخرجات.

التعليم المرتكز على المخرجات(OBE) :

التعليم المرتكز على المخرجات هو نهج تربوي يركّز على ما يجب أن يكون المتعلم قادرًا على فعله بنهاية العملية التعليمية، وليس فقط على المحتوى الذي تم تدريسه(Spady,1994).وفي هذا المنهج، تُحدد مخرجات تعلم واضحة في البداية، وتُصمم المناهج والتقييمات حول هذه المخرجات.

وتعتمد فلسفة OBE على عدد من المبادئ الجوهرية:

1 – وضوح التركيز :(Clarity of Focus) يجب تحديد مخرجات تعلم دقيقة وواضحة بحيث تكون مفهومة للمعلمين والطلبة (Spady,1994).

2 – التصميم العكسي :(Backward Design) يبدأ تصميم المنهج من تحديد المخرجات، ثم يُصمّم المحتوى والأنشطة التربوية والتقييمات لدعم هذه المخرجات ((Wiggins & McTighe, 2005).

3 – توقعات عالية :(High Expectations) الفرضية الأساسية أن جميع الطلبة قادرون على تحقيق المخرجات إذا توفرت لهم الفرص والدعم اللازم(Spady,1994).

4 – توسيع الفرص :(Expanded Opportunities) يمنح OBE الطلبة طرقًا متعددة لإظهار مخرجاتهم، سواء من خلال مشاريع، أو مهام أداء، أو اختبارات، أو أنشطة عملية(Jackson,2002).

وفي إطار OBE ، يمكن تصنيف مخرجات التعلم إلى:

1 – معرفية :(Knowledge) مثل الفهم، التذكر، التحليل.

2 – مهارية :(Skills) مثل حل المشكلات، التفكير النقدي، التطبيق.

3 – وجدانية :(Attitudes/Values) مثل الالتزام الأخلاقي، التعاون، المسؤولية.

4 – مخرجات مهنية/عملية: خاصة في التعليم المهني أو الجامعي الذي يتطلب كفاءات عملية محددة.

أما فيما يخص التقييم، فيعد جوهريًا لتحقيق العدالة والتأكد من أن المخرجات قد تحققت فعلًا. وعليه، يجب أن يكون مبنياً على معايير (criterion-referenced) وليس فقط مقارنة بين الطلبة. ويجب أن تكون أدوات التقييم مصمَّمة خصيصًا لتقيس المخرجات المحدّدة، سواء من خلال اختبارات ورقية، مشاريع، مهام أداء، أو ملاحظة أداء(Jackson,2002). وهنا يجب استخدام حدود قطع (cut-scores) لتحديد ما إذا كان الطالب قد "حقق" المخرج أم لا. هذه الحدود يجب أن تكون مدعومة ببيانات موثوقة ودقيقة لضمان قرارات عادلة.

وعلى الرغم من هذا كله، يواجه تطبيق OBE في المؤسسات التعليمية عددًا من التحديات، من أهمها ما يلي:

1– صياغة مخرجات دقيقة وقابلة للقياس، خاصة عندما تكون المخرجات غير معرفية أو معقدة.

2 – مقاومة التغيير من قبل المتخصصين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، الذين قد يفضلون الاستمرار في استخدام الأساليب التقليدية في التدريس والتقييم.

3– ضمان العدالة في التقييم من خلال تصميم أدوات متنوعة متعددة الطرق لتمكين جميع الطلبة من إظهار مخرجاتهم.

4– تحديد نقاط القطع (cut-scores) بدقة واستخدامها في اتخاذ قرارات مثل الانتقال أو التخرج، ما يتطلب تحليلًا إحصائيًا ودعمًا بياناتيًا (.(Lahner, F. M., et al. (2020).

التكامل بين IRT وOBE:

على الرغم من محدودية الدراسات التي تطبق IRT داخل إطار OBE بشكل مباشر، فإن الأدبيات المعاصرة توفر دعمًا نظريًا وعمليًا لهذا التكامل. فعلى سبيل المثال، تُظهر دراسة (Uesaka et al ,2022) كيف يمكن استخدام IRT لتحليل استراتيجيات تعلم الطلبة كمخرجات تعلم استراتيجية، بالمقابل، يوضّح تطبيق OBE في التعليم العالي (Implementing OBE, 2024)مدى تركيز هذا الإطار على مخرجات التعلم والربط بينها وبين التقييم (Nguyen et al., 2024).كما أن المراجعة النظرية لـ IRT في القياس التربوي توضح القوة الإحصائية الكبيرة لنماذجها في تقدير قدرات الطلبة وتحليل الفقرات (van der Linden & Hambleton, 1997) ودليل التقييم في OBE يبيّن كيفية تصميم نظام تقييم يعتمد على مخرجات تعلم واضحة واتخاذ قرارات تقييمية بناءً عليها(Butler ,2018).

بناءً على هذه الأدبيات، فإن الجمع بين نظرية الاستجابة للفقرة (IRT) والتعليم المرتكز على المخرجات (OBE) يشكل إطارًا نظريًا متينًا لتطوير التقييم التربوي بطرق دقيقة وعادلة. إذ توفر IRT الأدوات الإحصائية اللازمة لتحليل الفقرات بدقة، وتقدير القدرة، وتصميم اختبارات موضوعة بعناية لتعزيز دقة القرار عند النقاط الحرجة. من جهة أخرى، يقدم OBE الفلسفة التربوية التي تضمن أن ما يتم تقييمه هو ما يجب أن يُعلّم حقًا، وأن المخرجات التعليمية هي الأساس في تصميم العملية التعليمية. بالتكامل بينهما يمكن تحقيق تقييم تربوي مترابط، وفعال، وعادل، ومبني على بيانات قوية تدعم اتخاذ قرارات تربوية موضوعية. وهنا يمكن استنتاج أن دمج IRT داخل إطار OBE يتبنى أساسا نظريًا قويًا، إذ يوفر IRT دقة إحصائية عالية في

تقدير القدرات وتحليل الفقرات، بينما يوفر OBE إطارًا منطقيًا لاتخاذ قرارات تعتمد على أساس ما إذا كان الطالب قد حقّق مخرجات معينة.

طرق الدمج:

1 – محاذاة الفقرات مع المخرجات(Item–Outcome Mapping) :

تُربط فقرات الاختبار مباشرة بمخرجات التعلم PLOs (أو مخرجات البرنامج)، بحيث يتم ضمان أن الفقرات تغطي مستويات القدرة المطلوبة لتحقيق تلك المخرجات. ثم يُستخدم تحليل IRT لتحديد الفقرات التي تقدم معلومات عالية حول تلك النقاط الحرجة من القدرة (مثل حدود القطع).

2 – تصميم دالة المعلومات موجهة للمخرجات:

في هذه الدراسة، تم استخدام دالة معلومات الاختبار (Test Information Function – TIF) ضمن إطار نظرية الاستجابة للمفردة (IRT) لتصميم الاختبارات بحيث تتركّز المعلومات حول مستويات القدرة المرتبطة بقرارات تعليمية مهمة، مثل حد النجاح أو مستوى الكفاءة المطلوب. ويُسهم هذا التركيز في زيادة موثوقية القرار وتقليل الخطأ المعياري لتقدير القدرة عند تلك النقاط الحرجة، مما يعزّز دقة وموضوعية تقييم مخرجات التعلم(de Ayala, 2022).

إلى جانب ذلك، تؤكد الأدبيات السيكومترية الحديثة أن تكوين بنوك الأسئلة من خلال استهداف معلومات عالية عند نقاط القرار يعد من الأساليب الفعّالة لدعم اتخاذ القرارات التعليمية الدقيقة (de Ayala, 2022; Embretson & Reise, 2000).

الدراسات السابقة:

تشير مراجعات الأدبيات إلى كثرة الدراسات التي تناولت نظرية الاستجابة للمفردة (IRT) وتطبيقاتها في تقييم القدرات الأكاديمية، إضافة إلى دراسات حول التعليم القائم على المخرجات (OBE). ومع ذلك، يلاحظ غياب الدراسات التي تدمج بشكل تكاملي نماذج IRT متعددة المعلمات مع OBE، حسب حدود معرفة الباحثين، مما يترك فجوة بحثية مهمة لتطوير أساليب تقدير دقة قرارات التقييم عند نقاط القطع الحرجة وفق مخرجات التعلم، لذا، سنستعرض في هذا القسم أهم الدراسات التي تتبنى كل من IRT وOBE على حدة، وذلك للوقوف على أبرز الطرق وأهم النتائج والتحديات التي يمكن الاستفادة منها في هذا البحث. فمثلا، تهدف دراسة المطيري (2025) إلى تقييم مدى دقة تقدير قدرات الأفراد بناءً على حجم العينة والنموذج المستخدم (ثلاثي أو رباعي المعلمة) وفقًا لنظرية الاستجابة للفقرة. وتشكلت عينة الدراسة من مجموعات متنوعة بأحجام مختلفة (200، 500، 800، 1100، 1400) تم فحصها افتراضيًا. ولتحقيق أهداف البحث، تم اعتماد المنهج المقارن، مع استخدام أساليب المحاكاة لتوليد البيانات وتحليلها ومقارنة النتائج. وقد أُنشئت البيانات وحُلّلت باستخدام برنامج (R) وحزمة النماذج متعددة الأبعاد ضمن إطار نظرية الاستجابة للفقرة متعددة الأبعاد (MIRT) .وتمت المقارنات من خلال المتوسطات، والانحرافات المعيارية، واختبار تحليل التباين بين المجموعات. وأظهرت النتائج تأثيرًا واضحًا لحجم العينة على دقة تقدير القدرات في كلا النموذجين (الثلاثي والرباعي)، لصالح أحجام العينة الأصغر، كما أظهرت تفوق النموذج الرباعي على الثلاثي في دقة تقدير قدرات الأفراد.

وهدفت دراسة (Al Ajmi et al, 2024) إلى فحص الخصائص السيكومترية لاختبار القدرة العددية باستخدام نموذج لوجستي ثلاثي المعايير (3PL) في إطار نظرية الاستجابة للفقرة (IRT). يتألف الاختبار من 30 فقرة ثنائية التدرج، وطُبّق على عينة

عنقودية متعددة المراحل مكوّنة من 2689 طالبًا وطالبة من الصفين الخامس والسادس في مدارس دول الخليج العربي. وقد أظهرت النتائج توافقًا مرتفعًا بين فقرات الاختبار ومتطلبات النموذج الثلاثي، مما يدعم ملاءمة نموذج IRT للاختبار. كما تحقق الاختبار من افتراض أحادية البعد (UD) والاستقلال المحلي، ممّا يعزّز من سلامته السيكومترية. وأظهرت النتائج أيضًا قدرة الاختبار على التمييز بين الممتحنين ذوي مستويات القدرة العددية المختلفة، ولا سيّما أصحاب القدرات المنخفضة والمتوسطة. إضافةً إلى ذلك، حقّق المقياس مستوى مرتفعًا من الموثوقية، حيث بلغ معامل الموثوقية الهامشي 0.83. وتشير هذه المعطيات إلى أهمية مواصلة البحث مستقبلاً بهدف تعزيز دقة الاختبار ورفع كفاءته.

وهدفت دراسة (Uesaka, Y et al, 2022)، إلى تحديد مستوى استخدام استراتيجيات التعلم لدى الطلبة (acquisition level)باستخدام تحليلIRT ، وتم اختيار عينة الدراسة حجمها (472) من خمس جامعات يابانية مختلفة الترتيب الأكاديمي من طلبة مقرر علم النفس التربوي، واستخدام المنهج الاستقصائي. وتوصلت الدراسة إلى أن كل العناصر تقريبًا لديها معامل تمييز 0.55 < (discrimination) ، ما يعني أن العناصر تميز جيدًا بين مستويات الاستخدام المختلفة، والطلبة في الجامعات ذات الأداء الأكاديمي العالي استخدموا استراتيجيات تفكير عميقة واستراتيجيات ميتا معرفية أكثر، لكن استخدموا استراتيجيات الموارد الخارجية (مثل المشاركة في برامج علمية أو قراءة مواد خارجية) بشكل أقل، وهناك علاقة إيجابية بين مستوى اكتساب الاستراتيجية θمن IRT وترتيب الجامعة (كنوع من مقياس الأداء الأكاديمي): الجامعات ذات الترتيب الأعلى كان لديها متوسط θأعلى.

أما دراسة (Asbari & Novitasari, 2024) بحثت في أثر التعليم القائم على النتائج (OBE) في تعزيز الإبداع والابتكار لدى المحاضرين في مؤسسات التعليم العالي، مع التركيز على تصميم المناهج، وأساليب التدريس، وممارسات التقييم. وباعتماد منهج وصفي نوعي يشمل مقابلات مع مصادر معلومات رئيسية، وملاحظات ميدانية في إحدى الجامعات بمدينة تانجيرانج في اندونيسيا، وكان هدفها استكشاف كيفية تأثير نموذج OBE على إبداع الأساتذة والابتكار في التعليم الجامعي، خاصة في تصميم المناهج، أساليب التدريس، والتقييم. وتم استخدام عينة قصدية من أساتذة الجامعة، وتشير النتائج إلى أن تنفيذ OBE دفع الأساتذة إلى تصميم مناهج أكثر تفاعلية وواقعية، مع تركيز على المشاريع والتقييم التعاوني، وشجع النموذج الأساتذة على استخدام أساليب تدريس مبتكرة وأكثر مركزية على الطلبة، والتقييم التقييم أصبح أكثر تنوعًا (مشروعات، تقييم جماعي، تقييم عملي)، بدلاً من الامتحانات التقليدية فقط.

أما دراسة (Nguyen et al., 2024) فكان الهدف منها هو دراسة تطبيق التعليم القائم على النتائج OBE في أربع جامعات في فيتنام ولاوس. واستُخدمت دراسة حالة متعددة، مع التأمل الشخصي وتحليل الوثائق، لتحديد الإنجازات والمعوقات. وتُظهر نتائج البحث أن تطبيق التعليم القائم على النتائج غيّر خطط الدروس والأنشطة الصفية، وعزز مشاركة الطلبة في عمليات التعليم والتعلم. ومع ذلك، واجه أساتذة الجامعات والطلبة تحديات عند تطبيقهم للتعليم القائم على النتائج في دروسهم. وتخلص الدراسة إلى أنه على الرغم من صعوبات التطبيق، فقد كان لنهج التعليم القائم على النتائج، الذي يركز على الطالب، تأثير إيجابي على تعلم الطلاب في المؤسسات محل الدراسة.

تعقيب على الدراسات السابقة:

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

توضح الدراسات السابقة تنوع التطبيقات النظرية والتطبيقية لنظرية الاستجابة للفقرة (IRT) والتعليم المرتكز على المخرجات (OBE) . فقد ركزت دراسات المطيري (2025) و Al Ajmi et al (2024) و Uesaka et al. (2022)على الجوانب القياسية والتحليل السيكومتري للبيانات، حيث أظهرت نتائجها فعالية IRT في تقدير القدرات وتحليل الخصائص السيكومترية للاختبارات، مع مراعاة تأثير حجم العينة ونموذج المعلَمة، وقدرة الفقرات على التمييز بين مستويات القدرات المختلفة. كما أظهرت الدراسات أن النماذج متعددة المعلمات توفر دقة أكبر في تقدير القدرات، وتحقق التوافق مع افتراضات أحادية البعد والاستقلال المحلي، مما يعزز من صلاحية وموثوقية أدوات القياس.

أما الدراسات المرتبطة بـ OBE مثل (Asbari & Novitasari, 2024)؛ Nguyen et al., 2024) فقد أظهرت أثرًا إيجابيًا لتطبيق هذا النهج على تحسين الممارسات التعليمية، حيث ساهم في تطوير مناهج تفاعلية، وأساليب تدريس مبتكرة، وتقييمات متنوعة، مع تعزيز مشاركة الطلبة في عمليات التعلم. ومع ذلك، أشارت النتائج إلى وجود تحديات عند تطبيق OBE على أرض الواقع، خاصة فيما يتعلق بالتكيف مع ممارسات التدريس التقليدية وقيود البيئة التعليمية.

بشكل عام، تقدم هذه الدراسات قاعدة قوية تربط بين التحليل السيكومتري الدقيق باستخدام IRT وبين تعزيز جودة التعليم والتعلم عبرOBE ، ما يشير إلى إمكانية دمج المنهجين لتحقيق تقييم أكثر دقة وكفاءة وفعالية في تطوير القدرات والمهارات التعليمية.

بناءً على ما سبق، فإن المقاربة البحثية للجمع بين نظرية الاستجابة للفقرة (IRT) والتعليم القائم على المخرجات (OBE) لا تستهدف دمجاً فلسفياً، بل تسعى إلى تحقيق تكامل منهجي ووظيفي (Methodological and Functional Integration). فبينما يختص إطار (OBE) بتحديد السمة الكامنة (Latent Trait) المستهدفة ومحكات الأداء(Performance Criteria) ، يوفر إطار (IRT) النماذج الاحتمالية (Probabilistic Models) اللازمة لتقدير دقة القياس الشرطية (Conditional Measurement Precision)، وتحديداً من خلال تعظيم قيم دالة معلومات الاختبار (TIF) وتقليل الخطأ المعياري عند نقاط القطع الحرجة. وعليه، فإن استثمار الخصائص السيكومترية (Psychometric Properties) المتقدمة لنماذج (IRT) في ضبط القرارات التصنيفية (Classification Decisions) داخل نظام (OBE) يمثل إطاراً تطبيقياً يحقق التجسير الوظيفي (Functional Bridging) بين النظرية والتطبيق، مما يضمن تقييماً يتسم بالكفاءة والعدالة في الحكم على تحقق النواتج التعليمية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

التصميم والعينة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي على عينة كلية (Census Sample) قوامها 275 طالبًا في جامعة الإسراء في الأردن. وتم اختيار العينة الكلية لتجنب أخطاء المعاينة العشوائية، ولتوفير أكبر قاعدة بيانات ممكنة لعملية المعايرة السيكومترية.

أداة البحث:

تم استخدام اختبار من نوع الصح والخطأ مكوّن من (40) فقرة، مصمم لقياس مخرجات التعلم المحددة(PLOs) . تم ربط كل فقرة بمخرج تعليمي محدد لضمان دقة القياس وتحليل العلاقة بين الفقرات وتحقيق المخرجات.

صُمم الاختبار لقياس التحصيل في مساق الاختبارات النفسية، حيث تم بناء الفقرات استناداً إلى مصفوفة مواصفات دقيقة تربط بين المحتوى وخمسة مخرجات تعلم محددة (PLOs) تمثل أبعاد القدرة المستهدفة، وهي:

مخرجات التعلم المستهدفة(PLOs)

1 –المخرج المعرفي(Knowledge): استيعاب المفاهيم الأساسية للاختبارات النفسية، والإلمام بخصائصها السيكومترية، وتصنيفاتها، ومجالات استخدامها المختلفة.

2 –المخرج المهاري(Skills): تطبيق الخطوات العملية لبناء الاختبارات النفسية، وإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة للفقرات لاستخراج دلالات الصدق والثبات.

3 – مخرج اتخاذ القرار(Decision-Making): توظيف نتائج القياس النفسي والتربوي في اتخاذ قرارات تشخيصية وتوجيهية ملائمة ومبنية على الأدلة العلمية.

4 – المخرج الذهني(Cognitive Skills): تحليل البيانات الكمية المستخلصة من الاختبارات وتفسيرها، وتقييم جودة أدوات القياس في ضوء معايير القياس النفسي المعاصرة.

5– المهارات القابلة للنقل(Transferable Skills): توظيف مهارات التفكير الناقد في فحص ومراجعة أدوات القياس النفسي، وتحديد مدى ملاءمتها للسياق التطبيقي.

تبرير اختيار النموذج (Model Selection Rationale)

على الرغم من الطبيعة الاحتمالية لفقرات 'الصح/الخطأ' التي قد تستدعي نظرياً استخدام النموذج ثلاثي المعلمة (3PL) لضبط أثر التخمين، إلا أن محددات حجم العينة في هذه الدراسة (N=275) حتمت تبني النموذج ثنائي المعلمة (2PL) استناداً إلى مبدأ الكفاءة الإحصائية (Statistical Efficiency). حيث تشير الأدبيات السيكومترية إلى أن التقدير الدقيق والمستقر لمعلمة التخمين (c-parameter) يتطلب أحجام عينات كبيرة تتجاوز غالباً (1000) مفحوص لضمان تقارب النموذج (Model Convergence) وتجنب الأخطاء المعيارية المرتفعة في التقدير (Embretson & Reise, 2000; de Ayala, 2022). وعليه، فإن محاولة استخدام النموذج الثلاثي (3PL) مع حجم العينة الحالي قد تؤدي إلى تشويه دقة تقديرات معالم الصعوبة والتمييز؛ لذا عُدّ نموذج (2PL) الخيار الأكثر مواءمة (Parsimonious) لتحقيق الاستقرار التفسيري للمعلمات، مع اعتبار التباين غير المفسر الناتج عن التخمين جزءاً من خطأ القياس العشوائي الذي لا يهدد البنية العاملية للاختبار، وهو ما يخدم الهدف الرئيس للدراسة المتمثل في فحص دقة التمييز عند نقاط القطع لا نمذجة سلوك التخمين.

إجراءات التحقق من الافتراضات:

للتحقق من افتراض "أحادية البعد(Unidimensionality) "، تم إجراء تحليل عاملي. ونظراً لطبيعة البيانات الثنائية (1/0)، تم التعامل بحذر مع النتائج لتجنب "عوامل الصعوبة الوهمية (Difficulty Factors) " التي قد تنتج عن استخدام مصفوفات بيرسون التقليدية (Asbari & Novitasari, 2024). دعمت نتائج تحليل الملاءمة (Item Fit) التي أظهرت قيم

($p > 0.05$) لمعظم الفقرات (de Ayala, 2022) فرضية أن البعد المهيمن في البيانات هو قدرة الطالب، مما يبرر استخدام نماذج IRT .

"تعتمد جامعة الإسراء درجة 50 % كحد أدنى للنجاح (Cut-score) في هذا المساق. ومن منظور نظرية الاستجابة للمفردة (IRT)، وفي ظل توزيع صعوبة الفقرات المتوازن لهذا الاختبار، فإن الحصول على 50% من الدرجة الكلية يكافئ تقريبًا مستوى قدرة متوسط.($\theta \approx 0$) . وهذا يعني أن قرارات النجاح والرسوب تتمركز حول منتصف متصل القدرة".

الثبات:

تم حساب الثبات للمقياس بعدة طرق باستخدام برنامج JMetrik كما هو موضح في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) معامل الثبات.

الطريقة	قيمة معامل الثبات	فاصل الثقة 95%	الخطأ المعياري للقياس (SEM)
معامل جتمان(L2)	0.9682	(0.9626, 0.9734)	1.8204
معامل ألفا لكرونباخ	0.9673	(0.9615, 0.9726)	1.8459
معامل فيلدت–جيلمر	0.9680	(0.9623, 0.9732)	1.8263
معامل فيلدت–برينان	0.9680	(0.9623, 0.9732)	1.8261
معامل بيتا لراجو	0.9673	(0.9615, 0.9726)	1.8459

ويتضح من خلال نتائج الجدول رقم (1) أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة، مما يدل على صلاحية المقياس وتطبيقه. إضافة إلى ذلك، جاء الاتساق الداخلي للأداة مرتفعًا جدًا كما تعكسه مؤشرات الثبات المتعددة، حيث بلغت قيمة كرونباخ ألفا = 0.9673 وقيمة Guttman L2 = 0.9682، وخطأ قياس قياسي منخفض ($SEM \approx 1.82–1.84$) مما يدعم تجانس الفقرات واتساقها البنائي.

الصدق:

للتحقق من صدق البناء وملاءمة البيانات للتحليل العاملي، تم تطبيق اختباري KMO و Bartlett على مجموعات الفقرات المرتبطة بالمخرجات التعليمية، كما يبينه الجدول رقم (2).

Mutah Journal of Humanities and Social Sciences, Volume (41), Number (1), 2026.
DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

جدول رقم (2) اختبار كفاية العينة (KMO) واختبار بارتليت لجميع المخرجات

KMO (Kaiser–Meyer–Olkin Measure of Sampling Adequacy)

المخرج	الفقرات	مقياس كايزر–ماير–أولكن لكفاية العينة(KMO)	قيمة كاي تربيع التقريبية(χ^2)	درجات الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية
الأول	1–8	0.880	935.013	28	0.000
الثاني	9–16	0.873	807.887	28	0.000
الثالث	17–24	0.900	665.990	28	0.000
الرابع	25–32	0.880	829.977	28	0.000
الخامس	33–40	0.899	896.213	28	0.000

أظهرت نتائج التحليل السيكومتري كما في الجدول رقم (2) توفر أدلة قوية على صدق البناء للأداة؛ إذ كشفت مصفوفة الارتباطات بين الفقرات (N = 275) عن ارتباطات متوسطة ومناسبة تراوحت بين (0.30–0.60)، بما يعكس علاقة جوهرية ومتوازنة بين الفقرات والسمة الكامنة. كما جاءت معاملات التمييز مرتفعة (0.521–745.0)، مما يدل على قدرة الفقرات على التفريق بين مستويات القدرة المختلفة. وانسجامًا مع ذلك، أكد التحليل العاملي الاستكشافي لكل مجموعة فقرات تحقق بنية عامليه قوية؛ حيث تراوحت قيم KMO بين (0.88–0.90)، وكان اختبار Bartlett دالًا إحصائيًا في جميع الحالات(Sig = .000) ، مع تشاركيات مرتفعة (0.70–0.96) وأحمال عامليه قوية (0.60–0.90). كما أظهر Scree Plot الشكل رقم (2) عاملًا واحدًا مهيمنًا يفسر ما بين (47%–52%) من التباين، بما يدعم تحقق افتراض أحادية البعد ويبرر منهجيًا تطبيق نموذج نظرية الاستجابة للمفردة ثنائي المعلمة(2PL) ، مع ضمان صلاحية ودقة تقدير معاملي الصعوبة والتمييز.

ويوضح الجدول رقم (3) مقدار التباين الذي تفسره المكونات المستخرجة في التحليل العاملي، مما يساعد على فهم مدى مساهمة كل مكون في تفسير البيانات الكلية.

جدول رقم (3) مقدار التباين الذي تفسره المكونات المستخرجة في التحليل العاملي

العامل	إجمالي التباين المفسر						
	القيم الذاتية الأولية			مجاميع مربعات التشبعات بعد الاستخراج			مجاميع مربعات التشبعات بعد التدوير
	المجموع	نسبة التباين المفسر (%)	النسبة التراكمية للتباين المفسر (%)	المجموع	نسبة التباين المفسر (%)	النسبة التراكمية للتباين المفسر (%)	المجموع
1	18.072	45.179	45.179	18.072	45.179	45.179	6.085
2	2.083	5.207	50.387	2.083	5.207	50.387	5.637
3	1.285	3.213	53.600	1.285	3.213	53.600	4.893
4	1.174	2.934	56.534	1.174	2.934	56.534	4.576
5	1.075	2.688	59.222	1.075	2.688	59.222	2.497
6	.954	2.385	61.606				
7	.903	2.257	63.863				
8	.877	2.192	66.055				
9	.847	2.119	68.174				
10	.793	1.983	70.157				
11	.747	1.868	72.025				
12	.719	1.797	73.822				
13	.694	1.734	75.556				
14	.647	1.618	77.174				
15	.642	1.604	78.778				
16	.631	1.577	80.355				
17	.559	1.397	81.753				
18	.552	1.380	83.132				
19	.530	1.325	84.457				
20	.498	1.245	85.702				
21	.474	1.186	86.888				
22	.459	1.148	88.036				
23	.421	1.052	89.088				

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

24	.397	.992	90.080
25	.372	.930	91.011
26	.336	.841	91.852
27	.331	.828	92.680
28	.321	.804	93.484
29	.294	.734	94.218
30	.291	.727	94.945
31	.281	.704	95.649
32	.260	.650	96.300
33	.251	.627	96.927
34	.215	.537	97.464
35	.205	.512	97.976
36	.191	.478	98.454
37	.178	.445	98.899
38	.160	.401	99.299
39	.147	.368	99.667
40	.133	.333	100.000

تُظهر نتائج تحليل التباين الكلي المفسر Total Variance Explained كما في الجدول رقم (3) هيمنة واضحة للعامل الأول إذ بلغ القيمة الذاتية (Eigenvalue = 18.072) الذي يفسر 45.18% من التباين الكلي، في مقابل انخفاض حاد في القيم الذاتية للعوامل اللاحقة، حيث لم يضف العامل الثاني سوى 5.21% من التباين. ويؤكد Scree Plot كما في الشكل (2) هذا النمط بوضوح من خلال كسر حاد بعد العامل الأول يعقبه استواء تدريجي، بما يدل على وجود عامل واحد مهيمن. وعلى الرغم من تجاوز عدة عوامل لمعيارKaiser ، فإن ضعف الإسهام التفسيري الإضافي يدعم اعتماد بنية أحادية البعد، ويبرر منهجيًا تطبيق نموذج IRT (2PL).

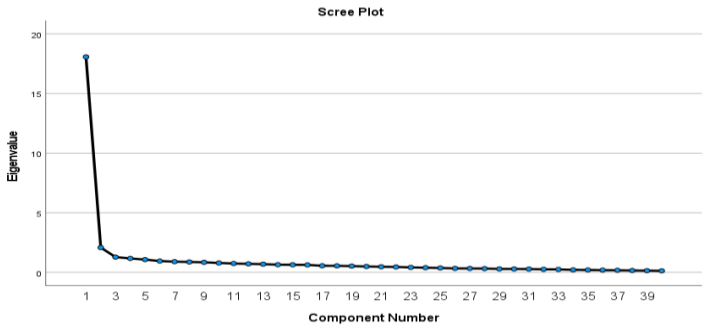

الشكل رقم (2) Scree Plot للمكونات المستخرجة في التحليل العاملي

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

وللتأكد من صدق المحتوى، عُرضت الأداة بصيغتها الأولية التي تضمنت (56) فقرة على خمسة خبراء متخصصين في القياس والتقويم والمناهج، بهدف التحقق من مدى ملاءمة الفقرات للمجال المعرفي والسمة الكامنة التي تهدف الأداة إلى قياسها. قام الخبراء بتقدير كل فقرة وفق معايير: وضوح الصياغة، ودقة المحتوى، وملاءمة مستوى الصعوبة، وانتماء الفقرة للبعد المقاس. وتم حساب نسبة الاتفاق البسيطة بين الخبراء حول صلاحية الفقرات، وبلغت 80%، وهي نسبة تُعدّ مرتفعة ومقبولة لأغراض البناء والاختبارات التربوية. وبناءً على ملاحظات الخبراء ومعايير التحكيم، تم حذف (16) فقرة غير مناسبة أو منخفضة الاتفاق، ليصبح عدد الفقرات في صورتها النهائية (40) فقرة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق وملاءمة المحتوى.

وتم احتساب معامل ارتباط درجة كل فقرة بالدرجة الكلية للمقياس، والتي تراوحت قيمتها (0.521–0.745) وبهذا يمكن اعتبار ذلك أحد مؤشرات صدق البناء. والجدول (4) يبين معاملات ارتباط الفقرة مع الدرجة الكلية للمقياس.

جدول رقم (4) معاملات الارتباط للفقرات

إحصاءات الفقرات					
الفقرات	معامل الارتباط المصحح بين الفقرة والمجموع الكلي	الفقرات	معامل الارتباط المصحح بين الفقرة والمجموع الكلي	الفقرات	معامل الارتباط المصحح بين الفقرة والمجموع الكلي
q1	.638	q16	.663	q31	.587
q2	.642	q17	.695	q32	.679
q3	.704	q18	.619	q33	.704
q4	.540	q19	.658	q34	.609
q5	.676	q20	.594	q35	.651
q6	.678	q21	.521	q36	.641
q7	.634	q22	.638	q37	.716
q8	.716	q23	.652	q38	.740
q9	.673	q24	.615	q39	.657
q10	.690	q25	.704	q40	.584
q11	.564	q26	.630		
q12	.621	q27	.584		
q13	.575	q28	.745		
q14	.726	q29	.620		
q15	.660	q30	.683		

إجراءات جمع البيانات:

1 – تطبيق الاختبار على جميع أفراد العينة.

2 – تسجيل إجابات الطلبة لكل فقرة بدقة لضمان تكامل البيانات.

3 – ربط كل فقرة بالمخرج التعليمي الذي يقيسه لتحليل العلاقة بين أداء الطلبة وتحقيق المخرجات.

البرمجيات المستخدمة:

أ – JMetrik لتحليل فقرات الاختبار وتقدير معاملات نموذج 2PL

ب – برنامج SPSS الإصدار 27 لتحليل البيانات الإحصائية الأساسية واستكشاف العلاقة بين أداء الطلبة وتحقيق المخرجات.

نتائج البحث ومناقشتها:

السؤال الأول: ما هي خصائص فقرات الاختبار (معاملات الصعوبة والتمييز) بعد معايرتها بمعايير IRT (2PL) ؟

يعرض الجدول رقم (5) تقديرات معاملات الصعوبة (b) والتمييز (a) لفقرات الاختبار كما أسفر عنها نموذج الاستجابة للفقرة ثنائي المعلمة (2PL) باستخدام أسلوب التقدير الأقصى الهامشي(MMLE).

جدول رقم (5) معاملات الصعوبة والتمييز للفقرات

تقديرات معلَمات فقرات الاختبار							
رقم الفقرة	رقم المخرج	معامل التمييز	معامل الصعوبة	رقم الفقرة	رقم المخرج	معامل التمييز	معامل الصعوبة
q1	1	1.70	-1.10	q21	3	1.53	0.40
q2	1	1.45	-0.80	q22	3	1.99	0.80
q3	1	1.60	-0.40	q23	3	1.62	1.20
q4	1	1.80	0.00	q24	3	1.18	1.60
q5	1	1.55	0.40	q25	4	1.71	-1.10
q6	1	1.90	0.80	q26	4	1.33	-0.80
q7	1	1.65	1.20	q27	4	1.49	-0.40
q8	1	1.20	1.60	q28	4	1.88	0.00
q9	2	1.75	-1.10	q29	4	1.47	0.40
q10	2	1.30	-0.80	q30	4	1.92	0.80
q11	2	1.50	-0.40	q31	4	1.59	1.20
q12	2	1.85	0.00	q32	4	1.22	1.60
q13	2	1.40	0.40	q33	5	1.66	-1.10
q14	2	1.95	0.80	q34	5	1.38	-0.80
q15	2	1.60	1.20	q35	5	1.54	-0.40
q16	2	1.25	1.60	q36	5	1.81	0.00
q17	3	1.68	-1.10	q37	5	1.50	0.40
q18	3	1.42	-0.80	q38	5	2.10	0.80
q19	3	1.58	-0.40	q39	5	1.69	1.20
q20	3	1.82	0.00	q40	5	1.15	1.60

أظهرت نتائج تحليل فقرات الاختبار باستخدام نموذج الاستجابة للمفردة ثنائي المعلمة (2PL) كما في الجدول رقم (5) أن الفقرات تتمتع بخواص سيكومترية قوية؛ فقد تراوحت معاملات التمييز بين 1.18 و2.10، مما يدل على قدرتها العالية على التمييز بين المفحوصين ذوي المستويات المختلفة من القدرة، بينما تراوحت معاملات الصعوبة بين –1.10 و1.60، وهو مدى متوازن يشمل فقرات سهلة ومتوسطة وصعبة. كما خلت المعاملات من القيم المتطرفة، ما يعكس استقرار التقديرات وملاءمة النموذج للبيانات، ويعزز موثوقية الاختبار وصلاحيته للاستخدام البحثي والتربوي.

أظهرت النتائج تمتع الفقرات بقوة تمييزية عالية (1.18<) تجاوزت المعايير المرجعية لدراسة (Uesaka et al., 2022)، مما يؤكد كفاءة نماذج (IRT) في فرز القدرات كما أشارت (Al Ajmi et al., 2024)وخلافاً لتوصية المطيري (2025) باستخدام نماذج معقدة(3PL/4PL) ، أثبتت الدراسة تجريبياً أن نموذج (2PL) يحقق الكفاءة الإحصائية واستقرار التقدير مع العينات المتوسطة.

السؤال الثاني: هل تدل هذه القيم على جودة الفقرات؟

تم فحص ملاءمة الفقرات للنموذج(Item Fit) باستخدام إحصاء $S–X^2$، وقد أظهرت معظم الفقرات مستويات غير دالة إحصائيًا($p > 0.05$) ، مما يدل على اتساق سلوك الاستجابة مع المنطق الاحتمالي لنموذج 2PL، كم في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6) احصاء $S–X^2$ لفحص ملاءمة الفقرة للنموذج

إحصائيات ملاءمة الفقرات							
رقم الفقرة	مؤشر الملاءمة كاي–تربيع المعياري للفقرة	درجة الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية	رقم الفقرة	مؤشر الملاءمة كاي–تربيع المعياري للفقرة	درجة الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية
q1	29.0031	28.0000	0.4124	q21	19.1149	28.0000	0.8946
q2	16.3149	28.0000	0.9609	q22	23.6204	29.0000	0.7474
q3	14.3680	28.0000	0.9844	q23	36.4838	28.0000	0.1307
q4	34.6885	27.0000	0.1469	q24	54.9736	28.0000	0.0017
q5	14.8222	27.0000	0.9719	q25	28.8915	29.0000	0.4707
q6	24.6502	29.0000	0.6963	q26	23.0596	29.0000	0.7738
q7	29.4307	27.0000	0.3403	q27	23.2913	29.0000	0.7630
q8	25.1853	27.0000	0.5641	q28	28.9294	28.0000	0.4161
q9	18.8057	27.0000	0.8770	q29	18.2250	28.0000	0.9203
q10	40.5782	27.0000	0.0452	q30	26.3862	29.0000	0.6048
q11	39.0518	27.0000	0.0627	q31	29.2320	29.0000	0.4530
q12	30.4132	27.0000	0.2959	q32	36.0391	28.0000	0.1416
q13	38.4293	28.0000	0.0905	q33	25.4901	28.0000	0.6011
q14	16.8559	28.0000	0.9514	q34	33.8129	28.0000	0.2071
q15	33.0607	29.0000	0.2753	q35	38.1348	28.0000	0.0959
q16	23.2446	27.0000	0.6718	q36	22.7076	27.0000	0.7006
q17	23.6218	27.0000	0.6512	q37	36.9239	28.0000	0.1205
q18	29.9056	29.0000	0.4187	q38	25.1049	28.0000	0.6221
q19	27.3774	28.0000	0.4978	q39	29.6068	29.0000	0.4338
q20	49.2401	28.0000	0.0079	q40	34.5183	29.0000	0.2208

أظهرت النتائج في الجدول رقم (6) فحص ملاءمة الفقرات باستخدام مؤشر الملاءمة كاي–تربيع المعياري للفقرة وفق نموذج الاستجابة للمفردة ثنائي المعلمة (2PL) أن معظم الفقرات ملائمة للنموذج، حيث كانت مستويات الدلالة الإحصائية غير دالة ($p > 0.05$)، مما يعكس اتساق أنماط استجابة المفحوصين مع افتراضات النموذج وجودة تقديرات معاملات الصعوبة والتمييز. في المقابل، أظهرت ثلاث فقرات فقط (q10، q20، q24) انخفاضًا في مستوى الدلالة، مما يستدعي مراجعتها لتحسين دقة القياس، بينما يعزز الأداء الجيد لبقية الفقرات ثقة الباحثين في صلاحية الاختبار ودقة تقديرات القدرة(θ).

أكدت إحصاءات حسن المطابقة امتثال معظم الفقرات لافتراضات النموذج، متسقةً مع (Al Ajmi et al., 2024) في اعتبار الملاءمة شرطاً لصدق البناء. كما التزمت الدراسة بمعايير (Swaminathan et al., 2006) باستبعاد الفقرات غير الملائمة لضمان 'الاستقلال الموضعي ودقة الاستدلالات السيكومترية.

السؤال الثالث: كيف يساهم توزيع معلومات الفقرات (Item Information) في مستويات القدرة المختلفة في تحسين دقة القرارات على مستوى المخرجات؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم تحليل توزيع معلومات الفقرات عبر مستويات القدرة المختلفة (θ) باستخدام دالة معلومات الاختبار الكلي(Test Information Function – TIF) ، إلى جانب تحليل توزيع تقديرات القدرة للطلبة. ويهدف هذا التحليل إلى بيان مدى إسهام بنية المعلومات في الاختبار في تعزيز دقة القرارات التربوية المرتبطة بمخرجات التعلم عند مستويات القدرة المختلفة.

ولغايات فحص دقة القرارات التصنيفية(Classification Accuracy) ، تم تصنيف أفراد العينة إلى ثلاثة مستويات من القدرة(θ) استناداً إلى الدرجات المعيارية؛ حيث حُددت الفئة المتوسطة ضمن النطاق(Mean ±0.60 SD) ، أي الفترة الممتدة بين (0.60- و 0.60+) لوجيت، باعتبارها منطقة القرار الحرج (Critical Decision Zone) التي تتطلب أعلى درجات حساسية القياس للفصل بين الإتقان وعدمه، في حين أُدرج الطلبة خارج هذا النطاق ضمن فئتي القدرة المنخفضة والمرتفعة، وكما يوضح الجدول رقم (7).

جدول رقم (7) توزيع الطلبة حسب مستويات الأداء(θ)

المجموعة	عدد الطلبة	النسبة	نطاق θ
ضعيفون	82	%30	من −5.2 إلى −0.60
متوسطون	138	%50	من −0.60 إلى +0.60
مرتفعون	55	%20	من +0.60 إلى +2.5

تستند مناقشة النتائج المتعلقة بهذا السؤال إلى المبدأ السيكومتري القائل بأن دقة القياس في نماذج الاستجابة للفقرة (IRT) ليست قيمة ثابتة، بل هي دالة مشروطة بمستوى القدرة تحكمها العلاقة العكسية بين المعلومات والخطأ المعياري ($SE(\theta)=1/\sqrt{I(\theta)}$). وقد كشف تحليل دالة المعلومات (TIF) الوارد في الشكل رقم (3) عن تمركز الكفاءة السيكومترية للاختبار عند الوسط ($\theta\approx0$)، وهو ما يحمل دلالات جوهرية لتباين دقة القرار يمكن تفسيرها في ضوء حالتين متمايزتين:

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

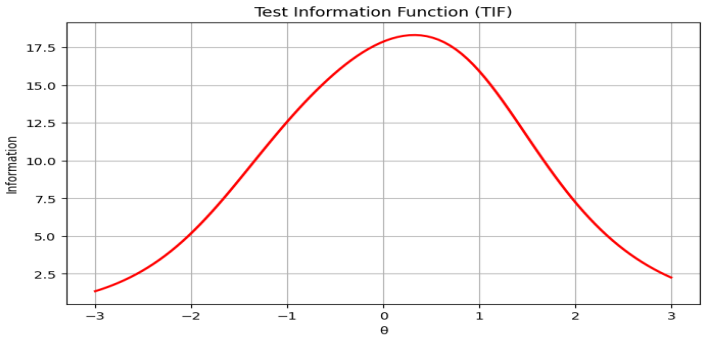

شكل رقم (3) منحنى معلومات الاختبار الكلي

في الحالة الأولى التي تمثل منطقة القرار الحرج (Cut-score zone) والمحددة بالمجال $\theta \in [-0.6, +0.6]$ ، في هذه المنطقة يبلغ منحنى المعلومات ذروته، مما يعني أن الخطأ المعياري للتقدير يكون في أدنى مستوياته. وهذا التمركز يمنح صانع القرار فترة ثقة (Confidence Interval) ضيقة جداً لتصنيف الطلبة الذين تقع درجاتهم على حافة النجاح والرسوب، مما يقلل جذرياً من احتمالية وقوع أخطاء التصنيف (Classification Errors) كالنجاح الزائف أو الرسوب الزائف، وتكتسب هذه الدقة أهمية مضاعفة نظراً لأن هذه الفئة تشكل النسبة الأكبر من العينة (50%) كما هو موضح في الجدول رقم (7) وتوزيع القدرات كما في الشكل رقم (4).

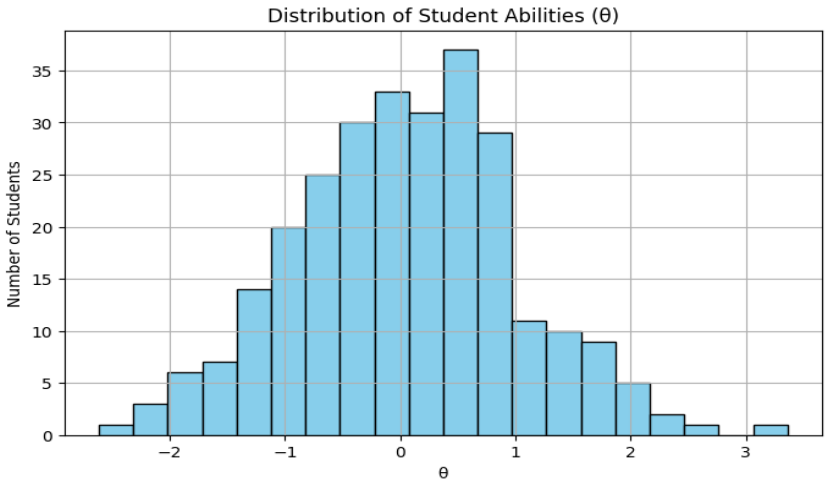

شكل رقم (4) Histogram θ توزيع القدرات

أما في الحالة الثانية التي تمثل الأطراف المتطرفة ($\theta > +2.0$ أو $\theta < -2.0$) فيُلاحظ انخفاض منحنى المعلومات كما في الشكل رقم (3) وارتفاع الخطأ المعياري نسبياً، ورغم أن هذا يشير سيكومترياً إلى دقة أقل في تحديد موقع القدرة بدقة متناهية،

إلا أن أثره الوظيفي على القرار التصنيفي (متقن/غير متقن) يبقى هامشياً وغير مؤثر؛ لأن المسافة الكبيرة التي تفصل مستوى الطالب عن نقطة القطع تقلل من مخاطر اتخاذ قرار خاطئ بحقه.

وتأسيساً على ما سبق، يحقق توزيع المعلومات الحالي مواءمة وظيفية (Functional Alignment) مع أهداف التعليم القائم على المخرجات (OBE)؛ حيث يركز الاختبار حساسيته القياسية لفرز الطلبة بدقة عند الحد الفاصل بدلاً من تشتيت الدقة عبر مستويات لا تؤثر في القرار النهائي. وبهذا تتميز الدراسة الحالية عن الأبحاث النوعية في (OBE) كدراستي (Asbari & Novitasari, 2024) و (Nguyen et al., 2024) بتقديمها تدقيقاً كمياً لدقة القرار، مؤكدةً مبدأ (van der Linden & Hambleton, 1997) حول ضرورة المواءمة الوظيفية بين ذروة المعلومات ونقطة القطع الحرجة.

الاستنتاجات والتوصيات:

على الرغم من دقة الاختبار عند نقطة النجاح (50%)، توصي الدراسة بتوسيع نطاق الصعوبة مستقبلاً ليشمل فقرات أصعب لتمييز الطلبة المتفوقين، حيث إن الدقة الحالية تخدم قرار (ناجح/راسب) بكفاءة عالية، إلا أنها تتراجع عند الانتقال إلى التمييز بين المستويات المتقدمة من الأداء.

خلصت الدراسة إلى أن تطبيق نموذج 2PL على اختبارات مخرجات التعلم كشف عن فجوة بين "تصميم الاختبار" و"هدف القرار". الاختبار الحالي يدعم قرارات الفرز العام، لكنه يحتاج لتطوير ليدعم قرارات الإتقان الدقيقة.

التوصيات التنفيذية:

1 – إعادة هندسة الصعوبة: عدم الاكتفاء بحساب صعوبة الفقرة، بل استهداف قيم صعوبة (b) تطابق نقطة النجاح المعتمدة في الجامعة مثلاً ($\theta = +0.5$) لتعظيم المعلومات عند تلك النقطة.

2 – التنويع في صيغ الفقرات: التقليل من الاعتماد على أسئلة "صح/خطأ" لتقليل أثر التخمين العشوائي الذي يشوه دقة القرار عند المستويات الدنيا من القدرة.

3 – تبني نماذج IRT كمعيار للجودة: اعتماد منحنى معلومات الاختبار (TIF) كوثيقة اعتماد رسمية لأي اختبار نهائي في الجامعة قبل استخدامه لاتخاذ قرارات النجاح والرسوب.

قائمة المراجع

أبو علام، رجاء محمود، *القياس والتقويم التربوي والنفسي*، ط 6، دار المسيرة، 2011.

الزغول، عماد عبد الرحمن، *القياس النفسي*، دار المسيرة، 2012.

عدس، عبد الرحمن، *القياس والتقويم في العملية التعليمية*، دار الفكر، 2010.

علّام، صلاح الدين محمود، *القياس والتقويم التربوي والنفسي*، دار الفكر العربي، 2007.

المطيري، عياد ركا عيادة، "أثر حجم العينة والنموذج على دقة تقدير بارامتر القدرة وفق نظرية الاستجابة للفقرة: دراسة محاكاة"، *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية*، 48، 2025، ص 22–47.

ملحم، سامي محمد، *القياس والتقويم في التربية*، دار المسيرة، 2013.

References

Al Ajmi, M., Mustakim, S. S., Roslan, S., & Almehrizi, R. (2024). Psychometric characteristics of the numerical ability test for Gulf students. International Journal of Evaluation and Research in Education (IJERE), 13(4), 2552–2561. https://doi.org/10.11591/ijere.v13i4.27981

Asbari, M., & Novitasari, D. (2024). Outcome-based education model: Its impact and implications for lecturer creativity and innovation in higher education. International Journal of Social and Management Studies (IJOSMAS), 5(5), 22–31.

Baker, F. B., & Kim, S. H. (2017). The basics of item response theory using R. Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-319-54205-8

Barton, M. A., & Lord, F. M. (1981). An upper asymptote for the three-parameter logistic item-response model (ETS Research Report No. RR-81-20). Educational Testing Service. https://doi.org/10.1002/j.2333-8504.1981.tb01255.x

Biggs, J., & Tang, C. (2011). Teaching for quality learning at university: What the student does (4th ed.). McGraw-Hill Education.

Birnbaum, A. (1968). Some latent trait models and their use in inferring an examinee's ability. In F. M. Lord & M. R. Novick (Eds.), Statistical theories of mental test scores (pp. 397–479). Addison-Wesley.

Bond, T. G., & Fox, C. M. (2015). Applying the Rasch model: Fundamental measurement in the human sciences (3rd ed.). Routledge. https://doi.org/10.4324/9781315814698

Butler, S. M. (2018). Outcome-based assessment: A framework for improving student learning. Stylus Publishing.

Crocker, L., & Algina, J. (1986). Introduction to classical and modern test theory. Holt, Rinehart and Winston.

de Ayala, R. J. (2022). The theory and practice of item response theory (2nd ed.). Guilford Press.

Embretson, S. E., & Reise, S. P. (2000). Item response theory for psychologists. Lawrence Erlbaum Associates. https://doi.org/10.4324/9781410605269

Embretson, S. E., & Reise, S. P. (2013). Item response theory for psychologists (eBook ed.). Psychology Press.

Hambleton, R. K., & Swaminathan, H. (1985). Item response theory: Principles and applications. Springer. https://doi.org/10.1007/978-94-017-1988-9

Hambleton, R. K., Swaminathan, H., & Rogers, H. J. (1991). Fundamentals of item response theory. Sage Publications.

Jackson, N. (2002). Learning outcomes and curriculum development in higher education. Learning and Teaching Support Network.

Lahner, F.-M., Huber, A., & Müller, A. (2020). Standard setting and cut-score determination in educational and medical assessment: A systematic review. BMC Medical Education, 20(1), Article 289. https://doi.org/10.1186/s12909-020-02204-4

Lord, F. M. (1980). Applications of item response theory to practical testing problems. Lawrence Erlbaum Associates. https://doi.org/10.4324/9780203056615

Magis, D. (2013). A note on the item information function of the four-parameter logistic model. Applied Psychological Measurement, 37(3), 304–315. https://doi.org/10.1177/0146621613475471

Malan, S. P. T. (2000). The "new paradigm" of outcomes-based education in perspective. Journal of Family Ecology and Consumer Sciences, 28, 22–28. https://doi.org/10.4314/jfecs.v28i1.52788

Nguyen, C. H., Nong, H. H. T., Saynavong, N., & Nguyen, S. T. (2024). Implementing outcome-based education in higher education programs: A multiple case study in Vietnam and Laos. Vietnam Journal of Education, 8(2), 112–120. https://doi.org/10.52296/vje.2024.331

Reise, S. P., & Waller, N. G. (2009). Item response theory and clinical measurement. Annual Review of Clinical Psychology, 5, 27–48. https://doi.org/10.1146/annurev.clinpsy.032408.153553

Spady, W. G. (1994). Outcome-based education: Critical issues and answers. American Association of School Administrators.

Swaminathan, H., Hambleton, R. K., & Rogers, H. J. (2006). Assessing the fit of item response theory models. In C. R. Rao & S. Sinharay (Eds.), Handbook of statistics: Vol. 26. Psychometrics (pp. 683–718). Elsevier. https://doi.org/10.1016/S0169-7161(06)26020-7

Uesaka, Y., Suzuki, M., & Ichikawa, S. (2022). Analyzing students' learning strategies using item response theory: Toward assessment and instruction for self-regulated learning. Frontiers in Education, 7, Article 886345. https://doi.org/10.3389/feduc.2022.886345

van der Linden, W. J., & Hambleton, R. K. (Eds.). (1997). Handbook of modern item response theory. Springer. https://doi.org/10.1007/978-1-4757-2691-6

van der Linden, W. J., & Hambleton, R. K. (1997). Item response theory: Brief history, common models, and extensions. In W. J. van der Linden & R. K. Hambleton (Eds.), Handbook of modern item response theory (pp. 1–28). Springer. https://doi.org/10.1007/978-1-4757-2691-6_1

Wiggins, G., & McTighe, J. (2005). Understanding by design (Expanded 2nd ed.). Association for Supervision and Curriculum Development.

Wolkowitz, A. A. (2008). A comparison of classical test theory and item response theory methods for equating number-right scored to formula-scored assessments [Doctoral dissertation, University of Kansas]. KU ScholarWorks. http://hdl.handle.net/1808/4255

MJHSS

Volume (41), Number (1), 2026.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.

Mutah Journal of Humanities and Social Sciences

Yemen under the Shadow of the Caliphate: Pro-Ottoman Historical Writing - Narratives of Power and Identity

Salameh Naimat *

snaimat@ju.edu.jo

Received:18/1/2026 **Accepted: 17 / 3/2026**

Abstract:

This paper examines pro-Ottoman historical writing in Yemen during the 16th and 17th centuries. It analyzes key texts-such as al-Barq al-Yamānī by al-Nahrawālī, al-Futūḥāt al-Murādiyya by Ibn Dāʿir, and al-Iḥsān by al-Mawzaʿī-that portray the Ottoman Empire as a legitimate Islamic power and the Zaydi imams as rebels. These works function not only as chronicles, but also as ideological instruments that sought to reinforce Ottoman political legitimacy in the region. The study highlights the ways in which historical narratives were shaped by religious and political competition. It also finds that some texts, while overwhelmingly supportive, contain subtle critiques of the administration of the Ottoman state and the practices of some of its local governors. The study calls for a critical reading of these sources in order to understand their role in shaping historical memory and political authority in Ottoman Yemen.

Keywords: Ottoman Empire, Yemen, historiography, Zaydi imams, political discourse, sixteenth century, seventeenth century.

* Department of History, Faculty of Arts, University of Jordan, Jordan.

المجلد(41)، العدد (1)، 2026م.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.
MJHSS
مجلة مؤتة للدراسات الإنسانية والاجتماعية

اليمن تحت ظلال الخلافة: التأليف التاريخي المؤيد للدولة العثمانية – روايات السلطة والهوية

سلامة النعيمات *
snaimat@ju.edu.jo

تاريخ الاستلام:2026 /1/18 تاريخ القبول: 2026/3/17

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى دراسة حركة التأليف التاريخي المؤيد للدولة العثمانية في اليمن خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين. يتناول مجموعة من المؤلفات التي ظهرت خلال هذه الفترة، والتي عكست دعمًا واضحًا للوجود العثماني في اليمن، منها: البرق اليماني للنهروالي، والفتوحات المرادية لابن داعر، والإحسان للموزعي، وغيرها. تبرز هذه المؤلفات صورة العثمانيين كحماة للإسلام في مقابل تصوير خصومهم من الأئمة الزيديين كمتمردين على الشرعية. كما تكشف الدراسة عن البعد السياسي والدعائي في تلك الكتابات، حيث لم تكن مجرد تسجيل وقائع تاريخية بل أدوات خطاب سلطوي يسعى لتثبيت مشروعية الحكم العثماني. ومع ذلك، لم تخلُ بعض النصوص من إشارات نقدية لإدارة الدولة وممارسات بعض ولاتها. يهدف البحث إلى قراءة هذه النصوص قراءة نقدية تحليلية تُبرز آليات بناء الرواية التاريخية في سياق التنافس السياسي والمذهبي في اليمن العثماني.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية، اليمن، التأريخ، الأئمة الزيديون، الخطاب السياسي، القرن السادس عشر، القرن السابع عشر.

* قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، الأردن

Mutah Journal of Humanities and Social Sciences, Volume (41), Number (1), 2026.
DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

المقدمة:

شهدت اليمن خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر (العاشر والحادي عشر الهجريين) حركة نشطة في مجال التأليف التاريخي، تزامنًا مع التحولات السياسية الكبرى التي عصفت بالبلاد، وعلى رأسها دخول العثمانيين وفرض سيطرتهم عليها. وقد أدى هذا الوجود العثماني إلى بروز اتجاهات فكرية متباينة بين المؤرخين اليمنيين وغيرهم من المعاصرين للأحداث، حيث انقسمت مواقفهم بين مؤيد ومعارض. وفي هذا السياق، ظهرت مجموعة من المؤلفات التي تبنت رؤية داعمة للحكم العثماني، معتبرةً إياه امتدادًا للخلافة الإسلامية ومصدرًا للاستقرار السياسي في اليمن.

إن هذه المؤلفات لم تقتصر على توثيق الأحداث العسكرية والإدارية للعثمانيين فحسب، بل سعت أيضًا إلى تقديم مبررات دينية وسياسية تشرعن الوجود العثماني، في مواجهة القوى المحلية المناهضة، لا سيما الأئمة الزيديين. فبعض هذه الكتابات ركز على الانتصارات العثمانية وتصويرها كفتوحات شرعية، بينما تناول بعضها الآخر السياسات الإدارية والتنظيمية العثمانية، مسلطًا الضوء على إنجازات الدولة العثمانية في اليمن، مثل ضبط الأمن، وإعادة هيكلة النظام الإداري، وتعزيز التجارة.

ورغم أهمية هذه المؤلفات في فهم نظرة المؤرخين العثمانيين والمحليين المؤيدين لهم، إلا أنها لم تنل الاهتمام الكافي من قبل الباحثين، وظل الكثير منها غير محقق أو منشور. غير أن السنوات الأخيرة شهدت اهتمامًا متزايدًا بهذا التراث، كما يتجلى في تحقيق كتاب الإحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل آل عثمان لعبد الصمد بن إسماعيل الموزعي، الذي يمثل أحد أبرز النماذج لهذه الكتابات.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المؤلفات التاريخية التي دعمت الوجود العثماني في اليمن خلال هذه الفترة، من خلال تحليل مضامينها، واتجاهاتها الفكرية، ودوافع مؤلفيها.

ومن أبرز هذه المؤلفات:

البرق اليماني في الفتح العثماني لقطب الدين محمد بن أحمد النهروالي المكي (917–990هـ/1511–1582م).

بلوغ المرام في تاريخ مولانا بهرام لمحمد بن يحيى بن المطيب (القرن العاشر الهجري).

الفتوحات المرادية في الجهات اليمانية لعبد الله بن صلاح بن داود بن داعر (1007هـ/1598م).

الإحسان في دخول اليمن تحت ظل آل عثمان لعبد الصمد بن إسماعيل الموزعي (1031هـ/1627م).

أحمد بن يوسف فيروز (مطالع النيران فى تاريخ اليمن)

الرحلة اليمانية لشرف بن عبد المحسن البركاتي.

سيتم في هذه الدراسة تحليل هذه النصوص من عدة زوايا، تشمل طبيعة المصادر التي اعتمد عليها المؤلفون، والأساليب السردية التي استخدموها في تأريخ الأحداث، ومدى تأثر كتاباتهم بالتوجهات السياسية والدينية السائدة في عصرهم. كما ستتطرق الدراسة إلى الأهداف التي سعى هؤلاء المؤرخون إلى تحقيقها من خلال كتاباتهم، سواء كانت تبرير الوجود العثماني، أو تعزيز صورة الدولة العثمانية في الذاكرة التاريخية اليمنية، أو حتى دعم سياسات معينة داخل الإدارة العثمانية.

ومن خلال هذا التحليل، تسعى الدراسة إلى تقديم فهم أعمق لكيفية تفاعل المؤرخين مع الأحداث السياسية الكبرى، ودورهم في صياغة الروايات التاريخية التي ظلت مؤثرة في الكتابات التاريخية اللاحقة حول اليمن والعثمانيين.

1- مؤلف قطب الدين محمد بن احمد النهروالي المكي (917 هجري/1511م . 990هجري/ 1582م)" البرق اليماني في الفتح العثماني".

قطب الدين محمد بن احمد النهروالي، مفتي مكة وأحد قضاتها ومؤرخيها، وهو بحكم عمله وبحكم سيطرة الدولة العثمانية على الحرمين الشريفين يمكن ان يوصف بأنه مؤرخ الدولة الرسمي. فقد ربطت قطب الدين النهروالي علاقات وثيقة مع السلطنة العثمانية، حيث التقى خلال رحلاته إلى مصر وإسطنبول بعدد من الشخصيات البارزة في البلاط العثماني. قدمه خسرف باشا، بيلربي مصر، إلى النخبة الحاكمة، كما أتيحت له فرصة لقاء السلطان سليمان القانوني، الذي منحه رداء شرفيًا وأظهر له رعاية خاصة. أسهمت هذه العلاقات في تعزيز مكانته العلمية والسياسية، كما تعرّف على شخصيات مهمة مثل بدر الدين القسوني، طبيب السلطان الشخصي، مما أتاح له تبادل المراسلات العلمية ودعم مساعيه الفكرية. (al-Ḥasanī, 1999) حيث أن المكانة التي تمتع بها قطب الدين بين النخبة السياسية العثمانية أكسبته أيضًا تعيينه مفتيًا لمكة. (al-Ḥanbalim, 1973, p. 439)

وعندما جاء الصدر الأعظم العثماني خوجا سنان باشا (ت. 1596) إلى مكة للحج بعد فتح اليمن عام 1571، خدم قطب الدين كمرشد له في الحج (النهروالي، 1967، ص. 11-13). وفي هذه المناسبة زوَّده الصدر الأعظم بمعلومات تفصيلية عن حملته التي استمرت ثمانية عشر شهراً، وكلفه بكتابة عمل تاريخي عنها (al-Ḥasanī, 1999)، وبناءً على ذلك نجد انه قد ألف مؤلفه استجابة لرغبة الصدر الأعظم خوجا سنان باشا، وقد تمكن قطب الدين من إكماله في عام 1573، وسماه في اول الامر " الفتوحات العثمانية للاقطار اليمانية " واهداه الى السلطان سليم خان الثاني(ولي الحكم 974هـ / 1566م و توفي: 982 هـ / 1574م) ، ثم زاد على مؤلفه زيادات يسيره، وسماه البرق اليماني، واهداه الى السلطان مراد خان الثالث(تولّى السلطنة: سنة 982 هـ / 1574م وتوفّي: سنة 1003 هـ / 1595 م) وحسبما ذكر في مقدمته اذ يقول :" ... وخدمت به سدة سلطان سلاطين الزمان ، وخليفة الله الاعظم على افراد بني الانسان ... خادم الحرمين الشريفين، السلطان الاعظم . . . السلطان مراد بن السلطان سليم . . . مختصراً يطرق الاستطراد، حيث لم أطلع على تفاصيل ذلك لبعد البلاد وسميته " البرق اليماني في الفتح العثماني " وقد رتبت هذا الكتاب في مقدمة وثلاثة ابواب وخاتمة " (النهروالي، 1967، ص.13-14).

مما انعكس على أسلوبه الذي طغت عليه عبارات الثناء المبالغ فيه على السلطان العثماني وسياساته، في مقابل استخدامه لغة قاسية عند الحديث عن خصوم الدولة، وخصوصًا الزيديين. يبدو أن المؤلف قد تبنى موقفًا دعائيًا يعكس انحيازًا واضحًا للدولة العثمانية، حيث استعمل تعبيرات تحمل رمزية دينية وسياسية مثل "ملك البرين والبحرين" و"خادم الحرمين الشريفين"، لتعزيز مكانة السلطان وربط شرعيته بعزة الإسلام وانتصاراته. في الوقت ذاته، وصف خصوم الدولة بأوصاف شديدة السلبية مثل "الإلحاد" و"طاعة الشيطان"، مما يعكس تحيزًا عاطفيًا يغلب فيه الحكم الأخلاقي على التحليل الموضوعي للأحداث. (النهروالي، 1967، ص13-14).

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

افتتح النهرولي ايضا كتابه بقصيدة مدحية للسلطان العثماني، حيث مجّد إنجازاته وفتوحاته التي اعتبرها تجسيدًا لعزة الإسلام. وفي الأبيات، يشيد المؤلف بآل عثمان باعتبارهم "أولو العزم" و"خلائف"، معززًا تصورهم كحماة الإسلام وورثة الشرعية السياسية والدينية. يعبر المؤلف في هذه الأبيات عن إعجابه الكبير بالدولة العثمانية وارتباطها بالخلافة الإسلامية، في حين يقدم صورة مثالية لإنجازاتها، متجاهلًا أية جوانب أخرى للصراعات أو التحديات التي واجهتها.

كما أن موقف النهرولي من الزيديين يظهر انحيازه بوضوح، حيث يوجه نقدًا حادًا لطموحاتهم السياسية، واصفًا إياها بـ "السفاهة" و"المكر". في أبيات شعرية أخرى، يعبر عن اعتقاده بأن ملك اليمن، الذي كان يرتبط تاريخيًا بممالك التبع، قد انتقل شرعيًا إلى آل عثمان بعد بني طاهر، مما يجعل أي محاولة من الزيديين لاستعادته عملاً غير مشروع. هذه اللغة تشير إلى رغبة المؤلف في تقديم الدولة العثمانية كصاحبة الحق الشرعي الوحيد في حكم المنطقة، بينما ينزع الشرعية عن خصومها السياسيين والدينيين ولعل أبرز ما يميز موقفه ونظرته اتجاه الدولة العثمانية قصيدته التي افتتح بها مؤلفه فيقول فيها. (النهروالي، 1967، ص13–14):

لك الله يا مولاي في السر والجهر — على عزة الاسلام والفتح والنصر
كذا فليكن فتحُ البلاد اذا سعت — له الهممُ العليا الى شرف الذكر

ويقول فيها:

ملوك تساموا للعلى وخلائفُ — أولو العزم في أزمانهم وأولو الأمر

إلى أن يقول فيها معرياً موقف الزيدين من الدولة العثمانية:

وما يمَنُ إلا ممالك تُبّع — وناهيك من مُلك قديم ومن فخر
وقد ملكتها آل عثمان إذ مضت — بنو طاهر أهل الشهامة والذكر
فهل يطمع الزيديُ في ملك تبع — فيأخذه من آل عثمان بالمكر
تسمى أمير المؤمنين سفاهة — وكاد يسوس الناس بالكذب والغدر

تعكس القصيدة تأييد الشاعر للدولة العثمانية وشرعيتها في حكم اليمن، حيث يربط بين العزة الإسلامية والفتوحات العثمانية، معتبرًا أن الخلفاء العثمانيين يمثلون القيادة الحكيمة وأولو العزم في إدارة شؤون البلاد. كما يشيد بالملوك العظام، مثل تُبّع، ليؤكد أن الحكم العثماني امتداد لممالك عظيمة سابقة، معترفًا بأن العثمانيين ورثوا اليمن بعد بني طاهر. من خلال هذه الأبيات، يسعى الشاعر إلى ترسيخ صورة الدولة العثمانية كحامية للإسلام وصاحبة الحق في الحكم، متجاهلًا الانتقادات التي واجهها العثمانيون في اليمن.

في المقابل، يظهر موقفًا نقديًا حادًا تجاه الزيديين، إذ يستنكر طموحهم السياسي ورغبتهم في انتزاع الحكم من العثمانيين بالمكر والخداع. يرفض الشاعر ادعاء الزيديين بأنهم "أمراء المؤمنين"، ويصف ذلك بالسفاهة، متهمًا إياهم بالكذب والغدر في إدارة الحكم. تعكس هذه الأبيات الصراع السياسي والديني في اليمن خلال تلك الفترة، حيث يؤكد الشاعر على شرعية الحكم العثماني في مواجهة الزيديين، مستخدمًا لغة شعرية حماسية لتعزيز موقفه السياسي والديني.

كما يبرز كتاب البرق اليماني جانبًا آخر من مواقف قطب الدين النهروالي تجاه السلطنة العثمانية، حيث يظهر، على الرغم من تعاطفه الشديد معها ووصفه للثائرين عليها بأوصاف لاذعة، أنه لم يتردد في انتقاد بعض سياساتها وأفعالها. في هذا السياق، ينقل النهروالي شهادة أحمد چلبي، دفتر دار مصر، حول الخسائر البشرية الكبيرة التي تكبدها الجيش العثماني في اليمن، ويشير إلى أن هذه الحملة أدت إلى ذوبان الجنود كما يذوب الملح، في تعبير عن فداحة الخسائر التي لم تُثمر إلا عن نتائج محدودة، إن لم تكن معدومة. (النهروالي، 1967، ص. 91–92).

تعليق النهروالي على كلام أحمد چلبي يعكس إدراكًا عميقًا للمشكلات البنيوية التي واجهتها الإدارة العثمانية في تعاملها مع اليمن، ويظهر في الوقت ذاته انفتاحه على توجيه النقد البناء. فهو ينسب هذا الفشل إلى سببين رئيسيين: الأول غيبي يرتبط بما يصفه بـ "سر إلهي"، والثاني دنيوي يتمثل في الظلم الذي يمارسه الجنود العثمانيون ضد سكان اليمن، والذي يؤدي بدوره إلى تصاعد دعوات المظلومين. هذا الربط بين الظلم الإنساني والعقاب الإلهي يعكس تصورًا أخلاقيًا ودينيًا يفسر فيه النهروالي الأحداث السياسية والعسكرية بعين تتجاوز المنظور المادي. (النهروالي، 1967، ص. 91–92).

انتقاد النهروالي هنا يمثل تحولًا مهمًا في نبرته تجاه السلطنة العثمانية، حيث ينتقل من التمجيد المطلق إلى التشخيص النقدي لمواطن الضعف في سياساتها، خصوصًا في المناطق البعيدة مثل اليمن. هذا الموقف يشير إلى حسه التاريخي وتحليله الواقعي، الذي يجمع بين الولاء للسلطنة العثمانية ووعي بتحدياتها وأخطائها. كما أن تفسيره للأحداث من منظور أخلاقي وديني يعكس بُعدًا آخر في فكره، حيث يرى أن القوة العسكرية والسياسية ليست كافية لضمان النجاح، بل يجب أن تكون مقترنة بالعدالة واحترام حقوق الرعية. من جهة أخرى، يمكن اعتبار هذا الانتقاد انعكاسًا لحس النهروالي بالمسؤولية كمثقف وشاهد على عصره. فقد كان على وعي بأن المبالغة في الثناء دون الإشارة إلى مواطن الخلل قد يؤدي إلى تكرار الأخطاء. وبالتالي، يمكن تفسير موقفه هذا على أنه محاولة لتقديم رؤية إصلاحية تُبرز أهمية العدالة والتقوى كأسس لاستدامة الحكم، حتى في ظل انحيازه الواضح للدولة العثمانية.

يظهر من تحليل نصوص النهروالي أن كتاباته تمثل مصدرًا غنيًا بالمعلومات التاريخية والاجتماعية عن الدولة العثمانية وعلاقتها بالمناطق الخاضعة لسيطرتها، وخصوصًا الحجاز واليمن. على الرغم من انحيازه الواضح للدولة العثمانية، إلا أنه يقدم سردًا يوازن بين الإشادة بإنجازاتها والاعتراف بمواطن الخلل في سياساتها. في السياق العام للنصوص، يتضح أن النهروالي لم يكن مجرد مؤرخ رسمي يمدح السلطان بلا تحفظ، بل كان شاهدًا على عصره يعكس في كتاباته تفاعلًا بين التأييد والنقد، مما يضفي على أعماله قيمة تاريخية واجتماعية فريدة.

فيما يتعلق بالاستقبالات والاحتفالات الرسمية، يصف النهروالي بروتوكولات استقبال رجال الدولة العثمانية عند وصولهم إلى جدة، بما يعكس قوة النظام السياسي العثماني ورغبته في إظهار هيبته. كما يوثق زيارات مشاهير البلاد إلى إسطنبول، التي تكشف عن الديناميكيات السياسية والاجتماعية في ذلك العصر. فهذه الوفادات لم تكن مجرد مناسبات دبلوماسية، بل كانت تعكس صراعًا خفيًا حول النفوذ المحلي، مثل المطالبة بتعيين قضاة من أهل مكة أو تثبيت أميرها في منصبه، مما يشير إلى محاولات سكان الحجاز الحفاظ على نوع من الاستقلال النسبي ضمن إطار الحكم العثماني.

عند الربط بين هذه الأحداث ومواقف النهروالي، يمكن فهم نقده للعثمانيين في سياق إدراكه للتحديات التي تواجه السلطنة في إدارة المناطق البعيدة مثل الحجاز واليمن. فبينما يُبرز عظمة الدولة العثمانية في الاحتفالات والمظاهر الرسمية، ينتقد في الوقت ذاته سياساتها الظالمة، مثل قمع السكان المحليين أو إهدار الأرواح في حملات عسكرية غير مدروسة، كما حدث في اليمن. هذا التناقض الظاهري بين التمجيد والنقد يعكس توازن النهروالي كمثقف بين الولاء للدولة ومحاولته تسليط الضوء على الأخطاء التي قد تقوض استقرارها.

إضافة إلى ذلك، يُظهر النهروالي وعيًا بأهمية العدالة والشرعية في تعزيز حكم الدولة العثمانية. فمطالبته بتعيين قضاة محليين وتثبيت حكام عرب في مكة يمكن تفسيرها كمحاولة لتعزيز الشرعية المحلية للحكم العثماني في المناطق العربية. كما أن نقده للظلم العسكري في اليمن ينبع من قناعته بأن الظلم يضعف بركة الدولة وقوتها، وهو تحليل يجمع بين البعد الأخلاقي والواقعي في آنٍ واحد.

باختصار، يشكل نص النهروالي مصدرًا مهمًا لفهم العلاقة بين السلطنة العثمانية وأطرافها البعيدة، حيث يُظهر كيف أن هذه العلاقة اتسمت بالتعقيد، فبينما كانت الدولة تسعى لفرض سلطتها من خلال المظاهر الرسمية والسياسات العسكرية، كان السكان المحليون يحاولون الحفاظ على استقلالهم النسبي والتأثير في سياسات المركز. هذا التفاعل بين المركز والأطراف يعكس ديناميكية الحكم العثماني وتحدياته في الحفاظ على تماسك إمبراطورية شاسعة متعددة الثقافات.

2- مؤلف محمد بن يحيى بن المطيب (القرن العاشر الهجري)،" بلوغ المرام في تاريخ مولانا بهرام" (ابن المطيب، محمد بن يحيى (القرن العاشر الهجري)، بلوغ المرام في تاريخ مولانا بهرام، (مخطوط)، توجد منه نسخه في باريس بدون رقم، وعنها نسخه مصوره في المكتبة التيمورية بالقاهرة تحمل رقم (2289)، وعنها نسخه مصوره في مكتبة الجامعة الأردنية تحمل رقم (45))

في البداية لا بد لنا من الإشارة إلى اننا لا نعرف الكثير عن ابن المطيب، فمعلوماتنا عنه من خلال ما كتبه هو عن نفسه في مؤلفه، وكذلك ما أورده عمر رضا كحاله في ترجمته له في مؤلفه (معجم المؤلفين) (كحاله، 1993، ص. 111) وما اورده الزركلي في كتابه الأعلام. (الزركلي، 2002، ص. 141)

ابن المطيب هو مؤرخ من مدينة زبيد في اليمن، ويتبع المذهب الحنفي (الزركلي، 2002، ص.141؛ سالم، 1971، ص. 52)، يرى المؤرخ اليمني مصطفى سالم أن ابن المطيب كان يشغل منصبًا دينيًا بارزًا في مسجد زبيد الكبير، مثل إمام، خطيب، أو واعظ، أو ربما كان من رجال الدين المتخصصين في زبيد بشكل عام. ويستدل سالم على ذلك من كثرة الإشارات التي يقدمها ابن المطيب في كتاباته إلى العلماء والفقهاء والأولياء في المدينة. كما يلفت إلى تكراره ذكر الأموال والصدقات التي كان بهرام باشا (**) يرسلها إلى علماء زبيد لتوزيعها على الفقهاء خلال المواسم والأعياد، مما يعكس انخراطه الوثيق في الشؤون الدينية والاجتماعية للمدينة. (سالم، 1971، ص. 52).

وهي" تشتمل على جمل محاسن مولانا صاحب السعادة"، أى بهرام باشا. وفي مقدمته قدم وصفا لمؤلفه وطريقة تقسيمه، فقال بعد البسملة " فهذا كتاب صغير الحجم بديع النظم عزيز الرسم قريب الفهم، جمعت فيه تاريخ بعض ايام الدولة العادلة العثمانية باليمن المعمور وما وقع به في تلك الايام من الفتح المشهور... في عهد السلطان سليم الثاني وعلى يد الباشا بهرام ... ألفته على ترتيب وترصيف.. وجعلت ضبطه على السنيين ليسهل حفظه على قارئه كل حين ورتبته على مقدمة وتتمة تلى ستة

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

أبواب... قاصدا بذلك التقريب على الجماعة الطلاب وسميته بلوغ المرام في تاريخ دولة مولانا الباشا بهرام مستعينا على ذلك بالكريم الوهاب "(ابن المطيب، القرن العاشر الهجري، ص.1أ). يظهر ابن المطيب هنا توجهًا واضحًا نحو الدقة والتنظيم، حيث حرص على ترتيب مادته التاريخية وفق السنين، وهو ما يدل على وعيه بأهمية التوثيق المنهجي لتسهيل الرجوع إلى الأحداث واستيعابها. كما يتضح من وصفه للكتاب أنه كان يهدف إلى تقديم عمل يوازن بين الدقة والجمال الأدبي، فقد استخدم عبارات مثل "بديع النظم" و"عزيز الرسم" ليبرز تفرده الأسلوبي.

يظهر من اختياره للعنوان "بلوغ المرام في تاريخ دولة مولانا الباشا بهرام" ارتباطه الوثيق بالعثمانيين، حيث يعكس العنوان تقديرًا واضحًا لبهرام باشا ودوره في إدارة اليمن، وهو ما يتكرر في وصفه له في الخاتمة. هذا التقدير لا ينفصل عن سياق تأليفه، حيث سعى المؤلف إلى تقديم صورة مشرقة عن فترة ولاية الباشا، مستعينًا بنمط المديح الذي كان شائعًا في الكتابات التاريخية لتلك الفترة، فقد اهتم ابن الطيب في مؤلفه بابراز كل كبيرة وصغيرة من اعمال بهرام باشا العسكرية والادارية والمالية مع احاطتها بهالة من المبالغة، ونلاحظ انه يكرر عبارة تقليدية لوصف كل نصر يحرزه بهرام باشا، على انه من اعماله وفتوحاته الخاصة، التي لم يسبقها إليها أحد. (ابن المطيب، ص. 25أ، ب).

أما اسلوبه، فيغلب عليه السجع والعبارات اللفظية مع ذكر ابيات من الشعر، الى جانب الاستشهاد ببعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، كما يُبرز أسلوب ابن المطيب توجهًا تعليميًا، حيث أشار إلى أنه قصد "التقريب على الجماعة الطلاب"، مما يعكس اهتمامه بجعل كتابه أداة مفيدة للمتعلمين. هذا الجانب يشير إلى رؤيته للدور الاجتماعي للمؤرخ، ليس فقط كموثق للأحداث، بل كناقل للمعرفة ومساهم في التعليم.

وخلاصة القول، يعتبر ابن المطيب من المؤرخين الواضحين في تعاطفهم مع العثمانيين، ومن الذين تولوا الكتابة عن أحداث فترة وال معين او سلطان بذاته لقاء أجر أو هدية او للحصول على وظيفة من وظائف الدولة. كما يعد مؤلفه من الكتب ذات الحجم الصغير، فهو يقع في 57 ورقة من القطع الصغير.

3- مؤلف عبد الله بن صلاح بن داود بن داعر " الفتوحات المرادية في الجهات اليمانية"، (ت1007هجري/ 1598 م). (مخطوط توجد منه نسخه في مكتبة راغب باشا باستنامبول تحت رقم (979)، ويوجد عنها نسخه مصوره في مكتبة الجامعة الأردنية تحمل رقم (155))

لا نملك معلومات وافية عن مولد المؤرخ ابن المطيب أو وفاته، كما لا نعرف موطنه الأصلي أو مكان ولادته ونشأته الأولى، كذلك، لم يشر ابن داعر إلى سيرته كما فعل بعض معاصريه، وكل ما نستخلصه من كتابه هو اسمه الكامل عبد القهار بن صلاح بن داود بن علي بن داعر، وبعض الإشارات عن الأسباب التي دفعته لتأليف كتابه والفترة التي قضاها في اليمن. يبدو أنه نشأ في بيئة علمية، وذكر في مقدمة كتابه شغفه منذ طفولته بمعرفة أخبار الأولين وقراءة كتب التاريخ، ما دفعه إلى الاطلاع على العديد منها في وقت مبكر. هذا الاهتمام الواسع بتاريخ البلدان وأحوالها شجعه على التجول وزيارتها، حيث زار مصر والحجاز، وعندما وصل إلى مكة، جذبه ما سمعه وقرأه عن اليمن من حيث ثرواته الطبيعية وفضائله (مخطوط ابن داعر، الفتوحات المراديه، ص1. أ، ب؛ سالم، 1971، ص. 39)، وبزيـارة هذه البلدان لمشاهدة آثارها واحوال سكانهـا بنفسـه فيقول: " ... فلما احطت بهذه الامور المحكية، وتلقيتها من أفواه الرجال، وبحثت عنها في معادنها من الكتب التاريخية ... أردت مشاهدة

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

ما أمكن مشاهدته بالعيان، ليكون اثبت لمستقر المواد العلمية، فأخذت في التنقل من اقطار تلك الاقاليم تارة في السفاين البحرية وطورا في المفاوز البرية.. " (مخطوط ابن داعر، الفتوحات المراديه، ص2أ، 2ب).

ونرى ان ابن داعر يذكر في مقدمة مؤلفه الدافع وراء تأليفه ، فقد ذكر كثيرا أنه اراد بكتابة مؤلفه تلك الفترة خدمة الدولة العثمانية وتسجيل اعمال السلطان مراد الثالث (مخطوط ابن داعر، الفتوحات المراديه، ص. 2ب) (1546– 1595)، وعبر عن ذلك صراحة بقوله: " فتلك دولة هي اتم ملكا في ساير الامم ، واهلها اثبت اكابر اهل الارض في الملك ... وسميته الفتوحات المراديه في الجهات اليمانيه، خدمت به سدة سلطان سلاطين الزمان ... وخاقان خواقين العصر والاوان ... مالك البرين والبحرين مولانا السلطان مراد خان بن السلطان سليم خان ...". (مخطوط ابن داعر، ص. 3أ)

في مقدمة كتابه، يوضح ابن داعر المنهجية التي اتبعها في عرض الأحداث التاريخية، حيث يتبين من خلال قراءة نصه أنه جمع بين أسلوبين في التصنيف: الأول يعتمد على تقسيم الأحداث وفقًا للموضوعات، والثاني يعتمد على التسلسل الزمني أو الحوليات. ويشير ابن داعر إلى ذلك بقوله: "وقد رتبت هذا الكتاب على خمس مقدمات وثلاثة عشر بابًا، وذلك خلال عدة سنوات من ولاية مولانا الوزير حسن باشا – أبقاه الله – حتى سنة وضع هذا التاريخ الشريف وخاتمته." (مخطوط ابن داعر، ص.3أ، 3ب).

أما بالنسبة للمقدمات الخمس والفصول التي تضمنتها، فقد خصصها لذكر حكام اليمن منذ عهد آدم عليه السلام وحتى فترة حكم من تولى اليمن نيابة عن السلطان مراد – نصره الله –. هذا الأسلوب في الترتيب يعكس حرص ابن داعر على تقديم رؤية شاملة ومنظمة للتاريخ، حيث يجمع بين العمق الموضوعي والتسلسل الزمني، مما يسهل على القارئ تتبع الأحداث وفهمها في إطارها التاريخي والموضوعي. " (مخطوط ابن داعر، ص. 3أ، 3ب).

لقد خصص ابن داعر المقدمة الاولى، " لذكر خلافة آدم أبي البشر عليه السلام ثم خلافة بنيه من بعده" (مخطوط ابن داعر، الفتوحات المراديه، ص. 4ب)، اما المقدمة الثانية، تناولت ذكر انتشار أولاد نوح في الارض ثم ذكر من وصل منهم الى اليمن، ثم ملوك اليمن الاقدمين حتى ظهور الدعوة المحمدية. (مخطوط ابن داعر، ص6أ) والمقدمة الثالثة تبحث في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم بشكل مفصل، ثم ذكر الخلفاء الراشدين وخلفاء بني امية،(مخطوط ابن داعر ، ص.31ب) بينما تبحث المقدمة الرابعة في ذكر الخلفاء العباسين ومن جاء بعدهم حتى دخول اليمن تحت السيطرة العثمانية (مخطوط ابن داعر، ص. 54 ب)، اما المقدمة الخامسة فهي خاصة بنشأة الدولة العثمانية، فذكر سلاطينها الواحد بعد الآخر حتى نهاية السلطان سليم الثاني(مخطوط ابن داعر ، ص201 ب)، فهذا يعد القسم الاول من المؤلف، أما القسم الثاني من المؤلف خصصه ابن داعر للحديث عن عهد السلطان مراد الثالث والوزير حسن باشا بشكل عام.

كما احتوى مؤلف ابن داعر على بعض المعلومات الاقتصادية والاجتماعية فقد اشار مثلا الى وقوع قحط بأرض اليمن في سنة 914هجري/1508م (مخطوط ابن داعر، الفتوحات المراديه، ص25 ب)، وكذلك وقوع زلازل في مدنية زبيد في (915 هجري/ 1509م .916 هجري/ 1510م). (مخطوط ابن داعر ص25 ب).

وكان ابن داعر أحيانا يقوم بتحليل بعض الاحداث وتفسيرها، فمن ذلك مثلا: فهو يذكر ان سبب تصرفات الولاة العثمانين السابقين في اليمن هي التي دفعت الأهالي الى الثورة (مخطوط ابن داعر، ص424 ب)، ونجد رغم تحيزه الواضح للدولة العثمانية انه ينتقد تصرفاتهم.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

أما أسلوبه في كتابة مؤلفه، فقد اتسم بالسجع فعلى ما يبدو لإظهار قدرته على الكتابة، إضافة إلى ذلك انه كان دقيقا في تقسيمه له، فقد قسم مقدماته وابوابه الى فصول، وكان كل فصل منها صغيراً ومحدودًا، يتضمن موضوعًا معينًا، أو حادثة بذاتها.

وأخيراً يعتبر مؤلف ابن داعر من اهم المؤلفات التاريخية التي تناولت تاريخ اليمن منذ القدم حتى أوائل القرن السابع عشر ميلادي، إذ جمع فيه كل ما كتبه الاقدمون عن اليمن، الى جانب ذلك يعد مرجعًا أساسياً للمهتمين بدراسة اليمن في الفترة العثمانية وخصوصا في ولاية حسن باشا الوزير (1604/1580) *

والسلطان العثماني مراد الثالث فقد أنهى ابن داعر مؤلفه بوفاة السلطان مراد الثالث، بقوله:" وكان الفراغ من تأليف هذا التاريخ في اليوم الرابع والعشرين من شهر المحرم الحرام سنة عشر من بعد الالف" (مخطوط ابن داعر، ص430 ب).

٤ – مؤلف عبد الصمد بن اسماعيل الموزعي (وفاة والده 1022هجري/1613م)، "الاحسان في دخول اليمن تحت ظل آل عثمان". (عبد الصمد بن اسماعيل الموزعي، الاحسان في دخول اليمن تحت ظل آل عثمان، (مخطوط)، يوجد عنه مصورة في مكتبة الجامعة الأردنية تحمل رقم (220)، تحقيق سيام زيدان، الجامعة الأردنية، 1979م)

إن تاريخ ولادة ووفاة الموزعي ليست معروفة، فالمعروف لدينا هو تاريخ وفاة والده (1022هجري/ 1613م). تعود شهرة المؤرخ المعروف بالموزعي إلى ارتباطه بمدينة موزع التهامية، الواقعة جنوب زبيد وغرب ميناء المخا. مع ذلك، كان موطن إقامته هو وأسرته في مدينة تعز، كما أشار في كتابه عند ذكر والده، حيث وصفه بـ"نائب الشريعة في تعز". أضاف أن والده كان من أبرز العلماء والمربين، شغل التدريس في الجامع المظفري والمدرسة الطاهرية، إضافة إلى منصب النيابة الشرعية لنحو خمسة وأربعين عامًا. بعد وفاته، تولى المؤرخ نفسه وظيفة التدريس والنيابة الشرعية، مما يؤكد استقراره في تعز وارتباطه الوثيق بمؤسساتها الدينية والعلمية. (عبد الصمد بن اسماعيل الموزعي، الإحسان في دخول اليمن تحت ظل آل عثمان، (مخطوط)، يوجد عنه مصورة في مكتبة الجامعة الأردنية تحمل رقم (220)، تحقيق سيام زيدان، الجامعة الأردنية، 1979م).

بدأ الموزعي مؤلفه بمقدمة عامة عن بني عثمان، ذاكراً أسماء السلاطين وتاريخ ميلاد كل منهم، وينتقل الموزعي بعد ذلك الى الحديث عن الفتح العثماني لليمن معتبراً أن العثمانيين محررين ومنقذين أهل اليمن من الاختلاف والفوضى ابتداء، ومن الزيديه والبرتغاليين أيضاً، ويرى الموزعي ان هناك اربعة قوى تصارعت فيما بينها واثرت على احداث اليمن وهي:

القوة الزيديه (الموزعي، ص6 ب): نسبه الى زيد بن على بن الحسين بن على بن ابي طالب، وزيد هذا خرج على هشام بن عبد الملك سنة (121 هجري /738م)، وقتل سنة (122هجري/739م)، وقام ابنه بالثورة بعده، وتتابعت ثورات الزيديين فيما بعد حتى كونوا دولة طبرستان (250 هجري/ 862م –424هجري/ 1032م)، واسس الهادي الى الحق ابن القاسم الرسي دولتهم في اليمن عندما هاجر الى اليمن وبويع بالإمامة سنة (284هجري /897م) واستقر في صعده اقصى شمال اليمن. (الزيدية، ص. 49)

بنو طاهر: (850 هجري /1446 م .954 هجري/ 1538م)، وهم اتباع المذهب السني الشافعي، ويعتبر عامر بن طاهر بن معوضة (870 هجري/1465م)، المؤسس الفعلي لدولتهم في زبيد (الموزعي، ص.8أ).

المماليك: الذين يسميهم الموزعي كغيره من المؤرخين المعاصرين له (اللوند): وهي القوة التي ارسلها السلطان المملوكي قانصوه الغوري (920هجري / 1515م)، من مصر لدفع الخطر البرتغالي عن سواحل الجزيرة العربية الجنوبية.(الموزعي، ص.8أ)

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

البرتغاليون (الموزعي، ص.8أ): يشير المؤرخ الموزعي إلى البرتغاليين، الذين يسميهم كما فعل غيره من معاصريه "البرتغال" و"الإفرنج"، موضحًا أن هؤلاء وصلوا إلى الهند عبر طريق رأس الرجاء الصالح في عام 904 هـ/1498 م. في سياق تحليله لدخول العثمانيين إلى اليمن، يركز الموزعي على عدة عوامل متداخلة كانت وراء هذا التدخل. أولاً، يشير إلى الأوضاع المتدهورة في اليمن نتيجة صراعات القوى المحلية، مثل الزيديين والمماليك والطاهريين، التي أدت إلى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار. ثانيًا، يعزو التدخل إلى تهديد البرتغاليين للهند وسواحل الجزيرة العربية الجنوبية، وهو ما مثّل تحديًا استراتيجيًا خطيرًا.

من ناحية أخرى، يذكر الموزعي أن السلطان سليمان القانوني (تولّى السلطنة: 926هـ/1520م – توفّي: 974هـ/1566م) تلقى طلبات استغاثة من بهادور شاه، سلطان كجرات في الهند، ضد البرتغاليين، وكذلك من السلطان عامر الطاهري، الذي طلب الدعم العثماني في مواجهته للإمام الزيدي. كما يقدم سببًا إضافيًا يعتبره بالغ الأهمية، وهو انتصار العثمانيين لمذهبهم الرسمي، المذهب السني، الذي كان سائداً في المناطق الجنوبية والساحلية من اليمن، في مواجهة الطوائف الزيدية (الموزعي، ص.8أ). هذه العوامل مجتمعة، وفق تحليل الموزعي، دفعت العثمانيين إلى التدخل في اليمن لضمان استقرار المنطقة وحماية مصالحهم الاستراتيجية والدينية.

أما مصادر معلوماته فقد كانت متعددة، فأخذ معلوماته عن الفترة التي سبقت عهده، وعهد ابيه عن طريق السماع (الرواة)، ومقدمة كتابه أخذها من كتاب " الاعلام باعلام بيت الله الحرام " للنهروالي. ومن مصادره في مؤلفه سجلات محكمة تعز الشرعية، وقد سجل لنا منها، المنشآت العمرانية، التي انشأها االولاة والامراء في تعز ونواحيها، ثم ما اوقفه اولئك على هذه المنشآت، لضمان استمرارية وجود الدخل الكافي للصرف عليها وعلى القائمين عليها، مثل الاوقاف التي اوقفها محمود باشا على ضريح الهزاز بن عمر، وضريح أحمد السندي في تعز (الموزعي، ص.13أ)، والاراضي والبيوت والبساتين التي اشتراها سنان باشا واوقفها على قبر حسين امير تعز في عهد والده حسن باشا سنه (1002 هجري/1593م). وسجل الموزعي نوعاً آخر من الوقفيات، وهي التي اوقفها بعض الولاة او الامراء لصالح الفقراء، والمساكين أو المشتغلين في المساجد واماكن شعائر الدين (الموزعي، ص.25أ)، واشترى مراد باشا اراضي في البلاد وجعل وارد غلاتها لأجل إقامة (شعائر الدين) وما فضل منها، لإطعام من وفد تعز من الناس. وسجل لنا الموزعي أيضاً نوعاً ثالثاً من سجلات الشرعية وهي المكافأة (البراءة) ويكتبها الموزعي (البراه) التي قدمها عثمان باشا (976هـ/ 1568م) لأهل تعز عندما وقفوا لجانبه ضد الزيديين، وأخرجوهم من المدينة، فكافأهم بأن اعتبرهم من بيوت السلطنة" ... ليس عليهم بدعة ولا مضرة ولا ضيقة" (الموزعي، ص.17ب).

لقد ضمن الموزعي مؤلفه بتفصلات واسعة عن اهتمام الولاة والأمراء بعمران المدنية، ويظهر هذا الاهتمام في المنشأت العمرانية المختلف التي بناها اولئك في تعز من مساجد وقصور وتكايا ومآذن وسماسر (الفنادق) وغيرها. ومن بين المساجد التي بناها الولاة والأمراء في تعز مسجد الحوض الإشرف الذي بناه محمود باشا (968هـ/1560م)، أمير تعز في عهد الوالي حسن باشا في نهايه القرن العاشر الهجري (الموزعي، ص.28ب).

وسجل لنا الموزعي أيضاً بناء ثلاث سماسر، إحداها بناها علي أمير تعز في عهد مراد باشا (986هـ/ 1078م)، شرق المدينة، والثانية بناها مراد باشا شرقي سوق الملح في تعز، والثالثة بناها سنان باشا، وأوقفت عليها أوقافاً كثيرة (الموزعي، ص.25ب).

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

كما يذكر الموزعي، مدى اهتمام الولاة والأمراء، بشق الطرق وإصلاح السبل وبناء المدرجات للأحياء الشعبية في تعز وحفروا كذلك الآبـار ومسـالك المياه وأوصلوها إلى أحياء المدينة، مثلما فعل مـراد باشا حيث حفر بئراً وجعلها سبيلاً في المدينة (الموزعي، ص.28ب). سلك الموزعي طريقة الحوليات في تأريخه للحوادث، إذ يبدأ حوادث العام بقوله:" وفي عام كذا ...". وأما أسلوبه في كتابة مؤلفه، فقد غلب عليه الاسلوب القصصي المسجوع، وهي سنة معاصريه من الكتاب والمؤرخين.

وأخيراً يمكننا اعتبار كتاب الموزعي من أبرز المصادر التاريخية التي تسلط الضوء على اليمن خلال فترة الحكم العثماني الأولى (1538–1635م)، إذ يقدم رؤية شاملة للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها المنطقة. من خلال تحليله لتدخل العثمانيين، يبرز الموزعي العوامل الدينية والسياسية التي دفعت السلطان سليمان القانوني لدعم المناطق الجنوبية السنية في مواجهة الطوائف الزيدية، إضافة إلى استجابته لطلبات الاستغاثة من حكام الهند واليمن لمواجهة التهديد البرتغالي. هذه الرؤية تعكس فهم المؤرخ للتشابك بين المصالح الإقليمية والدينية في سياسات العثمانيين.

5- أحمد بن يوسف فيروز (مطالع النيران فى تاريخ اليمن) (صالحية، محمد عيسى، "رسالة في تاريخ اليمن: مطالع النيران لأحمد بن يوسف بن محمد بن فيروز، من مؤرخي القرن العاشر الهجري، "مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية – الإصدارات الخاصة ع 13 (1984): 3 –1).

أحمد بن يوسف هو مؤرخ يمني عاصر الفتح العثماني لليمن الذي بدأ في عام 1538م، وهو الحدث الذي أرخ له في كتاباته. تشير المخطوطة إلى أنه عاش حتى عام 1565م، وهي السنة التي توقف فيها تسجيل تاريخه، مما يوحي بأن هذه السنة قد تكون تاريخ وفاته أو توقف نشاطه التأريخي. من خلال كتاباته، يمكن استنتاج أن أحمد بن يوسف كان سني المذهب، وقد يكون من رجال الدين أو شخصية متدينة، حيث يظهر في نصوصه اهتمام بالشؤون الدينية والشرعية. كما تشير المخطوطة إلى أنه كان من أمالي وسط الهضبة اليمنية، وهي منطقة جغرافية تتميز بموقعها الاستراتيجي وتأثيرها الثقافي والديني في اليمن. يمكن إضافة أن الفترة التي عاش فيها أحمد بن يوسف كانت فترة تحولات كبرى في اليمن، حيث شهدت البلاد صراعات سياسية ودينية بين القوى المحلية والقوى الخارجية، خاصة مع دخول العثمانيين الذين سيطروا على مناطق واسعة من اليمن. وقد يكون أحمد بن يوسف قد لعب دورًا في توثيق هذه الأحداث من منظور سني، مما يجعله مصدرًا مهمًا لفهـم التاريخ اليمني فـي تلك الفترة. (سالم، 1971، ص. 49).

أسلوب الفيروزي في مطالع النيران يتميز بجمعه بين الاستشهاد بالنصوص الدينية والتاريخية من جهة، واعتماد السرد القصصي والتحليل السياسي من جهة أخرى. فقد أكثر المؤرخ من الاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأقوال المأثورة والأشعار، مستهدفًا بذلك التنبيه إلى القيم الأخلاقية للحكم، مثل العدل والحكمة والشورى، وأهمية حسن معاملة الرعية. ومع ذلك، فإن هذا الإكثار يعكس أيضًا سعة ثقافته واطلاعه على معارف عصره، مما عزز قدرته على تحليل الأحداث وروايتها بأسلوب يجمع بين التوثيق والتأمل.

لم يتقيد الفيروزي بأسلوب واحد في تأريخه، إذ استخدم أسلوب الحوليات في تسجيل بعض الأحداث، حيث وثّقها باليوم والشهر والسنة، كما يظهر في بعض أوراق مخطوطه. ورغم أن كتابه صغير الحجم ومختصر، إلا أنه يتميز بدقة في نقل الأحداث، مع تجنب الإسهاب الذي اتسمت به كتابات بعض معاصريه. ويبدو أن الفيروزي كان من أكثر المؤرخين اعتدالًا وموضوعية في زمنه، حيث أظهر إنصافًا حتى عند الحديث عن الخصوم السياسيين، مثل الأئمة الزيديين، الذين أشار إليهم بألقابهم المعروفة،

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

مستخدمًا لقب السيد أو السادة قبل أسمائهم. (صالحية، 1984م، ص. 50, 51، 59، 60) وحتى في انتقاده للإمام شرف الدين، لم يستخدم أسلوب الشتائم، بل ركّز على تقصيره الإداري وتأثير ذلك على ضعف الحكم الزيدي أمام العثمانيين. كما أنه قدّم تحليلًا دقيقًا لنجاح العثمانيين في السيطرة على اليمن، موضحًا دور النزاعات الداخلية بين أبناء شرف الدين في تسهيل تقدم القوات العثمانية. (صالحية، 1984م، ص. 53–54) أما فيما يتعلق بأسلوبه السردي، فقد مال الفيروزي إلى السرد القصصي، وهو أحد الأساليب التي برزت لدى المؤرخين المسلمين. كما أظهر ميلًا واضحًا إلى الوعظ والإرشاد، مستخدمًا التاريخ كوسيلة للعبرة والاعتبار، حيث أكثر من تحليل الأحداث والتعليق عليها، مستشهدًا بالنصوص الدينية، بل وكان يتوقف أحيانًا عن السرد التاريخي ليسرد قصصًا عن الأنبياء والصالحين، بهدف تعزيز المفاهيم التي يريد توضيحها. بعض هذه القصص كانت تستغرق عدة صفحات، مما يبرز طابعًا تربويًا في عمله. (صالحية، 1984م، ص. 53، 54، 90، 98، 100، 104).

منهج الفيروزي في ترتيب الأحداث اعتمد على تسلسل الولاة، مع الحرص على التوقيت الدقيق وتسجيل التواريخ، إلا أنه لم يخرج عن أسلوبه العام القائم على السرد القصصي. وإلى جانب اعتداله وموضوعيته، اتسم بالدقة والحذر في جمع الأخبار، مما يجعل القارئ لكتابه يشعر بأنه كان واعيًا بالظروف السياسية المحيطة به، وحريصًا على انتقاء المعلومات التي يوردها. هذه الدقة جعلت البعض يعتقد بأنه كان زيديًا، رغم أنه كان يميل إلى ممالأة العثمانيين، ربما لاعتبارات سياسية.

يعد مطالع النيران نموذجًا للتاريخ المحلي، إذ ركّز على اليمن دون محاولة ربط الأحداث بالسياق العثماني العام. لم يدرس الفيروزي تأثير التطورات في إسطنبول أو مصر أو الحجاز على اليمن، بل تكاد تكون روايته مقتصرة على حدود اليمن، لولا بعض الإشارات المتفرقة إلى السلطان العثماني. كما أن محاولاته في توثيق مصادره كانت محدودة، رغم أنه في بعض المواضع أشار إلى أنه ينقل عن أشخاص يثق بهم، (صالحية، 1984م، ص. 87) مما يعكس وعيًا بأهمية الرواية الشفهية في نقل الأحداث.

بالمجمل، يتسم أسلوب الفيروزي في مطالع النيران بالجمع بين الموضوعية في الطرح، والسرد القصصي، والوعظ والإرشاد، مع التزام بالدقة في نقل المعلومات، مما يجعله مصدرًا مهمًا لفهم التطورات السياسية في اليمن خلال تلك الفترة.

يتّسم أسلوب المؤرخ في تناوله للدولة العثمانية بالمبالغة في تمجيد ولاتها، إذ يضفي عليهم ألقابًا تتجاوز طابعها الرسمي، فيصف الباشا بـ"شهير عظيم خطير"، أو "الأمير الكبير، الباشا العظيم الخطير العادل ازدمر"(صالحية، 1984م، ص. 57–58، 66)، بينما يمنح السلاطين ألقابًا فخمة مثل "مولانا السلطان الأعظم، خادم الحرمين الشريفين(صالحية، 1984م، ص. 58، 64، 72)، ملك اليمنيين، المتيقن، الخاقان المكرم، مالك ملوك العرب والعجم".(صالحية، 1984م، ص. 61) هذه الصياغة تكشف انحيازه الشديد للعثمانيين، وهو انحياز لا ينسجم بالضرورة مع موقف كثير من المؤرخين اليمنيين، الذين نظروا إلى الوجود العثماني باعتباره احتلالًا أفضى إلى مقاومة قادها الإمام شرف الدين وابنه المطهر.

يتجلى هذا الانحياز بشكل أوضح عند تصويره للأحداث الدامية، إذ يسعى إلى تخفيف وطأة الجرائم التي ارتكبها الولاة العثمانيون. (صالحية، 1984م، ص. 98) فعندما أباح ازدمر باشا لجيشه نهب صنعاء وقتل أهلها لثلاثة أيام، يصوره المؤرخ وكأنه نادم، إذ بعد ساعة واحدة فقط "ألقى الله في قلبه الرحمة والرأفة"(صالحية، 1984م، ص. 60)، فخرج يصرخ في الشوارع، واضعًا منديلاً حول عنقه، يأمر بوقف سفك الدماء، وكأن الفوضى التي أطلق عنانها لم تكن سوى خطأ عابر تداركه الوالي

العثماني بحسّه الإنساني. غير أن هذا التصوير يتعارض مع الروايات المحلية التي تؤكد أن النهب استمر كامل المدة، وأن الوالي لم يحرك ساكنًا إلا بعدما نال العسكر مرادهم. (صالحية، 1984م، ص. 57–60)

ويبلغ هذا التحيز ذروته عند تناوله لسيرة محمود باشا، الذي عُرف بغدره وظلمه إلى حد أنّ أهل اليمن ضربوا به الأمثال، فقالوا عن الغدر إنه "ممحوديّ"، في إشارة إلى خيانته لعلي النظاري، التي بقيت وصمة عار في التاريخ اليمني. ورغم ذلك، يقدم لنا المؤرخ صورة مغايرة تمامًا، إذ يجعل من قدوم محمود باشا بركة على اليمن، وينسب إليه إصلاح أمور الرعية، محمّلًا الضحية مسؤولية ما جرى له، في تجاهل واضح للحقائق المتداولة عن بطش هذا الوالي.

لكن رغم هذا الانحياز السياسي، يبرز المؤرخ اهتمامًا بالمجتمع اليمني وأحواله الاقتصادية، على غرار مؤرخي المدرسة الإسلامية الذين لم يقتصروا على تسجيل الحوادث السياسية، بل تناولوا أيضًا الجوانب العمرانية والاجتماعية (صالحية، 1984م، ص. 81، 100–101، 103–104). في هذا السياق، يقدّم وصفًا دقيقًا لمجاعة 961–962هـ، حين اجتاح الجراد اليمن فأتى على محاصيله، فاضطر الناس إلى أكل الأشجار، ومات الآلاف جوعًا ووباءً، حتى بات النعش الواحد يحمل أربعة أو خمسة رجال دفعة واحدة. (صالحية، 1984م، ص. 90–91) يتميّز هذا السرد بأسلوب بسيط لكنه مؤثر، إذ ينقل المعاناة بلغة قريبة من وجدان القارئ، دون أن يغفل عن الإطار الديني الذي يضفي عليه طابع العبرة والاتعاظ، وهو نهج شائع بين المؤرخين المسلمين الذين رأوا في التاريخ مجالًا للاعتبار أكثر منه مجرد تسجيل للأحداث.

ومن جانب اخر، يبرز الفيروزي أيضًا الدمار الذي أحدثه العسكر العثماني، إذ اجتمع بعض أفراد لوندة العسكر واتفقوا على قتله، معلنين تمرّدهم عليه في قلب مدينة صنعاء. تحالفوا وتعاهدوا على تنفيذ خطتهم، فأغلقوا أبواب المدينة، وهاجموا منازل عدد من أمراء السناجق البارزين، ونهبوها، كما أقدموا على قتل أحد الأمراء في ديوانه. وأمام هذا الوضع، عانى الأمير أمرزة من ضغوط شديدة، لكنه حظي بدعم أعيان صنعاء وكبار شخصياتها، الذين شدّوا من أزره وقووا عزيمته. إثر ذلك، خرج الأمير أمرزة إلى الميدان الواقع أسفل قصر صنعاء، حيث رفع السناجق ونشر الرايات السلطانية. (صالحية، 1984م، ص. 99).

أما في تناوله لتاريخ الزيديين، وعلى الرغم من ولائه الواضح للعثمانيين، فقد حاول المؤرخ التزام جانب من الحياد عند حديثه عن الإمام شرف الدين وابنه المطهر. فهو لم يتجاهل إنجازاتهما وما قدماه للأمة، لكنه في الوقت ذاته لم يغفل عن توجيه النقد لهما، خاصة فيما يتعلق بإهمالهما للرعية في بعض الفترات. ومن اللافت أن موقفه تجاه الزيديين جاء متذبذبًا، إذ تراوح بين المدح والذم، فأحيانًا يظهرهم كقادة مصلحين حملوا راية الدفاع عن اليمن، وفي أحيان أخرى يوجه إليهم اللوم بسبب بعض السياسات التي يرى أنها أضرت بالرعية. هذه الازدواجية تعكس محاولته إيجاد توازن بين الانحياز للسلطة العثمانية وبين تقديم رواية تحفظ له قدرًا من الموضوعية عند الحديث عن القوى المحلية المنافسة. (صالحية، 1984م، ص. 81، 88–89).

يتضح إذًا أن المؤرخ، رغم قدرته على تصوير الأحداث الاجتماعية والاقتصادية بدقة، وقع في فخ الانحياز السياسي عند حديثه عن العثمانيين، حيث بالغ في تمجيدهم وتبرير أعمالهم، في مقابل تقديم رؤية متذبذبة تجاه الزيديين، بين الاعتراف بمكانتهم وانتقاد سياساتهم. وهذا يعكس كيف أن التأريخ في تلك الفترة لم يكن مجرد نقل للأحداث، بل كان أداة لصياغة صورة سياسية تتناسب مع هوى المؤرخ ومصالح القوى التي يكتب عنها.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

6- مؤلف شرف بن عبد المحسن البركاتي،" الرحلة اليمانية" (البركاتي، 1384هـ/1964-1965م)

الشريف شرف البركاتي، الذي يعود نسبه إلى جده الشريف بركات الثالث بن محمد، كان من كبار الأشراف في إمارة الشريف حسين بن علي على مكة المكرمة، حيث برز كعلمٍ من أعلامهم وصاحب نفوذ واسع بينهم. (البركاتي، 1384هـ/1964-1965م، ص. 10) وُلِد عام 1283هـ/1864م تقريبًا في قرية أبو عروة، ونشأ في كنف والده عبد المحسن، أمير وادي مر الظهران، المعروف اليوم بوادي فاطمة. تلقى تعليمه وفق الأسلوب التقليدي السائد آنذاك، حيث التحق بكتّاب القرية في مسجد جده حازم بن غالب البركاتي، ثم تابع تحصيله في حلقات العلم بالمسجد الحرام في مكة المكرمة. (البسام، 1419هـ، ص. 123).

عُيّن الشريف شرف البركاتي قائم مقام لإمارة مكة المكرمة في 10 محرم 1335هـ/12 نوفمبر 1916م، خلال عهد الشريف حسين بن علي الهاشمي. وقد شهد له الشيخ محمد نصيف بالنزاهة والحرص على إقامة العدل، إذ كان يقضي بين الناس من أهل البادية في قصر الإمارة، ولا يُصدر حكمًا إلا بحضور أحد علماء مكة للفتوى، لضمان توافق الأحكام مع الشريعة الإسلامية. (جريدة القبلة، العدد 240، 10 محرم 1335هـ / 5 نوفمبر 1916م؛ جريدة القبلة، العدد 940، 20 رمضان 1335هـ / 9 يوليو 1917م).

لاحقًا، في 29 محرم 1337هـ، تقلد منصب "معتمد" في الوكالة العربية الهاشمية بالقاهرة. (جريدة القبلة، العدد 390؛ الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، ج 5، ص 485؛ مملكة الحجاز، ص 79).

من أبرز أعماله كتاب "الرحلة اليمانية لصاحب الدولة أمير مكة المكرمة الشريف حسين باشا وأعماله في محاربة الإدريسي"، الذي نُشر عام 1912م. يُوثق الكتاب رحلة الشريف حسين بن علي إلى اليمن لمواجهة ثورة الإدريسي، ويقدم وصفًا جغرافيًا للبلاد العربية وقبائلها.

تميّز أسلوب البركاتي بالدقة والتفصيل، حيث اعتمد في كتاباته على المشاهدة المباشرة والبحث الميداني، مما أضفى على أعماله مصداقية عالية وجعلها ذات قيمة علمية كبيرة. لم يقتصر اهتمامه على تدوين الأحداث التاريخية فحسب، بل أولى عناية خاصة بتوثيق العادات والتقاليد وأساليب الحياة اليومية، ما جعل كتاباته ثرية بالمعلومات الإثنوغرافية التي تُعين الباحثين في دراسة المجتمعات المحلية وتحولاتها عبر الزمن.

إلى جانب ذلك، عُرف البركاتي بقدرته على ربط الوقائع التاريخية بسياقاتها الجغرافية والاجتماعية، حيث سعى إلى تقديم صورة متكاملة تعكس ديناميكيات التفاعل بين السكان والسلطة العثمانية. كما أن أسلوبه التحليلي واتساع مصادره جعلا أعماله مراجع أساسية للدارسين المهتمين بتاريخ الجزيرة العربية خلال الحقبة العثمانية، خاصة في ما يتعلق بعلاقات القبائل بالسلطة العثمانية والأوضاع السياسية والاقتصادية للمنطقة في تلك الفترة.

لا يمكن ان نعد مؤلف شرف بن عبد المحسن البركاتي " الرحلة اليمانية " من المؤلفات المنحازة للدولة العثمانية، نظراً لانه غير يمني الأصل، كما ان المؤلف عبارة عن رحلة يصف فيها المناطق التي كان يمر بها. ومن ذلك على سبيل المثال: قدم وصفا للجبال والاودية والمزروعات التي مر بها، ومن الاماكـن التي وصفها وصفا يدل على خصبها وادي تربة قال ان فيه نهرا كبيرا، وعـد النخيـل في قراه أكثر مـن مئتي ألـف نخلـة وفيـه بسـاتيـن المـوز والليمـون والعنـب وغيـر ذلـك. (البركاتي، 1384هـ، ص. 58).

وصف في مؤلفه كذلك، الحرب التي قامت بين الجيش العثماني بقيادة الشريف حسين بن على وبين السيد محمد بن علي الادريسي وقبائل بلاد عسير، ويرى المؤلف ان الثورة التي قام بها الادريسي على الدولة العثمانية بأنها فتنة، ويذكر ايضا ان القبائل التى شاركت الى جانب الادريسي في محاربته للدولة العثمانية قد غرر بها، وان للدول الاجنبية كإيطاليا وغيرها كان لها دور في هذا، وذلك ان السلاح والامدادات كانت تأتي له من هذه الدول عن طريق الموانئ الأجنبية، حيث يقوم الاجانب بتحريض هؤلاء ضد الدولة العثمانية لما يحملوه في نفوسهم من حقد وكراهية اتجاه هذه الدولة، ويعتبر البركاتي بأن الادريسي مارق عن الدين وذلك لتأليبه القبائل ضد الدولة العثماني.

يُظهر وصف قامت بين الجيش العثماني وبين السيد محمد بن علي الادريسي انحيازًا واضحًا للسلطة العثمانية، حيث يعكس رؤية المؤلف التي تتبنى الخطاب الرسمي للدولة العثمانية في تصوير حركات التمرد ضدها بوصفها "فتنًا" بدلاً من اعتبارها حركات مقاومة مشروعة. إن استخدامه لمفردات مثل "فتنة" و"المروق عن الدين" يكشف عن موقف أيديولوجي يسعى إلى نزع الشرعية الدينية والسياسية عن حركة السيد محمد بن علي الإدريسي، متجاهلًا السياقات المحلية التي أدت إلى نشوء هذه الحركة، والتي لم تكن مجرد صراع مذهبي أو سياسي، بل جاءت كردّ فعل على السياسات العثمانية في المنطقة.

كما يعكس الوصف توجّهًا تقليديًا شائعًا في المصادر العثمانية والمقرّبة من السلطة، حيث يتم تصوير القوى المحلية المعارضة باعتبارها جهات مغرّر بها أو أدوات في يد القوى الأجنبية، مما يتجاهل الدوافع الداخلية لهذه الحركات ويختزلها في تفسيرات خارجية. إن إلقاء اللوم على التدخل الأجنبي، مثل الإشارة إلى إيطاليا والموانئ الأجنبية، قد يكون فيه شيء من الواقعية نظرًا للمصالح الاستعمارية في المنطقة، إلا أن ذلك لا يُلغي حقيقة أن الإدريسي تمكّن من بناء نفوذ داخلي قائم على تحالفات محلية رافضة للسياسات العثمانية.

علاوة على ذلك، فإن تصوير الإدريسي كـ "مارق عن الدين" يعكس توظيفًا دينيًا للخطاب السياسي، حيث يُستخدم الدين كأداة لنزع الشرعية عن الخصوم السياسيين، وهي استراتيجية شائعة في الخطاب العثماني تجاه المعارضين المحليين. غير أن هذا الطرح يتجاهل حقيقة أن الإدريسي نفسه كان يستند إلى شرعية دينية من خلال موقعه كزعيم محلي يتمتع بدعم عدد من القبائل التي لم تكن ترى في الحكم العثماني تمثيلًا لمصالحها.

بالتالي، فإن هذا الوصف يفتقر إلى التوازن، حيث يُغفل وجهة نظر الإدريسي والقبائل التي دعمته، ويعتمد على السردية الرسمية التي تحاول تبرير فشل العثمانيين في احتواء المعارضة المحلية، بدلًا من تحليل أسباب الصراع بموضوعية تأخذ بعين الاعتبار العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدّت إلى اندلاع المواجهة.

المأخذ التي تؤخذ على المؤلف، ابرازه لمواقف الشريف حسين وانجاله والقوات المجتمعة تحت قيادته، مع ان هذه القوات لم تجمع الا بأموال الدولة العثمانية، إذ انه لولا مساعدة الجيش والاسطول العثماني لما استطاع الشريف حسين دخول عسير.

الخاتمة:

كشفت دراسة حركة التأليف التاريخي المؤيد للدولة العثمانية في اليمن خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر عن الدور المحوري للكتابات التاريخية في تشكيل صورة السلطة العثمانية وتبرير وجودها في المنطقة. فقد سعى المؤرخون المرتبطون بالسلطة العثمانية إلى إبراز إنجازات الدولة في فرض النظام، وإصلاح الإدارة، وتعزيز الأمن، متجاهلين في كثير من الأحيان المقاومة المحلية وسياسات الجباية التي أثارت استياء القبائل والسكان. وقد جاءت هذه الروايات التاريخية محمّلة برؤية رسمية،

حيث قدّمت الحكم العثماني بوصفه امتدادًا للخلافة الإسلامية، وركّزت على دور السلطنة في حماية البلاد من الفوضى والصراعات الداخلية، بينما صوّرت القوى المحلية المعارضة، وعلى رأسها الأئمة الزيديون، على أنهم متمردون يسعون إلى تقويض الاستقرار.

لم تكن هذه المصادر مجرد روايات محايدة للأحداث، بل كانت جزءًا من خطاب سلطوي يهدف إلى شرعنة الوجود العثماني في اليمن، مستخدمةً لغةً تبرز الدولة بوصفها الحامية للإسلام والمسؤولة عن نشر العدل والتنمية. في المقابل، تم تصوير القوى المحلية المعارضة، ولا سيما الأئمة الزيديين، على أنهم متمردون يسعون إلى زعزعة الاستقرار. وقد تجلّى هذا الخطاب في كتابات بعض المؤرخين العثمانيين الذين بالغوا في تصوير نجاحات الإدارة العثمانية في اليمن، مثل فرض الأمن وإقامة المشروعات العمرانية، في مقابل التقليل من أهمية المقاومة المحلية أو تصويرها على أنها مجرد حركات خارجة عن القانون.

ورغم أنّ هذه الانقسامات تبدو جزءًا من الماضي، إلا أنّ تأثيرها لا يزال حاضرًا في الدراسات الحديثة، حيث يجد الباحث نفسه أمام سرديات متناقضة تحتاج إلى تحليل نقدي يتجاوز الاصطفاف السياسي والمذهبي، ويبحث في طبيعة التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية التي أسهمت في تشكيل الأحداث. فإعادة قراءة هذه المصادر لا ينبغي أن تقتصر على تصنيفها وفقًا لانحيازاتها، بل يجب أن تتناول السياقات الفكرية والثقافية التي أسهمت في تشكيلها. ومن هنا، يصبح من الضروري اعتماد مقاربة نقدية تُخضع هذه الكتابات للتحليل، لا بهدف نفيها أو تبنيها، بل لفهم آليات إنتاجها وعلاقتها بالواقع التاريخي، مما يتيح لنا استيعابًا أعمق للتحولات السياسية والاجتماعية التي شهدها اليمن في ظل الحكم العثماني.

الشكر والتقدير:

يتقدم الباحث بالشكر والتقدير إلى الجامعة الأردنية على ما قدمته من دعم أسهم في إنجاز هذا البحث، والذي أُنجز خلال سنة التفرغ العلمي التي مُنحت له خلال العام الجامعي 2024/2023.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhss.v41i1

الوثائق:

الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (د.ت)، (485/5، 525)، مملكة الحجاز، ص79.

قائمة المصادر والمراجع:

ابن المطيب، محمد بن يحيى (د.ت)، بلوغ المرام في تاريخ مولانا بهرام، مخطوط.

البركاتي، شرف عبد المحسن(1384هـ)، *الرحلة اليمانية للشريف الحسين بن علي*، دار الوراق للنشر، بيروت.

البسام، عبد الله (1419هـ)، معجم *المؤلفين السعوديين*، دار العلوم، الرياض.

سالم، مصطفى (1971)، المؤرخون اليمنيون في العهد العثماني الأول (1528–1635م)، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مصر.

الزِّرِكْلِي، خير الدين، *الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء*، ج7، دار العلم للملايين، بيروت.

الزيديه، السياغي، الروض النفير شرح مجموع الفقه الكبير، ج1.

الحسني، عبد الحي فخر الدين(1999) ، نز*هة الخواطر*، دار الفكر، القاهرة.

صالحية، محمد عيسى، "رسالة في تاريخ اليمن: مطالع النيران لأحمد بن يوسف بن محمد بن فيروز، من مؤرخي القرن العاشر الهجري"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية– الإصدارات الخاصة، المجلد العاشر، العدد الثالث عشر، ص 3–136.

كحّالة، عمر رضا (د.ت)، معجم *المؤلفين*، ج12، بيروت.

الموزعي، عبد الصمد بن إسماعيل (1979)، الإحسان في دخول اليمن تحت ظل آل عثمان، تحقيق سيام زيدان، الجامعة الأردنية، عمان.

النهروالي، قطب الدين، 1967 (د.ت)، البرق اليماني في الفتح العثماني.

المراجع باللغه الإنجليزيه:

al-Ḥasanī: Nuzhat al-ḫawāṭir. 1999, Bd. I, S. 405a; Wüstenfeld: Die Chroniken der Stadt Mekka. 1857, Bd. III, S. VI.

Raḍī ad-Dīn Ibn al-Ḥanbali: Durr al-Ḥabab fī tārīḫ aʿyān Ḥalab. 1973, p. 439.

Avçin, M. (2017). Nihâlî'nin Fetih-Nâme-i Yemen İsimli Mesnevisi. *Uluslararası Sosyal Araştırmalar Dergisi, 10*(50), 16–24.

Buz, A. (2009). *Osmanlı Sadrazamları*. İstanbul: Neden Kitap.

Elsie, R. (2013). *A Biographical Dictionary of Albanian History*. London: I.B Tauris & Co. Ltd.

Kaçan Erdoğan, M. (2010). XVI. Yüzyılda Halep'te Bir Osmanlı Vakfı: Behram Paşa Külliyesi. *Türk Kültürü İncelemeleri Dergisi, 22*, 1–29.

Kaleshi, H. (1981). Sinan Pascha. In *Biographisches Lexikon zur Geschichte Südosteuropas* (Bd. 4, pp. 128–130). München.

Kurt, H. (2013). Yemen. In *Türkiye Diyanet Vakfı İslam Ansiklopedisi*, 43, 414–416.

Süreyya, M. (1996). *Sicill-i Osmani*. İstanbul: Kültür Bakanlığı & Türkiye Ekonomik ve Toplumsal Tarih Vakfı.

Tuchscherer, M. (2000). Chronologie du Yémen (1506–1635). *Chroniques yéménites*, 8.

Wüstenfeld. (1857). *Die Chroniken der Stadt Mekka* (Bd. III, p. VI).

Yılmaz, M. (1999). Sinan Paşa (Koca). In *Yaşamları ve Yapıtlarıyla Osmanlılar Ansiklopedisi*, Vol. 2, pp. 544–545.

الصحف:

«جريدة القبلة» العدد (240) بتاريخ 10 محرم سنة 1335هـ /1916/11/5م. السنة الأولى، والعدد (940) بتاريخ 20 رمضان سنة 1335هـ/ 1917/7/9م.

«جريدة القبلة» العدد (390) بتاريخ 20 رمضان سنة 1338هـ/ 1920/6/7م السنة الرابعة، والعدد (407) بتاريخ 24 ذي القعدة سنة 1338هـ/ 1930/8/8م السنة الرابعة.

MJHSS

Volume (41), Number (1), 2026.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.
Mutah Journal of Humanities and Social Sciences

Deposit Number with the National Directorate of Libraries and Documents (1986/5/201)

License Number with the Department of Publications and Printing (3353/15/6) 22/10/2003

Contents:

© All Rights Reserved. The views expressed in this issue are those of the authors and do not necessarily reflect the perspectives of the Editorial Board or the official policies of Mutah University.

MJHSS

Volume (41), Number (1), 2026.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.
Mutah Journal of Humanities and Social Sciences

Editorial Board

Editor-in-Chief
Prof. Osama Mohawesh

Members

Prof. Hamad Al- Azzam
Prof. Majid Al -Adaileh
Prof Sabri Altarawneh
Prof. Ibtehal AL-Khawaldeh
Prof. Abdul raouf Alkasasbeh
Prof.Sattam Al-Shogoor

Prof . Ahmad Almajali

Journal Secretary
Areen Dalain

Director of Publications
Dr. Khalid Ahmad Al-Sarairah

Typing& Layout Specialist
Rima Abu-safi

MJHSS
Volume (41), Number (1), 2026.
ISSN: 1021-6804. On line ISSN: 3006-8665.
Mutah Journal of Humanities and Social Sciences

International Advisory Board

Prof. Salama Saleh Al , Nuaimat , President of Mutah University, Jordan.

Prof. Osama Mohawesh, Mutah University, Jordan.

Prof. Suleiman Al-Budoor, University of Jordan, Department of Philosophy, Jordan.

Prof. Jihad Mohammed Hamdan, Department of English, University of Jordan.

Prof. Dr. Brahim Kadri Bouchich, Faculty of Arts, University of Moulay Ismail.

Prof. Ibrahim Shalash Al-Houri, Al al-Bayt University, Jordan.

Dr. Jonathan Bridge, Associate Professor | Dept Natural and Built Environment
Sheffield Hallam University, Sheffield S1 1WB Britain

Mutah University

Mutah Journal of Humanities and Social Sciences

ISSN 1021 -6804